٢٣٢

تاريخ المصريين

الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧-١٩٥٧م)

الجزء الثانى

د. فرغلى على تسن هريدى

الهيئة المصرية
العامة للكتاب

إهـــــــداء ٢٠٠٦
الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الرأسمالية الأجنبية فى مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧ م)

الجزء الثانى

د . فرغلى على تسن هريدى

الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٣

الاخراج الفنى :

محمـــود الجـــزار

البــــاب الثـــالث

الراسمالية الأجنبية فى مصر .
١٩٤٧ – ١٩٥٢

(تنظيم وجود الشركات)

الفصل الأول : تنظيم الراسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

الفصل الثانى : الاستثمارات الاجنبية فى مجال الانتاج

الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف والتامين

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العــــامة

الفصـــــل الأول

تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

بدأت هذه الفترة بأبرز وأهم القوانين التى صـــــدرت فى شأن محاولات تنظيم (تمصـــير) الرأســـمالية الأجنبية فى مصر ، وهو القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصـــــادر فى ٢٩ يولية(١) بشأن بعض الأحكام الخاصـــة بشـــركات المســـاهمة ، وقد حد هذا القانون من نشـــاط الاجانب ورءوس أموالهـم الى حد ما ، كما كان اكثر دقة وانضـــباطا من القوانين التى ســـبقته بشأن التنظيم ، حيث زادت بمقتضاه نســـبة المصـــريين فى عضـــوية مجلس الادارة وفى عدد الموظفين والعمال وكذا فى قيمة رءوس أموالهم بالشركات .

فقد نص القانون على وجوب الا يرخص بانشـــاء شـــركة مســـاهمة يقل عدد المســـاهمين فيها عن ســـبعة أشخاص وان يكون التأسيس رسميا او على الأقل ان يكون مصـــدقا فيه على الامضاءات .

وفيما يتعلق بالاكتتاب فى راس المال والدفعة الاولى ، فقد اوجب القانون انه لا يتم تكوين شـــركات مســـاهمة بصـــفة

نهائية الا بعد الاكتتاب فى بيع أسـهم رأس المال وتسديد ٢٥٪ من القيمة الاسـمية المكتتب فيها بشـرط الا يقل اول مبلغ مدفوع عن جنيه مصـرى واحد بأى حال عن كل سـهم ، كما لا يجوز اصـدار الاسـهم المنشأة لزيادة رأس المال بأقل من قيمتها الاسـمية وفى حالة اصـدارها بأكثر من ذلك تضـاف علاوة الاصـدار الى الاحتياطى ، أيضـا لا يجوز لشـركات المسـاهمة ان تصـدر سـندات اسمية او لحامليها تتجاوز قيمتها مقدار رأس المال المدفوع والموجود طبقا لآخر ميزانية مصـدق عليها ، الا بعد قرار من الجمعية العمومية .

أما عن رأس المال فيجب تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشـركة المسـاهمة للمصـريين سـواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال ، ولا يدخل فى حساب هذه النسـبة الاسـهم التى تكتتب بها الاشـخاص المعنوية ، كما لا تسـرى على الشـركات التى تأسست قبل صـدور هذا القانون الى أن تنتهى مدتها على ان تراعى فى حالة تجديدها (مادة ٦)(٢) وبذلك اصبح هناك نوعان من الشـركات ، الأول طبق عليه القانون وهو الشـركات الجـديدة ، والثانى غير مطبق عليه القانون وهو الشـركات القديمة ، ويمر بفترة انتقالية ، ومعنى هذا ان هنـاك العديد من الشـركات لا نصيب للمصـريين فيها حتى بعد صدور القـانون .

ولكن المشـكلة ان اغلب الشـركات الأجنبية لم تلتزم بهذه النسبة والبعض قد التزم بها ، فمن الشـركات التى لم تلتزم على سـبيل المثال شـركة اراضى البحـيرة التى لجأت الى الحصـول على الجنسـية المصـرية لمساهميها الأجانب حتى تزيد من نسبة رأس المال المصرى (اسميا) (٣) ، أما الشـركة

الأهلية للمنسوجات « مفيس » فقد بلغت نسبة رأسمال المصريين فيها حقا وليس جنسية سنة ١٩٥٠ — ٥٠٪ فقط(٤) .

وفيما يتعلق بمجلس الادارة فقد اشترط القانون على عضو مجلس ادارة اية شركة مساهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازى جزءا من خمسين من رأسمال الشركة ضمانا لادارته ، مع جواز أن ينص نظام الشركة على عدم زيادة القيمة الاسمية للسهم التى يودعها كل عضو على الف جنيه مصرى على أن تودع أحد المصارف المعتمدة بوزارة المالية ، واذا لم يقدم الضمان بطلت عضويته(٥) وذلك لضمان جدية عضو مجلس الادارة ، ومن الملاحظ ان شروط العضوية فى هذا القانون لم تختلف عن الفترة السابقة .

كما نص القانون على وجوب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس ادارة اية شركة مساهمة من المصريين ، والا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لا تزيد على الفى جنيه ، ومع ذلك ترك لمجلس الوزراء صلاحية تجاوز هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التى يكون نشاطها موجها بصفة خاصة الى الاشتغال المالى فى مؤسسات أغلبها فى الخارج (مادة ٤)(٦) .

وفى هذه المسالة نتناول بعض الشركات كنماذج لمجالس الادارة فى هذه الفترة ومنها الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق حيث تخطت نسبة المصريين فى مجلس ادارتها النسبة المقررة فى القانون اذ بلغت ٨٣و٣٪ (٧) بسبب حصول الاجانب على الجنسية المصرية وكذلك البنك البلجيكى والدولى بمصر اذ بلغت نسبة أعضاء مجلس الادارة المصريين ٤٢ر٩٪ (٨) .

وهناك العديد من الشـــــركات التى لم تلتزم بالنسبة القانونية لأعضـــاء مجلس الادارة مثل شـــركة جباسات البلاح اذ بلغ عدد المصـــريين فى المجلس واحداً فقط من خمسة وهم جملة الأعضـــاء ، أى بنسبة ٢٠٪(٩) ، وكذلك شركة الازبكية البلجيكية المصـــرية كان عددهم ستة وجميعهم أجانب(١٠) وشـــركة بهرند للتجارة كان عدد الأعضـــاء ٨ منهم ثلاثة مصريين بنسبة ٣٧٫٥٪ .

وليس هذا فقط بل نجد أن أغلب اعضـــاء مجلس الادارة الاجانب كانوا أعضـــاء فى العديد من الشـــركات ، فعلى سبيل المثال « ســـلفاتور سلامة » رئيس مجلس ادارة شـــركة بهرند للتجارة وكان عضوا فى أكثر من ثمانى شركات(١١) .

كما أوجب القانون عدم جواز الجمع بين وظيفة من الوظائف التى يتناول صـــاحبها مرتبا عضـــوية مجلـــس ادارة احـــدى الشـــركات المساهمة أو الاشـــتراك فى تأسيسها(١٢) ، ومع هذا فهناك شـــركات لم تلتزم بذلك مثل شـــركة الطوب الأبيض الرملى حيث وجد بها عام ١٩٥٢/٥١ « الدكتور غانوس » الذى جمع بين الوظيفتين الســـابقتين وهذا مخالف لنص القانون(١٣) .

كما نص القانون على وجـــوب الا يقل عدد المصـــــريين المستخدمين فى الشـــركات المســـاهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضـــونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشـــركة ، وكذلك لا يجوز أن يقل عدد العمـــال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمـــال ولا أن يقل مجموع ما يتقاضـــونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة على أن يتم استيفاء هذه النسب المقررة على مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون بحيث ينفذ منها الثلث على الاقل كل عام الى ان تكتمل النسبة ،

وتسرى هذه الاحكام على ما يوجد فى مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب لشركات مساهمة منشأة فى الخارج (مادة رقم ٥)(١٤) ويلاحظ أن القانون ميز الأجانب على المصريين فى الأجر ، فجعل نسبة الأجر اقل من العدد بالنسبة للمصريين ، واكثر بالنسبة للاجانب ، مع انه كان يجب أن يسوى بين الاجانب والمصريين من حيث تساوى نسبة الأجر مع العدد .

وقد التزم كثير من الشركات بتنفيذ هذه المادة مثل شركة كوم امبو(١٥) وكذلك الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق حيث بلغت نسبة الموظفين المصريين بها ٥ر٨٧٪ (١٦) والشركة الامريكية الشرقية للتجارة والملاحة حيث بلغت نسبة الموظفين فيها فى ٤ نوفمبر ١٩٤٧ نحو ٥٢٪ ومرتباتهم بنسبة ٣ر٤٨٪ زادت هذه النسب واكتملت سنة ١٩٥٠ الى ٧٦٪ للعدد و ٦٤٪ للمرتبات(١٧) ، وان كانت نسبة المرتبات سنة ١٩٥٠ لم تصل الى النسبة المقررة ، الا أن النقص كان يعتبر ضئيلا ويمكن التجاوز عنه .

وهناك العديد من الشركات التى لم تهتم بذلك مثل شركة جباسات البلاح(١٨) ومحلات شيكوريل(١٩) ، اما محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهما ليمتد فقد لجأت الى حصول موظفيها الاجانب على الجنسية المصرية حيث بلغ عدد الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية فى الشركة سنة ١٩٤٨ نحو ١٢٣ موظفا اجنبيا اعتبروا مصريين(٢٠) سواء فى مجالس الادارة أو الوظائف الادارية أو الفنية أو العمالية . وكذلك بالنسبة لراس المال ، الا ان الأجانب بذلوا قصارى جهدهم للتهرب من هذا القانون والتحايل عليه ، خاصة فى الحصول على الجنسية المصرية فيبدو الامر وكان نسبة المصريين قد زادت فى الشركات ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عملوا على التهرب

من أحكام القانون عن طريق اعداد سـجلات واحصـاءات خطأ خاصـة ان هذا القانون لم ينص على عقوبات رادعة فى حالة المخالفة ، اللهم الا فى المادة الخامسـة (فقرة سـابعة) والتى تنص على أن « يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه عضـو مجلس الادارة المسـئول عن ادارة الشـركة ، وكذلك المسئول عن ادارة الفرع او التوكيل أو المكتب للشـركة المنشأة فى الخارج فى كل حال تثبت فيها مخالفته أحكام هذه المادة » هذا بالنسـبة للقانون عامة ، وغرامة ألفى جنيه بالنسبة للمادة الرابعة(٢١) .

ويلاحظ أن هذه العقوبة لم تكن مؤكدة حيث نص على كلمة (لا تزيد على) بمعنى انه يمكن أن تقل أو تصبح لا شىء خاصـة أن المرحلة الانتقالية للقضـاء المختلط تنتهى فى عام ١٩٤٩ اى انه لم يكن بدرجة كافية من النزاهة لحماية حقوق المصريين ، اضـف الى ذلك انه لم يكن من الصـعب على الأجانب دفع هذه الغرامة البسـيطة لتحقيق أغراضـهم المخلة بالقوانين المصرية خاصـة انهم يحققون أرباحا طائلة لا تؤثر فيها مثل هذه الغرامة ، بالاضـافة الى أن مثل هذه المخالفات يمكن أن تحقق لهم ما يسهل دفع مثل تلك الغرامة .

والخلاصـة ان هذا القانون اقتصـر همه على قدر ضـئيل من التنظيم يتصـل بوجه خاص بعضـوية مجالس ادارة تلك الشـركات والقيود الخاصـة بموظفى الدولة ، وقد ظهر فيه طابع التحفظ خاصـة أن تطبيقه عاصـر ذكريات مريرة رسبت فى النفوس من جراء طول العهد بنظام الامتيازات الأجنبية مما ترتب عليه فتور ظاهـر فى اقبال المدخرين على استثمار أموالهـم فى الشـركات واسـراف جائر من بعض القائمين على ادارتها(٢٢) ومع هذا فقد وجـه « كريبس Cripps» وزير الشـئون

الاقتصادية البريطانية نقدا لهذا القانون موضحا أن تنفيذ قانون الشركات الجديد فى مصر من شأنه اعاقة رواج كثير من المنتجات البريطانية الرئيسية فى مصر ، لان قيود الحكومة المصرية على استثمار الأموال الأجنبية تعترض جهود الشركات البريطانية فى ترويج سلعها ، ثم بين ضرورة الحرص على صون العلاقات التجارية وجعلها بمنأى عن شئون السياسة(٢٣) وذلك من وجهة نظر بريطانى يعمل على مصلحة بريطانيا ، ولا تهمه مصلحة مصر بطبيعة الحال .

وفى سنة ١٩٤٩ عرض على مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن النقل العام للركاب بالسيارات يقضى بالا يقل نصيب المصرين فى راسمال اية شركة تؤسس فى هذا الشأن عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام التى يجب الا تزيد على عشر سنوات .

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية للمشروع أن الملتزم لابد أن يكون شخصا او أشخاصا طبيعيين من المصريين أو ان يكون شركة مصرية لا يقل نصيب المصريين فى راسمالها عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام ، ومفهوم هذا الشرط انه اذا تعلق الامر بشركة مساهمة مصرية وجب أن يكون ٧٥٪ من أسهمها اسمية لا يجوز تداولها الا بين المصريين طوال مدة الالتزام(٢٤) .

على ان اهم فارق بين هذا المشروع وقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ هو زيادة نصيب المصريين بالنسبة لراس المال حيث ان قانون ١٩٤٧ نص على ألا يقل نصيب المصريين من رأس المال عن ٥١٪ اما مشروع ١٩٤٩ فقد نص على الا يقل عن ٧٥٪ من مجموع راسمال الشركة ، غير ان هذا المشروع لم يخرج الى حيز التنفيذ .

وبالاضافة الى عمليات التمصير السابقة أصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية التى تمسك بها الدفاتر وجميع الوثائق المصرية(٢٤م) .

وبخصوص المناجم والمحاجر فقد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن حظر استغلال البترول من جانب الشركات التى لا تتمتع بالجنسية المصرية(٢٥) ، ويلاحظ أن القانون أكد فقط على تمتع الشركات المستغلة للبترول بالجنسية المصرية التى كان يحصل عليها الأجانب هربا من عمليات التنظيم (التمصير)، ومن ناحية أخرى لم يكن الأمر يحتاج أكثر من اضافة لفظة (شركة مساهمة مصرية) مع استمرار الشركة برأسمالها كما هو لا تغيير فيه مع تطبيق قانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، والدليل على ذلك هو استمرار شركات البترول الأجنبية كما هى مثل شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية وكاليفورنية وغيرها .

وفيما يتعلق بالتشريعات التى صدرت بشأن البنك الأهلى المصرى ، فانه لما كان على البنك المذكور ضرورة وجود مقابل للأوراق المتداولة لحاملها أو التى تدفع عند تقديمها النصف على الأقل ذهبا والنصف الآخر سندات حسب نص الدكريتو الخاص بانشاء البنك فى ١٨٩٨ ، الا أن نسبة السندات المصرية فى الغطاء كانت بسيطة ولم يتوسع البنك فى استخدامها زعما منه بأن قيمتها عرضة لتقلبات عنيفة اذ تتصف القوى المالية بضيقها ، لهذا عندما خرجت مصر من كتلة الاسترلينى فى يوليو ١٩٤٧ كان عليها أن تعيد النظر فى نظام الاصدار ، فصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذى بمقتضاه تغطى أية زيادة جديدة فى الاصدار بأذونات على

الخزانة المصرية بدلا من ان يشترى البنك الاهلى سندات الخزانة البريطانية ، وتيسر الحكومة للبنك الحصول على أذونات الخزانة المصرية فى حدود ٥٠ مليون جنيه(٢٦) .

وكان خروج مصر من منطقة الاسترليني فى يوليو ١٩٤٧ وصدور قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بدءا لاستقلال النقد المصرى عن الاسترلينى ، فبينما كان البنك الاهلى فى ظل نظام الاسترلينى يشترى أذونات الخزانة البريطانية ويستخدمها فى الغطاء اوقف هذا الاجراء طبقا للقانون المذكور .

ولكن للظروف التالية لاصدار قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ أثبتت جمود شروطه فيما يختص بتحديد الحد الأقصى لاصدار الأذون التى تستخدم فى غطاء بنكنوت جديد ، ففى ١٩٥٠ زادت الحاجة الى النقد لتمويل محصول القطن الذى ارتفعت اسعاره واستنفذ الحد الأقصى للأذون ، وكان أن اضطرت الحكومة الى الالتجاء الى البرلمان للحصول على موافقته فى زيادة الحد الأقصى لاصدار أذون الخزانة الى ١٠٠ مليون جنيه . وقد أحدث التأخير فى زيادة الأذون الحكومية وبالتالى التأخير فى توفير النقد اللازم ضغطا نزوليا فى أسعار القطن(٢٧) .

وأما بالنسبة لفكرة تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى التى بدأت منذ بداية الحرب العالمية الثانية على نحو ما سبقت الاشارة اليه فقد استمرت أيضا خلال تلك الفترة .

ففى فبراير ١٩٥٠ م تقدمت الحكومة بمذكرة تستبعد فكرة انشاء بنك جديد يكون حكوميا بحتا أو يكون ملكا خاصا للمساهمين تحت اشراف الحكومة ، وذلك لأن انشاء بنك مركزى جديد يلزمه وقت طويل حتى يقوم بالأعمال التجارية على نطاق واسع

حتى تمكنه مسايرة البنوك الأخرى ، وبذلك لا يستطيع توجيه النظام المصرفى ، وهذا بخلاف البنك الأهلى القائم فعلا .

واما عن فكرة تأميم البنك الاهلى فقد كان « زكريا مهران » يرى أن الحكومة لا تستطيع تنفيذ ذلك خاصة بعد أن عمل البنك الاهلى على امتلاك معظم الأرصدة ليضع امامها عقبة لا تستطيع ان تتخطاها الا اذا ارادت أن تعرض نفسها لاخطار تسوية الأرصدة التى تصبح دينا للحكومة المصرية على الحكومة البريطانية(٢٨) .

وفى مارس ١٩٥١ تقدم فؤاد سراج الدين وزير المالية لمجلس النواب بمشروع قانون بتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى للدولة ، وقد قوبل المشروع بهجوم كبير من عدد من اعضاء المجلس الذى رفض ذلك التحويل مستندا فى ذلك الى سوابقه المالية السيئة فى تاريخ مصر ، ولانه يمثل السلطة الانجليزية والاحتلال الانجليزى للبلاد وانه بنك اجنبى خاضع لتوجيه وسياسة انجليزية ، وانه لم يقم بتنفيذ اتفاقية ١٩٤٠ المعقودة بينه وبين الحكومة الخاصة بتحقيق قدر من التمصير قبل تحويله الى بنك مركزى فضلا عن أنه لم يحقق منها شيئا وظل اجنبيا فى راسماله وادارته(٢٩) .

وانتهى الأمر باصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى للدولة يعمل على ثبات قيمة النقد المصرى وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة وتحقيق استقرار النقد وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام ، والتعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية ، والاشراف على نشاط البنوك الأخرى التى تعمل فى مصر ، وتقديم سلفيات

للزراع برهن او بدونه ، وخصم أذونات الخزانة التى تصدرها الحكومة وخصم الكمبيالات والسندات الأذنية التى تدفع فى مصر ، وقبول الودائع والسندات والاسهم والتعهدات والنقود والمعادن والأشياء الثمينة(٣٠) ، وأجيز للبنك أن يقدم قروضا الحكومة لتنظيم ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر أخرى(٣١) .

ويقوم البنك بوضع قواعد خاصة للرقابة على البنوك غير التجارية ، مثل شروط قبول الودائع وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان وآجال الاستحقاق ، وتحديد سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، والقواعد الخاصة بالاشتراك فى تأسيس منشآت أخرى أو شراء أسهمها(٣٢) ، وبذلك يكون على البنك المركزى مراقبة البنوك المتخصصة ومزاولة الاعمال العقارية وهى امور لم تكن موجودة قبل تحويله الى بنك مركزى .

واللافت للنظر ان تعدل الحكومة عن تأميم البنك الأهلى وقد سايرها فى ذلك البرلمان : وفى الوقت نفسه استبعدت فكرة انشاء بنك مركزى جديد مملوك للدولة لأسباب متصلة بالارصدة الاسترلينية والاستقلال عن المؤثرات السياسية . حيث ان هذا لم يكن منافيا لاتجاه التشريع المصرفى الحديث وكان من شأنه ايضا تقليل الأمل فى نجاح البنك فى اداء مهمته .

ومن الملاحظ ايضا ان غالبية مساهمى البنك عند صدور لقانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ كانوا من الأجانب دون أن يتجاوز نصيب المصريين من اسهم البنك ٣٤٪(٣٣) .

ومن قصــــور هذا القانون انه استثنى البنك من بعض مواد القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشــــركات المساهمة لم تكن تســـرى بعض أحكام القانون المذكور على محافظ البنك (كالمادة الســـادسة منه) حيث قرر القانون الجديد اســـتمرار المحافظ الحالى للبنك الأهلى محافظا للبنك المركزى الفترة الباقية من مدة خدمته التى تنتهى فى ١١ مايو ١٩٥١ (المادة ٢٥) .

كما احتفظ القانون الجديد للمقيمين فى مصـــر اعضـــاء مجلس الادارة الحاليين فى البنك الأهلى المصـــرى والذين لا تتوافر فيهم الشـــروط المنصـــوص عليها فى المادة (٤) بعضويتهم الى تاريخ انتهاء العضوية الحالية(٣٤) .

واهم ما يوجه الى القانون الجـــديد من نقد انه اغفل ذكر الأوراق التجارية كضـــمان فى الغطاء مع أن حركة خصـــم الأوراق التجارية فى مصـــر فى نمو ظاهر نتيجة نشـــاط التجارة الداخلية وازدياد حجمها . كما أن القانون لم ينجح فى علاج مشكلة تراكم الأرصـــدة او الفصـــل بين الجنيه المصرى والاسترلينى . هذا فضـــلا عن جموده وتعقيداته وقصر استخدامه على تمويل القطن(٣٥) .

أما عن البنكنوت فقد قضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ بأن يظل للبنك امتياز اصـــدار اوراق النقد الممنـــوح للبنك الأهلى المصـــرى بموجب الأمر العالى ١٨٩٨ الخاص باعتماد نظام البنك ، والمعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ م وتكون عمليات الإصـــدار قائمة بذاتها ومســـتقلة تماما عن العمليات الأخرى التى يزاولها البنك ويمسك حسابا خاصا لتلك العمليات(٣٦) .

ولذلك فان القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ م (بالنســبة لنظـــام الاصـــدار) نص على أن يقابل الأوراق الموجـــودة فى التداول

ويقدر قيمتها تماما رصيد مكون من ذهب واذونات الحكومة المصرية وصكوك اجنبية ونقد أجنبى . ويعين وزير المالية مقدار نسبة الذهب فى الغطاء وكذلك الصكوك الأجنبية والعملات الأجنبية وذلك بالاتفاق مع البنك وبعد موافقة مجلس الوزراء(٣٧) .

وعن الأرباح قضى القانون المذكور بأن يوزع صافى الارباح كربح اضافى للمساهمين فاذا ما جاوز ما يوزع من الربح على المساهمين ٢٠٪ من قيمة راسمال البنك المدفوع ، يدفع للحكومة مبلغا مساويا لكل علاوة فى الربح تدفع للمساهين اكثر من ٢٠٪(٣٨) ، ونتيجة لكثرة اصدار البنكنوت وعمليات أخرى كثيره حقق البنك أرباحا طائلة بلغت سنة ١٩٥١ حوالى ١٣٩ر٢١٤ر٢ جـ.م(٣٩) ، وهى أرباح عالية اقتربت من راسمال البنك الذى ارتفع من مليون جـ . ك عند التأسيس الى ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية ١٩٥١(٤٠) ، وقد عاد جزء كبير من هذه الارباح على الأجانب المساهمين والعاملين فى البنك .

اما مجلس ادارة البنك فقد أصبح من خمسة عشر عضوا بموجب (المادة الثالثة) من القانون المذكور لم يوجد بينهم أعضاء اجانب سوى عضوين بالاضافة الى وكيل المحافظ « ا . بريس »(٤١) ، بعد أن كان مكونا من ثلاثة عشر عضوا قبل تحويله الى بنك مركزى — مباشرة منهم ستة أجانب(٤٢) وهى نسبة تتمشى وقانون تنظيم الشركات المساهمة ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ سواء قبل تحويله الى بنك مركزى أو بعد تحويله . بل اصبحت الغالبية العظمى من المصريين بعد تحويله .

واصبح المركز الرئيسى للبنك المركزى فى القاهرة ، وله فرع فى الاسكندرية ، كما كان الحال بالنسبة للبنك الأهلى المصرى سابقا(٤٣) ، هذا بالاضافة الى فروعه الاخرى

فى محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى(٤٤) ، ولمجلس الادارة أن ينشىء فروعا أو وكالات اذا رأى موافقتها للمصـــلحة فى أية جهة أخرى فى مصر أو فى الخارج(٤٥) .

ولتأمين ســيطرة الحكومة على البنك وتوجيهها لسياسته الوجيهة التى تحقق الصــالح العام ، نص القانون على أن يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من مجلس الوزراء ، ويرمى المشروع من وراء اشــراك الحكومة فى اختيار المحافظ ونائبه الى التأكد من ســلامة الاختيار ، نظرا لخطورة المســئولية فى توجيه سياسة النقد والائتمان والصرف(٤٦) .

ويحدد مجلس ادارة البنك المركزى نســبة الاحتياطى ونسبة الســيولة ، وعادة يســمح بتخفيض نسبة الاحتياطى فى موسم تمويل القطن ، ويقرض البنوك الأخرى بضــمان الأوراق المالية عندما تقترب حركة تمويل القطن من ذروتها(٤٧) ، كما باشــر ســلطة تحديد الاحتيــاطى القانونى الذى يتراوح ما بين ١٠٪ و ١٢٫٥٪ من ودائع البنوك التجارية(٤٨) ، وبذلك أصــبح تدخل الحكومة أكثر من ذى قبل ، حيث الاغلبية المصــرية فى مجلس الادارة وبالتالى الجمعيــة العمــومية ، بالاضــافة الى بعض مســاهمين مصــريين ، وقد قلل هذا من الآثار الســيئة التى طبعت على جبين البنك الأهلى المصــرى والتى كان يقوم بها الأجانب .

كما أوجب القانون أن يحتفظ فى البنك ويدون فوائد برصيد دائن بنســبة معينة ما لديه من الودائع وتحدد هذه النســبة بقرار تصــدره اللجنة العليا بالبنك المركزى ، كما أبطل القانون العمل بأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ؛ حيث نصــت المادة (١٨) من القانون الجديد انه « فى حالة تصــفية البنك يؤول للحكومة نصف أى مبلغ يزيد فى أموال البنك الاحتياطية(٤٩) .

وبالنسبة لشـــركات التامين لم يكن فى مصـــر حتى هذه الفترة قوانين منظمة لها ســوى القانون رقم ٩٢ الذى صــدر فى عام ١٩٣٩ وكان ســاريا طوال الفترة الســابقة ، وخلال هذه الفترة اتضــــح امام الحكومة كثير من الأمور جعلتها تنظر الى ان القانون به الكثير من القصور ، لذا اصــــدرت الحكومة قانونا عام ١٩٥٠ معالجا لبعض القصــور فى القانون السابق ، وهو بشــأن الاشــراف وفرض الرقابة على جميع هيئات التأمين فى مصــر بلا اســتثناء ، وهذا يعنى انه لم يستثن هيئات التأمين البحرى والتامين على التأمين (اعادة التأمين) كما كان فى القانون الســابق .

هذا فضـــلا عن أن القانون الجديد اشـــترط على هيئات التأمين العاملة فى مصــر ان تزيد اموالها فى مصــر الى ١٠٠٪ بدلا من ٦٠٪ المنصوص عليها فى القانون السابق(٥٠) .

اما فيما يتعلق بملكية الأراضى الزراعية فى مصر فقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الذى يمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصــحراوية ، مع عدم ســريان احكام هذا القانون بأثر رجعى بالنســبة للأراضى التى ســبق أن تملكها الأجانب قبل العمل به ، ومن ناحية اخرى فقد اســتثنى هذا القانون عدة حالات اجيز فيها للأجانب تملك الأراضى الزراعية حتى بعد العمل بأحــكامه ، حيث اجاز للأجنبى ملكية الأراضى الزراعية اذا آلت اليه بطريق الارث أو الوصــية من أجنبى آخر ، أو اذا كان الأجنبى عبارة عن شــركة مســاهمة تقوم بالاعمال المصــرفية وكانت دائنة بحق الرهن ورســا عليها مزاد الأرض المرهونة ، وما كان ينطبق على الشــركات فى هذا الخصــوص ينطبق ايضا على الأفراد(٥١) . كما اباح القانون للأجانب تملك العقــارات المبنية المخصصة للسكن

لاقامة المصانع أو المتاجر(٥٢) ، ومع أن هذا القانون كان خطوة على طريق التحرر الاقتصادي الوطنى فانه أباح للأجانب استمرار ملكياتهم القائمة . مما أضعف فى أثره عدم تحقيق الغرض منه كاملا .

والحقيقة أن محاولات التنظيم السابقة لم يكن معناها نجاح الحكومة فى الحد من الرأسمال الأجنبى ، بقدر ما كان عاملا ساعد على الاضرار بالاقتصاد القومى للدولة وعدم الاضرار بالأيدى العاملة المصرية أو الاقلال من شأنها ، ومحاولة الحد من النفوذ الأجنبى من نواحى الحياة العامة المختلفة ، وفى هذا دفاع عن قانون التنظيم (التمصير) الجزئى للشركات الجديدة(٥٣) .

كان من الطبيعى أن يعمل الأجانب على عدم تطبيق قوانين التنظيم لأنهم رأوا فى ذلك اضرارا برءوس أموالهم وبوظائفهم خاصة فى شركات المساهمة ، اذ لجأوا الى كثير من الحيل للتهرب من عملية التمصير .

واهم هذه الحيل كانت الحصول على الجنسية المصرية كما سبقت الاشارة ، فعلى سبيل المثال وافقت ادارة الجوازات والجنسية على اعطاء « رينيه جان نورى » شهادة الجنسية المصرية حيث قدم مستندات تفيد أنه يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩(٥٤) . وبالاضافة الى حصول الأجانب على الجنسية المصرية هناك أفراد حصلوا عليها وهناك جماعات ، ففى ١٩٥١ صدر مرسوم بمنح الجنسية المصرية لاكثر من ٤١ أجنبيا(٥٥) وليس هذا فقط ، فهناك الكثير من وثائق مصلحة الشركات ومجلس الوزراء وعابدين تشير الى حصول الاجانب على الجنسية المصرية وبكل سهولة ويسر حتى ان لم ينطبق عليهم قانون التجنس

بالجنسية المصرية ، وذلك لاستخدامهم لامصريين أصحاب المناصب فى الحكومة عن طريق اشراكهم فى مجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية واعطائهم عضوية وأسهما من رأسمال هذه الشركات ؛ لهذا عمل المصريون الاحتكاريون الذين أصبحوا تابعين للراسمالية الاجنبية على تثبيت أقدام الأجانب والحد من تعيين المصريين الاكفاء والتوسط لحصول الأجانب على الجنسية المصرية .

كما لجأ الأجانب الى اكثر من وسيلة للتهرب من عملية التنظيم ، وهناك الكثير من الأمثلة التى تشير الى ذلك داخل شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام مثلا ، خلال تلك الفترة (أواخر ١٩٥١) ، أولها أن « اسكار بتروفان هوجلان » وهو مدير الشركة الفعلى وعضو مجلس الادارة المنتدب ، ولكنه انكر تلك الوظائف أمام مراقبة الشركات ، وذلك كى يقال من نسبة الأجانب ، مما يؤدى الى زيادة نسبة المصريين وكذلك بالنسبة للمرتبات ، وثانيها وجد بالشركة المذكورة اجنبى يدعى « أميل نانى » — مرتبه ١٢٠ جنيها (كان ١٩٤٠ لا يزيد على ١٠ جنيهات) اخرجته الشركة من نسبة الأجانب مدعية أنه خبير خاص بالصناعة تم استدعاؤه من الخارج للاستعانة به لمدة قصيرة ، ومع هذا لا يوجد معه مساعد مصرى ليحل محله ، فى حين أنه يعمل بالشركة منذ فترة طويلة تصل الى أكثر من ١٢ عاما ، وثالثها كى تزيد الشركة من نسبة المصريين بها اسميا قيدت بعض العمال بكشوف الموظفين (لأن فى معظم الشركات نسبة العمال كبيرة فمهما حذفت فلا يؤثر على نسبة المصريين) ، ورابعها هناك اتفاق بين الشركة ومكتب العمل وقسم مراقبة الاجانب على أن يحل أحد الموظفين المصريين الجامعيين فى خدمة الشركة محل الأجنبى « هانز بيجر » الخبير

فى الصناعة ، الا ان الشركة استطاعت الحصول على اذن بدخول الاجنبى « أولمبرج » بدلا من « هانز بيجر » مع العلم بأن هذا الأجنبى « أولمبرج » لم تكن لديه اية مؤهلات علمية او شهادات تثبت تخصصه او خبرته فى هذه الصناعة(٥٦) .

أيضا من أنواع التحايل والتهرب من هذه القوانين عدم ادراج لأجانب فى الكشوف التى تعرض على مصلحة الشركات ، ففى البنك الايطالى المصرى مثلا لم يدرج اسم المدير وهو أجنبى ، كما وجد سبعة موظفون مصريون مشكوك فى جنسيتهم ولم تتم الموافقة على أنهم مصريون ، كما لوحظ أن عاملين أجنبيين لم يسجلا فى النسب بحجة انهما سيغادران البلاد المصرية ، فى حين انه كان يجب ادراجهما حيث كانا لايزالان فى خدمة الشركة(٥٧) .

أما عن دور مصلحة الشركات فى هذا الشأن فانها كانت تطلب من جميع الشركات المساهمة فى مصر أن تقدم كشوفا بأسماء موظفيها من الاجانب والمصريين على السواء وكذلك عمالها ومرتباتهم جميعا ورأسمال الشركة ، وكانت تركز على تأكيد الجنسية على أن يقدم المتمصرون جنسيتهم المصرية التى حصلوا عليها ، فاذا ما لوحظ عدم انضباط الشركة والتزامها بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كانت تعيد الكشوف للشركة مرة اخرى ثم تقوم بالتفتيش عليها لضبط مخالفتها ؛ ففى بنك سوارس تمت اعادة احد الموظفين من كشف المصريين الى كشف الأجانب لعدم ثبوت جنسيته(٥٨) ، وفى بنك الأراضى المصرية ظهر لمصلحة الشركات أن عدد موظفى البنك الأجانب كانوا فى ١٩٤٨ نحو ٥٠ موظفا ، أصبحوا فى ١٩٤٩ نحو ٣٢ فقط ولم يقابل هنا النقص اية زيادة فى عدد الموظفين المصريين

الا ثلاثة كانوا فى ١٩٤٨ نحو ٦٠ موظفا اصبحوا فى ١٩٤٩ نحو ٦٣ موظفا ، لذا تم اقتراح الأمر بالتفتيش على هذه الشـــركة للتأكد من أنها قد اســـتغنت عن الموظفين الأجانب فعلا(٥٩) ، وفى هذا النوع من التحايل يبدو الامر وكأن نسبة المصريين قد زادت فى الشركة .

ومن الطرق الملتوية التى لجأ اليها الأجانب للتحـــايل على القانون ، أن محلات شـــملا الكبرى لم تف بالنسبة المقـــررة من الموظفين المصـــريين بها مدعية ان النار اشـــتعلت بالمحل مما عاق الشـــركة عن الوصـــول الى النسبة القانونية بســـبب انصـــراف العاملين بالشـــركة الى حصـــر قيمة الخسائر التى منيت بها الشـــركة من جراء هذا الحريق لمطالبة شـــركات التأمين بها ، وان الشـــركة طلبت مهلة من مراقبة الشـــركات لاســـتكمال النسبة المطلوبة(٦٠) .

والواقع لم توجد شـــركة مســـاهمة الا وبها العـــديد من المخالفات واللجوء الى التحايل على القوانين المصـــرية ، والتهرب من عمليات التمصـــير ، ومحاولة الحصـــول على الجنســـية المصـــرية أو غير ذلك على نحو ما سبق ، ولهذا ظل اغلب موظفى الشـــركات أجانب كما كان أغلب المؤسسين ايضا اجانب ، فمجلس ادارة الشـــركة الشرقية « ايسترن كومبانى Eastern Company مكون من سبعة أعضاء ، أربعة أجانب ، ويشـــك فى جنســـية اثنين آخرين ، ويشـــك فى مصـــرية عدد كبير من الموظفين المصـــريين بالشـــركة البالغ عددهم ٢١٩ موظفا(٦١) وفى عقد انشـــاء شـــركة الملح والتعدين الأهلية وجدت اســـماء ليســـت مصرية ولكنها مصـــرية بحكم التجنس(٦٢) وفى شـــركة بهرند للتجارة لعبت الشـــركة دورها فى التحايل على القانون ،

ففى ١٩٥١/٥٠ وجد أن نسبة المصريين قد زادت بسبب حصول الاجانب على الجنسية المصرية(٦٣) .

وبقدر الانصاف الذى قدمه القانون ١٣٨ لسنة ١٩٣٧ للمصريين بقصد التنظيم فى جميع الحالات السابق توضيحها من المحاولات التى سبقته ، فان ما يؤخذ عليه عدم الجدية التامة فى تطبيقه حيث استطاع الأجانب الافلات منه بعديد من الطرق ، كما أن عدم مساواة المصريين بالاجانب فى المرتبات على نحو ما سبق قلل من شأن المصريين .

* * *

لقد قصد بهذه التشريعات تنظيم الوجود الأجنبى بما لا يجعله متفوقا على الرأسمال المصرى المحلى ، ولم يكن يقصد بها الرأسمالية الأجنبية بالمرة ، بدليل انه يلاحظ مع صدور قوانين التنظيم صدرت قوانين اخرى تتعلق بتشجيع الرأسمال الأجنبى ، فمثلا صدر القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد وفيه اعفاء العمليات المقررة للاستثمارات التى تتم فى المنطقة الحرة(٦٤) ، كما ساهمت الدولة فى انشاء البنك الصناعى المصرى كشركة مساهمة مختلطة ١٩٤٧ تخصصت فى عمليات منح الائتمان الصناعى ومساعدة المشروعات الصناعية(٦٥) .

وفى سنتى ١٩٥٠ و ١٥٩١ طالب أعضاء مجلس النواب بضرورة تشجيع رءوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى المشروعات الحيوية المصرية دون خوف من أن توظف هذه الأموال فى مصر مادامت البلاد قد استكملت سيادتها المالية والاقتصادية وسنت التشريعات اللازمة لحماية هذه السيادة(٦٦) .

ومن الملاحظ ان قانون التنظيم الصادر ١٩٤٧ كان اثره كبيرا فى تراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار فى مصر ومن جانب آخر فان مساهمة رؤوس الأموال المصرية كانت محدودة لا يمكنها التوازن أو التعادل مع خطط التنمية ، فكان على الحكومة أن تشجع رؤوس الأموال الأجنبية ، لذا لجأت الى الاعفاءات الضريبية تشجيعا لراس المال الأجنبى ، ويتضح ذلك من قوانين الاعفاءات الضريبية التى صدرت خلال تلك الفترة .

وقد بدات هذه القوانين تصدر تباعا من ١٩٤٩ حيث أعفى من الضريبة خلال هذا العام الأشخاص الذين لم تتجاوز مجموع ايراداتهم ١٠٠٠ ج . م سنويا بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ (مادة ٤)(٦٧) .

ولكى تجذب الحكومة رؤوس الأموال الأجنبية فى المجال الزراعى أصدرت القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة رقم ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الأطيان الزراعية حيث تم اعفاء المنشآت الزراعية من الضريبة اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة(٦٨) .

كما اعفى من الضريبة ايضا الأفراد والشركات فى شركات التضامن والشركاء المتضامنون فى شركة التوصية الذين لا يتجاوز ربحهم السنوى ١٠٠ ج . م مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التى يباشرونها اذا كانوا غير متزوجين وتزيد قيمة الأرباح التى تسرى عليها الضريبة بالنسبة للاعالة(٦٩) .

اما بالنسبة للشركات المساهمة المصرية التى تمارس نشاطها التأمينى فى بلاد أجنبية لا تحتم ايداع قيم منقولة كضمان،

فقد صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الذى قرر اعفاء مبلغ عشرة آلاف جنيه لكل نوع من انواع التأمين بشرط الا يزيد مجموع الاعفاء على ثلاثين الف جنيه اذا زادت انواع التأمين على ثلاثة(٧٠) .

وتشجيعا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر ادخلت تعديلات سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ كان من شأنها اعفاء معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية ، وكان الهدف الواضح هو تشجيع الاستثمار(٧١) .

وفى ١٥ اكتوبر ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ينص على عدم سريان الاعفاء على فوائد السلفيات التى تعقدها دور التسليف العقارى للشركات والمنشآت اذا كانت قيمة السلفة تجاوز مائة الف جنيه مصرى) مادة ١٥ (٧٢) وكان هذا تعنى اعفاء مبالغ كبيرة (١٠٠٠٠٠ر٠٠٠ ج . م) تسمح باغراء وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر .

* * *

اما عن نظام الضرائب بالنسبة لرءوس الأموال الأجنبية فى مصر ، فقد بدأت تلك الفترة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل للمادة ٩٧ من القانون لسنة ١٩٣٩ — الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والمعدلة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٤٤ تعتبر المبالغ التى استحقت فى المدة من أول سبتمبر ١٩٣٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ بصفة ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة واجبة الأداء ، ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بمضى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ٣٨ و ٣٩ و ١٩٤٠ وتسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمان لسنة ١٩٤٢ وسبع لسنة ١٩٤٣ وست لسنة ١٩٤٤(٧٣) .

وقد حدد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ شروط خضوع المنشأة الأجنبية فى مصر للضريبة حيث يتمين قيامها فى مصر ومزاولتها أعمالا تجارية او صناعية بها ، أما اذا كانت المنشأة فى الخارج فيجب أن يكون بها ممثلون فى مصر خاضعون لأوامرها ، فاذا لم يكن لها ممثلون تقوم فى مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تقسم بسمة الاعتياد (المادة ٣٣)(٧٤) .

كما صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فى ٢٥ يولية ١٩٤٩ الذى عامل الاجانب بنفس معاملة المصريين بالنسبة لفرض الضريبة على صافى ايراداتهم الكلية حتى لو كانت هذه قد نتجت جزئيا أو كليا خارج مصر — وأساس سريان هذه الضريبة على هؤلاء الأجانب هو توطنهم فى مصر ، على أن تكون أغلب مصالح الممول الأجنبى فيها(٧٥) .

ومنذ صدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحتى بداية تلك الفترة نجد أنه ظهرت عدة ثغرات تتعلق بدفاتر المولين الضريبية والتى يرجع اليها مأمور مصلحة الضرائب وهى عيوب كبيرة تضلل الأرباح والحسابات الحقيقية وتظهرها بانها ارباح اقل من الواقع مما أثر على الخزانة العامة للدولة وبالتالى على الاقتصاد المصرى ، وفى هذا الشأن كان القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قاضيا باخضاع المولين بامساك الدفاتر وحسابات تقيد بها ايراداتهم ومصروفاتهم بطريقة يسهل تتبعها ، ولما كان القانون قد نص على أن تسرى الضريبة على صافى الايراد الكلى للأجانب المتوطنين فى مصر حتى لو كانت ايراداتهم ناتجة من مصادر خارج مصر (المادة الأولى) ، فقد جعل ذلك صعبا على مصلحة الضرائب للتاكد من صحة الايرادات التى يجب أن تخضع للضريبة فى البلاد الاجنبية ، ولهذا رأى البعض انه كان من

الافضل ان يقتصر المشرع على اخضاع الايرادات الناتجة فى مصر وعلى ما يستورد الى مصر من ايرادات منتجة فى الخارج(٧٦) .

أما عن الايراد السنوى الصافى الذى يحصل عليه الممول فى مصر فيتحدد من واقع ما للممول من عقارات ورؤوس أموال منقولة وفقا لنص (المادة السادسة) من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

وقد عمد المشرع الى تحديد طرق تقدير الايرادات ففرق بين الايرادات العقارية وبقية الايرادات ، فبينما نص على أن تحدد الاخيرة طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها نجده يقرر أن يكون تحديد ايراد العقارات مبينة كانت أم زراعية على أساس القيمة الايجارية المتخذة اساسا لربط عوائد المبانى او ضريبة الأطيان بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف ، غير أنه عاد وقرر امكانية تحديد هذه الايرادات على أساس الايراد الفعلى شريطة أن يطلب الممول ذلك وان يمسك دفاتر منتظمة يبين فيها ايراداته وتكاليفه(٧٧) ، أما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها(٧٨) .

كما حرص المشرع على تحديد طرق تقدير هذه الايرادات ، غير أن الراى الغالب يذهب الى تحديد وعاء هذه الضريبة بأنه مجموع أوعية الضرائب النوعية المقررة ؛ وقد تميز هذا الرأى بأنه جعل الضريبة العامة على الايراد ضريبة تكميلية تتوج حقيقة نظام الضرائب النوعية بما يحقق الهدف الأصلى من فرضها ، الا أن البعض يرى ذلك معيبا وبعيدا عن نص المادة السادسة حيث حدد المشرع المصادر التى تخضع ايراداتها

لهذ الضـــريبة(٧٩) والواقع ان هذه الضـــرائب كان من شأنها ان تعول على تراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار . لذا كانت بعض الاعفاءات على نحو ما ســبق ، وكان من الســهل على الأجانب والمصـــريين على حد سواء التهرب من دفع هذه الضـــرائب .

وبسبب ما ظهر فى القانون ٩٩ لســـنة ١٩٤٩ والقوانين الســـابقة له من عيوب ظهرت بعض الآراء المعارضـــة تطالب بزيادة مســـاهمة أصـــحاب رؤوس الأموال المنقولة والثابتة من ذوى الأرباح التجارية والصـــناعية والذين يكســـبون أموالا كبيرة للنهوض بالبلاد ورفع مســـتواها ، والعمل على تقديم دفاتر منتظمة وحقيقية ، حيث ان كل هذه الثغـــرات التى ظهـــرت فى قوانين الضـــرائب حتى ذلك الوقت عيوب ســـاعدت الاجانب على التضليل فى دفاترهم .

لهذا كان يطلب من البنوك المودع لديها ضـــمان العضـــوية أن تقوم بتوريد تلك الأسهم لايداعها حافظة الأوراق المالية لمصلحة الضـــرائب بالبنك الأهلى المصرى ، حيث ان هذه الاسهم . من ذمة المدينين يصح التنفيذ عليها قهرا وفاء لمطلوبات الضرائب(٨٠) .

كما صـــدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٠ الذى أوجب على أصـــحاب المصـــارف والتجار الذين من مهنتهم دفع ايرادات القيم المنقولة ، وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصـــحاب المهن التجارية وغيرهم أن يقدموا الى موظفى مصـــلحة الضـــرائب عند كل طلب الدفاتر التى يقضى عليهم القانون بامســـاكها لكى يتمكن موظفو مصـــلحة الضـــرائب من تنفيذ جميع الأحكام التى يقررها القانون (المادة ٨١) .

كما نص القانون على أن الممول الذى يمتنع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المنصوص عليها فى المادة السابقة أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم التى يسقط بعدها حق الحكومة فى المطالبة بالضرائب التى يقررها هذا القانون ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها (المادة ٨٣)(٨١) ويلاحظ ان هذه الغرامة كانت بسيطة خاصة بالنسبة للاجانب اصحاب الأموال ذات الارباح العالية ، فالغرامة لا تشكل نسبة كبيرة من الارباح أو من الاموال التى يقوم الأجانب بالتضليل بها ممن السهل دفعها ، كما ان التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالمبالغ المستحقة لها كان يعطى الممولين اجانب ومصريين فرصة التهرب من دفع الضرائب ، ولهذا صدر القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ينص على وقف التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى الارباح الاستثنائية(٨٢) .

وفى ١٥ اكتوبر ١٩٥١ تم تعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وقد نص القانون على زيادة سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى ١٦٪ على ان يعمل بهذا التعديل ابتداء من أول يناير ١٩٥١ (المادة الأولى) ، كما قضى القانون بالاطلاع على بيانات المنشآت حيث توجد هذه البيانات اثناء ساعات العمل العادى وبغير حاجة الى اعلان سابق (المادة ٨١) ومعاقبة من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من اداء الضرائب أو اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة (المادة ٨٥)(٨٣) ويلاحظ ان هذا القانون كان أدق من القوانين السابقة له حيث اعطى مصلحة

الضـــرائب حق المفاجاة فى الاطلاع على بيانات الشـــركات حتى لا تلجأ الى وســـائل التهرب من اداء الضـــريبة .

وتعد من الشـــركات التى تعمل فى مصر وحدها كل شركة أجنبية غرضـــها استثمار منشأة فى مصـــر ولو كان مقرها الرئيسى فى الخارج وهى خاضـــعة لضـــريبة القيم الاجنبية بمقتضى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المادة ٤)(٨٤) .

كما صـــدر القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضـــريبة عامة على الايراد ، وكان اهم تعديل لوحظ فى هذا الشأن هو اضـــافة اربع مواد برقم ٢٤ مكرر ١/١ و ٢٤ مكرر ٢/١ و ٢٤ مكرر ٣/١ و ٢٤ مكرر ٤/١ على القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، وقد نصـــت المادة ٢٤ مكرر ١/١ انه على الشـــركات والمصـــارف والهيئات والاشـــخاص الذين مهنتهم بصفة أصـــلية او تبعية اداء ما تنتجه القيم المنقولة من ايرادات وأرباح وغيرها ان يقدموا الى مصـــلحة الضـــرائب قبل اول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به أسماء والقاب ووظائف أو مهن وعنوان محال اقامة الأشـــخاص الذين أعطيت اليهم اية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة ، وكذلك قيمة المبالغ المؤداة لهم خلال السنة السابقة .

ونصت المادة ٢٤ مكرر ٢/١ أنه على أصـــحاب ومديرى المنشآت الذين يؤدون بمناســـبة قيامهم بأعمال مهنتهم عمولة او ســـمسرة او رد تجارى لاى شـــخص آخر ملزمون بأن يقدموا لمصـــلحة الضـــرائب قبل أول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به البيانات التى وردت بالمادة ٢٤ مكرر ١/١ ، والمادة ٢٤ مكرر ٣/١ ويعاقب من لم يقدم الاقرار المنصـــوص عليه فى المادتين الســـابقتين فى الميعاد او قبله متضـــمنا بيانا غير صحيحة مع

علمه بذلك بالغرامة المقررة فى القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والتى تعاقب بغرامة الفى قرش للمتاخر او مثلها لمن يقدم بيانات غير صحيحة (المادة ٢١)(٨٥) .

هذا عن الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، اما بالنسبة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية فالقانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل للمادة ٦٧ من القاون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على الارباح التجارية والصناعية المعدلة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٤٤ اعتبر المبالغ التى استحقت فى المدة من أول سبتمبر ١٩٣٨ الى اخر ديسمبر ١٩٤٤ بصفة ضريبة على الارباح التجارية والصناعية واجبة الآداء ، ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بمضى ١٠ سنوات بالنسبة لسنوات ٣٨ و ٣٩ و ١٩٤٠ وتسع لسنة ١٩٤١ وثمان لسنة ١٩٤٢ وسبع لسنة ١٩٤٣ وست لسنة ١٩٤٤(٨٦) .

كما صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض احكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفيه تسرى الضريبة على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الاسهم على اختلاف انواعها وحصص التأسيس والشركات والمنشآت عامة سواء كانت مالية أم صناعية أم تجارية ، كما نص القانون على سريان الضريبة على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو او اعضاء مجالس الادارة او لمصلحة اى صاحب نصيب آخر ، وكذلك على كل ما يمنح باية صفة كانت الى اعضاء مجالس الادارة مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والاتعاب الأخرى على اختلافها (المادة الأولى) وذلك ابتداء من اول يناير ١٩٥٠ على أن يزيد سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى ١٤٪ (المادة الرابعة) .

أيضا تسرى الضريبة على الافراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات أو المحال التجارية ، وعلى السماسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وعلى الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضى البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد ذلك .

كما نص القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بوقف التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالمبالغ المستحقة لها بالنسبة لضريبة الارباح التجارية والصناعية(٨٧) .

وقد فرضت الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على اساس مكانية القانون او اقليميته : اى تفرض الضريبة حيث ينشأ الدخل ، وكانت مصلحة الضرائب ترى ان عدم وجود توكيل او فرع لشركة اجنبية فى مصر لايمنع من خضوع الارباح التى تحققها هذه الشركة المحلية ، وقد اخذ القضاء المصرى بهذا فى كثير من الاحكام ، ففى دعوى من « شركة كوتو نفشيويوستنديه » الايطالية والتى ليس لها فرع او توكيل فى مصر بأنها تعاقدت مع محل « رود وكانكى وشركاه » فى ١٩٤٧ على شراء ٣٦٠٠ بالة من القطن المصرى صدر منها ٦٠٠ ولم يتم تصدير الباقى الذى بيع فى مصر بربح مرتفع ، رأت محكمة الاستئناف أن الشركة لم تباشر فى مصر نشاطا تجاريا بصفة مستمرة وانه تحقيقا لمبدأ اقليمية الضريبة فان ارباح هذه العملية التجارية لا تخضع للضريبة(٨٨) وفى هذا الشأن سبقت الاشارة الى أن الجزء المباع فى مصر كان يجب خضوعه للضريبة . غير أن القضاء رفض تطبيق ذلك لأن مثل هذه العمليات فردية غير متكررة فالعملية الفردية لا تكفى لوجود منشأة .

اما عن الضـــريبة على الأطيان فقد نص القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ (الصـــادر بشأن فرض ضـــريبة عامة على الايراد) على تحديد ايراد الأراضى الزراعية على اســـاس القيمة الايجارية التى اتخذت اساسا لضـــريبة الأطيان بعد خصم ٣٠٪ نظير الادارة والصـــيانة واســـتهلاك المبانى والآلات ، مع جواز تحديد ايراد الاراضى الزراعية على اســـاس الايراد الفعلى اذا طلب الممول ذلك ، كما اشـــترط القانون ان يمســـك الممول دفاتر منتظمة لعملياته (المادة ٦)(٨٩) .

ونص القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على ان الضـــريبة تسرى على أرباح « من يســـتأجر أرضـــا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة او صفقة واحدة (المادة ٣٢ (٩٠) .

وهناك ضرائب اخرى تمثلت خلال تلك الفترة فى الرســـوم الجمركية خاصـــة رســـم الدخان ، وقد اهتمت الحكومة بهذه الســـلعة حيث كانت تحقق منها موردا كبيرا(٩١) كما فرضـــت رسوم الترخيص على السيارات الخاصة بالأجانب والمصريين(٩٢) . كما اخضـــع القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الصـــادر فى ٩ نوفمبر ١٩٥١ جميع الشركات الاجنبية العاملة فى مصر وكذلك الاوراق المالية الاجنبية فى مصر لرسم الدمغة(٩٣) .

* * *

أما عن تنظيم القضـــاء ففى خلال تلك الفترة انتهت فترة الانتقال المقررة للمحاكم المختلطة ، وقبل انتهائها بعام وبالتحديد فى ١٩٤٨ ارسلت السفارة البريطانية فى القاهرة الى الدول الموقعة على اتفاق مونترو تنبهها الى قرب انتهاء فترة الانتقال وتدعوها الى عقد مؤتمر فى القاهرة لبحث بعض الشئون المتعلقة بالاجانب فى مصـــر ، وقد اعربت الحكومة المصـــرية عن اســـتعدادها

لعقد معاهدات اقامة وصداقة مع الدول المختلفة ، ويلاحظ على كتاب السفارة المذكورة ان بريطانيا انتحلت لنفسها صفة ليس لها سند من القانون أو الواقع ، الا اذا كانت لاتزال مقيمة على دعواها القديمة ، الا وهى حماية الأجانب والأقليات فى مصر ، وان بريطانيا اقتصرت على التوجه الى مصر طالبة اليها عقد معاهدة اقامة وصداقة معها بالتطبيق لتصريحها الملحق باتفاق مونترو ، كما اقحمت بريطانيا نفسها فى البحث عن مسائل اخرى مثل قانون الشركات الجديد ومعاملة المسجونين الاجانب ومركز الاجانب المقيمين فى مصر(٩٤) ، وهى مسائل فى صميم السلطات المقررة لكل دولة ، وكان هذا يعنى أن بريطانيا كانت ماتزال حتى هذا التاريخ تفكر بإسلوب القوة المحتلة ، بل كانت دائما تعلق آمالها على انها مسئولة عن الوضع الخاص بالأجانب فى مصر ، وان مصر مازالت تحت سيطرتها .

ولذلك عملت مصر على توحيد النظام القضائى المصرى ، فصدر القانون المدنى الجديد فى ١٦ يوليه ١٩٤٨ وهو القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وهذا القانون لم يكن كالقوانين السابقة المقتبسة من القانون الفرنسى ، بل انه كان يساير احداث الاتجاهات التشريعية فى الأمم المتحضرة ، كما صدر ايضا قانون جديد آخر للمرافعات المدنية والتجارية وهو القانون ٧٧ الصادر فى ٢٩ يوليه ١٩٤٨ ، وغير ذلك من القوانين التى صدرت بمناسبة الغاء المحاكم المختلطة ، وقد اصبحت هذه القوانين نافذة منذ ١٥ اكتوبر ١٩٤٩ تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية للمحاكم المختلطة(٩٥) .

وهكذا وفى ١٩٤٩ احتفلت مصر بتمصير المحاكم المختلطة فى كل من القاهرة والاسكندرية(٩٦) ، وتم انتقال اختصاصاتها

الى المحاكم الأهلية التى أصبح اسمها عندئذ بالمحاكم الوطنية ، ولها حق النظر فى مسائل الاحوال الشخصية وان كان مقصورا على الأجانب(٩٧) ومنذ ذلك التاريخ آلت ولاية القضاء العامة الى المحاكم المصرية بلا قيد ولا شرط اى ان كل المقيمين فى مصر اصبحوا يخضعون لقضاء هذه المحاكم ، وكذا الى الشرائع التى تسنها البلاد سواء كانوا اجانب أم مصريين بلا اى تمييز أو استثناء ، وبذلك تكون مصر قد استردت سيادتها الكاملة فى القضاء والتشريع(٩٨) .

ورغم مساوىء النظام القضائى المختلط فقد كان له اثره المحمود فى تاريخ القانون المصرى ، فقد انتقلت الى البلاد عن طريقه لأول مرة التشريعات الحديثة ، وقد صدرت عن قضائه احكام ذات مبادىء ساعدت على ارساء أصول هذه القوانين المستحدثة فى البلاد وهى لاتزال مرجعا للباحثين فى القوانين المصرية ، مع عدم انكار تمييز الأجنبى عن المصرى حتى فى المحاكم .

وقد كان من مآثر هذا القضاء كذلك استقرار الملكية العقارية والائتمان العقارى على أسس ثابتة بعد أن نظمت مكاتب التسجيل وخضع الاجانب جميعهم فى المسائل العقارية للقانون المصرى(٩٩) .

(١) الوقائع المصرية ، عدد ٧٢ فى ١٩٤٧/٨/٤ .

(٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/١٠ ج ١ وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المصرية . صدر بقصر القبة فى ١٩٤١/٧/٢٩ ، وانظر : احصاء شركات المساهمة . يونية ٤٦/١٩٥٠ ص ١٠ .

(٣) محفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ٨٢ ١— ١٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٦ ، ٣٧ : ١١٥ شركة أراضى البحيرة .

(٤) ملحق الوقائع المصرية عدد ١٠١ فى ١٩٥٠/١٠/٢٦ م .

(٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٤٩/٤/١٨ ، وانظر : احصاء شركات المساهمة يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ١٢ .

(٦) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(٧) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٧ بيانات سنة ١٩٤٧ .

(٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٦١ .

(٩) نفســـه ، ص ٣٩٠ .

(١٠) نفسه ، ص ١٥١ .

(١١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٩/٢ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ص ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(١٢) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٣٤ فى ١٩٥٢/٤/١٦ ، وثيقة ٣٥ .

(١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٥٢/٦/١٩ .

(١٤) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(١٥) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨١ — ٣/٢١ ج ١ : وثيقة ١٥٨

(١٦) محفظة ١١٥ مصلحة الشركت ، ملف ١٨٢ — ٣/١٥٣ ج ١ ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٨/١/٢٢ .

(١٧) محفظة ٩٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٥٣ ج ١ وثيقة ٩٣ احصاءات الشركة الامريكية الشرقية للتجارة والملاحة .

(١٨) محفظة ٢١ مصلحة الشـــركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ١٤١ فى ١٩٥٢/٥/٢٧ ، وثيقة ١٥٤ فى ١٩٥٢/١٠/٩ .

(١٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ ج ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٠) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٦٠٢ ج ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٢١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ١٩٤٧/٧/٢٩ .

(٢٢) د . على حسن يونس : القانون التجارى — شركات الأموال وانقطاع العلم ، دار الحمامى للطباعة . القاهرة ص ٩ .

(٢٣) د . لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية ٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . ص ٦٤ .

(٢٤) محفظة ٦ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١ مشروع قانون بشأن النقل العام للركاب بالسيارات ، والمذكرة الايضاحية للمشروع فى ١٩٤٩/١٢/٣٠ .

المادة الثالثة : يشترط فى الملتزم أن يكون مصريا أو شركة مصرية مشترطا فى تأسيسها الا يقل نصيب المصريين فى رأسمالها عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام وأن تتضمن وثيقة الالتزام الشروط الآتية :

أولا : يؤدى الملتزم أتاوة سنوية للحكومة لا تقل عن ٤٪ من اجمالى الايرادات علاوة على رسوم الترخيص .

ثانيا : ألا تزيد مدة الالتزام على عشر سنوات .

ثالثا : أن يكون للحكومة الحق فى استرداد المرفق فى أى وقت خلال مدة الالتزام وتبين وثيقة الالتزام شروط وأوضاع هذا الاسترداد .

(٢٤م) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ١٩ ، انظر ايضا : روبرت مابرو ، ترجمة ، د. صليب بطرس : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢٥) ابراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ فرعى ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : د . جمال الدين محمد سعيد : البنك المركزى والرقابة على البنوك والائتمان فى مصر ، طبعة اولى ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٧ ، ص ٢١ — ٢٣ ، القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ينص على « الاذن لوزير المالية فى اصدار أذون على الخزانة فى حدود مبلغ خمسين مليونا من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الاهلى المصرى وتمويل محصول القطن انظر محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ فرعى ، وثيقة ١ ، كذلك البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، ص ١٠٩ .

(٢٧) د . صبحى تادرس قريصة : النقود والبنوك ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢٨) زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ، مرجع سابق ، ص ٩ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٢٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٢٩ .

(٣٠) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ فرعى وثيقة ١ البنك الأهلى المصرى ، الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ فى ١٩٥١/٤/٥ ، انظر أيضا : د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .

(٣١) محفظة ١٢ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٥ فى ١٩٥٢/٨/١١ .

(٣٢) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٣٣) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق . ص ٣٢٥ .

(٣٤) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ فرعى ، وثيقة ١ ، القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ انظر أيضا : د عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٣٥) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٣-٢٦ .

(٣٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ مرعى ، وثيقة القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(٣٧) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٣٨) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٢ حـ ٢ فرعى ، وثيقة القانون ٥٧ ١٩٥١ .

(٣٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٢٧ .

(٤٠) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ حـ ٢ فرعى ، وثيقة ١٣٦ .

(٤١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣ .

(٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٢ .

(٤٣) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٦ البنك الأهلى ، وكذلك :

Jurna ldu Commerc eet de la Marine, Année 47 e. No. 19032, 4. Avril 1956..

(٤٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٨ .

(٤٥) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٤٦) د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٤٧) د. صبحى تادرس قريصة : دراسة مقارنة للنظام المصرفى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(٤٨) د. عبد الرازق عبد المجيد : دور القطاع المصــــرفى فى الخطة القومية ، المطبعة العالمية ١٩٦١ ص ١٤ ، ١٥ .

(٤٩) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ٨٢ ١— ١٣/٣ حـ ٢ فرعى ، وثيقة ١ — القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(٥٠) مجلس النواب ، جلسة ٢ فى ١٩٥٠/٦/١٢ ص ١١١ .

(٥١) مجلس النواب جلسة ١٩٥١/٢/١٢ . ص ٢٥ .

(٥٢) نفسه ، ملحق ١٣ فى ١٩٥١/٢/٥ ، ص ٩٦ .

(٥٣) آمال محمد كامل بيومى : المرجع السابق . ص ٢٩٧ .

(٥٤) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٢ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١٠/١٧ المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٨٥ فى ١٩٥١/١٠/١ .

(٥٦) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٦/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ فى ١٩٥٢/١/١٣ .

(٥٧) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥١/٧/٣ .

(٥٨) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٤ ، ٩٥ فى ١٩٥٢/٣/١١ .

(٥٩) محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١١٥ فى ١٩٥٠/٤/٢٢ .

(٦٠) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٥١/٢ ج ١ ، وثيقة ١٠٥ فى ١٩٤٩/٣/٨ .

(٦١) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ (أ) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ١ ، وثيقة ٤٤ فى ١٩٤٨/٤/١٢ .

(٦٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة بدون رقم فى ابريل ١٩٤٨ .

(٦٣) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف شركة بهرند للتجارة ، وثيقة ٥٨ ، ٥٩ .

(٦٤) د . ابراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٦٥) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣ ٤٥٠ ج ١ وثيقة ٩٢ بشأن انشاء البنك الصناعى ، انظر ايضا : د جميل أحمد توفيق ، د . صبحى تادرس قريصة : اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٦٩ ، ص ٣١٩ .

(٦٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السبق ، ص ١٠٢ — ١٠٤ .

(٦٧) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٦٨) حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، وانظر أيضا : قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٦٩) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الثالثة عن ١٩٥٠ ، ص ٦٦٧ .

(٧٠) د. حسن محمد كمال ، د. صلاح الدين ابراهيم صالح : المرجع السـابق ، ص ٤١ .

(٧١) روبر مابرو ، سمير رضوان ، ترجمة ، سليب بطرس : التصنيع فى مصر ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ ـ السياسة والاداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٨٥ .

(٧٢) الوقائع المصرية ، عدد ٩٦ فى ٢٠/١٠/١٩٥١ .

(٧٣) نفسه ، عدد ٣٠ فى ٧/٤/١٩٤٧ .

(٧٤) حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسن : الموسوعة الذهبية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٧٥) د. شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

ويعتبر الأجنبى متوطنا فى مصر اذا اتخذ المملكة المصرية محلا لاقامته الرئيسية أو اذا كانت مصالحه الرئيسية فى المملكة المصرية .

(٧٦) د. نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٧٧) د. شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ : ٣٥٨ .

(٧٨) مصطفى كامل منيب : المرجع السـابق ، ص ٢٧٣ .

(٧٩) د. شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٨٠) وقد حدث ذلك كثيرا للأجانب مثل « يوسف واتورى وجوستاف ريكس » الموالين بشركة النيل للمنسوجات واعضاء مجلس ادارتها ، وكذلك الشـــركة التجارية الاقتصادية .

محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٧٩ حـ ٢ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ شركة النيل للمنسوجات .

(٨١) مصطفى الصباد : المرجع السابق ، المجموعة الثالثة عن ١٩٥٠ ، ص ٧٠٥ .

(٨٢) نفسه ، ص ٢١١ .

(٨٣) الوقائع المصرية عدد ٩٦ فى ٢٠/١٠/١٩٥١ ، وانظر :

محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية ، منشورات ، قانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وثيقة بدون رقم .

(٨٤) على مجاهد شاهين : المرجع السابق ، ص ٩ .

وتؤدى القيمة الضريبية لمصلحة الضـــرائب فى خلال ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق أو على الاكثر فى بحر ٦٠ يوما .

(٨٥) الوقائع المصرية . عدد ١٠٢ فى ١٩٥١/١١/٥ .

(٨٦) نفسه ، عدد ٣٠ فى ١٩٤٧/٤/٧ .

(٨٧) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، ص ٦٦٥ ، ٦٩٦ ، ٧١١ .

(٨٨) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٨٩) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٩٠) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .

(٩١) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية : ميزانية ١٩٤٧/٤٦ ص ٢٨ ، انظر أيضا : د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٩٢) محفظة ٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلســات ، جلســـة ١٩٤٩/١٢/٢٨ وثيقة ١ .

(٩٣) مصطفى الصياد : المرجع الســـابق ، المجموعة الرابعة عن ١٩٥١ ص ٨٠٤ ، ٨١٦ ، ٨١٧ .

(٩٤) الاخبار ، عدد ٥٠١٦ فى ١٩٤٨/٤/٢٤ .

(٩٥) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٩٦) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية وثيقة ٢ فى ١٩٤٩/١٢/١٩ .

(٩٧) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٩٨) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٩٩) د . شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

الفصل الثانى

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

اولا – فى مجال الزراعة :

كان لصدور قانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثر كبير فى تناقص حجم الملكية الزراعية للأجانب فى مصر ، حيث حد من نشاط الاجانب فى امتلاك الاراضى الزراعية(١) ، كما ان مطالبة اعضاء مجلس النواب بالحد من ملكية الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر كان من شانها بلا شك ان تؤثر فى نشاط الاجانب الزراعى ، ففى نفس السنة طالب أعضاء مجلس النواب الحكومة بشراء الاراضى التى يمتلكها الاجانب وتوزيعها على صغار الفلاحين باسعار تقسط على آجال طويلة وبفائدة مخفضة(٢) .

وفى مارس ١٩٤٨ اثير نفس الموضوع فى مجلس النواب، حيث كانت المطالبة باستيلاء الحكومة على الاراضى التى يمتلكها الأجانب مقابل تعويضهم ، كما كانت المطالبة بتحريم تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر ، ومن اللافت للنظر أن الحكومة ترفض هذا المطلب ، حيث طلب وزير العدل من رئيس

المجلس عدم الموافقة على ذلك وعدم اثباته فى مضبطة المجلس مما يثير كثيرا من علامات الاستفهام حول تشابك المصالح(٣) .

يضاف الى ذلك مشروع القانون الذى تقدم به عضو مجلس الشيوخ « عبد الرحمن الرافعى » فى شهر ديسمبر ١٩٤٨ وطالب فيه بجعل ملكية الأراضى للمصريين دون الاجانب وذلك حفاظا على كيان الوطن وثروته .

كان لهذه التطورات التى حدثت منذ بداية الفترة أثرها فى انخفاض نسبة ملكية الأجانب فى مصر الى حوالى ١٠,٠٠٠ فدان فى عامى ٤٨/١٩٤٩(٤) كما تناقص عدد الملاك الأجانب ١٩٤٩ الى نحو ٣٨٠٠ مالك أجنبى ، وتناقصت ملكياتهم الى نحو ١٣٠,٢٣٣ فدان ، وبينما نجد ان متوسط ما يملكه الأجنبى فى نفس العام بلغ ٦١,٣٢ فدان ، كان متوسط ما يملكه المصرى ١,٨٩ فدان(٥) .

وفى ١٩٥١ صدر القانون رقم ٣٧ الذى يقضى كما سبقت الاشارة بحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية كقاعدة عامة(٦) وقد أدى ذلك الى تراجع الملكية الأجنبية للأراضى الزراعية فى مصر ، وذلك عن طريق بيع الأجانب ملكياتهم من الاراضى الزراعية للمصريين(٧) .

ومما لاشك فيه أن جميع القوانين والمحاولات السابقة ساعدت على انخفاض نسبة تلك الاجانب للأراضى الزراعية ، وهى خطوة لها أهميتها على طريق التحرر الاقتصادى فى مصر حتى وان ابقت على ما بيد الأجانب من اراض ، وبصفة عامة نلاحظ أن هذه الفترة قد اختلفت عن سابقتها من حيث الاتجاه العام نحو التخلص من سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على

الاراضى الزراعية والحد من نشـــاط الاجانب فى هذا المجال ؛ والعمل على رفع المستوى الاقتصادى والتصدى لســـوء الأحوال الاجتماعية للفلاحين .

أما عن ملكية الشـــركات الزراعية الأجنبية فى مصـــر ، فلم تنشىء خلال تلك الفترة الا شـــركة واحدة هى شـــركة البســـاتين والكروم المصـــرية تأسست سنة ١٩٤٧ ومع زيادة عدد الشـــركات بشركة واحدة على الفترة الســـابقة فان ملكية الشـــركات قد انخفضـــت عما كانت عليه قبل تلك الفترة (فمن ١٨٨ر٧٧٩ فدان ١٩٤٠) الى ١٨٠ر٦٥٩ فدان ١٩٤٩/٤٨ بنقص قدره ٨ر١٢٠ فدان(٨) .

وقد كان لقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثر فى انخفاض هذه الملكية عن طريق اســـراع بعض الشـــركات فى التخلص من بعض أراضـــيها بالتأجير أو الحصـــول على الجنســـية المصرية أو الاندماج فى شـــركات أخرى او التصـــفية مثل شـــركة اراضى الوردان التى كانت تحت التصـــفية حتى عام ١٩٥١/٥٠(٩) ورغم هذا استطاعت الاراضى الرئيسية الضـــخمة حتى نهـــاية الفترة أن تحقق الاســـتمرار والصـــمود والبقاء حتى ســـنوات الازمات مثل شـــركة أراضى البحيرة(١٠) .

والجدير بالذكر أن حجم ملكية الشـــركات الزراعية الأجنبية فى مصـــر كان يختلف من شـــركة الى أخـــرى ومن فترة الى أخرى ، وفيما يلى بعض نماذج للملكية بعض الشـــركات خلال تلك الفترة ، تقدر مســـاحة الأراضى التى تمتلكها شـــركة بساتين مصر وكرومها منذ تأسيسها ١٩٤٧ بنحو ٥٢٦٣ فدانا ؛ كما بلغت مســـاحة أملاك شـــركة ســـيدى سالم فى نهاية السنة نفســـها نحو ١٦٥٩ فدانا منها ٤٩٥ فدانا مبانى وعزبة وجنينة(١١) وفى

١٩٤٩/٤٨ بلغت جملة أراضى شــركة وادى كوم امبو نحو ٦٨٫٥ الف فدان ، وبلغت ملكية شــركة اراضى البحيرة نحو ٥٠ ألف فدان ، كما بلغت ملكية الشركــة الانجليزية المصريــة اكثر من ٢٠٠٠ فدان(١٢) ، أما الشــركة المســاهمة العقارية لتفتيش الســيوف فقد قدرت ملكيتها من الأراضى الزراعية فى نهــاية ١٩٤٩ بنحو ٤٢٠ فدانا بخلاف اراض اخرى للبناء ، أما شــركة أبو قير ليمتد فكانت حتى نهاية مارس ١٩٥٠ نحو ٣٥١٨ فدانا منها ١٧٠٧ أفدنة فى أبى قير و ١٨١١ فدانا بالبرلس(١٣) .

وفى خلال تلك الفترة كان التناقص الذى يحدث فى ملكيات بعض الشــركات لا يعنى افلاســها فما كان يحدث هو انتقال ملكيتها من شــركة الى أخرى بسبب اختلاف نوع الاســتغلال بين هذه الشــركات ، فمثلا شــركات كان ينحصــر نشــاطها الرئيسى فى اصلاح الأراضى وبيعها لتحقيق الربح مثل شــركة سيدى سالم والشركة المساهمة الزراعية والصــناعية وشــركات مهمتها زراعة الأراضى المستصلحة واستغلالها مثل شــركة كوم امبو وشركة الكروم والكحول المصرية ، ليس هذا فحسب فقد حدث أن غيرت شركة الكروم المذكورة نشاطها من اصلاح الاراضى وبيعها الى المزراعين الى الزراعة(١٤) .

وهناك شــركات عملت على الاســتغلال بهدف التوسع فى الاراضى الزراعية مثل شركة الشــيخ فضــل التى أخذت فى تصــفية انصــبة شــركائها فى الأراضى بغية الاســتقلال بها بها وقد تم لها ذلك بصــفة نهائية فى اثناء١٩٤٩(١٥) . كما أن جزءا مهما من أراضى الشــركة المســاهمة الزراعية والصناعية التى اشــــترتها خلال الأربعينات انتقلت الى شــركات أخرى (حوالى ٢٠٠٠ فدان لشــركة أراضى الغربية ، وأكثر من هذا لشركة تأجير الأراضى الزراعية)(١٦) .

وتناقصت ملكيات الشركات الزراعية الأجنبية بسبب التشريعات الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت مبيعات شركة اراضى ابو قير ١٩٤٨ نحو ٣٫٦٧٣ فدان(١٧) ، وبلغت مبيعات شركة أراضى الغربية ١٩٤٩ نحو ٣٧٨ فدانا ، وفى ١٩٥١ بلغت مبيعاتها ٢٩٦ فدانا(١٨) أما شركة سيدى سالم فقد بلغت مبيعاتها ١٩٥٠ نحو ٢٧٤ فدانا(١٩) ، وبهذا فالتشريعات خاصة قانون ١٩٤٧ ادت الى الحد من نشاط الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر وانخفاض ملكيتها . وفى الوقت نفسه زادت ملكية المصريين زيادة محدودة الى حد ما .

وهناك شركات حاولت الصمود امام هذه القوانين فكانت مبيعاتها محدودة للغاية . فعلى سبيل المثال بلغت مبيعات شركة المباحث والأعمال المصرية فى ١٩٤٩ نحو ١٩ فدانا(٢٠)، ليس هذا فقط فهناك شركات عملت على التوسع عن طريق اصلاح الأراضى البور مثل شركة الشيخ فضل التى عملت على تجديد آلاتها فى مشروع كلفها حوالى ٥٠ الف ج . م فضلا عن التوسع فى الأراضى المزروعة قطنا وقصبا خلال سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠(٢١) . وكذلك شركة سيدى سالم التى قامت باستصلاح نحو ١٥٠٠ فدان ١٩٥٠(٢٢) .

وهناك شركات ارتفع راسمالها بسبب نشاطها الضخم وتحقيق ارباح كبيرة ، فعلى سبيل المثال شركة وادى كوم امبو ارتفع راسمالها الى نحو ١٢ مليون ج . م ١٩٥١ علما بأن راسمالها عند التاسيس كان ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م فقط(٢٣) والجدير بالذكر ان الشركة تعرضت لعوامل جوية سيئة على نحو ما سبق مما ادى الى انخفاض ارباحها ولكن يبدو ان ضخامة الشركة لم يؤثر فيها ما قد أصابها من خسائر .

وفى نهاية تلك الفترة وضعت شركة اراضى الوردان تحت التصفية ، والجدير بالذكر أن جميع أطيانها كانت مؤجرة من الباطن الى شركة أخرى هى شركة المرافق العقارية المساهمة منذ ١٩٢٨ نظير ايجار سنوى قدره مائة جنيه فقط ومع ضآلة الايجار فان الشركة الثانية لحقتها الخسائر لقيامها باستصلاح الأراضى الصحراوية المؤجرة لها ، وبقى هذا الايجار دينا ثابتا فى دفاترها لشركة وردان الموضوعة تحت التصفية ، وقد تبين أن حسابها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بلغ ١٣٧٦٫٤٩١ر١ ج . م(٢٤) ومن الملاحظ أن جميع أراضى شركة وردان كانت صحراوية ولهذا لم تحقق أرباحا مع شركة المرافق ، كما يلاحظ أن الحكومة لم تعاقب على الايجار من الباطن .

والجدير بالذكر أن شركة المرافق العقارية كانت قائمة فعلا والعضو المنتدب لادارتها هو « قسطنطين ديموبولو » وهو فى نفس الوقت مصفى شركة وردان وهذا لا يعنى اندماج الشركتين ، اذ ان لكل شركة منهما كيانها الخاص(٢٥) .

وهناك شركات لم يتغير راسمالها خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة مثل شركة المباحث والأعمال المصرية التى بلغ راسمالها خلال الفترتين السابقة والحالية حوالى ١٢٧٫٥٢٠ ج . م واستمر كذلك حتى ١٩٥١(٢٦) .

وهناك شركات تغير رأسمالها مثل الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف التى زاد رأسمالها زيادة ضخمة حتى بلغ اضعافه عند التأسيس حيث بلغ ١٩٤٩ حوالى ٢٧٩٫٦٨٨ ج . م ولذلك نشطت الشركة فى أعمالها(٢٧) ، كما بلغ راسمال شركة نستور جاناكليس الزراعية والتجارية ١٩٤٧ حوالى ١٧٢٫١٤٠ر ١٧٢٫١٤٠ ج . م(٢٨) ، أما شركة بساتين مصر وكرومها

فقد قامت باصلاح اراضيها خلال تلك الفترة وتحسين وسائل ريها وذلك للتوسع فى زراعة الكروم ، لهذا عقدت قرضا عقاريا قيمته ٦٠٫٠٠٠ ج . م ـ يسدد على أقساط سنوية(٢٩) وكان مدير الشركة أجنبيا وهو نفسه مدير شركة الكروم والكحول المصرية(٣٠) .

أما عن ايجارات الأراضى الزراعية ، فقد استمرت فى الارتفاع التدريجى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٤٩(٣١) ، وقد وضعت القيمة الايجارية على أساس ضريبة الأطيان فى ١٩٤٩ (القانون ٩٩) وكان من المفروض أن تتساوى الحدود القصوى للايجارات التى وضعت على أساس هذا القانون مع الايجارات التى حددتها عوامل السوق فى تلك السنة ، ونظرا لهبوط الاسعار الذى كان قد صاحب انتهاء فترة الرخاء التى سببتها الحرب الكورية حدث انخفاض نسبى فى هذه الايجارات(٣٢) ، ولكن القيمة الايجارية عادت وارتفعت مرة أخرى وأصبحت تعادل نصف المحصول فى العادة مع نهاية تلك الفترة ، بل وصلت الى ما يعادل ٨٠٪ من قيمته فى بعض الأحيان ، واستمرت فى ذلك الى أن صدرت قوانين الاصلاح الزراعى ١٩٥٢(٣٣) مع ملاحظة ان اغلب الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كانت تقوم بتقسيم اجزاء كبيرة من ملكيتها لتأجيرها الفلاحين .

* * *

أما عن نشاط الاجانب فى تكوين الشركات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة فلم يكن كبيرا اذ لم يؤسس الاجانب الا شركة واحدة وهى « شركة البساتين والكروم المصرية » ١٩٤٧ لاقتناء واستثمار المزارع والمصانع والأراضى المخصصة

للمنتجات الزراعية وخاصة الكروم والنخيل(٣٤) ويبدو أن هذه الشركة كانت تابعة « لشركة الكروم والكحول المصرية » حيث ان مدير الشركة الاولى هو نفسه مدير الشركة الثانية(٣٥) ، على أن اسهم الشركة كانت لدى البنك التجارى المصرى . كما بلغت أرض الشركة درجة كبيرة من التقدم خاصة فى نهاية تلك الفترة(٣٦) .

أما عن الشركات الاخرى القديمة التى ظلت قائمة خلال تلك الفترة فمنها التى أضافت اعمالا اخرى بجانب أعمالها الرئيسية التى تخصصت فيها بسبب التوسع فى نشاطها مثل شركة أراضى ابو قير الانجليزية التى توسعت فى زراعة أشجار الفاكهة ١٩٥٠ ، كما عملت على انشاء مشروع جديد لانتاج الالبان(٣٧) .

وبسبب نشاط الشركات المستمر اضافت الى عملها الزراعى اعمال البناء مثل شركة أراضى الغربية المتخصصة فى شراء وبيع واستغلال الأراضى الزراعية عمدت ٤٩/١٩٥٠ الى اعادة بناء بعض القرى القديمة ، كما شيدت منازل جديدة ، وقامت بانشاء سكة ترام تخترق مزارعها(٣٨) ، وهناك شركات كانت تقوم بتنفيذ برامج وانشاء معاصر جديدة لتمكينها من تنفيذ البرنامج الخاص بتوسعها(٣٩) .

ومن الملاحظ انه لم يكن هناك تغيير جوهرى فى اعمال الشركات الزراعية الاجنبية فى مصر خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة ، كما ان هذه الشركات استطاعت الاستمرار فى اعمالها ولم يكن للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ تأثيرا بالدرجة التى تؤدى الى تصفية بعض هذه الشركات حيث وجدت اغلبها أواخر فترة البحث .

أما عن الشركات التى تمت تصـفيتها خلال هذه الفترة فهى شـــركة اراضى الورديان التى وضـــعت تحت التصفية فى ١٢ فبراير ١٩٥١ ، ولهذا لم توضـــع لها ميزانية(٤٠) .

اما بالنســـبة لنشـــاط الأجانب فى زراعة القطن باعتباره من أهم المحاصيل النقدية المربحة لهم فقد كان مربحا ، ومن أهم الشـــركات الأجنبية التى كانت تقوم بزراعة مساحات كبيرة منه مثل شـــركة اراضى الغربية التى اهتمت بزراعته والعناية به عن طريق تطوير مشـــاريع الرى وشـــراء ماكينات رى جديدة فى تفتيش راس الخليج وتفتيش الصـــبية بالبحيرة ١٩٥٠ بســـبب ارتفاع اسعار القطن خلال الحرب الكورية(٤١) وكذلك شـــركة أراضى ابو قير الانجليزية والتى كانت تزرع مســـاحات كبيرة من القطن(٤٢) .

أما عن نشـــاط الأجانب فى ثانى محصـــول نقدى وهو محصول قصـــب الســـكر فى مصر فقد ســـبقت الاشارة الى ان شـــركة الســـكر هى الشركة الوحيدة فى مصر التى تسيطر على انتاج الســـكر فى مصـــر ، وان شركة كوم امبو تعتبر من اهم الشـــركات التى تمد الشركة الأولى بقصب السكر .

ورغم ان صـــناعة الســـكر فى مصـــر خضـــعت لرقابة الحكومة المباشرة(٤٣) . فان رؤوس الاموال الاجنبية هى التى كانت تقوم بالســـيطرة على زراعة القصـــب مثل شـــركة وادى كوم امبو التى عملت على شـــراء اراض جديدة وضـــمها الى املاكها وتم عقد اتفاق بينها وبين شـــركة الســـكر العمومية على توريد قصـــب الســـكر من مزارعها لمصـــانع الشـــركة وبدأت بتوريد نحو ٥٣ الف طن من القصـــب ؛ ولكى تســـتمر الشـــركة فى ذلك الاتفاق عملت على زيادة المســـاحة المنزرعة قصـــبا حتى

بلغت خلال ١٩٥٠/٤٩ نحو ٥٤٠٠ فدان لزيادة كمية القصب المصدرة من الشركة الى شركة السكر(٤٤) وهذا يعنى أن مراقبة الحكومة كانت تتمثل فى الاهتمام بالتوسع فى زراعة القصب وضبط أسعاره وانتاج السكر فى المصانع وضبط أسعاره فى السوق أكثر من دخولها فى راس المال والادارة .

وكان للأجانب نشاط كبير فى الاسمدة خلال تلك الفترة حيث برز ذلك من خلال مصنع للسوبر فوسفات فى أبى زعبل ١٩٤٨ بطاقة تبلغ ٣٥ الف طن ، وفى أوائل الخمسينات أصبحت السوبر فوسفات المصرية تقوم بدور البديل القوى للواردات .

وفى ١٩٥١ بدأ انتاج المخصبات الأزوتية وكانت ملائمة للتربة المصرية ذات الحموضة العالية غير أن نسبة الآزوت فيه كانت منخفضة .

هذا بالاضافة الى ما كان ينتج من مشروع خزان أسوان، ومع هذا فان هذه المنشآت لم تكن كافية لتخصيب التربة فى مصر ، خاصة مع ازدياد الطلب على السماد فى مصر العليا نتيجة للتحول الى نظام الرى الدائم ، كما ان استخدام الطريقة الكهربائية فى انتاج السماد كان خطوة ناجحة ، وقد بدأ مصنع كيما الذى عاصرت انشاءه كهربة خزان أسوان فى الانتاج ، وقد سيطر الأجانب على تجارة وانتاج الأسمدة الكيماوية سواء المحلى بالنسبة للمنتج بالطريقة الكهربائية أم بالنسبة للمستورد من الخارج ، وقد بلغ سعر السماد من أزوتات الكالسيوم ١٩٥١ نحو ٣١ ج. م للطن مقابل ٢١ ج. م للطن المستورد من نفس النوع ، وكان الفرق بين السعرين حماية أسمية بنسبة ٤٨٪(٤٥) .

* * *

كان للشـــــركات الزراعية الأجنبيـــة فى مصـــر كثير من المساوىء خلال تلك الفترة امتدادا للفترات الســـابقة من حيث عدم الالتزام بقانون الشـــركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، مثل تجاهل الوفاء بالنســـب المنصـــوص عليها فى هذا القانون سواء بالنســـبة لرأس المال أو أعضـــــاء مجلس الادارة أو الموظفين والعمال أو مرتباتهم ، فعلى ســـبيل المثال نجد أن معظم رؤوس الأموال كانت أجنبية ، وقد خص القانون ٥١٪ من راس المال للمصـــريين الا أن الشـــركات باعتبارها أجنبية تهربت من ذلك عن طريق حصـــول المســـاهمين الأجانب على الجنســـية المصرية كما ســـبقت الاشـــارة مما يؤدى الى زيادة راس مال المصريين اســـميا ، وقد حدث ذلك فى شـــركة أراضى البحيرة وغيرها من الشركات الأخرى(٤٦) ، التى تحولت الى شـــركات مساهمة مصـــرية فى حين أن راس المال فى انغالب كان أجنبيا ، وخير دليل على ذلك أن شـــركة كوم امبو اعادت تســـجيل نفســـــها كشركة مصرية وليست أجنبية(٤٧) .

ليس هذا فحسب بل اســـتغل الأجانب حصـــــولهم على الجنســـية المصـــرية فى عمليات شـــائنة بالاقتصـــاد المصرى واســـتغلوها اسوأ اســـتغلال ، وقد كان خير مثال على ذلك شـــركة الكروم والكدرل المصـــرية بأبى الطامير وخاصة مديرها (فرانجيلوس)(٤٨) .

وبالاضـــافة الى عدم التزام الشركات بالقانون ١٣٨ لســـنة ١٩٤٧ هناك الكثير من المســـاوىء التى اســـاءت الى مصـــــر واقتصـــادها ، والدليل على ذلك ان شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد (شـــركة انجليزية) لم يكن يوجد بها مصـــرى واحد ســـوى الخدم وكان المسئولون بها أجانب يقومون بجمع

الأموال فى مصر ويرسلونها الى « تل ابيب » بفلسطين .
وكذا الشبان الأجانب خاصة اليهود منهم الذين فى سن العسكرية كانوا يرسلونهم الى ايطاليا ومنها الى تل أبيب على حساب الشركة بالتآمر مع اليهود الموجودين بكثرة فى « المعادى » لاشتراكهم فى حرب فلسطين ومساندة يهود اسرائيل(٤٩) . وفى الحقيقة أن ارسال الشركة للشبان الى الخارج لم يكن فى تقديرى يشكل خطورة اقتصادية على مصر فمن الصالح مغادرة هؤلاء الشبان الأجانب للشركة حتى يحل محلهم مصريون ، وان كان ذلك يشكل خطورة على عروبة فلسطين لأن فى ذلك زيادة فى أعداد اليهود فيها ، ومن ثم على العرب جميعا ، ولكن الخطر الحقيقى لهؤلاء اليهود كان يكمن فى ارسال الأموال المصرية « أموال الشركة » الى يهود فلسطين الأمر الذى أدى الى الاضرار بالاقتصاد المصرى .

ومن الامثلة التى توضح مساوىء هذه الشركات أراضى البحيرة التى استولت على اموال الفلاحين بطرق فيها من النصب والتزوير ما يكشف عن مساوىء الشركة واغتصابها لأموال المصريين . حيث استولت ١٩٥٠ على اموال الفلاحين بحجة بيع أراض زراعية لهم ، الا أن الفلاحين حينما ذهبوا لاستلام الارض وجدوها أراضى بور وهضاب عالية لا تصلح للزراعة(٥٠) . أيضا كانت معاملة الشركة لموظفيها وعمالها المصريين سيئة(٥١) وكانت الشركة تقوم باغتصاب حقوق عمالها المصريين وتجعلهم يعملون ساعات زائدة بدون أجر ، ليس هذا فحسب بل قامت الشركة بتخفيض أجورهم رغم عملهم الشاق(٥٢) ، ويلاحظ أن هؤلاء الأجانب كانوا يعيشون على أرض الوطن ويتمتعون بخبراته ولكنهم يتآمرون ضد ابنائه ويغتصبون حقوقهم كأنهم ليسوا أصحاب هذا الوطن .

وهناك العديد من الوثائق الخاصة بمصلحة الشركات التى تشير الى مساوىء الأجانب أصحاب الشركات الزراعية ومخالفتهم للقوانين المصرية وقيامهم بأعمال سيئة فى حق مصر والمصريين كالاستيلاء على أراضى الفلاحين ومحاصيلهم وتهريب الأموال الى الخارج وعدم الالتزام بنصوص القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وفصل الموظفين والعمال دون وجه حق وخلاف ذلك كثير(٥٣) .

وقد روعى ابراز ما قدمته الشركات الزراعية الأجنبية من خدمات بالرغم مما سبق من سلبيات مع العلم بأن كل ما قدمته هذه الشركات من خدمات ليس للصالح العام المصرى والأجنبى على حد سواء ، بل كان لصالح الأجنبى فى المقام الأول ، انما ما عاد من هذه الخدمات على الصالح المصرى فقد كان من قبيل الدعاية لنفس هذه الشركات ، بمعنى أن الخدمة التى قامت بها أية شركة انما هى فى الأصل لصالح الشركة للتوسع فى أعمالها أو تسهيل هذه الأعمال أو خلاف ذلك ، وفى نفس الوقت من الممكن أن يستفيد منها المصريون القريبون منها بطريق غير مباشر ، فعلى سبيل المثال انشأت شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد سنة ١٩٤٧ مستعمرة لسكن العمال والخدم تشمل ٤٠ مسكنا وقد استمرت حركة الانشاء والتعمير ، ففى غضون سنتى ١٩٤٩/٤٨ قامت ببناء جزء كبير من مستشفى مبرة محمد على بضاحية المعادى التى تمتلك فيها حدائقها ، كما قامت بتوصيل التيار الكهربائى ومياه الشرب النقية الى جزء كبير من حدائق المعادى(٥٤) .

ايضا قامت شــركة سيدى سالم بتزويد المستشفى الاميرى بســيدى ســالم بمياه الشــرب وساهمت مع ميرة محمد على فى انشــاء مركز صحى معد لعيادة مرضى الناحية(٥٥) .

كما قامت شــركة كوم امبو بعدة خــدمات ، ففى ١٩٤٨ أقامت عددا كبيرا من الطرق وخطوط الســكك الحديدية والترع وبعض المبانى كالعمارات والمحلات ، كما اقامت مسجدا ومستشفى بكوم أمبو(٥٦) وبذلك تكون الشــركة قد ســاهمت فى تفريج ازمة المســاكن بمركز كوم امبو بطريقة غير مباشرة القصد منها مصلحة الشركة .

وهناك شــركات زراعية أخرى ســـاهمت فى تطــور الصـــناعة القائمة على المحصـــولات الزراعية فى مصـــر مثل شركة « نستورجناكليس الزراعية والتجارية ليمتد » التى ادخلت ضـــمن نشـــاطها صـــناعة المربات وحفظ الفاكهة ، وشـــركة الكروم والكحول المصـــرية التى اقامت معاصـــر الزيوت وتوليد الطـــاقة الـــكهربائية اللازمة لادارة الآلات الصـــناعية والورش والمعاصـــر ، مما مهد الطريق أمام الشركة للتوسع فى اعمالها الزراعية والصناعية(٥٧) .

وكان لهذا النشـــاط اثر كبير فى تحقيق ارباح طائلة عادت على الأجانب ، والدليل على ذلك ان الشـــركة المســـاهمة العقارية اتفتيش الســيوف بلغت ارباحها ١٩٤٩ نحو ٢٤٫٧٧٤ جـ . م(٥٨) ، كما بلغت أرباح شـــركة المباحث والأعمال المصرية ١٩٥١ نحو ١٢٩٫٨ جـ . م(٥٩) .

وهناك شـــركات اصـــابتها الخسائر ، فعلى سبيل المثال ، واجهت شـــركة كوم امبو ١٩٤٨ صـــعابا كثيرة بسبب الظروف

الجوية غير المناسبة ، وبسبب انتشار وباء الملاريا فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود والمخصبات مع ثبات سعر القصب مما أدى الى انخفاض ارباحها(٦٠) ، التى بلغت حوالى ٧٧٢ر٠٨٥ جـ . م فى نفس السنة(٦١) .

ومما لا شك فيه أن القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كان له أثره فى نشاط الأجانب الزراعى فى مصر حيث حد من نشاطهم ، مع محاولاتهم المتكررة فى التهرب من نصوص هذا القانون بشتى الحيل والطرق ، الا أن القانون أفاد المصريين بعض الشىء عن طريق تشغيلهم فى المزارع الخاصة بالأجانب أو شركاتهم مع محاولة تخفيض عدد الاجانب فى هذه الشركات كما كان للقانون أثره فى تخفيض ملكية الأجانب للأراضى الزراعية، لهذا لم نجد شركات كثيرة تأسست خلال تلك الفترة الا شركة واحدة على نحو ما سبق .

ثانيا — فى مجال الصناعة :

واجهت الصناعة المصرية بعد الحرب الثانية بعض المشاكل ، كان أولها خروج المعدات الصناعية من الحرب منهوكة القوى وحاولت تجديد معداتها بالكامل الى جانب تمويل استثمارات جديدة أخرى ، ولذلك نعتبر أن بداية تلك الفترة هى نقطة البدء فى حياة المعدات الرأسمالية ، لهذا ارتفعت الواردات من آلات النسيج على سبيل المثال من ١٠٠٠ طن فى بداية الحرب الى ٥٠٠ر١١ طن خلال الفترة حتى ١٩٥٠(٦٢) ، وثانيها مشكلة تضخم التكاليف والارباح الناتجة عن ظروف الحرب واستمرت حتى ١٩٤٩ عندما أحدثت المنافسة الأجنبية المتزايدة ضغطا شديدا على الصناعة المصرية(٦٣) .

اما عن الاســـتثمارات الأجنبية فى الصــناعة فى مصر خلال تلك الفترة فقد بلغ عدد اصــحاب المصــانع الاجانب ١٩٤٧ نحو ١٠٤٢ر١ أجنبى مقابل ٣٠٥٥٧ر٣٠ مصـــرى ، ويشــمل الرقم الاخير المتمصرين باعتبارهم مصريون بالجنسية(٦٤) .

وبلغت جملة عدد المصــانع ١٩٤٧ نحو ١١٧٩٩١ر١١٧ مصنع منها ٧٠٤ر١١٥ مصــنع مصــرى و ٢٨٧ر٢ أجنبى ، ثم ارتفع ذلك العدد الى ١٣٣٦١٩ر١٣٣ مصــنع فى ١٩٤٨ كان منها ٧٩٧ر٤٥ مصــنع لا تستخدم عمالا ــ ورش صــغيرة يقوم بالعمل فيها اصــحابها ــ ر٨٢٢ر٨٧ مصــنع تســتخدم عمالا(٦٥) ، منها ٧٤٣ر٢٦ مصنع منتج .

وبلغ عدد العاملين بالمصــانع (موظفين وعمال) حــوالى ٣٣٦ر٣٦٧ منهم ٤٤٧ر٩ أجنبى مقابل ٨٨٩ر٣٥٧ مصرى(٦٦) .

وقد تركزت الصــناعة بشدة فى المدن الصــناعية الكبرى والتى اهمها مدينة القاهرة وكذلك الاسكندرية وبورسعيد ، ففى القاهرة باعتبارها المدينة الصــناعية الأولى فى مصــر كان بها ١٩٤٧ نحو ٦٥٤ر٤ مصنــع بها ٨٠٦ر٢ عمال وموظفين واصحاب مصــانع اجانب من ٧٤٣ر٢٦ مصــنع فى كل انحاء مصر بها ٣٣٦ر٣٦٧ موظف وعامل(٦٧) ، وبالتالى فهناك مركزية شــديدة فى الصناعة فى خلال تلك الفترة .

اما عن رؤوس الأموال فى المصــانع المنتجة فقد بلغت سنة ١٩٤٧ نحو ٧١ مليونا من الجنيهات(٦٨) خص الأجانب منها نحو ٢٦٪ بينما خص المصــريين نســبة اعلى بلغت نحو ٨٤٪ ، اما عن الفترة من ٤٨ ــ ١٩٥٠ فقد كانت جملة رؤوس الأموال المســتثمرة بما فيها قناة الســويس سنة ١٩٤٨ ٠٠٠ر٨٦٣ر١٣٨ جنيه خص الأجانب منها ١٧٧ر٥٥٤ر٩٢ والمصــريين ٤٠٦٨٠٣٨٣٣

جنيه(٦٩) ، وبهذا هبط نصيب المصريين فى رأس المال عن نصيب الأجانب ، والذى رفع نصيب الأجانب هو قناة السويس .

اما فى ١٩٥٠ فقد ارتفع رأس المال المخصص للصناعة فى المصانع المنتجة الى ١٠٩ ملايين جنيه(٧٠) حيث كان للحرب الكورية التى أدت الى رفع اسعار القطن وارتفاع القوى الشرائية فى الداخل اثر واضح فى زيادة الاستثمار فى الصناعة(٧١) ، اما جملة الاستثمارات فى نفس السنة فقد بلغت ١٤٠ر١٤٨ر٠٩٤ ج.م خص الاجانب ٩١ر٧٦٢ر٧٧١ جنيه والمصريين ٤٨ر٣٨٥ر٣٢٣ جنيه . ويلاحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية قد انخفضت فى الوقت الذى كان يجب فيه أن ترتفع او تقف عند حدها ولا توالى الهبوط بسبب محاولات تشجيع الحكومة للاستثمارات الاجنبية ، بينما ارتفعت الاموال المصرية ، ولكن مدى ارتفاع رؤوس الأموال المصرية وانخفاض الأجنبية بالنسبة لحجم راس المال الأجنبى حوالى الثلث تقريبا من جملة راس المال المستثمر فى مصر(٧٢) .

وقد اختلف حجم الاستثمار من صناعة لأخرى ، ففى صناعة حلج القطن خلال تلك الفترة يلاحظ انخفاض عدد مصانع الحلج فى مصر سنة ١٩٤٧ الى ٧١ محلجا وثلاثة مكابس فقط(٧٣) ، وذلك بالمقارنة لعددها خلال فترة الحرب ، وذلك لاستهلاك الجزء الاكبر منها فى فترة الحرب وعدم استيراد بديل من الخارج هذا من جانب ومن جانب آخر المنافسة الشديدة التى تعرضت لها الصناعة المصرية بعد الحرب .

وهناك كثير من الشركات التى استمرت خلال تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال شركة حلاجى الاقطان المصرية

ليمتد التى بلغ راســمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٦٠٠ر٢١٠ جـ . م وقد استمر راس المال بنفس القيمة حتى نهاية الفترة ، وعدد محالجها فى نفس السنة أربعة محالج فى كل من كفر الزيات والمحلة الكبرى والقناطر الخــيرية وكفر الدوار ، وبلغ مجموع الدواليب العاملة فيها ٣٧٦ دولابا ، كما كان للشــركة معصــرة زيوت بالقناطر الخيرية(٧٤) .

اما شــركة اقطان كفر الزيات فقد بلغ راسمالها سنة ١٩٤٧ الى ١٩٤٩ نحو ٠٠٠ر٧٢٠ جـ.م(٧٥) .

وكان من اهم مصــانع النســيج التى انشئت خلال تلك الفترة شــركة الاسكندرية للغزل والنســيج سنة ١٩٤٧ برأسمال اجنبى ومصــرى قدره ٠٠٠ر٢٠٥ جنيهات مصرية(٧٦) وفى سنة ١٩٥٠ ســاهم الأجانب مع بعض المتمصــرين فى تأسيس الشركة الأهلية للمنسوجات « ممفيس » برأسمال ٠٠٠ر١٤٠ جـ.م مناصفة بين الاجانب والمصريين(٧٧) .

اما عن رأســمال الشــركات القديمة فقد تغير فى كثير منها خلال تلك الفترة فعلى ســبيل المثال بلغ رأس مال شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنســوجات نحو مليون جنيه سنة ١٩٤٧ بزيادة قدرها الضــعف على العام الســابق وبذلك اصبحت الشركة ضــخمة يعمل بهــا نحو ٥٠٠ عامل(٧٨) ، كما ارتفع رأسمال الشــركة العربية للغزل والنســيج الى نصــف مليون جنيه فى نفس السنة(٧٩) وفى عام ١٩٤٨ بلغ رأســمال اتحاد صــناعات المنســوجات الممتازة نصف مليون جنيه بزيادة قدرها ٠٠٠ر٤٧٠ جـ . م عما كان عليه فى الفترة السابقة(٨٠) ، كما زاد رأســمال شــركة صــناعة كتان الشــرق فى نفس السنة الى نحو ٠٠٠ر٣٧٠ جـ . م بزيادة ٠٠٠ر١٠٠ جـ . م عما كان عليه

فى الفترة السابقة(٨١) . وفى سنة ١٩٤٩ تقررت زيادة رأسمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج بمبلغ ٧٠٠٠٠ ج . م حتى أصبح الاجمالى ٢٧٥٠٠٠ ج . م(٨٢) .

وبجانب استمرار استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعات النسيجية استمرت أيضا فى الصناعات الأخرى من أهمها الصناعات الاستخراجية وأهمها البترول وقد سبقت الاشارة الى رؤوس أموال الشركات القديمة فى مصر مثل شركة آبار الزيوت الانجليزية التى تعتبر من أنشط شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر ، ففى ١٩٤٨ حصلت الشركة من الحكومة على حق استغلال منطقة أخرى كشفت فيها حقلى عسل ورأس مطارمة ، أما حقول سيناء فشاركت كل من شركة سكونى فاكوم وشركة شل فى استخراج البترول منها(٨٣) .

وحتى ١٩٥٠ أصبح للشركة ١٢٩ بئرا المنتج منها حوالى ٩٥ بئرا ، كانت تنتج يوميا نحو ٣٥٠٠ طن من البترول الخام ، والواقع لم يتمتع الاقتصاد المصرى بفوائد بقدر ما عاد على الشركة الانجليزية التى تمتعت بالنصيب الأكبر فى أرباح البترول المنتج فى مصر(٨٤) .

أما عن رأسمال الشركة فقد ارتفع من مليون ج . ك ١٩١٢ الى ١٫٨٠٨٫٠٠٠ ج . ك ١٩٤٩(٨٥) .

أما عن الشركات التى انشئت خلال تلك الفترة فكانت ، شركة استاندرد أويل أف ايجبت Standerd Oil of Egypt Co. وهى شركة أمريكية ، طلبت فى سنة ١٩٤٧ من الحكومة المصرية التصريح لها باقامة وتشغيل محطة مركزية بالسويس ومحطات فرعية متفرقة واحضار اجهزة لاسلكية على أن تدار بمعرفة

موظفى مصلحة التليفونات مقابل أن تدفع الشركة للحكومة رسما سنويا قدره خمسين جنيها لرخصة المحطة المركزية وعشرة جنيهات لكل محطة فرعية ، وخمسين جنيها عن كل محطة مركزية او فرعية مقابل قيام المصلحة بتشغيل هذه المحطات بمعرفة موظفيها الذين توفر لهم الشركة وسائل النقل والسكن لمبيتهم(٨٦) .

وفى سنة ١٩٤٨ بدأت الشركة عملها بمنطقة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ومنطقة السويس واستمر الحفر حتى سنة ١٩٤٩ حيث عثرت على البترول فى أحد الحقول التى حفرتها ثم توقفت حيث اكتشفت أن هذا البترول لا يكفى او لا يتناسب والتكاليف العالمية للانتاج ، فضلا عن أن الشركة كانت تخشى اتجاهات التمصير وتدخل الدولة(٨٧) .

وفى أوائل سنة ١٩٥٠ بدأت شركة ستاندرد المتفرعة من شركة ستاندرد أويل أف ايجبت نشاطها بعد ان آلت اليها شركة النفط « ا ٠ ا مانتاشوف وشركاه » السوسرية والأصول الخاصة بشركة ستاندرد أويل المصرية(٨٨) .

أما عن رأس المال الأجنبى فى الصناعات الهندسية والتعدينية فقد اندمجت الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) سنة ١٩٤٩ مع شركة مخازن الثلج والتبريد النيلية وامتلكت الشركة بعد الاندماج نحو ٨٥١١ سهما من اسهم شركة الأسماك والحاصيل المصرية البالغ عدد اسهمها ١٢٫٥٠٠ سهم ، وبلغ راسمال الشركة فى نفس السنة حوالى ٨٠٫٠٠٠ ج . م علما بان راسمال الشركة العمومية المذكورة وحدها عند التاسيس سنة ١٩٤٥ كان ٢٠٠٫٠٠٠ ج . م . ويبدو ان هذه الشركات قد منيت بخسائر جسيمة ادت الى انخفاض

رؤوس أموالها . مما أدى الى الاندماج(٨٩) كما ظهرت خلال تلك الفترة شـــركات جديدة لصناعة الغسالات الكهربائية(٩٠) .

أما صناعة ســـبك الحديد فقد زاد رأسمال شـــركة شفيلد (مصر) من ٥٠٠٠ ج . م ١٩٣٧ الى ١٧٥,٠٠٠ ج . م ١٩٤٩(٩١) ، وفى نفس السنة طلبت الشركة تعديل اسمها الى شركة سبك المعادن (مصر)(٩٢) .

أما عن صناعة الالمنيوم فقد أنشأ الأجانب مصـــنع « سلفر الوم » بالقاهرة وكان يســـتورد الالمنيوم الخام من انجلترا لتشكيله أكوابا وأوانى مختلفة للاستهلاك المحلى بالمصنع ٢٢٠ عاملا(٩٣) .

وبالاضـــافة الى ذلك اتفقت وزارة الحربية والبحرية المصرية مع « مستر بوخر » صـــاحب امتياز صـــنع « طائرات باستمان » على صنع هذه الطائرات فى مصـــر ، وقد بدأ العمل بالمصـــنع فعلا ابتداء من ٢٢ يوليه ١٩٤٩(٩٤) ؛ وعين « المستر ويكندن Mr. Wirkenaon البريطـــانى لعمـــل الرســـومات التفصيلية بالمصـــنع(٩٥) .

وبالنسبة لصـــناعة الســـكر فقد طلبت شركة السكر سنة ١٩٤٩ من الحكومة مبالغ للتجديد فحصـــلت على مبلغ أربعـــة ملايين من الجنيهات(٩٦) . ولما كانت كميات الســـكر المنتجة غير كافية فقد رأت الشركة انشاء مصنع آخر للسكر فى ادفو(٩٧) .

كما انتشـــرت المصـــانع المرتبطة بصـــناعة الســـكر فى أغلب أنحاء مصـــر مثل مصـــانع الحلوى والشيكولاتة والكاكاو ، ففى سنة ١٩٤٧ وجد نحو ١٩١ مصـــنعا كبيرا فى هذا المجال(٩٨) أهمها محل جروبى(٩٩) .

وفى سنة ١٩٤٧ ساهم ثلاثة من الأجانب بنصـــف رأس

المال تقريبا مع بعض المصريين بالنصف الآخر فى انشاء شركة مضارب الارز المصرية بالاسكندرية(١٠٠) .

أما شركة كراون بربورى فلم يحدث تغيير فى رأسمالها البالغ ١٣٢٫٠٤٤ ج . م خلال تلك الفترة علما بان الشركة انشأت مصنعين ١٩٥٠ فى الاسكندرية احدهما للجعة والآخر للمولت Malt (١٠١) .

وهناك شركات كان يجب أن يتأثر رأسمالها لانتهاء اجلها ، الا انها حاولت الاستمرار مرة اخرى . لذا استمر راسمالها دون ان يتأثر كثيرا ، مثل شركة الملح والصودا المصرية التى انتهى امتياز استغلالها للاحات المكس ووادى النطرون ١٩٤٧ ، وتقرر منح ترخيص بحث لمن يتقدم لاستخراج ملح النطرون او اية املاح اخرى مثل ملح الطعام او سلفات الصودا بشروط قانون الشركات والمناجم والمحاجر(١٠٢) الا أن الحكومة فى نفس الوقت طلبت من الشركة ان تستمر فى استغلال الملاحات المشار اليها بصفة مؤقتة الى ان تفصل الهيئة التشريعية نهائيا فى الموضوع ، وفى اول سبتمبر ١٩٤٨ انتهى اجل الاستغلال المؤقت للاحات المكس وانتظرت الشركة قرار الحكومة بالنسبة لوادى النطرون(١٠٣) .

وبالاضافة الى ملاحات المكس استغل الأجانب أيضا رؤوس اموالهم فى صناعة تجفيف الملح من بحيرة مريوط(١٠٤) .

وفى ١٩٤٨ وبراسمال مختلط بين اجانب ومصريين تكونت شركة الملح والتعدين الأهلية The National Salt & Mining Co. براسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج . م لاستغلال الملاحات والقيام باعمال المناجم والمحاجر(١٠٥) وقد تم الترخيص للشركة فى ابريل ١٩٤٩(١٠٦) .

وبالنسبة للصناعات الكيماوية فقد وافق مجلس الوزراء فى ١٩٤٧ على انشاء مصنع لانتاج الاسمدة الازوتية بجوار السويس بقيمة اصل وفوائد القرض الذى قدمه بنك الاستيراد والتصدير الامريكى للشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية ، وكان مقدار القرض ٦٠٠,٥٠٠ دولار . وفى ٣٠ مايو ١٩٤٨ وافق المجلس على ضمان تمويل الدولارات اللازمة لتسديد الزيادة فى القرض الى ٧,١٠٠,٠٠٠ دولار لتمكين الشركة من شراء ما يلزمها للمصنع من الولايات المتحدة الامريكية بدلا من انجلترا(١٠٧) .

وحتى ١٩٥١ كان نحو سبعة مصانع مملوكة لأفراد تعمل فى انتاج ٢٠,٠٠٠ طن من الورق والكرتون ، وكانت رؤوس اموال هذه المصانع كلها لا تتجاوز مليونا ونصف المليون من الجنيهات(١٠٨) .

وفى ١٩٤٧ بلغ عدد مصانع الكبريت فى مصر نحو خمسة مصانع كبيرة بالاضافة الى عدد من المصانع الصغيرة(١٠٩) .

ايضا استمر رأس المال الاجنبى حتى بداية هذه الفترة مسيطرا على صناعة السجاير خاصة شركة ايسترن كومبانى التى اصبحت تضم نحو تسع شركات لصناعة الدخان(١١٠) وجميع هذه الشركات تخضع للاشراف المباشر للايسترن كومبانى التى تمتلك القدر الاكبر من أسهمها(١١١) .

ويبدو أن هذه الشركات قد توقفت عن العمل فى منتصف هذه الفترة تقريبا حيث عثر على خطاب من الشركة الشرقية بالقاهرة فى ١٩٤٨ يفيد بأن الشركات التابعة لها لاتزاول أى نشاط وليس لديهم موظفون أو عمال ، لهذا يوجد ما يحتم

تطبيق قانون الشــركات عليها(١١٢) وان كل شــركة منهم كتبت اقرارا بعد وجود موظفين او عمال لديها وارســلته الى مراقبة الشــركات(١١٣) ، ولا يستبعد ان يكون هذا من باب التحايل على القانون ، اما عن ملكيــة رؤوس اموال هذه الشــركات فهي انجليزية(١١٤) .

وفى مجال مواد البناء اسـتمر راس المال الاجنبى يعمــل بكفاءة أعلى من الفترات الســابقة وذلك لاتســاع العمل في هذا المجال لزيادة عدد الســكان والحاجة الى المســاكن اكثر مما ادى الى زيادة رؤوس اموال الشــركات العاملة فى صــناعة مواد البناء ، فعلى ســبيل المثال زاد راســمال شركة مصر لاعمال الاســمنت المســلح الى ١٠٠,٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٨(١١٥) بزيادة قدرها ٩٦٠٠٠ ج . م وهى زيادة ضــخمة تبلغ نحو ٣١ ضعفا عما كانت عليه وقت التأسيس مما يدل على مدى انتعاش هذا الاستثمار وحاجة السوق المحلية للاسمنت .

أما شــركة اســمنت طرة فقد تحولت من شــركة بلجيكية الى شركــة مصريــة مــع استمرار راس المال البلجيكى والادارة الأجنبية ولكن كشــركة مصــرية اسما فقط ، مع تغيير راس المال من الفرنك الى الجنيه المصــرى ، كما زاد ســنة ١٩٤٩ الى ١,١٣٠,٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٩٣٠,٠٠٠ ج . م عما كان عليه وقت التأسيس(١١٦) . كما زاد راســمال شــركة اسمنت بورتلاندى بحلوان ١٩٥٠ الى حوالى ١,١٠٠,٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٩٠٠,٠٠٠ اى اكثر من اربعة اضــعاف راس المال عند التأسيس(١١٧) .

وادى انتعاش ســوق الاســمنت الى تقدم الاجــانب لانشــاء مصــانع اخرى جديدة ، ففى سنة ١٩٤٨ تأسس مصنع

شـركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند براسمال ٥٠٠ر٠٠٠ جـ ٠ م زيد الى ٦٠٠ر٠٠٠ جـ ٠ م فى ١٢ ديسـمبر ١٩٤٩(١١٨) وكان يعمل بالمصـنع ١٥٥ عاملا(١١٩) بطاقة انتاجية نحو ١٠٠ر٠٠٠ ص(١٢٠) ، كما طالب مجلس ادارة الشـركة بشـراء فرن ثان مع المعدات والمهمات اللازمة له لزيادة انتاج المصنع(١٢١) ؛ وكان انتاج الشـركة يتم بواسـطة استئجارها لمناطق احجار جيرية وطفلية واجبسـية من الحكومة بواسـطة عقد اسـتئجار لهذه المناطق طبقا للمادتين ١٧ و ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمحاجر التى تحوى الجرانيت والديوريت والحجر السماقى والبازلت والأحجار الجيرية والرملية والطباشيرية والجبس والزلط والرمل والطفل والطمى والرخـام والمرمر والاردواز والكوارتزت وغير ذلك(١٢٢) .

ومع بداية الفترة تأسس مصـنع لمنتجات البلاسـتيك فى الاسكندرية على يد الأجنبى « شافرمان »(١٢٣) .

❋ ❋ ❋

وكان للأجانب نشـاط كبير فى مختلف الصـناعات التى انشـاؤها فى مصـر ، ففى مجال حلج القطن سـيطر الانجليز على عمليات حلج وكبس القطن ، ففى شـركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد تم حلج ٣٠٠١٩٦ قنطارا ١٩٤٨/٤٧(١٢٤) قفـزت الى ٣٩٣٤٥٤ قنطارا ١٩٥١/٥٠ بزيادة قدرها ٩٣٢٥٨ قنطارا(١٢٥) . كما قام الانجليز بالاشـتراك مع الايطاليين فى شـركة حلج الوجه القبلى بحلج نحو ١٩٧١١٧٩٦ قنطارا ١٩٤٩ بمحالجها فى أبى تيج والعياط وطهطا(١٢٦) .

وقد استأثر الأجانب بهذا النشـاط ولم يكن للمصـريين دور كبير فيه باستثناء شـركة مصـر لحلج الأقطان التى انشأها

بنك مصر وبعض المساهمات الفردية لبعض المصريين الاغنياء في شركات حلج وكبس القطن الأجنبية(١٢٧) ، وبذلك فان هذا النشاط أصبح حكرا على الأجانب في رأسماله وادارته .

ايضا في مجال صناعة الغزل والنسيج تعددت انواع الانشطة المختلفة التي قام بها الأجانب ، فعلى سبيل المثال اشتهرت شركة الاسكندرية للغزل والنسيج بصناعة وتجارة الغزل والنسيج داخل مصر وخارجها من المواد الليفية ، كالقطن والحرير والكتان والصوف والجوت والبلاستيك والتنظيف والصباغة(١٢٨) .

وكانت مصانع شركة صباغي البيضا تعتبر من أحدث المصانع في العالم آنذاك ، ففي ١٩٤٩/٤٨ كانت الشركة تمزج الاقمشة المطبوعة على نطاق واسع ذات خيوط ملونة تمتاز بالجودة وثبات الالوان(١٢٩) .

كما استأثر الأجانب بالشركات الكبيرة مثل شركة الغزل الاهلية المصرية بالاسكندرية التي كان مصنعها يستهلك ٥٠٠,٠٠٠ قنطار من القطن المصري في كل عام ، ويصنع نحو ٣ ملايين ونصف المليون رطل انجليزي من الخيوط ، كما يصنع ما بين ٨ ــ ٩ ملايين من الياردات من المنسوجات(١٣٠) .

وشارك الأجانب المصريين في كثير من الشركات الصناعية مثل شركة مصر للحرير الصناعي وهي احدى شركات بنك مصر وقد اتفقت الشركة ١٩٤٧ مع « شركة كوهورن بينما » على توريد العدد والآلات اللازمة لاقامة مصنع لانتاج فتلة الحرير الصناعي والألياف القصيرة والورق الشفاف وتقديم الخبراء والفنيين اللازمين لادارة هذا المصنع ، وتدريب

المصريين على هذه الصناعة(١٣١) وحتى ١٩٥٠ اصبح بالشركة حوالى احد عشر خبيرا تابعين لمحلات كوهورن(١٣٢) .

وشاركت شركة صباغى البيضا ١٩٤٩ فى أسهم شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وهى احدى شركات بنك مصر وقدمت لها الكثير من الخدمات ، وقامت الشركة بابتكار طرق انتاج الخامات الممتازة(١٣٣) عن طريق استعمال اجود الاصباغ واستيراد احدث الآلات والاستعانة بالمهارة الفنية لبعض الخبراء من الأجانب الذين مارسوا هذا الفن فى الخارج حتى يمكن لمنتجات الشركة الوقوف امام المنافسة الاجنبية(١٣٤) ، والجدير بالذكر ان جميع شركات بنك مصر قد دخلها الأجانب مشاركين فى رؤوس اموالها وادارتها وذلك منذ ازمة بنك مصر ١٩٣٩ ، وبذلك فان هذه الشركات أصبحت تتميز بالطابع الأجنبى ، كما اصبح جزء كبير من مكاسب هذه الشركات يعود على الأجانب الذين شاركوا فيها .

وفى نهاية تلك الفترة (٤٩ — ١٩٥١) جابهت صناعة الغزل والنسيج بعض الصعوبات بسبب عودة الواردات الأجنبية من الغزل والمنسوجات للمنافسة ، وتراكم فائض كبير من الانتاج كان لابد من تصريفه فى الأسواق الأجنبية . وصعوبة تصدير هذه المنتجات لارتفاع اسعار تكلفتها عن المنتجات الاجنبية المنافسة ، وذلك لاضطرار المصانع المحلية لاستخدام الأقطان طويلة التيلة التى تزيد فى أسعارها كثيرا على مثيلاتها المستخدمة فى الانتاج المماثل فى الخارج(١٣٥) .

وقد قدرت قيمة منتجات مصانع النسيج ١٩٥٠ بحوالى ٦٨ مليون جـ . م بنسبة ٢٤٪ من قيمة الانتاج الكلى للمصانع(١٣٦) كما بلغ حجم ايرادات صناعة المنسوجات فى نفس السنة نحو

٧٠٠ر٥٢٣ر١٧١ جـ ٠ م ، الا ان مصـــروفات هذه الصـــناعة قدرت بحوالى ١٩٦ مليون جنيه مصـــرى ، وهذا يعنى أن هناك عجزا حوالى ٣٠٠ر٤٧٦ر٢٤ جـ ٠ م(١٣٧) ٠

وفى مجال الصـــناعات الاســـتخراجية نشـــطت شـــركات البترول خلال تلك الفترة عن الفترة الســـابقة التى ارتفع فيها انتاج البترول لحاجة القوات الموجودة فى مصر الى البترول ، اذ بلغ المنتج من البترول ١٩٤٩ حوالى ٣٢٧ر٢٩٢ر٢ طن مترى وهو يعادل ضعف المنتج منه ١٩٤٣ تقريبا(١٣٨) ٠

وهناك العديد من الادلة على نشـــاط الشـــركات ، فعلى ســـبيل المثال نجد ان شـــركة شل المحدودة قامت ١٩٤٩ بتوزيع الكيماويات المســـتخرجة من البترول لمصـــر ليمتد التى انشـــئت فى مصر مؤخرا(١٣٩) ، حيث كان بالشـــركة حوالى ٣٠٠ر١٤٢ عامل مصـــرى بأجر ٤٩٩ر٨٥٣ر٢٣ جـ ٠ م و ٧٣٠١ عامل اجنبى بمرتب ٧٩٥ر٢٣٧ر٢ جـ ٠ م(١٤٠) ٠ ومن هذه الارقام يتضـــح ان الشـــركة التزمت بقانون الشـــركات من حيث الاعداد والمرتبات كما قامت برصـــف كثير من الشـــوارع اهمها شـــوارع مدينة دمنهور(١٤١) ٠

وفى ١٩٤٩ طلبت شـــركة ســـكونى فاكوم من الحكومة المصـــرية الترخيص لها بتركيب وتشـــغيل اجهزة لاســـلكية لاســـتخدامها فى اعمال المســـاحة الســـيسمواغرافية التى تقوم بها شـــركات البترول فى البحث عن البترول فى الصحراء(١٤٣) وهكذا كان استخدام الشركات للالات الحديثة عاملا مســـاعدا فى زيادة الانتاج ٠

كما اهتمت هذه الشـــركات بمد خطوط البترول ، وقد بدأ ذلك منذ بداية الحـــرب الى أن بلغت أطوال هذه الانابيب حتى بداية ١٩٤٨ حوالى ١٢٠ كيلو مترا(١٤٣) .

وفيما يخص الصـــناعات الهندســـية والتعدينية فقد كان للشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » لصناعة الثلاجات الكهربائية وهندســـة التبريد والكهرباء والميكانيكا نشـــاط بارز فى كثير من أعمـــالها فمن العمليات التى قامت بها عملية تكييف هواء بعمارة ســـكنية ومستشفى جـديدة بالقاهرة ومصـــنع السُّــكر بالحوامدية وتبريد وتســـخين بمؤسســة صـــناعية لمنتجات الالبان بالاسكندرية وكانت الشـــركة تعتبر الأولى من نوعها بمصـــر من حيث الســـعة وتنوع منتجاتها(١٤٤) وبالاضافة الى ذلك قام بعض الأفراد الأجانب بالعمل فى هذا المجـال مثل « هنرى رباط » الذى عمل فى تجميع أجزاء الثـلاجات(١٤٥) ، كما نشطت شركات أخرى لصناعة الغســالات الكهربائية(١٤٦) .

وفى ١٩٤٨ – ١٩٤٩ انشئت ثلاثة مصـــانع متنافســـة تعتمد على الخردة المحلية كمادة اولية وهى شـــركة الدلتا لتصلب وشـــركة النحاس المصـــرية ١٩٤٨ ومصـــانع المعادن الأهليـــة ١٩٤٩ ، وكانت هذه المصـــانع صـــغيرة تضم افرانا كهربائية أو مواقد مفتوحة توقد بزيت البترول وكانت طاقتها الانتاجية تبلـــغ ٣٠٫٠٠٠ طن ســـنويا لكل مصـــنع ، ويبدو أن هذه المصانع كانت تتمتع بادارة جيدة وكانت تدفع أجورا منخفضـــة للعمال وتشترى الحديد الخردة بأســـعار رخيصـــة ، لذلك عاد على أصـحابها ٨١٨٫٢٦٠ر١ ج . ك علما بأن رأســـمال الشركة بلغ ١٫٨٠٨٫٠٠٠ ج . ك فى نفس السنة(١٥٩) وكان من الطبيعى أن تحقق هذه الشـــركة ارباحا عالية فى جميع ســـنوات عملها فى مصـــر

حيث انها أولى الشركات المسيطرة على أهم ثروة استراتيجية فى مصر وهى البترول .

وهناك شركات اجنبية حققت أرباحا عالية مما ادى الى التوسع فى نشاطها ، فعلى سبيل المثال شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند التى بلغ صافى ارباحها سنة ١٩٥٠ حوالى ١٨٫٩٩٥ ج . م ارتفع ارتفاعا هائلا سنة ١٩٥١ حيث بلغ ربح الشركة نحو ١٣٥٫٤٥٨ ج . م بزيادة قدرها ١١٦٫٤٦٣ خلال علم واحد ، واذا نظرنا الى راسمال الشركة وهو ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م فنجد أن ارباحها سنة ١٩٥١ قد اقتربت من ثلث راسمالها ، مما ادى الى مطالبة مجلس الادارة بشراء فرن آخر لزيادة انتاج المصنع(١٦٠) . ومن الشركات الاجنبية التى حققت ارباحا طائلة ايضا شركة صباغى البيضا التى بلغ صافى ربحها سنة ١٩٤٩ نحو ١٨٩٫٤١٣ ج . م(١٦١) ، كما بلغ صافى ربح الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف سنة ١٩٥١ نحو ١٣٢٫٦٦٧ ج . م(١٦٢) .

وعلى العكس من ذلك هناك العديد من الشركات الأجنبية التى اصابتها الخسائر لأسباب مختلفة ، فعلى سبيل المثال نجد ان شركة الجوت المصرية لحقتها الخسائر ١٩٤٩ بسبب ارتفاع اسعار الجوت المستوردة وعدم تناسبها مع تكاليف رؤوس أموال هذه الشركات بمكاسب عالية(١٤٧) .

وفى الصناعات الغذائية كان نشاط الأجانب كبيرا ، ففى شركة السكر بعد ان حصلت على معونة من الحكومة ١٩٤٩ قدرها اربعة ملايين من الجنيهات(١٤٨) زاد انتاجها اكثر مما كان عليه خلال فترة الحرب الثانية حيث بلغ الانتاج ١٩٥٠ نحو ١٩٠ الف طن من السكر ، ومع ذلك فان هذه الكمية لم

تكن كانية لذلك انشأت الشركة مصنعا آخر للسكر فى أدفو(١٤٩) .

كما نشط الاجانب فى صناعة الثلج والمواد الغذائية المختلفة خاصة من المنتجات الحيوانية والنباتية ومشتقاتها وتوريد الماكولات للبواخر فى بورسعيد والاسكندرية والسويس عن طريق كثير من شركات الأغذية مثل الشركة العمومية للهندسة والتبريد وغيرها(١٥٠) .

ايضا كان للأجانب نشاط بارز فى المطابع مثل مطبعة الجورنال دى جيبت والزمان ولابترى وجرونبرج ، وكان لهذه المطابع دور كبير فى مساعدة شركة الاعلانات الشرقية التى نسفت ١٩٤٨(١٥١) ، ويبدو انها توقفت بعد هذا التاريخ كما يبدو ان حرب فلسطين لها دور فى الاقدام على نسفها .

* * *

قامت الغرف التجارية بتوجيه الصناعة لعدم وجود غرف صناعية حتى بداية تلك الفترة ، غير أن الغرف التجارية بطبيعة تكوينها هيئات اقليمية لا يعدو اختصاصها حدود الاقليم الذى يوجد فيه مركز الصناعة المصرية ، ومع اتجاه الحكومة الى تمصير الشركات الصناعية فى مصر عملت على إنشاء غرف صناعية مركزية مستقلة للعناية بالمصالح المشتركة للصناعات المختلفة ، واقتصر الانضمام اليها على اصحاب المصانع دون المتاجر ، حيث ان الغرف الصناعية من شانها ان تخلق العلاقات الطيبة بين اصحاب المصانع والعمال ، وتقرر ان يشكل مجلس ادارة الغرف الصناعية على أساس تمصير الشركات الصناعية مع الانتفاع بجهود الأجانب وخدماتهم ورؤوس اموالهم فى مجال الصناعة(١٥٢) .

ومنذ بداية الفترة وصــدور قانون الشــركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وبدء دخول المصــريين مســاهمين فى الصناعات الأجنبية وان كانت مســاهمة محدودة وبعضــها مســاهمة صورية فقط للشكل والمظهر ومجاراة القوانين واللوائح التى نصــت على تحديد راس المال الأجنبى والمصــرى ، ومع ذلك ظل العنصر الأجنبى قويا فى ادارة الأعمال الصناعية فى مصــر كالوظائف والأعمال الفنية وأعمال الملاحظة والاشــراف فى شــركاتهم الصناعية ، وقد اســتمر ذلك طوال تلك الفترة .

وقام اصــحاب رؤوس الأموال الأجانب بتجديد مصــانعهم التى استهلكت خلال الحرب الثانية لانها كانت تعمل بكامل طاقتها ، كما قام هؤلاء الأجانب باســتيراد المواد الخام اللازمة باستخدام الارصــدة المحلية والاسترلينية وســاعد على ذلك القيود التى وضعتها الحكومة على الاستيراد(١٥٣) .

كما كان لانشاء البنك الصــناعى ١٩٤٩ لتمويل الصــناعة اثر فى توســع انشاء بعض الصناعات ، وان بقيت عملياته فى البداية محصــورة فى حدود ضــيقة . فانها عادت واتســعت بعد قيام الثورة(١٥٤) .

وكان للحرب الكورية ١٩٥٠ والتى ادت الى رفع اســعار القطن وارتفاع القوى الشــرائية اثر واضح فى زيادة الاستثمار الأجنبى فى الصناعة(١٥٥) .

وبذلك يمكن القول بأن الصناعة خلال تلك الفترة قد نشطت حيث توافرت لها الحماية الجمركية ومصــادر التمويل مما ادى الى اطمئنان اصــحاب رؤوس الأموال الأجانب والمصــريين الى استثمار أموالهم فى الصــناعة ، حيث ان الوضــع اصبح ملائما لتحقيق أرباح صناعية .

وقد ساعدت هذه الاوضاع على ورود جانب كبير من الماكينات الامر الذى ادى الى زيادة الانتاج ، فعلى سبيل المثال قفزت كميات القطن المحلوج فى شركة واحدة مثل « شركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد » (شركة انجليزية) من ١٩٦ر٣٠٠ سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الى حوالى ٢٧٧ر٨٤٧ قنطار ١٩٤٨/١٩٤٩ ، بزيادة قدرها ٧٧ر٦٥١ قنطار(١٥٦) .

كما ارتفعت الارباح خلال هذه الفترة حتى انها سجلت ارقاما عالية فى كثير من الشركات الصناعية الاجنبية ، بل ان بعض الشركات الكبيرة منها ارتفعت ارباحها عن رأس المال المدفوع ، ومع بداية الفترة المذكورة ، تأثرت الصناعات الاجنبية فى مصر التى كانت قد نمت واتسعت بأثر منافسة الواردات الاجنبية الرخيصة بالنسبة الى منتجاتها فهبطت ارباحها ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر كان للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ اثره فى الحد من نشاط الاجانب الامر الذى ادى الى هبوط الارباح .

وفى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ عادت الارباح الى الارتفاع البسيط نظرا لأن الارباح العالية العائدة من بيع القطن اثناء الحرب الكورية قد ادت الى زيادة الطلب على المصنوعات وزيادة اثمانها ، وبعد ان انتهت الحرب الكورية عادت الارباح الى الهبوط ، وبذلك فان هذه الفترة قد شهدت عدة تغييرات ، والدليل على ذلك ان الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) وزعت ٦٣ر٤٥ قرش صافى ربح السهم الواحد ١٩٥٠ ثم انخفض الى ٦٠ قرشا ١٩٥١(١٥٧) .

هذا من جانب ، ومن آخر تأثرت الارباح فى بعض الشركات الاجنبية بالضرائب ففى شركة المكابس المصرية وزعت

الارباح بواقع ٦٥ قرشا للسهم خلال السنوات ١٩٤٨/٤٧ و ١٩٥١/٥٠ الا أن الضريبة المقررة على السهم ١٩٤٨ كانت ١٢٪ فأصبح صافى الربح ٥٧٫٢ قرشا وفى ١٩٥١ انخفض صافى الربح الى ٥٤٫٦ قرشا لارتفاع الضريبة المستحقة على السهم الى ١٦٪ (١٥٨) .

وهناك شركات استطاعت أن تحقق أرباحا ضخمة اقتربت فى بعض الأحيان من راس المال ؛ وقد تمثل ذلك فى شركة آبار الزيوت الانجليزية التى بلغ صافى ربحها ١٩٤٩ نحو انتاجه فى الشركة ، مما أدى الى حدوث خسائر كبيرة بالشركة ، وفى ١٩٥١/١٩٥٠ الغت حكومة الهند القيود المفروضة على تصدير الجوت من الهند مما أدى الى انخفاض الأسعار فى الهند مما شجع المستوردون على استيراد كميات كبيرة من الخيش وطرحها فى السوق بأسعار منخفضة وبناء على الاتفاقات التى تمت بين الهند ومصر والتى تحتم على مصر عدم فرض حماية جمركية ، لذلك كان من الطبيعى الا يتيسر لمصر خدمة الشركة فى الاستمرار ، مما ادى الى خسارة الشركة واغلاق مصنعها حوالى شهرين ونصف الشهر لعدم المقدرة على تحمل الخسارة التى استمرت حتى نهاية الفترة وبعدها(١٦٣) ومما لا شك فيه كان لذلك اثره على عمال وموظفى المصنع .

* * *

سيطر الأجانب خلال تلك الفترة على كثير من المشروعات الصناعية وعلى ادارتها وقد ساعدهم على ذلك بعض العناصر المصرية اصحاب النفوذ الذين كانوا دائما يسعون وراء مصالحهم الشخصية دون النظر الى المصالح القومية للبلاد .

واستمر نظام تسمية الشركات الاجنبية باسماء مصرية ، كما كان خلال الفترة السابقة ، فكانت الشركات الاجنبية دائما تسمى بشركات مساهمة مصرية ، والواقع أن هذا الوصف لم يكن يعنى اطلاقا ان الشركة مصرية فى راسمالها او ادارتها ، بل هى مصرية لانها تاسست فى مصر طبقا للمادة ٤٢/٤١ من القانون التجارى الأهلى المختلط التى تنص على ان الشركات المساهمة التى تؤسس فى مصر يجب حتما ان تكون مصرية الجنسية وان يوجد فيها مركزها الرئيسى ، وقد جاء القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المنظم للشركات المساهمة فى مصر ، ورغم ذلك فهناك العديد من الشركات الأجنبية لم تطبق القانون وبالذات بالنسبة لعدد ومرتبات الموظفين والعمال ، خاصة ان القانون نص على وجوب رفع نسبة المصريين فى الشركات الأجنبية المختلفة واستثمار المناجم والمحاجر لذا نجد أن هذا القانون كان له اثره فى ذلك حيث زاد عدد العمال والموظفين من ٢٤٧ الف عامل وموظف الى ٥٧٨ الفا ١٩٤٨(١٦٤) .

ومن الشركات التى لم تنفذ قانون الشركات شركة اقطان كفر الزيات ، فصاحب الشركة هو نفسه نائب الرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب (الخواجة زربيبى) وقد ساعد على سيطرة الاجانب على رؤوس أموال الشركة وادارتها ، وشركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد ـ معظم اعضاء مجلس ادارتها اجانب(١٦٥) وكذلك شركة سباهى التى لم يوجد بين أعضائها سوى متمصر واحد والآخرون هم اسرة سباهى(١٦٦) وشركة النيل للمنسوجات التى سيطر الاجانب على وظائفها ، فمدير المصنع والخبير الفنى « ايطاليين » بالاضافة الى ميكانيكى « يوغسلافى » وثلاثة مهندسين « فرنسيين »

وغيرهم من الاجانب الآخرين ، ولم يكن للمصـــريين ســوى الوظائف غير المهمة بالشركة(١٦٧) .

وشـــركة صــباغى البيضا التى كانت تعامل المصــريين معاملة احتكارية ســيئة ، وقد تمثل ذلك فى مدير المصــنع (مستر بيرد) واعوانه الانجليز والمصــريين عن طريق محاربة النقابة التى كونها عمال الشــركة(١٦٨) ، كما ان الشــركة لم تلتزم بقانون الشــركات حيث وجد بها عجز فى مرتبات المصريين ١٩٥٠ بلغ حوالى ٢٪ تقريبا(١٦٩) .

ومجلس ادارة شــركة مطاحن المحمودية عدد اعضــائه ثمانية منهم ستة اجانب واثنان فقط من المصــريين(١٧٠) ، وكذلك الشــركة الشــرقية ايسترن كومبانى لاحظت مصلحة الشــركات ١٩٤٨ ان عددا كبيرا من الموظفين المصــريين بها مشــكوك فى جنسيتهم او مصــريتهم حيث انهم اجانب ، وقد بلغ عددهم نحو ٢١٩ موظفا(١٧١) .

كما ســلكت الشــركات الأجنبية مســالك متعددة لتنفيذ اهدافها والوصــول الى اغراضــها ، وكان الباشوات فى مصــر أحد هذه الطرق والمســالك خاصــة بعد صدور قانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على عدم تعيين الوزير او المدير العام فما فوق فى ادارة الشــركات الا بعد ثلاث ســنوات من تركه الوزارة او الوظيفة ، فلجات الشــركات الى الباشــوات لاســتغلالهم فى تحقيق مآربهم ، وقد أصــبح الباشــوات واجهة اســتتر خلفها النشــاط الأجنبى خاصة فى فترة شهدت تصاعد المد الوطنى بعد احداث حرب فلسطين ١٩٤٨ وما صــاحبها من عداء شــديد للأجانب واليهود ، فضــلا عن الاستفادة بأموال الباشــوات ومشــاركتهم فى أســـهم الشــركات التى عينوا بمجالس ادارتها(١٧٢) .

(١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر كذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٧٢ في ١٩٤٧/٨/٤ ، وانظر أيضا : يوضح محمد عبد النعيم أن قانون الشركات صدر ١٩٤٦ وأدى الى تحديد نشاط الأجانب في ملكية الأراضي الزراعية وانخفاضها الى ٦٪ ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٦ في ١٩٤٧/٢/١٦ ص ٨١٨ يلاحظ من الطلب المقدم من العضـــــو « على الشيشيني » انه لمس سوء الأحوال الاجتماعية في البلاد مما دفعه الى المطالبة بتوزيع الأراضي الزراعية المملوكة للأجانب على صغار الفلاحين وعلى حد قوله « انه لا يوجد بلد في العالم يبيح للأجانب تملك الأراضي الزراعية فيه ، ويجب على الحكومة المصرية أن تقتدي بالبلاد الأجنبية » .

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٨/٣/٢ ص ١٠٩٦ .

(٤) نفسه ، ملحق الجلسة ١٢ في ١٩٥١/٢/٥ ص ٩٩ ، انظر أيضا : د . عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) د . محمود متولي : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٦) د . أبراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٧) الشهر العقاري بأسيوط ، محفظة ٣٤ لسنة ١٩٥١ أسيوط ، عقد بيع رقم ٣٣٣٠ في ١٩٥١/٨/١١ بين مالك فرنسي ومواطن مصري من ملوى بأسيوط وبالشهر العقاري العديد من عقود البيع من أجانب لمصريين .

(٨) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .
وإذا قارنا هذه الملكية مع فترة ما قبل الدراسة (١٩٣٧) يلاحظ ان الفترة

السابقة كان حجم ملكيات الشركات الزراعية اكبر بكثير ، حيث بلغت ملكية الاجانب ١٩٣٣ نحو ٢٠٢٫٩٢٧ فدان .

(٩) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ١٦/٥م١ - وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٢/١٠/٩ شركة أراضى الوردان .

(١٠) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(١١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٠٦ ، ٢٢٣ .

(١٢) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ٣٧ .

(١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٠٨ ، ٢٢٦ .

(١٤) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١١٧ .

(١٦) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(١٧) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ٦/ ٤٨ ملف ١٨٤ ــ ٩/١٠أ ، وثيقة ٦٠ .

(١٨) محفظة ١٠٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣٣/٣ جـ ١ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥١/٣/٣١ .

(١٩) محفظة ١٠٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٠/٣ هـ ١ ، الجمعية العمومية العادية وميزانية شركة سيدى سالم فى ١٩٥١/٥/٩ م .

(٢٠) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٧ .

(٢٢) مدحت محمد عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٢٣) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢١/٥ جـ ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٤/٢٩ ، وانظر ، وانظر ايضا : مدحت محمد عبد النعيم ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢٤) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ــ ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ .

(٢٥) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ٩٦ فى ١٩٥١/٣/١٣ .

(٢٦) شركة البلاغة والاعمال المصرية ، تقرير ١٩٥١/٣/٢٨ مرجع سابق ،

(٢٧) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢١٠ فى ١٩٥١/١٢/٣١ ، وانظر ايضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٢٦ .

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٤٠ .

(٢٩) نفسه ، ص ١٠٦ .

(٣٠) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ترجمة الوثيقة ١١٤ فى ١٩٥١/٣/٢٨ .

(٣١) شركة المباحث والاعمال المصرية ، تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، اسكندرية ، دار الجمران للنشر ١٩٥١ .

(٣٢) بنت هانسن ، كريم نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٣) سريانيان : ص ١٦ .

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٨ ،

(٣٥) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ٢ ، ترجمة الوثيقة ١١٤ فى ١٩٥١/٣/٢٨ .

(٣٦) البنك التجارى المصرى ، السنة المالية ١٩٥٠ ، الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥١/٤/٢٤ .

(٣٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٣٨) نفسه ، ص ١٢٨ .

(٣٩) نفسه ، ٤٦٢ .

(٤٠) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٥٢/١٠/٩ .

(٤١) محفظة ١٠٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣/٣ ج ١ ، تقرير مجلس ادارة الشركة فى ١٩٥١/٣/٢١ .

(٤٢) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/٦ وثيقة بدون رقم .

(٤٣)

(٤٤) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ وثيقة ٨٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٣٨ .

(٤٥) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ .

(٤٦) محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٨٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٦ ، ٣٧ ، ١١٥ ، شركة أراضى البحيرة ، وفى نهاية ١٩٤٧ طلب رئيس مجلس ادارة شركة أراضى البحيرة (مستر ميشيل سلفاجو) يونانى الجنسية وبعض الأجانب الآخرين الجنسية المصرية تفاديا لقانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(٤٧) د . عصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٤٨) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ــ ٢١٠/٣ جـ ٢ : وثيقة ١٦٠ .

(٤٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٤/٣ جـ ١ وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١/٣ .

(٥٠) محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٨٣/٣ جـ ١ وثيقة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥١) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ١٨٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٥٦ فى ١٩٥١ .

(٥٢) نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة .

(٥٣) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ارقام ٩٩ ، ١٢ ، ١١٣ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٨٥ .

(٥٥) نفسه ، ص ١٢٣ .

(٥٦) نفسه ، ص ١٣٨ .

(٥٧) نفسه ، ص ١٤٠ ، ٤٦٢ .

(٥٨) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥١ .

(٥٩) شركة المباحث والاعمال المصرية ، تقارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٣/٢٨ (الميزانية وحساب الارباح والخسائر) . اسكندرية ، دار الجعران للنشر ، ١٩٥١ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٦ ، ص ١٣٨ .

(٦١) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق . ص ١٤٩ .

(٦٢) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٦٠

(٦٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦٤) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى ١٩٤٧ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦٥) عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٤ .

(٦٦) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ، ٣٩
يذكر عيسوى ان عدد العمال ١٩٤٧ حوالى ١٠٠ر٥-٤ عامل .
Jasawi : Egypt : in a Revolution, Op. Cit., P. 87.

ويذكر رضوان انهم ٥٥٢ ألف عامل .
S. Dadwan : Capital formation in Egyptian Industry and Argriculture 1882 — 1967, London, Oxford 1974, P. 198.

وفى تقدير آخر أن عدد العمال ١٩٤٧ فى ٥٨٧ مشروعا صناعيا ما يزيد على ٢٠٠ الف عامل اى حوالى ٦٠٪ و ١٤ الف عامل كانوا يعملون فى ٦٤ مشروعا من أضخم المشاريع التى يزيد عدد العاملين فى كل منها على ٥٠٠ عامل أى ثلث العمال العاملين فى الصناعة تقريبا . انظر : سيرانيان ، ص ٤٠ .

(٦٧) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦٨) نفسه ، ص ١٧ و ٧ .

(٦٩) احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٥٠/٤٩ ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٩ ، انظر أيضا : عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٧ .

(٧٠) د . احمد أبو اسماعيل : هيكل الصناعة التحويلية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٩ .

(٧١) ابراهيم سعد مقل : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٩ ، انظر : أيضا : عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٨ .

(٧٣) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ص ١ ، ٣ .

(٧٤) محفظة ٥٨ مصلحة الشركات — ملف ١٨٢ — ٥٧٦/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٣٧ ، وكذلك احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٥٥ .

(٧٥) نفسه ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٧٦) الوقائع المصرية ، عدد ٦٥ فى ١٩٤٧/٧/١٤ .

(٧٧) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠١ فى ١٩٥٠/١٠/٢٦ .

(٧٨) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ٦ (ب) : ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٧٩) محفظة ٣٨ مصلحة الشركات ١٧ (هـ) ، ملف ١٨٢ — ٣٥٧/٢ جـ ١ ، وثيقة ١٤٦ .

(٨٠) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٠/٢ جـ ١ وثائق ٩٤ — ١١١ .

(٨١) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات (أ) ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٧١ .

(٨٢) الوقائع المصرية — عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، ص ٢٢ .

(٨٣) د . البراوى : ثورة البترول فى أفريقيا ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

يذكر يوسف الحاروني « أن شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية (شل) » تشاركها سكونى فاكوم فى الحقول الجديدة فقط بسدر وعسل ورأس مطارمة « قضية البترول مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ومعنى هذا أن شركة آبار الزيوت الانجليزية هى نفسها شركة شل ، مع أن شـركة شل شركة أخرى خلاف الأولى ، ولكن يربط الشركتان اتفاقا مؤداه أن جميع ماتنتجه الشركة الأولى من المواد البترولية محظور عليها أن توزعه أو تسلمه الى غير شركة شل المهيمنة على الشركة الأولى ، وان مدير الشركة الاولى هو نفسه مدير شل وان الجزء الاكبر من السهم شركة آبار الزيوت فى يد شركة شل ، ونتيجة لذلك فان الســياسة الانتاجية لشركة آبار الزيوت تتبع السياسة التجارية لشركة شل الاحتكارية .

انظر : محفظة ٢٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التموين ، وثيقة ٥٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ ، وكذلك : محفظة ١٤ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ م . ويذكرها الحاروني أيضا فى موضوع آخر بأنها شركة مستقلة لها حقولها فى سدر وعسل ، نفس المرجع ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٨٤) التجارة العربية الانكليزية : المجلد الثالث ، العدد الرابع ، مارس وابريل ١٩٥٠ ، ص ٨٦ ، ٩١ .

(٨٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٩٢ .

(٨٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة ١١ فى ١٩٤٧/٧/٢١ .

(٨٧) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٨٨) د . البراوي : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٩٠) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138

(٩١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٥٩٨ .

(٩٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩ فى مايو ١٩٤٩ .

(٩٣) د . احمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٩٤) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٥ فى ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٩٥) نفس المحفظة ، وثيقة ٦ فى ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٩٦) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٦١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٤ اتفاق بين الشركة والحكومة عام ١٩٤٦ .

(٩٧) الاخبار ، عدد ٥١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢ .

(٩٨) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩ .

(٩٩) البلاغ ، عدد ٨٠١٦ فى ١٩٤٨/١/٧ .

(١٠٠) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٠١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٤٦٩ .

(١٠٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية والصناعة ، وثيقة ٤٦ فى ١٩٥٢/١٠/١٩ .

(١٠٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٥٠١ .

(١٠٤) Hassan El-Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 18.

(١٠٥) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية والصناعة وثيقة بدون رقم ، عقد شركة الملح والتعدين الاهلية فى ابريل ١٩٤٨ .

(١٠٦) نفس المحفظة ، وثيقة ٣٦ فى ابريل ١٩٤٩ .

(١٠٧) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢١ فى ١٩٥٠/٢/١٦ .

(١٠٨) هانسن ، وتشاشيبى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(١٠٩) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ١٩١٨ .

(١١٠) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٠٥ تقرير ١٩٥٠ .

(١١١) والشركات هى : دخان وسجاير ماتوسيان شركة مساهمة — الشركة المساهمة للدخان والسجاير بابابتولوجو — اطلانطيق توبكو كومبانى ليمتد — أ . جسرجان ليمتد — سبيروغرير ليمتد — نقولا صوصة ليمتد — لفريكان ميجاريت كومبانى — أكسبورت توباكو كومبانى (أوريانت) ليمتد — وان عنوان هذه الشركات هو مصنع ماتوسيان ٤ شارع الاهرام بالجيزة انظر :

محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٨١/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٩/٣/٢٢ ، انظر الملحق رقم ٣ .

والجدير بالذكر أن عدد هذه الشركات ثمانية فقط ، وفى حين أن الوثيقة رقم ٢٠٥ تذكر الرقم تسعة دون أن يذكر بها اسماء هذه الشركات ، ايضا : د . نبيل عبد الحميد يذكر انهم تسعة ولكن اختلف فى اسماء هذه الشركات ، فالاسماء التى أوردها منها أربعة لم ترد اسماؤهم بالوثيقة ٨ السابقة — كما انه نسب هذه الشركات الى الشركة الشرقية ايسترن كومبانى على نحو سبق ، وفى موضع آخر يذكر أنه بجانب الشركات التسع يوجد أربع شركات أخرى أولها الشركة الانجليزية الامريكية للدخان والسجاير (أى أن هذه الشركة الاخيرة هى الشركة الرئيسية ، وفى نفس الوقت هى فرع من نفس الشركة) وثانى الشركات شركة ايسترن كومبانى المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(١١٢) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٢ فى ١٩٤٨/٩/٧ .

(١١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثائق ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ فى ١٩٤٨/٨/١٦ اقرارات الشركات بعدم وجود موظفين أو عمال لها .

(١١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ فى ١٩٤٨/٨/٣ ، انظر ملحق رقم ٤ .

(١١٥) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٢١ .

(١١٦) محفظة ١١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢١/٣ جـ ١ وثيقة ٩٦ .

(١١٧) محفظة ١١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٤٣ .

(١١٨) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٧ فى ١٩٥٧/٨/٢٥ ، وانظر : الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ فى ١٩٤٨/٧/٢٦ ويذكر د . جمال سعيد أن الشركة تكونت ١٩٤٧ — التطور الاقتصادى ، ص ١٤٤ .

(١١٩) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ٢٣ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ جـ ٢ وثيقة ١٤٤ .

(١٢٠) د . جمال سعيد : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٢١) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ٢٣ (ب)) ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ جـ ١ ، وثيقة ١٣١ فى ١٩٥٢/١/١٩ .

(١٢٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ جـ ٢ ، وثيقة ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ فى ١٩٥٤/١١/٢٤ .

(١٢٣) مابرو ، ص ٢٢١ .

(١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ .

(١٢٥) محفظة ٥٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٥٧٦ جـ ٢ ، وثيقة ١ تقرير مجلس الادارة عن ١٩٥١ .

(١٢٦) محفظة ٥٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٠٧ جـ ١ ، وثيقة ٥٩ .

(١٢٧) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٨٢ .

(١٢٨) الوقائع المصرية ، عدد ٦٥ فى ١٩٤٧/٧/١٤ .

(١٢٩) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٥٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٨٨ فى ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٣٠) د . أحمد أبو اسماعيل : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٦ .

(١٣١) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٤٩ جـ ٤ : وثيقة ٩٦ .

(١٣٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١١ فى ١٩٥٠/١٠/١٨ .

(١٣٣) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٥٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٨٨ فى ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٢٦ فى ١٩٥٠/١١/٧ .

(١٣٥) ابراهيم سعد عقل ، ص ١٢٦ .

(١٣٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ٤٨ .

(١٣٧) الاخبار ، عدد ٥٠٩٦ فى ١٩٥٠/٤/٢٠ .

(١٣٨) د . البراوى : ثورة البترول فى امريكا ، ص ٢٣٥ .

(١٣٩) التجارة العربية الانكليزية ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، سبتمبر — اكتوبر ١٩٤٩ ، ص ١٩ .

(١٤٠) د . جمال سعيد : التطور الاقتصاد فى مصر ، ص ١١٣ ، ١٢١ .

(١٤١) محفظة ٢٤٤ عابدين ، وزارة الداخلية ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(١٤٢) محفظة ٣٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، المواصلات ، وثيقة ٥٣ مذكرة رقم ٢١ فى ١٩٤٩/٤/٧ — وقد تمت الموافقة على الاستخدام فى ١٩٤٩/٥/١٠ .

(١٤٣) الاخبار ، عدد ٣٠٠٢ فى ١٩٤٨/١/١٧ .

(١٤٤) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٢ فى ١٩٥٠/٥/١٦ ، وملف ١٨٢ — ٢٨٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣٣ فى ١٩٥١/٤/٢٦ .

(١٤٥) مابرو : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(١٤٦) Dr. Rashed Al-Marawy : Op. Cit., P. 138.

(١٤٧) هانسن ، نشاشيبى : ص ٣٤٤ .

(١٤٨) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦١٠/٥ ج ١ ، وثيقة ٢٤ اتفاق ١٩٤٩ بين الشركة والحكومة .

(١٤٩) الاخبار ، عدد ٥١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٣ .

(١٥٠) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٥ تقرير السنة المالية ١٩٤٩ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٤٩/١١/٤ ، وثيقة ١٢٢ فى ١٩٥٠/٥/١٦ .

(١٥١) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، ٢٧٧ .

(١٥٢) محفظة ٣٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩٦ .

(١٥٣) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ٦ ، ٧ .

(١٥٤) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ جـ ١ ، وثيقة ٩٤ .

(١٥٥) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ٧ .

(١٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ .

(١٥٧) عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(١٥٨) محفظة ٦٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٩ جـ ٢ ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٨/١٢/٢٢ ، وثيقة ٤ فى ١٩٥١/١٢/١٩ .

(١٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ص ٩٩٢ — ٩٩٤ .

(١٦٠) محفظة ١١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ جـ ١ ، وثيقة ١٣١ فى ١٩٥٢/١/١٩ .

(١٦١) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٥ جـ ١ ، وثيقة ٢٨٨ فى ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٦٢) محفظة ٥٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٢٥ جـ ٢ ، وثيقة ٣٠٤ .

(١٦٣) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٤ جـ ١ ، وثيقة ١٨٠ — ١٨٢ فى اغسطس ١٩٥٣ .

(١٦٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ٨٩ .

(١٦٥) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (أ) ، ملف ١٨٢ — ٥/١٠ جـ ١ ، وثيقة ٣١ ، ١١٣ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ .

(١٦٦) محفظة ٤٠ مصلحة ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٧٨ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٠ .

(١٦٧) محفظة ٢٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٧٦ جـ ٢ ، وثيقة ٧٢ .

(١٦٨) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٥٣ جـ ٢ ، وثيقة ٥٥ ، ٥٦ فى ١٩٥٢/١٠/٢٧ ، وثيقة ٥٨ فى ١٩٥٢/١١/٤ ، وثيقة ٦٠ فى ١٩٥٢/١١/١٦ .

(١٦٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٥٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٥٨ — ١٦٠ .

(١٧٠) محفظة ١٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥ .

(١٧١) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ جـ ١ ، وثيقة ٤٤ فى ١٩٤٨/٤/١٢ .

(١٧٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٦٦ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد ، ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

الفصـــل الثـــالث

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج والمصــارف والتــامين

اولا ــ فى مجــــال التجــــارة :

الاستثمارات الأجنبية ودورها فى تجارة مصر الداخلية خلال تلك الفترة :

بلغ عدد المحلات والمؤسسات التجارية فى مصـــر سنة ١٩٤٧ حوالى ١٥١٫٤٢٣ منها ٢٥٧٨ اجنبية ، وعدد العـــاملين فيها ١٤٨١٤٢ منهم ١٨٢٠٥ أجانب(١) . وبالتالى زاد عدد المحلات والمؤسسات بصـــفة عامة عما كان عليه منذ عشــــر ســـنوات بنحو ١٢٧٤٨ مع انخفاض الأجنبى منها بحـــوالى ٤٠١٧ وانخفاض عدد العـــاملين الأجانب فى مجال التجارة بحوالى ٣٧٣١ أجنبيــا الأمر الذى ادى الى زيادة ما يقـــابل ذلك من المصـــريين ، وهذا الانخفاض لم تكن هناك مؤشـــرات أدت اليه خلال تلك الفترة ، حيث انه فى بدايتها ، انما تأثر بأحداث الفترة الســـابقة والتى تتمثل فى الغاء الامتيازات الأجنبية ومخاوف الأجانب من القوانين والقرارات المصـــرية بعد هذا الحدث ، وايضـــا محاولات التنظيم

التى ظهرت خلال الفترة السابقة ، وان تأثير هذه المحاولات اقل بكثير من الفترات القادمة حيث أنه لم يصدر قانون رسمى يعمل على التنظيم وانما هى مطالب فقط ، هذا فضلا عن الحرب الثانية .

ويلاحظ من تعداد عام ١٩٤٧ ان اكثر المستثمرين الأجانب فى مجال التجارة بمصر هم البريطانيون حيث بلغ عددهم ٣٢١١ يليهم اليونانيون ١٣٨٨ ثم الايطاليون ٤٥٨ ، فالفرنسيون ٣٢٢(٢) وان كانت أعداد الايطاليين والفرنسيين قليلة بالنسبة للبريطانيين واليونانيين وذلك من آثار الحرب الثانية .

تركز معظم هؤلاء الأجانب فى الاسكندرية وبلغ عددهم ٨٥٣١ والقاهرة ٧٠٩٣ ثم القنال ١٩٥٨ وقد خلت منهم اكثر من محافظة وندر فى البعض الآخر ، فلم يوجد فى دمياط الا واحد فقط(٣) .

اما عن رأسمال الشركات التجارية الأجنبية فى مصر ، فهناك شركات قديمة ظلت قائمة خلال الفترة وقد سبقت الاشارة الى انخفاض اعداد هذه الشركات والعاملين بها من الاجانب ، كما انخفض ايضا رأسمال بعضها ، فعلى سبيل المثال شركة التصديرات الشرقية التى انخفض رأسمالها من ١٥٠,٠٠٠ عند التأسيس الى ٦٠,٠٠٠ سنة ١٩٥٠(٤) .

وهناك بعض الشركات التى توقفت خلال تلك الفترة على أثر انخفاض رأسمالها ، مثل شركة بهرند للتجارة والتى حاولت الاستمرار ولكن دون جدوى فقد عملت فى بادىء الأمر على تخفيض رأسمالها ١٩٤٨ من ٧٥,٠٠٠ ج . م الى ١٥,٠٠٠ ج . م(٥) ، وعندما منعت الحكومة تصدير بذرة القطن للخارج فى ٥٠ / ١٩٥١ اضطرت الشركة الى التوقف واجرت الصلح

واستغنت عن بعض الموظفين ، ويبدو ان الشركة لم تتوقف نهائيا حيث أنه بالتفتيش عليها اتضح انها حققت ارباحا تقدر بحوالى ٥٧٣١ ج ٠ م(٦) ، ولكن ما يؤكد التوقف انه لم يوجد بالشركة سوى موظف واحد متمصر يدعى (كلودويس) ولا يقوم الا بالأعمال العادية كالرد على المكاتبات وبعض الأعمال الكتابية الأخرى ، وأن الشركة عهدت الى « شركة الشرق الأدنى للمراجعة » باستلام البضاعة وتشوينها وتسليمها نظير أجر متفق عليه ، لهذا رات ادارة التفتيش انه من غير المعقول ان تحقق الشركة الارباح السابقة نتيجة لجهود موظف واحد ، لهذا عملت الادارة على اجراء فحص دقيق للشركة لمعرفة المصروفات وقيمة المرتبات والتأكد من صحة عدد الموظفين وبالتالى الارباح(٧) ، ويبدو أن الارباح التى حققتها الشركة كانت من خلال شركة الشرق الأدنى للمراجعة التى تولت اعمال الشركة المتوقفة ، او ان الشركة توقفت شكلا وظلت تعمل فى الخفاء تهربا من الضرائب ونسب الموظفين أو خلاف ذلك .

وفى المقابل هناك شركات زيد رأسمالها ، فعلى سبيل المثال شركة سليم وسمعان صيدناوى وشركاهما ليمتد زيد راسمالها ٢١٥٫٠٠٠ ج . ك الى ٦٤٥٫٠٠٠ ج . ك ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٤٣٠٫٠٠٠ ج . ك (أى الى الضعفين)(٨) وزيد راسمال الشركة المساهمة المصرية (كاريا) لتجارة قطع الغيار واسطوانات الاطفاء من ٢٠٫٠٠٠ ج ٠ م سنة ١٩٣٨ الى ٥٠٫٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٨(٩) ، اما الشركة التجارية المصرية فقد زيد راسمالها اكثر من مرة ، ففى سنة ١٩٤٧ بلغ ١٦٠٫٠٠٠ ج . م بعد ان كان ١٢٠٫٠٠٠ ج ٠ م سنة ١٩٤٥ ، وفى سنة

١٩٤٨ زاد مرة أخرى الى ٢٠٠٠،٠٠٠ ج . م وقد كانت الزيادات المستمرة للشركة نتيجة لرواجها المستمر(١٠) .

وهناك شركات استمرت بنفس راسمالها ولم يحدث به أى تغيير مثل محلات الملكة الصغيرة براسمال ٣٠،٠٠٠ ج . م منذ التأسيس وحتى نهاية الفترة(١١) وشركة شيكوريل لم يتغير راسمالها منذ نهاية الحرب الثانية حتى ١٩٥١ حيث زيد من ٥٠٠،٠٠٠ ج . م الى ٦٠٠،٠٠٠ ج . م(١٢) . أما شركة الأسواق المصرية ليمتد فلم يتغير راسمالها طوال الفترة وقدره ٢٢،٣٣٧ ج . ك(١٣) . وكذلك رأسمال شركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية لم يتغير فقد بلغ سنة ١٩٥٠ م ١٠٠،٠٠٠ ج . م وهو نفسه منذ تأسيس الشركة(١٤) .

ومن الشركات التى تأسست خلال تلك الفترة « شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة » لتجارة المنتجات الزراعية ومواد البناء والانشاء والاخشاب والورق والأصباغ والمواد الكيماوية والطبية والماكينات والآلات اللازمة للنقل والصناعة المختلفة والأدوات المنزلية ومواد النسيج والزجاج والصينى والقيشانى تأسست فى ٢٠ يونيه ١٩٤٩ ، براسمال ١٠،٠٠٠ ج . م . قام بتأسيسها « انستاسى اكسينوس » اليونانى و « ازدينيك شميلهاوس » التشيكوسلوفاكى و « فلاستيميل اسكاكال » تاجر مقيم بالقاهرة لم توضح جنسيته وبعض المصريين(١٥) . « شركة الازياء الحديثة (بنزايون) Standerd Oil of Egypt Co. سنة ١٩٥١ براسمال مختلط قدره ٦٠٠،٠٠٠ ج . م للمصريين اكثر من النصف حيث بلغ نصيبهم ٣٢٠،٠٠٠ ج . م بينما بلغ نصيب صافى ربح نحو ٢١٣،٢٣٥ ج . م(١٧) الا انه انخفض فى السنة التالية (١٩٥٢) الى ٨٨،٨٢١ ج . م(١٨) .

ومع انخفاض رؤوس الاموال الأجنبية خلال تلك الفترة ، الا ان كثيرا من الشركات استمرت ولم ينخفض راسمالها استطاعت الصمود وتحقيق أرباح طائلة ، فعلى سبيل المثال بلغ نصيب السهم فى شركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية سنة ١٩٤٧ نحو سبعة جنيهات ونصف جنيه مصرى . وان كان قد انخفض نصيب السهم فى ١٩٥٠ الى ستة جنيهات و ٧٥ قرشا(١٩) .

ومن الشركات التى استطاعت الصمود وتحقيق أرباح عالية « شركة باتا » التى بلغت أرباحها ١٩٤٩ نحو ١١ر٤٠١ ج . م حيث بلغ عدد فروعها فى نفس العام نحو ١٣٠ محلا فى مختلف انحاء مصر ، كما كان لها فروع فى دول أخرى (عدد فروعها سنة ١٩٣٧ كانت عشرة فروع فقط)(٢٠) .

وكانت أرباح شركة محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهما ليمتد ١٩٤٩ حوالى ١١٣ر١٣١ ج . م(٢١) ، كما بلغت ارباح شركة شيكوريل فى نفس العام نحو ١٦٣ر٩٢٦ ج . م وبلغت ارباح شركة الاسواق المصرية ليمتد فى نفس العام ١٩ر٦٢٨ ج . ك(٢٢) كما حققت شركة التصديرات الشرقية سنة ١٩٥٠ أرباحا عالية بلغت ٢٠ر١٦٢ ج.م(٢٣) .

وبلغت أرباح محلات كاريا سنة ١٩٥٠ نحو ١٣ر٠٨٥ ج.م وترجع اسباب هذه الارباح الضخمة الى التوسعات التى قامت بها الشركة ، حيث افتتحت مخازن جديدة واشترت كميات كبيرة من الاسطوانات الحديدية لكى تملأ بغاز ثانى اكسيد الكربون المستخدم فى اطفاء الحريق ، كما توسعت فى كثير من الاعمال التجارية الأخرى(٢٤) .

وهناك بعض الشـــركات التى لحقت بها الخسائر لأسباب معينة ، ففى شـــركة شـــملا اليهودية الفرنسية لحقتها الخسائر لأكثر من ســـبب ، حيث وضـــعت الشـــركة تحت الحراســـة سنة ١٩٤٨ لقيام حرب فلســـطين ولأن العاملين بها يهود ، وتم اعتقال بعض المســـاهمين والمديرين الأجانب بها ، وقد أحـــدث ذلك نوعا من الفوضى والارتباك فى الأعمال التجارية للشـــركة ، فضـــلا عن قيام جهاز الحراسة بتمصـــير هذه المحلات وتعيين موظفين مصريين بدلا من الأجانب ولم تكن لدى المصـــريين الخبرة الكافية لأعمال الشركة(٢٥) ، وبالاضـــافة الى ذلك فقد حدث حريق ضخم خلال نفس السنة (١٩٤٨) بالمحل الرئيسى للشركة ، مما أدى الى تكبيدها خســـائر فادحة وقيامها بمطالبة شـــركات التأمين بالتعويض عن هذه الخسائر(٢٦) .

أما عن مجالس ادارة هذه الشركات فقد سيطر عليها العنصر الاجنبى حيث كان معظم اعضـــاء مجالس الادارات من الاجانب ، وقد كان ذلك مخالفا لقانون تنظيم الشركـــات الصـــادر ١٩٤٧ ، فعلى ســـبيل المثال نجد ان عدد اعضـــاء مجلس ادارة الشركة التجارية المصرية ١٩٤٨ سبعة أعضـــاء منهم أربعة اجانب واثنان متمصرين ومصـــرى واحد(٢٧) وشـــركة الدلتا التجارية ضـــم مجلس ادارتها ١٩٤٩ ستة اعضاء منهم عضوين بريطانيين وواحدا مصـــريا ، والثلاثة الآخرين تم حصـــولهم على الجنســـية المصرية تهربا من عملية تمصير الشركة(٢٨) .

اما شـــركة الاسكندرية التجارية فقد كان مجلس ادارتها ١٩٥٠ مكونا من « هدولوفنى جيمس شارل » بريطانى الجنســـية وعضـــو مجلس ادارة ومدير الشـــركة فى الوقت نفسه ، وكان للشـــركة مديران اخران وفقا لقانونها النظامى وهما « قسطنطين

جورجيا وهارولد أ . فينى » وهما عضـــوان بمجلس الادارة ، و « المسيو بيرون ديلابورتا » عضـــو مجلس الادارة المنتخب ورئيس مجلس الادارة(٢٩) .

وهناك شـــركات التزمت بقانون التنظيم بالنســـبة لاعضاء مجلس الادارة مثل شـــركة بهرند التجارية التى بلغ عدد أعضاء مجلس ادارتها ١٩٤٨ نحو خمسة اعضـــاء منهم ثلاثة مصـــريين ، الا أن الأجنبيين الآخرين هما اللذين ســـيطرا على ادارة الشركة وهما « ماكس سلامة رئيس مجلس الادارة ـــ وسلفانور سلامة عضـــــو مجلس الادارة » والجدير بالذكر ان الاثنين يتمعتـــان بالجنسية المصرية .

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد نســـيطرة الأجانب على رؤوس الأموال والادارة ادت الى ان يكون الأجنبى عضـــو مجلس ادارة فى اكثر من شـــركة خاصـــة الأســـر الأجنبية فى مصـــر ، وخير دليل على ذلك انه حتى ١٩٤٨ نجد ان سلفانور سلامة عضو مجلس ادارة فى شـــركة مســـاهمة مضـــارب الأرز برشـــيد ، والاسكندرية ، ومعامل الحليج والزيوت المتحدة ، وبنك الاستيراد والتصـــدير المصـــرى ، وشـــركة بهرند التجارة والشـــركة المصـــرية لبورصـــة مينا البصـــل ـــ والشركة الانجليزية المصرية للصـــابون والمنتجات الغذائية ، والشـــركة المصـــرية لتعبئة الزجاجات وشركة اسكندرية الأهلية لتعبئة الزجاجات(٣٠) .

وبالنســـبة للموظفين فقد بدأت هذه الفترة بصـــدور قانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وطوال الفترة لم تلتزم كثير من الشركات الأجنبية فى مصـــر بتطبيقه ، وكانت مصـــلحة الشـــركات دائما تقوم بالتنبيه والتهديد لهذه الشـــركات كى تســـتكمل نسبتها ، والبعض منها عمل على التهرب من القانون عن طريق حصـــول

الموظفين الأجانب على الجنسية المصرية ، والبعض حاول ادخال موظفين مصريين لرفع نسبتهم داخل الشركة ، فعلى سبيل المثال شركة شملا الكبرى بلغ عدد الموظفين بها سنة ١٩٤٩ نحو ١٦٦ موظفا منهم ٣٥ مصريا ٢١٪ لم تزد مرتباتهم على ١٥٫٤٪ من جملة مرتبات الشركة ، وقد بلغ عدد الأجانب بالشركة ١٣١ أجنبيا من جنسيات مختلفة بنسبة ٧٩٪ ومرتباتهم بنسبة ٨٤٫٦٪ ، بالاضافة الى عدد آخر من العمال بلغ عددهم ٩٦ عاملا أجنبيا ومصريا الغالبية العظمى للمصريين(٣١) . وهذا يعنى أن هناك عجزا فى عدد المصريين قدره ٥٤٪ وفى المرتبات قدره ٤٩٫٦٪ وهى نسبة عجز كبيرة بالنسبة لموظفى الشركة .

وفى شركة محلات سليم وسمعان صيدناوى بلغ عدد الموظفين المصريين ٢٥٨ بنسبة ٦٥٫٤٪ بعجز قدره ٩٫٦٪ والأجانب ١٣٤ بنسبة ٣٤٫٥٪ ، ويلاحظ محاولة الشركة العمل على التنظيم فارتفعت نسبة المصريين وان لم تصل الى النسبة المطلوبة ، وذلك للجوء الشركة الى الحصول على الجنسية المصرية لموظفيها الأجانب ، فقد حصل على الجنسية ١٩٤٨ نحو ١٢٣ موظفا أجنبيا ، ويوجد بالشركة ٣٧٩ عاملا مصريا وأجنبيا(٣٢) .

أما شركة شيكوريل فقد تحججت بأكثر من حجة فى شأن تطبيق القانون بها ، ومن هذه الحجج أن هذا القانون نص على الا يقل عدد الموظفين المصريين عن ٧٥٪ على أن تستوفى هذه النسب فى مدى ثلاث سنوات ينفذ منها ثلث الفرق على الأقل كل عام ، وان قانونها النظامى فى العقد ينص على ان تكون نسبة عدد الموظفين المصريين ومرتباتهم ٥٠٪ و ٩٠٪ لعدد

العمال ومرتباتهم ، وانه من المبادىء القانونية أن العقد شـريعة المتعاقدين ، حيث انها ملتزمة بقانونها الأساسى ، وانها منحت هذا الحق من ولى الأمر ورئيس الدولة الأعلى . كما تحججت بعدم وجود مصـريين اكفاء فى العمل(٣٣) وذلك لان الشـركة تشترط فى موظفيها اجادة اللغة الفرنسـية(٣٤) . ومع هذا فقد تمكنت الشـركة من توظيف أكثر من ٥٠ موظفا مصـريا خلال سنتى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ حتى صـارت النسـبة ٢٦٫٩٪ - ومن الملاحظ أن هذه النسـبة لم تصـل حتى قانونها الأساسى الـ ٥٠٪ - ويتضـح من المذكرة المرفوعة من مصـلحة الشـركات الى وزير المالية مدى خطورة الشـركة فى الاخلال بقانون الشـركات واعتمادها على العنصـر الأجنبى دون المصـرى ، ولهذا نجد أن المصـلحة توجه للشـركة تهديدا شديد اللهجة بحتمية تنفيذ القانون حتى لا تتعرض لسـحب مرسـوم تأسيسها ولما كانت الشـركة تسـيطر على السـوق التجارية والمالية فى مصـر فقد رأت مصـلحة الشـركات انه لابد من تنفيذ القانون ورفع نسـبة المصـريين(٣٥) . والواضـح أن الشـركة كانت تحاول الهروب من تطبيق قانون تنظيم الشـركات ، كما يلاحظ تمسـك مصلحة الشـركات بتنفيذ القانون .

اما شـركة الدلتا التجارية ١٩٥٠ فكان يعمل بها نحو ٣٠٤ موظف منهم ٢٠٧ مصـريين بنسبة ٦٨٫١٪ بعجز ٦٫٩٪ ، أما الاجانب فعددهم بالشـركة ٩٧ بنسبة ٣١٫٩٪(٦١) ، وبالشـركة التجارية البلجيكية المصـرية بلغت نسـبة الموظفين المصـريين ٦١٫٥٪ بعجـز ١٣٫٥٪ وبلغت مرتبـاتهم ٥٩٫٧٪ بعجـز ١٥٫٣٪(٧٣) .

ومن الشـركات التى طبقت القانون على موظفيها شـركة شـمال شـرق افريقيا التجارية كان بها ١٩٤٨ نحو ٦٤ موظفا

منهم ٤٩ مصـــريا بنسبة ٥ر٧٦٪ و ٦٦ عاملا منهم ٦٣ مصـــريا بنسبة ٤ر٩٥٪(٣٨) . الا ان الشـــركة قامت بتعيين اجانب جدد مما أدى الى وجود عجز فى نســبة عدد المصــريين ١٩٥١ بلغ قدره ٨ر١٪(٣٩) ، وهى نسبة يمكن التجاوز عنها حيث انها ليست كبيرة ولاسيما أن العدد ليس كبيرا ، فنسبة ٨ر١ ٪ لم تزد على موظف واحد .

ايضا الشـــركة المساهمة المصرية (كاريا) بلغ عدد موظفيها ســـنة ١٩٥١ نحو ١٤ موظفا منهم ١١ موظفا مصـــريا بنســـبة ٦ر٧٨٪ و ٢٠ عاملا منهم ١٩ مصـــريا بنسبة ٩٥٪(٤٠) .

ومن الشـــــركات التى احتوت عجزها فى خـــلال الثلاث السنوات التى نص عليها القانون (اتمام تمصـــير ثلث الفرق كل عام ابتداء من ١٩٤٨) مكتبة هاشيت Hascit الفرنسية . التى كانت نسبة عدد الموظفين المصـــريين فيها ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ حوالى ١ر٥٧ ٪ و ٦٣٪ على التوالى بعجز ٩ر١٧٪ و ١٢٪ الى ان بلغت النسبة سنة ١٩٥١ نحو ٨٠٪(٤١) .

* * *

كان للأجانب نشـــاط واضـــح فى كثير من الأنشـــــطة التجارية المختلفة ، ففى مجال تجارة القطن وبذرته مثل شـــركة الاسكندرية التجارية التى كان لها نشـــاط واضـــح فى جميع الأقاليم المصـــرية ، حيث كانت تقوم بفتح اعتماد للتجار بالاقاليم تســـهيلا لعملياتهم التجارية فى الاقطان وتقديم القروض لهم بفوائد ٦٪ وفى مواعيد التسـليم يدفع التاجر غرامة قدرها ٢٥ قرشـــا عن كل قنطار لم يســـلم من عدد القناطير المتفق عليها ، فعلى ســـبيل المثال سنة ١٩٥٠ قامت الشـــركة بفتح اعتماد لاحد الموظفين باســـيوط بمبلغ ١٠٠٠ ج . م لمدة ثلاث ســـنوات

تنتهى فى سنة ١٩٥٣ على أن يورد فى كل موسم أقطان بحد أدنى ٦٠٠ قنطار وبشروط قاسية لصالح الشركة التى لها الحق فى الاستمرار فى مدة الاعتماد من عدمه(٤٢) .

ولم يقتصر الأمر عند تكوين الشركات ، فقد انتشر تجار القطن الأجانب فى الاقاليم المصرية ، وكانوا يقرضون الموظفين بالربا والفوائد القاسية بضمان عقود الملكية والعقارات مثل « نقولا ابوستوليدس » اليونانى(٤٣) .

كما قامت شركة الأزياء الحديثة (بنزايون) بشراء جميع محلات ب و أ . ليفى (محلات بنزايون الكبرى) وقامت الشركة بعمليات بيع وشراء واستيراد وتصدير وتجارة (جملة ونصف جملة وقطاعى) جميع انواع الازياء الحديثة والمنسوجات والملابس والأحذية والخردوات والبياضات والخيوط والروائح العطرية وجميع الادوات المنزلية والاثاث والأبسطة والسجاد والمفروشات والادوات الرياضية(٤٤) وكان أول ميزانية للشركة سنة ١٩٥١(٤٥) .

أما عن نشاط الأجانب فى تجارة البترول فقد كان لشركة الغاز الأهلية وشركة الغاز المصرية بصفتهما تابعتين لشركة الاومنيوم الفرنسية لامتلاكها الجزء الأكبر من راسمال الشركتين أثر كبير فى حرب فلسطين ١٩٤٨ فى خدمة اسرائيل ، كما كان للشركة فروع أخرى فى دمشق وبيروت(٤٦) .

ولما كانت الحكومة تقوم بتحديد سعر البترول بقرارات تصدر من لجنة التموين العليا ، فان الشركات كانت تعترض على ذلك ، ولما كثرت الاعتراضات واستجد عليها عامل جديد هو تخفيض سعر العملة المصرية بالنسبة الى الدولار « فيما يختص بالبترول المستورد من الخارج والمكرر محليا » قرر مجلس

الوزراء فى ٧ ديسمبر ١٩٤٩ تشكيل لجنة وزارية لدراسة الموضوع ، ومن أهم الأسس التى اقرها مجلس الوزراء لتسعير البترول فى ١١ ديسمبر ١٩٤٩ انه تم قصر الزيادة المترتبة على تخفيض العملة على المقادير المستوردة فعلا من الخارج ، وعدم سريان الزيادة على رصيد الأصناف المستوردة قبل ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ وعلى المستورد منها بعد ذلك المقطوع سعره قبل هذا التاريخ وهو تاريخ خفض العملة كما تم الاتفاق على جعل أسعار المنتجات المحلية على اساس التكاليف الفعلية مضافة اليها حصة الارباح التى تقدر وفقا لاحكام القوانين المصرية .

وكانت من اهم الشركات التى اعترضت على قرار ١١ ديسمبر ١٩٤٩ شركتا شل وفاكوم ، اللتان تقدمتا الى وزير التجارة والصناعة فى أواخر يناير ١٩٥٠ بعدم تنفيذ هذا القرار(٤٧) . وكانت مطالبهما كالآتى :

— الغاء الحد الأعلى لسعر المازوت والكيروسين الوطنى الذى ورد فى اتفاقية ١٩١٣ لكل انتاج معمل الشركة عدا ما يخص حقلى جمصة والغردقة البالغ قدره ٤٠ الف طن من مجموع انتاج مصر البالغ حوالى ٥ر٢ مليون طن .

— الغاء الحد الأعلى لسعر البنزين والاسولار والديزل الوطنى الذى كان محددا فى تسعيرة ابريل ١٩٤٨ .

— الغاء الحد الأعلى لصافى الربح .

— الغاء مبدأ تسعير المنتجات البترولية الوطنية بسعرها العالمى السارى قبل خفض العملة .

— الغاء مبدأ تسعير المنتجات البترولية الوطنية بتكاليفها الفعلية زائدا الربح المعقول .

— استصدار قرار جديد من مجلس الوزراء بقبول تسعير الانتاج الوطنى من البنزين والكيروسين والسولار والديزل والمازوت بالسعر العالمى بسوق « الجولف كوست » مقوما لسعر العملة الجارى وقت التسعير ، علما بأن الشركات على استعداد لان تقبل التدرج فى رفع السعر الى السعر العالمى خلال عامين .

وقد اعترض ديوان المحاسبة المصرى على هذه الطلبات واصر على ضرورة تسعير الانتاج المحلى بتكاليفه الفعلية مضافا اليه الربح المعقول(٨٤) .

والواقع أن طلبات الشركتين الاجنبيتين كانت مجحفة ، وتعملان على عدم قبول الأسعار التى قدرتها الحكومة حتى تستطيع التلاعب بالسوق ورفع أسعار البترول المباع محليا بالسعر الذى تريده ، وهذا يثقل كاهل المستهلكين . حيث ان عدم تثبيت الأسعار يتيح للشركات الاجنبية فرصة تحقيق ارباح أوفر وأسرع .

وفى ١٩٥١ اصدر مجلس الوزراء عدة قرارات فى ابريل ويوليو وديسمبر بشأن تحديد اسعار منتجات البترول وتسوية الحسابات المتعلقة بين الحكومة وشركات البترول ، ونتيجة لقرارات مجلس الوزراء نشأت بعض المشكلات لما تطالب به الشركات المستوردة للبترول الحكومة بسداد المبالغ التى تراكمت لها والتى لا تستطيع مع عدم الحصول عليها الاستمرار فى تمويل عملية استيراد حصتها من المنتجات المستوردة(٤٩) حيث كانت الحكومة تقوم بمد الشركات بمعونة سنوية من ميزانية الدولة ، وبذلك يتضح مدى سيطرة شركات البترول الأجنبية على الحكومة .

وفى ٣١ ديســـمبر ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رفع أســـعار المواد البترولية ابتداء من ١٩٥٢/١/١ بما توازى حصيلته حوالى ٧ ملايين جنيه فى ١٩٥٢ وحتى حصـــيلة هذ ه الزيادة اتضح انها تقل عما تطالب به الشـــركات عملا بقرارات مجلس الوزراء ســـالفة الذكر بحوالى ١٫٨٠٠٫٠٠٠ ج ٠م فى ١٩٥٢ ، هذا زيادة عما ترتب من عجز فى رصـــيد تثبيت الاســعار من ١٩٥١ بحوالى ٥٫٦٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م وبذلك أصبح رصيد تثبيت الاسـعار كالآتى :

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ كان الرصيد دائنا بمبلغ ٣٫٦٦٤٫٥٨٤ ج ٠ م

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ كان الرصيد مدينا بمبلغ ١٫٩٧١٫٤٣٣ ج ٠ م

فى ٣١ مارس ١٩٥٢ كان الرصيد مدينا بمبلغ ٢٫٣٧٠٫٤٥١ ج ٠ م

فى ٣١ يونيه ١٩٥٢ كان الرصيد مدينا بمبلغ ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ يكون الرصيد مدينا بمبلغ ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م(٥٠) ٠

وبذلك اصبحت الحكومة مدينة لشـــركات البترول الاجنبية فى مصر خلال سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بعد ان كانت دائنة ١٩٥٠ ٠

وقد طلبت هذه الشـــــركات من الحكومة ان تدفع لها مبلغ ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م وهو الفرق بين تكاليفها فى انتاج واستيراد وتوزيـــع مبيعاتها من المنتجـــات البترولية فى مصر وحصـــيلتها لتلك المنتجات حتى نهاية يونية ١٩٥٢(٥١) ٠

اما فيما يتعلق بسـعر ما تكرره الشـركة بمعملها من بترول مسـتورد فقد كان للشـركة الحق فى أن تزيد سـعره بنسبة ما يوجد فى هذا البترول من جودة تفوق مثيله الناتج من مصر .

ويضـاف الى ما تقدم أن سـعر البيع الذى حدد بقرار مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٥١ كان ٢٢٥ مليما للصفيحة ، وان تكاليف الاسـتيراد والتوزيع بلغ ٣١٨ مليما والفرق تتحمله خزانة الدولة بالنسبة الى المخابز والمطاحن(٥٢) .

ومن شـركات السـيارات التى ظلت قائمة بعد ان رفعت عنها الحراسـة بعد الحرب الثانية « شـركة فيات الشرق » حيث انها ايطالية(٥٣) ، أما « شركة فورد » فقد تمكنت من فتح مكتب مبيعات لسـيارات فورد وقد عاد المكتب على الشـركة بمكاسب عالية ١٩٤٩ ، حيث بلغت أرباح الشـركة ١٢٨ر١٦٥ ج . م ولذلك شـرعت فى رفع رأسـمالها ، كما انشأت الشركة مخازن ايداع لتخزين السيارات واجزائها(٥٤) .

بسـبب انتشـار فروع شـركة الدلتـا لتجارة الثلاجات الكهربائية اسـتطاعت الصـمود والاسـتمرار ، رغم المصـاعب التى لاقتها ، ومع هذا فقد حققت الشـركة ارباحا عالية بلغت ١٩٥٠ نحو ١٢١ر١٢٦ ج . م حيث غلب عليها الطابع الأجنبى الذى اهتم بهذا المجال(٥٥) .

اما بالنسبة لشـركات تجارة المواد الكيماوية والادوية فقد سـيطر بعض الايطاليين والفرنسـيين واليونانيين واليهود على شـركة مخازن الادوية المسـاهمة المصـرية وقد كان للأجانب المسـيطرين عليها دور كبير فى حرب فلسـطين ١٩٤٨ ، لذلك وضـعت الحكومة الحراسـة على الشـركة حتى ١٩٥٠ ، ثم استأنفت اعمالها بعد ذلك(٥٦) .

وفى ٢٠ يونيه ١٩٤٩ تأسست شـــــركة سنتروكومسيون الشـــرق للتجارة ، بالقاهرة لمدة ٢٥ سنة للقيام بأعمال التجارة بالجملة ونصــف الجملة والقطاعى فى المنتجات الزراعية ومواد البناء والانشاء والأخشـــاب والورق والاصباغ والمواد الكيماوية وغيرها(٥٧) .

أما عن تجارة الاســماك فقد ســيطر الاجانب على مناطق الصــيد فى مصــر واضــروا بالصــيادين المصريين خاصة فى بحيرة المنزلة والبحر الاحمر وذلك بحصــولهم على رخص الصــيد أكثر من المصــريين واســتخدامهم لســفن أحدث من ســـــفن المصريين(٥٨) .

وبالنسبة لشــركات الاســواق ومخازن الايداع فقد سيطر الاجانب عليها فمنذ انفصـــلت شــركة الاسـواق المصــرية ليمتد باســـواقها الخاصـــة ووجهت نشاطها بالاتفاق مع بعض المصـــريين لاقامة اســـواق فى الريف بلغت حتى ١٩٤٨ نحو ٧٥ ســوقا أهلية كانت تدفع عنها ضـــرائب مزدوجة وباهظة فى بريطانيا وفى مصــر حيث خضــعت الشــركة للضـــــريبة البريطانية على الارباح والايرادات ، كما خضعت للضريبة المصرية على ضريبة القيم المنقولة وكانت تدفع ضــريبة كالآتى :

السنة	فى انجلترا	فى مصر
١٩٤٨/٤٧	٦٢٠٠ ج.ك	٧٢٤ ج.ك
١٩٤٩/٤٨	٥٥٥٠ ج.ك	٤٤٣ ج.ك

المصدر : محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٨٦ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

ويلاحظ ان بريطانيا كانت تحصل على ضريبة ضخمة جدا تعادل اضعاف ما كانت تحصل عليه مصر .

ولما رأت الشركة ضخامة الضرائب التى تدفعها فى انجلترا وفى مصر وقعت فى ١٩٤٩ عقد تكوين نقابة لنقل مركزها من لندن الى مصر لالغاء مصاريف مركز لندن والضرائب البريطانية ، وكان هذا العقد بين خمسة بريطانيين وفرنسى واربعة مصريين برأسمال ٢٥٣٫٦١٥ ج.ك ممثلة فى ٢٠٢٨٫٩٢٠ سهم قيمة السهم ٢ شلن و ٦ بنسات مدفوع منه ٢٢٫٣٣٧ ج.ك ، وقد انحصر نشاط الشركة فى مصر(٥٩) ، وبذلك استمرت الشركة ولم تتوقف اعتمادا على أسواقها الريفية . وأصبحت شركة مختلطة بعد ان كانت انجليزية مائة فى المائة ، وان كان قد سيطر عليها العنصر الانجليزى حتى بعد الغاء مركز الشركة فى لندن .

وفى سنة ١٩٥٠ رخص مجلس الوزراء لشركة جنرال موتورز المستودع الذى تخزن به السيارات وأجزاءها والذى تديره تحت نظام الايداع على أن تضاف الثلاجات وغير ذلك من (محركات الديزل والمطبوعات الخاصة بها كالمجلات ونشرات الدعاية الى الأصناف المرخص بها سابقا(٦٠) .

ومن شركات الايداع التى استمرت خلال تلك الفترة شركة المستودعات المصرية العامة فقد بلغ راسمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٢٦٠٫٠٠٠ ج . م وقد سيطر الأجانب على ادارة الشركة من خلال القائمين بأعمال المحاسبة وهم « د . نيوبى محاسب معتمد و أ . هيوى محاسب قانونى للشركة » ، كما حققت رواجا عظيما للأجانب(٦١ .

دور الأجانب فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة :

بعد ضـوابط سنة ١٩٤٧ وتمشـيا مع محاولات الحكومة المصـرية المسـيطرة على المجال التجارى فى مصر واستخلاصه من يد الأجانب حدث اكبر تغيير عندما قررت الحكومة الخروج من منطقة الاسـترلينى ونقل النشـاط التجارى بعيدا عن بريطانيا وأخذت الحكومة بنظام التجارة التبادلية الثنائية(٦٢) ، علما بأنه حدث تراجع فى نفس السنة بالنسـبة للتجارة فى مصـر لما قررته الحكومة بشأن المنطقة الحرة والتجارة المحولة أو العابرة وتدخل بريطانيا فى ذلك(٦٣) .

وفى سنة ١٩٤٨ حاولت مصر تنويع أسـواقها الخارجيـة نظرا لأن شـريكها التقليدى (بريطانيا) اصـبح غير قـادر على اسـتيعاب ما طلبته من مسـتوردات . ولأن مصر لم تكن قادرة على تمويل الواردات المطلوبة من الولايات المتحدة والبلاد الاجنبية الأخرى لعجزها عن تحويل الأرصدة الاسـترلينية الى دولارات ، وفى تلك السـنة ابرمت اول اتفاقية تجارية ثنائية ، وارتفع نصيب روسـيا الى ٨٪ من الصادرات المصـرية كان ضـئيلا حتى ذلك التاريخ ، كما ارتفعت نسبة الواردات الى ٧٪ ، ولكن الرخاء الكورى قضى على هذا التطور(٦٤) ، وقد اسـتمرت بريطانيا خلال ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ فى المركز الأول كمشـترية ، ولكنها تخلت عن هذا المركز للهند ١٩٤٩ ثم عادت للمركز الاول مرة اخرى سنة ١٩٥٠(٦٥) .

واما عن الرسـوم الجمركية خلال تلك الفترة فلم تكن هناك رسـوم جمركية اضـافية كما كان عليه من قبل عدا عدد قليل من السلع الكمالية ، وفى ١٩٥٠ و ١٩٥١ أدخلت تعديلات

كان من شأنها أن أعفيت فعليا معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبى(٦٦) .

وخلال هذه الفترة عقدت مجموعة من الاتفاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية ، وكانت هذه الاتفاقات تحكم التجارة الخارجية صادرات وواردات وأهمها اتفاقية العمل على اعادة حرية العمل للايطاليين فى مصر وقد صدقت عليها الجمعية التأسيسية الايطالية فى ١٢ مايو ١٩٤٧(٦٧) .

وفى ٦ يونية ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على ابرام اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصر وفرنسا تم توقيعه فى ٩ يونيه على أن يفتح البنك الأهلى المصرى حسابا باسم بنك فرنسا ، ويفتح بنك فرنسا حسابا باسم البنك الأهلى المصرى ، وكان من أهم الشروط المصرية أن تصدر فرنسا لمصر مواد أساسية مثل الحديد المبروم وعدد وآلات وأدوات السكك الحديدية وأدوات المبانى والادوات الصحية ، وقد وافقت فرنسا على ذلك(٦٨) .

ومن الاتفاقات التجارية أيضا الاتفاق التجارى المعقود بين مصر وسويسرا فى ٥ يونية ١٩٤٩ ومن أهم شروطه أن تشترى سويسرا القطن حتى ٣١ اكتوبر ١٩٤٩ من السوق الحرة بالأسعار السائدة(٦٩) .

وفى نفس السنة وافق مجلس الوزراء ، على ايفاد بعثة اقتصادية الى بلغاريا للتفاوض على ابرام اتفاق تجارى ، وقد وافقت بلغاريا على ذلك ، والحق بالاتفاق قائمتين احداهما بصادرات بلغاريا الى مصر كالفحم والخشب والماشية والتبغ والزجاج والخزف ودقيق القمح(٧٠) . كما تم عقد اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصر وبوغسلافيا خلال نفس السنة(٧١) .

اما بالنسبة للاتفاقات التى بسبب اتجاه مصر لاتباع نظام التجارة التبادلية الثنائية منذ ١٩٤٧ ، فقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفيتى ابتداء من ١٩٤٨ حين اوفدت روسيا بعثة اقتصادية لمصر للتفاوض على تبادل كميات من القطن المخزون لدى الحكومة المصرية بكميات من الحبوب الروسية ، واسفرت المفاوضات على عقد اتفاق تجارى مؤقت بين الطرفين ، وكان لهذا الاتفاق اثره فى سوق القطن المصرية فان سحب ٣٨،٠٠٠ طن من المخزون ، وما اتفق عليه من الاذن لروسيا بشراء ٢٠،٠٠٠ طن اخرى من السوق الحرة ساعد على تماسك الأسعار ، وقد احدث الاتفاق ردود فعل فى الدوائر البريطانية المهتمة بالقطن المصرى ، كما ان الانجليز انفسهم كانوا سببا فى ارتفاع اسعار القطن ، فقد اشترت بيوتات انجليزية ستين الف بالة دفعة واحدة ، ثم تقدمت لعقد صفقة ثانية بنحو اربعين الف بالة .

وفى مايو ١٩٤٩ تم الاتفاق بين وزارة التموين المصرية وبين مندوبين من المفوضية الروسية على ان تشترى مصر من روسيا ١٠٠،٠٠٠ طن من القمح فى مقابل قطن مصرى ، وقد اشترط الا تبيع روسيا كميات من القطن المصرى الذى تشتريه لآية دولة من دول الغرب ، وفى سنة ١٩٥٠ تم عقد صفقة تجارية بين البلدين بموجبها يقدم الروس ١٠٠،٠٠٠ طن من القمح لمصر مقابل قطن مصرى(٧٢) .

اما الاتفاقات المصرية العربية ، فقد وجدت مجموعة اتفاقات فى نطاق جامعة الدول العربية ، وان لم يقدر لها بالتطبيق الا انها فتحت المجال التجارى بين دول الجامعة ، واسوة بما فعلته دول « البنلكس Benelux سنة ١٩٤٨ تقدمت مصر فى

ابريل سنة ١٩٥٠ بمشـــروع « الدفاع المشـــترك والتعاون الاقتصـــادى(٧٣) واهم ما نصـــت عليه المادة الثامنة من هذه الاتفاقية بالنســـبة للتجارة هو تســـهيل تبادل منتجات البلاد العربية(٧٤) .

اما عن نشـــاط الأجانب فى تجارة القطن الخارجية خلال تلك الفترة ، فمن الملاحظ انه بعد انتهاء الحرب اخذت حـــركة تصـــدير القطن تتســـع مع كثير من بلدان العالم ، وقد ســـبقت الاشـــارة أن مصـــر اتبعت نظام التجارة التبادلية الثنائية منذ ١٩٤٧ ، ففى نفس العام تم عقد اتفاق بين مصـــر وتشيكوسلوفاكيا لتصـــدير كميات من القطن طويل التيلة بمبلغ مليون جنيـــه مصرى(٧٥) .

أدت الحرب الكورية الى زيادة كبيرة فى اسعار القطن ، وقـد تميـزت ســـوق القطن ســـنة ١٩٥٠ بذلك الارتفاع وبتدخل الحكومة وفقا لما أملته الحالة فى ســـوق القطن للمحصـــول بمقدار ٥٠٠٫٠٠٠ قنطار خلال شـــهر مايو ، ويبدو أن ارتفاع اســـعار عقود القطن متوســـط التيلة يرجع الى شـــراء بيتين كبيرين من بيوت التصـــدير الاجنبية لكميات كبيرة وبذلك تمكن هذان البيتان من التحكم فى الســـوق ، وقد تاثر المضاربون على المكشـــوف ، اى البائعون لعقود لا يقابلها اقطان حاضـــرة ، بارتفاع الاســـعار مما اضـــطرهم الى تصفية مراكزهم او تغطية عملياتهم فى ســـوق ضـــيقة ، ويبدو كذلك أن عددا من البائعين الحائزين لاقطان لا يقبل تســـلمها قد تحملوا خســـائر فادحة اذ اضـــطروا لاعادة شـــراء العقود وبيع اقطان حاضـــرة بأسعار لا تمت بصلة لأسعار بورصة العقود(٧٦) .

وقد صـــحب الرخاء الكورى بعض الارتفاع فى الأســـعار المحلية وزادت نفقات المعيشـــة بحوالى ٧٪ سنويا من ١٩٤٩ الى

١٩٥١ ، وفى آخر ١٩٥١ وبعد محاولة ذهبت سدى من جانب الحكومة المصرية لابقاء الأسعار العالمية للقطن طوية التيلة مرتفعا ، هبطت أسعار القطن المصرى هبوطا كبيرا ، ظهر واضحا خلال ١٩٥٢ (٧٧) . وأهم الدول التى قامت مصر بتصدير القطن اليها خلال الرخاء هى بريطانيا والهند واستراليا والصين وفرنسا والمانيا وغيرها من دول غرب أوربا(٧٨) .

والجدول التالى يبين المركز الاحصائى للقطن المصدر من مصر خلال الفترة (بآلاف القناطير) :

السنة	المرحل من المواسم السابقة	المحصول	جملة المعروض من القطن	الصادر	المستهلك محليا
١٩٤٨/٤٧	٢ر٨٨٠	٦ر٣٧٠	١٢ر٢٥٠	٧ر٩٦٨	١ر٠٣٧
١٩٤٩/٤٨	٣ر٢٥٧	٨ر٩٠٠	١٢ر١٥٧	٧ر٩٣٨	١ر١٤٠
١٩٥٠/٤٩	٢ر٢٢٦	٨ر٧٠٤	١٠ر٩٣٠	٨ر٨٤٨	١ر٢٨٦
١٩٥١/٥٠	٠ر٩١٠	٨ر٥٠٠	٩ر٤١٠	٦ر٤٢٦	١ر٣٥٢
١٩٥٢/٥١	١ر٦٤٨	٨ر٠٧٦	٩ر٧٢٤	٦ر٠٠٠*	١ر٤٠٠*

المصدر ر محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٦ .

(*) تقديرى كما جاء بمشروع الميزانية .

يلاحظ من الجدول ارتفاع صادرات مصر من القطن خلال العام ١٩٥٠/٤٩ على السنوات السابقة والتالية رغم انخفاض

المعروض منه عن السنوات السابقة وذلك لارتفاع اسعار القطن من جراء الحرب الكورية ، كما يلاحظ انخفاض الصادر منه خلال الفترة الاخيرة من سنوات الجدول نتيجة السياسة الخطأ حيال تصدير القطن وان زيادة المستهلك محليا نسبة بسيطة لا تغطى هذا الهبوط بمعنى انه لم يتأثر الصادر هبوطا نتيجة زيادة المستهلك ، وقد ادى ذلك الى تعطيل تصريف القطن وهبوط ارقام صادراته ، وقد تسبب ذلك فى عجز الميزان التجارى(٧٩) ، والجدير بالذكر أن موسم تصدير القطن يبدأ من أول سبتمبر وينتهى فى آخر اغسطس من العام التالى(٨٠) .

وأما عن بورصة القطن فى مصر ، فرغم وجود مندوب للحكومة ليشرف على أعمال بورصة الاقطان فان التجار الأجانب انطوت تصرفاتهم فى تجارة القطن على مصالحتهم الخاصة بدرجة كبيرة دون النظر الى مصلحة البلاد وسلامة الاقتصاد المصرى ، ومن امثلة ذلك ما حدث من تكتل التجار الأجانب فى بورصة الاقطان فى سنة ١٩٥٠ أمام فريق آخر من التجار المصريين لكسب السوق وارتفاع اسعار أقطانهم المصدرة ، حيث اشترى التجار الأجانب كميات كبيرة من القطن متوسط التيلة من الداخل باسعار منخفضة لاحتكار الصنف وبيعه بأسعار عالية ، وكانت ظروف الحرب الكورية وارتفاع اسعار القطن موادية لهم ، ورأى التجار المصريون أن اكتناز التجار الاجانب لكميات كبيرة من القطن ليس فى مصلحتهم فدخل كل فريق منهم امام الآخر يضارب بالصعود الى ان بلغت الاسعار درجة عالية جدا ، وكان نتيجة ذلك بخسارة كبيرة اذ عزف الغزالون والمستوردون الأجانب عن الشراء لارتفاع الاسعار فى بورصة الاسكندرية واتجهوا للشراء من أماكن اخرى منتجة للأقطان خارج مصر ، ونتج عن ذلك كساد وقتى

لسوق القطن فى مصر ؛ ولم يستطع الأجانب تصريف القطن الذى اختزنوه .

وكانت الآراء تدور حول وجوب تدخل الحكومة لوقف المضاربة واغلاق البورصة ، كما نادت بعض الآراء الاخرى بقيام الحكومة بتعديل لائحة البورصة للقضاء على الفساد فيها والتلاعب بتجارة القطن ومصلحة البلاد(٨١) .

وهذا يدل على عدم مراقبة الحكومة للسوق التجارية ولبورصة القطن وعدم وجود لوائح تنظم بورصة القطن ، مما أدى الى سيطرة الأجانب على تجارة القطن وتخزين كميات كبيرة منه بهدف الربح مما نتج عنه كساد تجارة القطن والحاق الضرر بالاقتصاد المصرى .

ولكن يوجد بالبورصة خبراء محلفون اجانب ومصريون ، ولكن كان يوجد تفضيل وسيطرة للأجانب عن المصريين وعدم المساواة بينهم خاصة فى المرتبات ، واعتماد البورصة طوال الفترة على العنصر الأجنبى(٨٢) . ومع هذا فان دور الأجانب فى تجارة الصادر خلال هذه الفترة قد انكمش .

ثانيا ــ فى مجال المصارف :

يتكون الجهاز المصرفى خلال تلك الفترة من :

أولا : البنوك التجارية فى (البنك الأهلى المصرى ــ البنوك التجارية الأجنبية الأخرى) .

ثانيا : البنوك المتخصصة (عقارية ــ زراعية ــ صناعية)
اخيرا : شركات التأمين .

اولا : البنوك التجــارية

البنك الأهلى المصرى :

لما كثرت الأموال خلال الحرب الثانية وفى أعقابها انخفضت اســـعار الفائدة الدائنة فى مصـــر ، فكانت الودائع فى الحساب الجارى خلال تلك الفترة لا تغل ســـوى ٥ر٪ وكانت فى كثير من الأحيان لا تغل فائدة اطلاقا ، أما ســـعر الفائدة على الودائع لأجل فكان يتراوح بين ٥ر٠٪ و ٥ر١٪ تبعـــا لمقدار الايداع ومدته(٨٣) .

وفى أواخر ١٩٤٧ بلغت ودائع البنوك لدى البنك الأهلى نحو ١ر٤٠ مليون جنيه ، وفى آخر ١٩٤٨ بلغت نحو ٩ر٤١ مليون جنيه ، وفى ١٩٤٩ بلغت ٢٤ مليون جنيه ، وفى مارس ١٩٥٠ بلغت ٣ر٣٥ مليون جنيه(٨٤) .

ولم تتحســـن الحالة بالنســـبة للعملات الصـــعبة الموجودة فى مصـــر فى حين أن البلاد اســـتطاعت أن تدبر ما يلزمها لمواجهة الارتباطات العاجلة ، وطبقا للاتفاق التجارى المعقود بين مصـــر وفرنســـا لشـــراء القطن المصـــرى فى يونيه ١٩٤٨ ، تراكمت بعض الفرنكات الفرنســـية ، والجدير بالذكر ان الرصـــيد المصـــرح به لفرنســـا كان يبلغ اربعة ملايين من الجنيهات ، ويقيد ما يعادل هذه المبالغ من الفرنكات الفرنسية لحساب مصر لحين تسويتها فى نهاية الموسم(٨٥) .

وكان البنك الأهلى يقوم بمهام البنك المركزى خلال الفترة حتى تم تحويله الى بنك مركزى فيما بعد ، فبجانب اصـــداره لأوراق النقد كان يقوم بمنح البنوك الاخرى قروضـــا ، وكانت

هذه القروض اكثر فائدة للاقتصـــاد القومى من قيـامه بتقديم القروض للأفراد رأســـا ، وذلك لأن البنوك التجـارية تمكنها مضـــاعفة ما تقدمه من ائتمان بنحو ١٥ ، ١٦ ضـــعفا لما اقترضته من البنك الأهلى الذى منح المصــارف ومصـــدرى القطن قروضا بلغت فى موســـم مايو ١٩٥٠ نحو ١٦ مليون جنيه ، ويبدو انها ــ رغم كونها عاملا فى زيادة النقود المتداولة ــ لم تســـاعد على توســـيع نطاق الائتمان العام . وقد تكون هذه الظاهرة خاصـــة بالهيكل المالى فى مصـــر ، والارقام التالية تصـــور العـــلاقة بين مجموع الودائع والنقد المتداول (بملايين الجنيهات) :

فى آخر	ودائع الحكومة والافراد فى البنك	ودائع البنوك لدى البنك الاهلى	البنكنوت المتداول
اغسطس ١٩٤٧	٢٧٩٫٥	٤٨٫٢	١١٩٫٩
ديسمبر ١٩٤٧	٢٩١٫٧	٤٠٫١	١٣٧٫٥
اغسطس ١٩٤٨	٢٧٨٫٠	٦٠٫٧	١٢٧٫٣
ديسمبر ١٩٤٨	٢٩٥٫٥	٤١٫٩	١٥٣٫٨
اغسطس ١٩٤٩	٢٧٨٫١	٥٤٫٩	١٣٥٫٨
ديسمبر ١٩٤٩	٢٩٥٫٠	٢٤٫٠	١١٦٫٢
مارس ١٩٥٠	٢٨٩٫٧	٣٥٫٣	١٦٢٫٩

المصدر : البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى سنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

ويبين الجدول الرقمين الادنى والاعلى لكل موســـم ، كما

يلاحظ انخفاض الودائع فى مستواها الادنى من اغسطس ١٩٤٧ الى اغسطس ١٩٤٩ بمبلغ ٤ر١ مليون جنيه او ٥ ٪ فى حين أرتفع مستواها الأعلى فيما بين ديسمبر ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٩ بمبلغ ٣ر٣ مليون جنيه او بما يزيد قليلا على ١ ٪ ولكن لم يتغير المستوى الاعلى والادنى منذ اغسطس ١٩٤٨(٨٦) ، اما عن ارقام البنكنوت المتداول فهو مقدار النقد المتداول وقت صدوره فى اغسطس وديسمبر من كل عام ومن الملاحظ ان المقدار الصادر فى ديسمبر دائما اكبر من المقدار الصادر فى اغسطس . كما تلاحظ الزيادة المستمرة فى كل منهما (اغسطس وديسمبر) من عام لآخر .

والجدول التالى يوضح قيمة البنكنوت المتداول خلال تلك الفترة (بالمليون جنيه)

السنة	البنكنوت المتداول
١٩٤٧	١٤٥ر٠٠
١٩٤٨	١٦٤ر٠٠
١٩٤٩	١٧٤ر٠٠
١٩٥٠	١٦٢ر٠٩
١٩٥١	٢٢٢ر٠٨

المصادر : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٤ ، البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الاول ، عدد ٤ لسنة ١٩٤٨ ، ص ٢٠٩ ، المجلد الثالث ،

العدد الثانى لسنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٥ — ١٠٧ ، البنك الأهلى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سـابق ، ص ٨٢ ، د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

يلاحظ من الجدول ان أوراق النقد المتداول قد زادت فى نهاية الفترة على بدايتها فقد ساعد ارتفاع اسعار القطن بسبب الرواج الذى أحدثته الحرب الكورية على ارتفاع التداول النقدى اذ يحدد مستوى أسعار القطن وسرعة نقل المحصول الى السوق وحجمها كمية النقد المتداول والتى تبلغ ذروتها فى العادة فى أوائل يناير من كل عام ، هذا فضلا عن صدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ بشأن تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى وأصبحت عملية الاصدار مستقلة عن العلميات الأخرى التى يزاولها البنك اما عن هبوط النقد المتداول ١٩٥٠ عن العامين السابقين له فيبدو أن ذلك قد حدث بسبب التأخر فى زيادة الاذون الحكومية وبالتالى فى توفير النقد المتداول على نحو ما سبق .

اما عن موظفى البنك فقد سار البنك فى طريق التمصير طبقا لقانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فمن ٦٢٫٩٪ نسبة عدد المصريين بعجز قدره ١٢٫١٪ و ٥٠٫٩٪ نسبة مرتباتهم بعجز قدره ١٤٫١٪ سنة ١٩٤٨(٨٧) الى ٨٣٫٩٪ نسبة عدد المصريين و ٧٠٫٩٥٪ نسبة مرتباتهم فى سنة ١٩٥٠(٨٨) .

البنوك التجارية الأجنبية الأخرى :

شهدت تلك الفترة تغيرات واضحة بالنسبة للبنوك حيث بدات الفترة بخروج مصر من منطقة الاسترلينى ١٩٤٧ وفرض الرقابة على التحويلات بين مصر وانجلترا وقد ساهم هذا الأجراء فى اضعاف اعتماد البنوك الاجنبية على مراكزها الرئيسية فى الخارج ومهد السبيل لاخضاعها لسياسة نقدية محلية(٨٩) .

والبنوك التجارية فى مصر كثيرة بلغت خلال تلك الفترة نحو ٢٤ بنكا منها ١٢ شركة مساهمة مصرية ، وهى برؤوس أموال أجنبية ، ١١ شركة اجنبية (٣ بريطانية ، و ٢ لكل من فرنسا واليونان وتركيا وفلسطين) ، وبنك واحد اتخذ صورة شركة تضامن(٩٠) .

وكانت هناك بنوك المانية وايطالية ويابانية اصابتها الحرب الثانية بالتوقف ، فلم تعد بنوك المانيا للعمل مرة اخرى ، ولم تفتح المانيا بنوكا أخرى جديدة بعد الحرب فى مصر بل إكتفت بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الالمانية الكبرى ومتابعة الأعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية(٩١) . أما البنوك الايطالية فقد عادت للعمل مرة أخرى بعد أن رفعت عنها الحراسة سنة ١٩٤٨ مثل البنك الايطالى المصرى(٩٢) والبنك التجارى الايطالى للقطر المصرى(٩٣) .

كما تم ادماج فرعى البنك الوطنى للتجارة والصناعة بباريس فى بيروت وحلب فى البنك العقارى الشرقى للقطر المصرى ١٩٤٩ وقام بمباشرة جميع أعمال البنوك من اول يناير ١٩٤٩ وبناء على هذا القرار تم انتداب مدير البنك الوطنى للتجارة والصناعة فرع بيروت (السيد تركمان) الذى حضر الى مصر فى سبتمبر ١٩٤٨ لتنظيم هذا الاندماج ولتمرين موظفى البنك العقارى الشرقى على عمليات البنوك التى كانت نتيجته تعديل الغرض ثم عين مديرا له من اول يناير ١٩٤٩ ، وبالاضافة الى هذا تم فتح فرع له بالاسكندرية وبعض مدن مصر الاخرى(٩٤) .

وحتى اوائل ١٩٤٩ كان البنك باسم البنك العقارى الشرقى يقوم باعمال رهونات على عقارات فقط ، اى انه حتى ذلك التاريخ لم يكن بنكا تجاريا ، ثم باشــر باقى عمليات البنك التجارى منذ اول يناير ١٩٤٩ بعد الموافقة على تغيير الغرض بناء على قرار مجلس ادارة البنك الوطنى للتجارة والصــناعة بباريس بادماج فرعى بيروت وحلب(٩٥) هذا بالاضـــافة الى عقــد القروض والسـلفيات ومنح الاعتمادات مقابل ضـمانات عقارية ومنقولة كرهن عقارى ورهن السـندات والتنازل عن الديون والايجارات والايرادات وحقوق الانتفاع والأقساط السنوية(٩٦) .

يلاحظ ان نشــاط البنك تداخل مع نشــاط البنوك العقارية بعد تغيير الغرض بتحويله الى بنك تجارى ١٩٤٩ ، وكان هذا مخالفا للبنوك التجارية ، وهذا يؤكد ان الاجــانب لم يحترموا القوانين المصــرية .

ومن البنوك التى انشــئت خلال تلك الفترة « البنك المصرى العربى » فى سنة ١٩٥٠ براسمال ٣٠٠٠٠٠ر٣٠٠ ج . م وهو بنك عربى مصــرى ســاهم فيه » بنك الامة العربيةــ مركزه القدس ــ فلســطين » بنصــيب ١٤٣٠٠٠ر١٤٣ ج . م » ومحمد عبده حلمى » ســورى الجنســية بنصيب ١٠٠٠ ج . م وســبعة اخرون مصــريون بالباقى وقدره ١٥٦٠٠٠ر١٥٦(٩٧) وبذلك اصــبح للمصريين اغلبية راسمال البنك .

ويتخذ تمركز البنوك التجارية فى مصــر صــورة البنك ذى الفروع العديدة اكثرها لبنك مصــر (٥٢ فرعا) ، ثم لبنك باركليز (٣٣ فرعا) ، ثم البنك العثمانى (١٢ فرعا) وله فروع أخرى فى جميع ارجاء الشــرقى الادنى ، ومن بين ١٨ بنكا كانت تظهر فى ميزانياتها ١٩٥١ ودائع تقل قليلا عن ١٠ ملايين جنيه وتمثل

١٥٪ من مجموع ودائع البنوك التجارية ، وكانت ودائع بنكين كبيرين وحدهما تبلغ ٥٦٪ منها ، وفى هذين البنكين بلغت نسبة القروض ٤٢٪ من مجموع القروض الممنوحة فى الموســم . لقد نمت البنوك المصــرية نموا مطردا(٩٨) حيث بلغت جملة رؤوس الاموال المستثمرة للبنوك التجارية حوالى ١٥٫٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٥١(٩٩) .

والبيان التالى يبين استثمارات وودائع البنوك التجــارية خلال الفترة (بملايين الجنيهات) .

السنة	الاستثمارات	الودائع	سلف البنوك
١٩٤٧	١٥٫٧	١٢٣٫٩	٦١٫٣
١٩٤٨	١٣٫٧	١٤٢٫٥	٧٥٫١
١٩٤٩	١٣٫٩	١٣٧٫٨	٩٥٫٠
١٩٥٠	٩٫٥	١٤٠٫٨	١٠٥٫٠
١٩٥١	١٠٫٩	١٥٠٫٧	١٠٧٫١

المصادر : محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشــروع ميزانية الدولــة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٢٢ ، د . على عبد الرسول : المرجع السبق ، ص ١٢٧ ، وانظر ايضا : محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

يتضــح من تطور الارقام الواردة بالجدول ان استثمارات البنوك التجارية كانت تتجه نحو الهبوط المســتمر خلال الفترة ، الا انها ارتفعت ارتفاعا ضئيلا فى نهاية الفترة ، ويرجع ذلك الى عدم اتســاع الســوق المالية وتوافر الاوراق المالية ، كما ان

البنوك التجارية كانت جميعها اجنبية ، لم تكن تفضل استثمار فائض مواردها فى الاوراق المالية المطروحة بالسوق المصرية (مع ملاحظة ان بنك مصر غزاه الاجانب) ، كما يتضح أن هناك نموا مطردا فى الودائع باستثناء ١٩٤٩ ويرجع ذلك الى تغيرات اسعار القطن ، اما عن القروض فقد زادت زيادة تدريجية مستمرة من ٣ر٦١ سنة ١٩٤٧ الى ١ر١٠٧ سنة ١٩٥١ وقد كان الممنوح من هذه السلف بضمان بضائع واوراق مالية وضمانات اخرى ، فعلى سبيل المثال بلغ الممنوح منها بضمان البضائع سنة ١٩٥٠ نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل ١ر٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، والسلف المقدمة بضمان اوراق مالية وضمانات اخرى ٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ مقابل ٤٧ مليون جنيه سنة ١٩٥١(١٠٠) .

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانا لمحفظة الأوراق المالية لبنك من البنوك التجارية . وليكن على سبيل المثال محفظة الأوراق المالية للبنك التجارى المصرى (ش . م . م) عن السنة المالية ١٩٥٠ حيث يتضح من ميزانية البنك خلال هذا العام ان موجة التضخم التى سادت العالم فى اواخر ١٩٥٠ ادت الى اعادة النشاط لاسعار اسهم الشركات فى البورصة ، وقد استفادت منهم اسهم الشركات التجارية والصناعية التى اصبحت اقوى على كفاح المنافسة الاجنبية ، كما أن محفظة البنك من اسهم الشركات المصرية التى كانت تبلغ فى ٣١/١٢/١٩٤٨ مبلغ ٨٢٥ر٥٥٥ ج . م ، وفى ٣١/١٢/١٩٤٩ مبلغ ٤٢٨ر٢٧٣ ج . م قد هبطت ايضا فى الميزانية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ بمبلغ ٦٢٨ر١٦٩ ج . م وقيمتها فى البورصة مبلغ ٨٩٥ر١٨٧ ج . م اى بزيادة قدرها ٢٦٧ر١٨ ج . م .

ولا تتضمن المحفظة سوى أسهم شركات يشترك البنك فى ادارتها منها شركة بساتين مصر وكرومها . وشركة التامينات التجارية المصرية ، وبعض الشركات العقارية الاخرى .

فقد بلغت فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ نحو ٢٨٤٢٨ر١ جـ ٠ م نزلت الى ٨٦٧ر٦٦٥ جـ ٠ م وقد أدى الى تخفيض راسمال البنك من ٠٠٠ر٢٠٠ر١ جـ ٠ م الى ٠٠٠ر٥٠٠ جـ ٠ م ، وعند افتتاح الحسابات فى أول يناير ١٩٥١ هبطت قيمة المحفظة الى ٢٢٥ر٤٠ جـ ٠ م(١٠١) ، ومن الملاحظ ان البنك لا يوظف شيئا من اموالة فى سندات الحكومة المصرية حيث يتضح توظيفها فى البورصة والشركات الاجنبية والتسليف على الاقطان ؛ وهذا يعنى عدم مساهمة البنك فى تنمية الاقتصاد المصرى .

ورغم هذه التخفيضات التى حدثت للبنك خلال تلك السنة سواء بالنسبة لقيمة المحفظة أو راس المال او القروض ، فان البنك حقق ارباحا بلغ اجمالها ١٦٦ر١٠٣ جـ ٠ م والربح الصافى بعد المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات لتكوين رؤوس أموال مستثمرة واعباء مالية وطوارىء وخلافه بلغ ٠٢١ر٥١ جـ ٠ م(١٠٢) .

ومن غير الواضح أن البنوك التجارية دأبت دائما على عدم الافصاح عن نوع الاوراق المالية المكون منها المحفظة ، غير انها تذكر فى ميزانيتها محفظة الأوراق المالية او استثمارات وقد يكون ذلك غامضا وغير واضح للمساهمين او المودعين او العملاء حيث ان هؤلاء يجب ان يعرفوا الأوراق التى يستثمر فيها البنك أمواله حتى يتسنى لهم الوقوف على حقيقة هذه الأوراق ، أهى أوراق حكومية (مصرية أو اجنبية) أم شركات حتى يمكن الحكم

على مدى قوتها وبالتالى يتحدد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها من عدمه ، وقد وظهر جليا من ميزانيــة البنك التجــارى المصرى على نحو ما سبق .

والبنك التجارى يحتفظ دائما بأرصــدة حاضــرة (نقدية) تتكون من نقود بنسبة معينة الى ودائعه ، والغرض من هذه الارصــدة هو تحقيق الســيولة اللازمة لعملياته والاســتعداد لمقابلة طلبات عملائه ، وقد بلغت هذه النسبة فى سـنة ١٩٥٠ حوالى ٣٢٪ من ودائع بنوك المقاصــة(١٠٣) ، واذا اخذنا البنك التجارى المصــرى مثالا على ذلك نجد أنه رغم الهبوط الحاصــل فى البنك على نحو ما ســبق فانه لدى البنك من الأموال الحاضرة ٢٧٤ر٥٤٨ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ زادت الى ٣٠٢ر٩٣٤ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠(١٠٤) بزيادة قدرها ٢٨ر٣٨٦ ج . م

ولما كانت البنوك التجارية مؤسسات تجارية هدفها الاساسى تحقيق الربح الســريع ، ففى هذه الفقرة أيضا حققت كثير من البنوك التجارية أرباحا طائلة ، فاذا اســـتعرضنا تقرير مجلس ادارة البنك التجارى الايطالى للقطر المصــرى حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ على سبيل المثال نجد :

– جانب الخصــوم زادت الودائع حتى بلغت ١ر٣٩٢ر٦٧٧ ج . م مقابل ٦٨٧ر٢١٠ ج . م للعام الماضى .

– جانب الأصول زادت فيه السلفيات (القروض) حتى بلغت حوالى ٨٠٪ . كما أن الاعتمادات المستندية المفتوحة للبضائع ســواء اســتيراد أو تصــدير تظهر فى الميزانية برقم يربو على حوالى ثلاثة امثال سنة ١٩٥٠ .

– وحســابات هذه السنة المالية بعد اســتهلاك بعض الحســابات القديمة وبعد تغطية الرصــيد وقدره ١٧ر٠٧٨ ج.م

الناتج من خسائر السنوات المالية السابقة تبين ربحا قدره ٣٫٥٩٨ جـ . م(١٠٥) .

ولما كانت هذه الفترة قد بدأت باصدار قانون تنظيم الشركات المساهمة ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فكثير من البنوك حاولت التمصير على مراحل كما نص القانون — وذلك بأن يتم خلال ثلاث سنوات وبعدها تكون اكتملت نسبة المصريين — فعلى سبيل المثال كانت نسبة المصريين بالبنك الايطالى المصرى كالآتى :

السنة	نسبة العدد	نسبة المرتبات
١٩٤٧	٢٧٫٥٪	٢٢٫٤٪
١٩٤٨	٥٢٫٣٪	٣٧٫٩٪
١٩٤٩	٦١٫١٪	٥٠٫١٪

المصدر : محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/ ٤٦٥ جـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٤/١٢/١٩٥٠ .

يلاحظ أن البنك كان فى دور التمصير ، وفى طريقه لاستكمال النسبة المقررة وكانت نسبة الموظفين فى بنك سوارس كمثال آخر فى ٢٦ يناير ١٩٤٨ نحو ٤٧٪ ونسبة مرتباتهم ٣٣٫٨٪ زادت فى ١٦ يوليه ١٩٤٩ الى ٦٣٫١٥٪ نسبة مرتباتهم ٤٨٫٥٪(١٠٦) ومع ان البنك سار فى محاولة التنظيم فانه حتى نهاية الفترة لم يكتمل النسب المطلوبة حيث وجد به عجز سنة ١٩٥١ بلغ ٦٨٫١٪ فى العدد و٦٫٠٪ فى المرتبات طبقا

لبيانات الشـــركة ، إلا أن النسبة ارتفعت الى ٥ر١٣٪ فى العهد و ٢ر١٢ فى المرتبات بعد نقل أحد الموظفين من كشـــف المصريين الى كشف الأجانب لعدم ثبوت جنسيته كذا اعتبار اثنين أدرجتهما الشـــركة فى كشـــف الموظفين بعد رفعهم من كشـــف العمال نظرا لطبيعة العمل الذى يؤديه كل منهما ، لهذا رأت مصـــلحة الشـــركات ضـــرورة اتخاذ الاجراءات القانونية ضـــد هذا البنك لمخالفته للقانون(١٠٧) .

هذا فضـــلا عن ارتفاع مرتبات الأجـــانب فى البنوك عن المصـــريين ، فقد كان مرتب ٦ موظفين أجـــانب بالبنك التجارى الايطالى للقطر المصـــرى ٤٢٢٧ جـ . م بينما بلغ مرتب ١٢ موظفا مصـــريا بالبنك نفسه ٣١٧٣ جـ . م(١٠٨)، حيث كانت مرتبات الأجانب تتراوح ما بين ٤٠٠ر٧٨ قرش و ٨٠٠ر٤٠ قرش مقـــابل ٦٠٠ر٣٠ و ٤٠٠ر٨ قرش للمصـــريين(١٠٩) ، هذا فضـــلا عن منح الاجانب شققا للسكن على نفقة البنك(١١٠) .

ثانيا : البنوك المتخصصة فى مصر

خلت الفترة الســـابقة من البنوك الصـــناعية ، ولكن هذه الفترة تخللها حدث مهم بالنسبة لتمويل الصـــناعة وهو انشاء أول بنك صناعى فى مصر .

أما عن بنوك الرهن العقارى والزراعى خـلال تلك الفترة ، فهى نفس البنوك التى ســـبقت الاشـارة اليها فى الفترة الســابقة ، وقد اســـتمرت هذه البنوك تزاول نشـــاطها خلال تلك الفترة دون توقف ، ودون انشاء بنوك جديدة أخرى .

ولكى تحصـــل هذه البنوك على المال اللازم لها لتمويل المشـــروعات واقراض العملاء كانت تلجأ الى مصـــادر ثلاثة هى

راس المال والاحتياطيات والسـندات وهى بذلك تشـبه البنوك التجارية ، فالبنك العقارى المصـرى كان راسـماله سنة ١٩٤٨ ٤٠٠ر٠٠٠ سـهم لحامله قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك تبلغ مائتى مليون من الفرنكات قومت سنة ١٩٥٠ بالجنيهات المصـرية بلغت ٧ر٧١٥ر٠٠٠ جـ . م مدفوع نصـفها وقد اسـتمر راس المال طـوال تلك الفترة دون ان يطـرا عليه اى تغيير(١١١) واما الاحتياطيات فكانت عبارة عن خصم جزء من أرباحه السـنوية وتجنيبها فى حسـاب مسـتقل يعرف بالاحتياطى وهى الأرباح غير الموزعة ، وقد بلغت قيمة الاحتياطيات لدى البنك فى ٣١ اكتوبر ١٩٥١ حوالى ٧ر٥٤٧ر١٩٤ر٤ جـ . م جميعها مستثمرة فى استثمارات مختلفة مثل اوراق مالية او عقارات ؛ أما السـندات فقد بلغت فى نفس التاريخ٦٣٨ر٥٨٤ر٣ جـ . م ، وبذلك بلغ اجمالى اموال البنك من النواحى الثلاث السابقة حوالى ٥٩٠ر٠٦٩ر١٢ جـ . م .

وقد واجهت البنك بعض المشاكل بالنسبة للتمويل والاستثمار، فقد وصـل مجموع الديون العقارية التى كانت للبنك ١٩٤٧ الى ادنى مسـتوى له ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ جـ . م ، ولا شك ان رصيد هذه الديون يعنى بالتالى نقص رصـيد الفوائد المحصـلة منها وهى مصـدر أرباح البنك فى النهاية ، ولذلك كانت تقابل البنك مشكلة استثمار هذه القروض التى تسـدد اليه فكان يستثمرها فى الأوراق المالية حتى يتمتع بميزة السـيولة عندما يحتاج اليها فيمكن بيعها فى البورصـة والحصول على نقد سائل يقرضه لعملائه .

واذا قارنا بين النقود التى سـددها العملاء للبنك ١٩٤٧ بالنقود التى اقترضـوها منذ عشر سنوات (١٩٣٧) فسنجد ان الجنيه المصـرى هبطت قيمته الى الخمس وان العملاء يسددون ما عليهم نقدا ولكن لا يسـددون ما عليهم بنفس القيمة ، فهم

يسددون مبلغ العشرة الآلاف جنيه التى اقترضوها منذ عشر سنوات ولكن قيمتها ١٩٤٧ تساوى الفى جنيه فقط ، والبنك خاسر فى هذه الحالة(١١٢) .

وعن مدى التزام البنك بقانون تنظيم الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، فقد عمل البنك على اكتمال النسب المقررة بالتدريج ، وقد تم ذلك بالحصول على الجنسية المصرية فحتى ٢٤ مايو ١٩٤٨ حصل على الجنسية المصرية ٨ موظفون بالاضافة الى ٣٠ موظفا قدموا طلبات للحصول على شهادة الجنسية المصرية(١١٣) ، وحتى ذلك التاريخ بلغت نسبة عدد الموظفين المصريين ٨ر٥٣٪ بعجز قدره ٢ر٢١٪ ، وقد تعددت الجنسيات فى هذا البنك وذلك سيطروا على ادارته ، وكان الفرنسيون فى المركز الاول من حيث العدد يليهم اليونانيون ثم البريطانيون فالايطاليون(١١٤) ، وفى العام التالى عمل البنك على زيادة عدد المصريين بالمتمصرين حتى أصبحت النسبة ١ر٧٠٪ بعجز ٩ر٤٪(١١٥) وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ اكتملت نسبة المصريين المقررة فى البنك حيث بلغت ٨ر٧٥٪(١١٦) ، وأما عن اعضاء مجلس الادارة فقد بلغ عدد المصريين خمسة أعضاء من اجمالى العدد البالغ ١٢ عضوا بنسبة ٤١٪(١١٧) ، وبذلك فالبنك أكمل النسبة المقررة لتمصير مجلس الادارة وطبقا لقانون البنك الأساسى كان كل عضو من اعضاء مجلس الادارة ملزما بأن يودع ١٠٠ سهم من اسهم الشركة لدى بنك الخصم الأهلى الباريسى بالقاهرة(١١٨) .

أما البنك العقارى الزراعى المصرى فقد بلغ رأسماله خلال تلك الفترة نحو ٥ر١ مليون ج.م ، وأما عن احتياطيات البنك فقد بلغت ١٩٥٠ نحو ٣٢٣ر٦٤٦ ج . م منها ٤٤٥ر٥٨ ج . م

احتياطيا قانونيا ، وكان البنك يستقطع سنويا ١٠٪ من الارباح تخصص كاحتياط خاص لمقابلة الاستهلاكات والديون المشكوك فيها ، فاذا وقعت خسارة يخصم مقدارها أولا من الاحتياطي الخاص ثم من الاحتياطي العام ، وما يتبقى من الارباح بعد خصم المصاريف العمومية والتكاليف يكون تحت تصرف الحكومة(١١٩) . حيث يتضح من عضوية مجلس الادارة ان للحكومة الاغلبية في رأس المال والادارة .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر ان هذه البنوك كانت تقوم بمنح قروض برهن عقاري . وتزداد هذه القروض كلما زاد نشاط البنوك وتوافرت أموالها ، وفي الواقع فان اموال هذه البنوك غالبا متوافرة حيث الفائدة التي تفرض على القروض وهي في الغالب فائدة مركبة . وخير دليل على ذلك بنك الأراضي المصرية الذي بلغت قروضه سنة ١٩٤٧ نحو ٢١٣ر٤٦١ر٢ ج . م زادت سنة ١٩٤٨ الى ٢٣٣ر٤٧٦ر٢ ج . م ثم ارتفعت سنة ١٩٤٩ الى ٨١٥ر٥٢٧ر٢ ج . م بزيادة قدرها ٦٠٢ر٦٦ج . م على سنة ١٩٤٧ . مع ملاحظة أن رأسمال البنك لم يتغير عما كان عليه عند التأسيس ، ففي سنة ١٩٥٠ كان ايضا مليون ج . ك منها ١٩٥٠٠٠ر سهما عاديا قيمة كل منها ٥ ج . ك مدفوعة بالكامل و ٥٠٠٠ حصة تأسيس قيمة كل منها ٥ ج . ك(١٢٠) .

وقد سيطر على البنك مجلس ادارة فرنسي غالبا ، والعجب ان البنك مع صدور قانون التنظيم سنة ١٩٤٧ كانت نسبة المصريين في أعضاء مجلس الادارة مطابقة للقانون فقد كان اجمالي عدد الاعضاء سنة ١٩٤٨ عشرة منهم ٤ مصريون بنسبة ٤٠٪(١٢١) وهي نسبة مطابقة ، ولكن بمرور ثلاث سنوات تغير الوضع من مطابقة الى عدم مطابقة ففي سنة

١٩٥٠ بلغ أعضـــاء مجلس ادارة البنك أحد عشـــر عضـــوا منهم ثلاثة مصـــريين بنسبة ٢٧٫٣٪ بعجز ١٢٫٧٪ ، وباقى الأعضاء الثمانية فرنســـيين بنســـبة ٧٢٫٧٪(١٢٢) . وكانت تعاون هذا المجلس مجموعة كبيرة من الموظفين الفرنســـيين واليونانيين وعددا آخر من البريطانيين والايطاليين ، وقد بلغت نســـبة الموظفـــين المصريين ٥٠٫٨٪ منهم عددا كبيرا أتراك متمصرين(١٢٣) .

اما البنك الســـويسرى المصـــرى للقروض العقارية فلم يســـتطع الاحتفاظ براسماله كاملا فقد تعرض لهزات اقتصادية أثرت على راســـماله فمن ٣٫٨٣٤٫٥٠٠ فرنك سويسرى (١٩٣٧) الى ٢٫٢٥٤٫٥٠٠ فرنك ســـويسرى عام ١٩٤٧ بانخفاض قدره ١٫٥٨٠٫٠٠٠ فرنك سويسرى ثم انخفض الى ١٫٨٨٤٫٥٠٠ فرنك سويسرى عام ١٩٥٠ وهو انخفاض شـــديد بلغ اقل من نصـــف ما كان (١٩٣٧) .

كما ان البنك طوال تلك الفترة لم يحاول اشـــراك المصريين فى راسماله او ادارته ، فقد بلغ عدد اعضـــاء مجلس الادارة سنة ١٩٥٠ ســـبعة اعضـــاء جميعهم اجانب ولا يوجد بينهم أى مصـــرى(١٢٤) .

وفى سنة ١٩٤٧ زيد راســـمال بنك التسليف الزراعى المصرى من مليون جنيه عند التأسيس الى مليون ونصف مليون جنيه(١٢٥) ، كما عدل نظام البنك اكثر من مرة فى ٢٠ ديســـمبر ١٩٤٨ و ٢٧ ديســـمبر ١٩٤٨ و ٢٨ مارس ١٩٤٩ حيث تغير أسم البنك الى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » وبنفس المساهمين عند التاسيس(١٢٦) وبدلا من ان يقوم البنك بتمصـــير موظفيه قام باعمال تصســـفية ضـــدهم وقام بفصـــل عدد كبير كبير منهم بأســـباب وبدون أسباب(١٢٧) .

وأهم حدث ظهر خلال تلك الفترة هو انشــــاء « البنك الصـــناعى » فى مصـــر فقد كانت مهمة البنوك التجارية تتركز فى تمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل محصـــول القطن وقد احجمت عن تمويل الصـــناعة ، وذلك لأن التجارة الخارجية وتمويل القطن او الاتجار فيه ، أعطت اســـتثمارا آمنا ســـهلا ومضـــمونا لاموالها ، يضـــاف الى ذلك تاخر الصـــناعة وعدم وجود مقترضـــين اقوياء فى القسم الصـــناعى ، واحجام البنوك الاجنبية عن الاتصـــال مباشـــرة بالجمهور المصـــرى ، ومن العوامل التى جعلت البنوك تبتعد عن تمويل الصـــناعة كذلك الموقف المصـــرفى البريطانى التقليدى الذى أوضـــحه محـــافظ البنك الأهلى بقوله : « ان اشـــتراك بنوك الودائع فى خـــلق صـــناعات او فى تطـــوير الموجـــود منها أوجـــد الـــكثير من المشاكل »(١٢٨) .

كما انه بقيام الحرب الثانية تكررت ظروف الحرب الأولى ، وهى الظروف التى وجدت فيها الصـــناعة المصـــرية مجالا لتدعيم مركزها المالى بفضـــل عدم وجود منافســـة للمنتجات الأجنبية التى تمتاز عنها جودة وسعرا والتى انقطع ورودها خلال الحرب(١٢٩) ، وهنا انتقلت مصـــر الى مرحلة مهمة بشأن التسـليف الصناعى ، وهي مرحلة تدخل الدولة فى المشـــاركة الفعالة فى النهوض بالصـــناعة ، حيث ان البلاد فى حاجة الى تنمية الانتاج الصناعى والتخفيف من حدة البطـــالة وايجاد توازن اقتصـــادى بين الانتاج الزراعى والصـــناعى ، وكان مظهر ذلك هو اشـــتراكها فى إنشاء البنك الصناعى .

وقد تمت دراســـة المشـــروع سنة ١٩٤٠ ، وتقدمت وزارة التجارة والصـــناعة بمذكرة مشـــروع قانون بالترخيص للحكومة بالاشـــتراك فى بنك صناعى الى مجلس الوزراء سنة ١٩٤٥ ،

وفى سنة ١٩٤٧ صـــــدر القانون رقم ١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى انشاء بنك صناعى .

وفى سنة ١٩٤٨ صـــدر نظام البنك الذى بدأ نشـــــاطه الفعلى فى أكتوبر من العام التالى ، وهو شـــركة مساهمة مصرية برأســـمال قدره مليون ونصف مليون جنيه مقسمة على ٣٧٥٫٠٠٠ ســـــهما قيمة كل منها أربعة جنيهات ، وتشــــترك الحكومة فيه بحصـــة قدرها ٥١٪ ، أما الجزء الباقى فموزع بين الهيئـــات والأفراد ، وقد بلغ نصــــيب الآخرين ١٩٪ من رأس المال ، وتضـــمن الحكومة لحملة الاســـهم ربحا أدنى قدره ٣٫٥٪ من القيمة الاسمية للسهم .

غير ان امكانات البنك المالية لم تقف عند حد راس المال اذ رخص له أن يقترض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه وان يصدر فى حدود خمســـة أمثال راس المال على أن تضـــمن الحكومة القيمة الاســـمية للســـندات وتسـديد الفـائدة المقررة عند الاستحقاق(١٣٠) .

كما نص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ على استثناء البنك من أحكام (المادة السادسة) من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصـــة بالشـــركات المســـاهمة وتنظيمها بالنسبة لراس المال (المادة الأولى) .

ونص على استثناء البنك من أحكام (المادة العاشرة) من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ســـالف الذكر باعفاء أعضـــاء مجلس ادارة البنك الصـــناعى النائبين عن الحكومة من شـــرط ضـــمان الادارة ـــ المنصـــوص عليه فى تلك المادة (المادة الثانية) . وأن البنك يعد بنكا مختلطا حيث ســـاهم الأجانب فى تأســـيســـه ، والدليل على ذلك ان الـــ ٤٩٪ الباقية بعد نصـــيب الحكومة ،

مساهم فيها الأفراد والهيئات وأغلبها أجنبية وكانت عبارة عن ١٩٪ للأفراد المصريين على نحو ما سبق ، و ٣٠٪ للأشخاص المعنوية والطبيعية(١٣١) وهى كما يأتى :

البنك الأهلى المصرى ساهم براسمال قدره	٥٠ر٠٠٠ جم قيمة	١٢ر٥٠٠ سهم
البنك البلجيكى	١٩ر٠٠٠	٤ر٧٥٠
شركة الغزل الأهلية المصرية يمثلها « روبيرجاش »	١٥ر٠٠٠	٣ر٧٥٠
شركة مياه القاهرة	١٠ر٠٠٠	٢ر٥٠٠
شركة سباهى لخيوط الغزل	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
شركة مساهمة البحيرة يمثلها « البير لباردى »	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
ادارة صندوق التوفير	١٠٤ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠
الجمعية التعاونية للبترول	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
شركة الشرق للتامين	١٥ر٠٠٠	٣ر٧٥٠
شركة أسكندرية للتامين	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
شركة صناعة نسيج الألياف	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
الجملة	٢٣٨ر٠٠٠ جم قيمة	٥٦ر٥٠٠ سهم

وقد تم دفع قيمة راس المال عند التأسيس وقيمته ٢٥٧٫٠٠٠ ج . م كما وجد مخصص للأفراد من المصـــريين ، وكذلك شـــركات مصـــرية مثـــل بنك مصـــر الذى اشـــترى عشـــرة آلاف ســـهم قيمتها اربعين الف جنيه(١٣٢) .

وقد رخص القانون ١٣١ لســـنة ١٩٤٧ للحكومة أن تقدم قروضـــا للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات بفوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك (المادة الثانية)(١٣٣) .

ومشـــاركة الحكومة فى راسمال البنك وضـــمانتها له لدى البنك الأهلى دليل تشـــجيع الحكومة للصـــناعات المصرية خلال تلك الفترة .

وطبقا لنظام البنك الأساسى عهد اليه بالاقراض والاشتراك فى المشـــروعات الصـــناعية بغرض النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصـــرفية الخاصـــة بها وتحديد مهمة البنك فى الاشـــتراك فى انشـــاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ، وتقديم السلف الصناعية بضمان عينـى او شـــخصى قصـــيرة ومتوســـطة وطويلة الأجل ، ويقوم بمعاونة خريجى المعاهد الفنية للقيام بالمشـــروعات الصـــناعية بمنحهم ســـلفا بضـــمان عيني او شخصى او غير ذلك ويقوم البنك باستثمار الفائض من الأموال فى شـــراء اســـهم وســـندات الشـــركات الصناعية ، ومساندة الصناعة المصرية بامدادها بالمواد الخام والآلات(١٣٤) .

وقد زاول البنك نشـــاطه ابتداء من اكتوبر ١٩٤٩ ومنذ ذلك التاريخ ولمدة خمس ســـنوات اطلق على هذه الفترة (فترة الحذر) اذ كان شـــديد الحســـاسية الى درجة قد تصـــل الى التضييق خاصـــة بالنسبة للصـــناعات الصـــغرى والمتوســـطة وعلى الرغم من الامكانات المالية التى كفلها القانون لموارد البنك فان راس المال ــ على ضآلته وقصـــوره عن ان يفى بحاجات الصناعة فى مصـــر ــ لم يكن قد طلب بالكامل حتى نهاية الخمس سنوات (اغسطس ١٩٥٣) ، ولعل ذلك راجع الى انه كان على البنك ان يسير وئيدا خلال السنوات الأولى من حياته حتى تثبت اقدامه ويتبين موضـــعه .

ومع ذلك انتفع من القروض التى اصـــــدرها البنك حتى نهاية تلك الفترة نحو ٩٣ مؤسسة وكانت القروض متوسـطة الأجل هى الغالبة اذ بلغت ٦٣٤ الف ج . م انتفع بها ٥٢ مؤسسة ، بينما بلغت الســـلف القصـــــيرة الأجل والاعتمادات ٥٣٤ الف ج . م انتفع بها مؤسستان فقط ، كما يتضـــح من البيان الآتى :

السنة	سلف طويلة الأجل		سلف متوسطة الأجل		سلف قصيرة الأجل		اعتمادات	
	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار
١٩٥٠	٢	٣٧٫٠٠٠	٢٦	٣٢٦٫٩٢٥	١٣	١٠٧٫٨٠٠	٣	١٣٣٫٨٩٦
١٩٥١	—	—	٢٦	٣٠٧٫٣٩٨	١٩	٥٧٫٤٣٠	٤	٢٣٥٫٢٠١
المجموع	٢	٣٧٫٠٠٠	٥٢	٦٣٤٫٣٢٣	٣٢	١٦٥٫٢٣٠	٧	٣٦٩٫٠٩٧

ومن الميزانية العمومية للبنك نجد ان الارباح التى حققها زادت من ٢٠٠ ج.م سنة ١٩٥٠ الي ٢١٫٦٠٠ ج.م سنة ١٩٥١(١٣٥) ،

وبذلك يمكن القول بان الحكومة بمساهمتها بالجزء الأكبر فى انشاء البنك الصناعى استطاعت أن تعمل على تمويل قطاع كبير من الصناعة عن طريق منح القروض المتنوعة (طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل) للصناعات المختلفة .

والجدير بالملاحظة ان انشاء البنك الصناعى قد جاء فى وقت فقدت فيه مصر انتماء بنك مصر لمصر منذ دخلته العناصر الأجنبية والاحتكارية وسيطرت عليه بعد ازمة ١٩٣٩ ، وأن كانت هناك عناصر اجنبية بالبنك الصناعى الجديد ، فان السيطرة التامة على البنك كانت للحكومة والمساهمين المصريين حيث كانت لهم الأغلبية العظمى فى راسمال البنك وبالتالى فى مجلس الادارة الأمر الذى ترتب عليه التحكم فى الجمعية العمومية للبنك .

* * *

ومن اهم عوامل تحرير القطاع المصرفى من النفوذ الأجنبى خلال تلك الفترة خروج مصر من المنطقة الاسترلينية ١٩٤٧ وفرض رقابة على التحويلات بين مصر وانجلترا ، وهذا اضعف من اعتماد البنوك الأجنبية على مراكزها الرئيسية فى الخارج ، ومهد السبيل لاخضاعها لسياسة نقدية محلية بدأت تظهر مع تحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى .

هذا بجانب استمرار عدد كبير من البنوك الأجنبية فى قبول ديون مصر السنوية وبتحرك راسمالها الى مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس وبعض العواصم الأوربية الأخرى ، وانها تعتمد على التجارة الداخلية والأجنبية(١٣٦) : فمن المعروف أن اغلب هذه البنوك لم تكن الا فروعا لشركات أجنبية توجد مراكز

ادارتها فى الخارج ، وهذه الفروع ليست لها شخصية معنوية مستقلة ، انما استمدت شخصيتها من الشركات التابعة لها فى الخارج(١٣٧) .

وفى سنة ١٩٤٩ انشئت ادارة للاشراف على البنوك المرتبطة بالتزامات قبل الحكومة . الحقت بالادارة العامة لحسابات ومشتريات الحكومة ومخازنها وسميت الادارة باسم « ادارة مراجعة حسابات البنوك » ، وفى ٢ يوليه ١٩٥١ صدر قرار وزارى بتعديل اسمها الى « ادارة مراقبة البنوك » ، وكان من اهم خصائصها مراقبة تنفيذ الاتفاقات والقوانين الصادرة بانشاء وتنظيم البنوك ولوائحها الداخلية ، وفحص تقارير مجالس ادارتها ، والتفتيش على حساباتها وميزانياتها وتقارير مراقبى حساباتها وفحص العمليات التى تقوم بها لحسابه الحكومة بطريق الحيثنى والتى لا تدخل ضمن اختصاصات ادارة محاسبة البنوك التى انشئت بوزارة التموين فى اعقابه الحرب الثانية(١٣٨) .

تحرير الجنيه المصرى من تبعيته للجنيه الانجليزى :

خرجت مصر من المنطقة الاسترلينية بموجب اتفاقية ١٩٤٧ وقد ترتب على ذلك التحرر المصرى من التبعية البريطانية ضرورة العمل على تكوين احتياطات مناسبة من الذهب والعملات الأجنبية ، فاضطرت الى الابقاء على نظام الرقابة على الصرف بما يكفل توفير استيراد المواد الانتاجية والأساسية وحسن توزيع احتياطياتها النقدية ولم تستمر هذه السياسة طويلا ، فاستخدمت مصر ما يسمى « حسابات جنيه التصدير » الذى كان يقضى بان تقوم الحكومة المصرية باستيراد بضائع بلاد العملات الصعبة عن طريق دولة وسيطة تقبل الدفع

بجنيه التصدير المصرى ورغبة فى تكوين احتياط تقديرى من العملات الصعبة(١٣٩) ، وبهذا انخفضت أرصدة مصر لدى انجلترا فبلغت فى ١٩٤٨ نحو ٣٤٦ مليون جنيه استرليني وفى ١٩٤٩ نحو ٣٢٢ مليون جنيه استرليني(١٤٠) .

وفى مارس ١٩٤٩ عقدت اتفاقية بين مصر وانجلترا بمقتضاها تم تحويل خمسة ملايين من الجنيهات الىدولارات كما تم نقل ١٢ مليونا من حساب رقم ٢ الى حساب رقم ١ (الاسترليني المفرج عنه) ، ولما كانت الأرصدة فى الحساب رقم ١ تبلغ ٧ر٤ مليون ج . م فلم يكن لعمليات التحرير هذه نتيجة مباشرة لان عجز بريطانيا عن امداد مصر بالسلع باسعار المنافسة ظل هو المشكلة ، وعلاوة على ذلك فقد اضافت بريطانيا الى الاتفاقية تعديلا بقيود مشددة اذ اصرت على ان يكون الحق فى استخدام الاسترليني مقصورا على المعاملات التى تتم فى بضائع مصدرها الاصلى هو البلد الذى يتم الدفع فيه ، وبذلك حرمت مصر من مصدر مهم للحصول على العملة الصعبة ، وردا على ذلك استحدثت مصر جنيها قابلا التحويل (فى حساب التصدير) لتمويل التجارة مع بلاد العملة السهلة(١٤١) .

ولما كانت البنوك فى مصر فرعا لبنوك أجنبية فى الخارج غالبا وتختص بعمليات تمويل التجارة الخارجية لسرعة انتقال هذه الأموال الى الخارج فقد توافق هذا التخصص مع اعتماد الاقتصاد المصرى على تصدير القطن واستيراد المنتجات الصناعية ، هذا يعنى ان الاقتصاد المصرى يتسم بتبعيته لرؤوس الأموال الأجنبية(١٤٢) . وكان الوجه الآخر لهذا الوضع هو ركود الاقتصاد المصرى وتخلفه(١٤٣) .

وقد دل سير الحوادث بعد انتهاء الحرب على أن كثيرا من العملات قومت بأكثر من قيمتها ، وان قيمتها الخارجية لم تتفق مع قيمتها الداخلية ، ولا ادل على ذلك من الصعوبات التى عانتها مصر فى بيع منتجاتها الى دول العملة الصعبة ، اذ ما كانت تستطيع الاستيراد من هذه الدول الا بسعر اعلى من سعر التعادل بين الجنيه المصرى وعملات هذه البلاد ، ومع هذا فان الجنيه المصرى واجه نقصا كبيرا امام الدولار فى الأسواق الحرة ، فضلا عن ان مصر كانت تشترى السلع الامريكية من الأسواق الحرة بثمن يزيد على الأثمان التى يحددها سعر التعادل الرسمى بين الدولار والجنيه المصرى ، ولما كانت مصر دائنة لانجلترا فان مجرد خفض الجنيه الاسترلينى بنسبة ٣٠٪ من قيمته سيؤدى الى تخفيض آلى فى قيمة دين مصر على انجلترا وبالتالى خفض فى قيمة غطاء البنكنوت(١٤٤) .

وبذلك يتضح أن الاقتصاد المصرى اضير كثيرا خاصة النظام النقدى المصرى ، وهذه الاضرار جزء من مخطط استعمارى بريطانى سعى لعدم استقلال مصر اقتصاديا ، فقد أدى ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى الى فقدان الجنيه المصرى استقلاله تماما حيث ارتبط سعر صرف الجنيه المصرى بالاسترلينى من حيث الانخفاض والارتفاع وأدى ذلك الى تعرض الاقتصاد المصرى لأى اضطرابات نقدية فى انجلترا ، كما فقدت مصر السيطرة على حجم الاصدار النقدى ، الأمر الذى ادى الى ارتفاع فى مستويات الاسعار ، وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة فى مصر .

اضف الى ذلك تراكم الارصدة الاسترلينية لمصر لدى انجلترا والتى شكلت تسويتها مشكلة كبيرة (مشكلة الارصدة الاسترلينية)(١٤٥) .

أما عن بورصة الأوراق المالية فى مصر خلال تلك الفترة : فقد أدى الاتفاق المالى بين مصر وانجلترا الذى خرجت بموجبه مصر من المنطقة الاسترلينية سنة ١٩٤٧ الى الاضرار بالتجارة المصرية تماما(١٤٦) ، كما ادى الى هبوط الاسعار فى بورصة مصر واسواقها التجارية بسبب أنه قد توافر لمصر من العملات الصعبة اكثر مما تستطيع استخدامه ، وبالتالى مزاحمة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية ، وهذا ادى الى انخفاض اثمان الاسهم المالية المحلية ومعظمها اسهم صناعية(١٤٧) .

كما أن هبوط اسعار القطن أدى الى هبوط اسعار الأوراق المالية ، ففى سنة ١٩٤٩ تدهورت الاسعار الى اقل مستوى وصلت اليه منذ الحرب الثانية بسبب تدهور أسعار القطن الذى هوت بسببه أسعار أسهم شركات الاراضى ، الا أن اضطرار تجار القطن الى بيع أوراقهم المالية لتغطية القروض الممنوحة لهم من البنوك كان السبب المباشر فى هذا التدهور(١٤٨) .

وفى أواخر ١٩٥٠ ادت موجة التضخم التى سادت العالم الى اعادة النشاط لاسعار اسهم الشركات فى البورصة استفادت منه اسهم الشركات التجارية والصناعية التى اصبحت فى ذلك الوقت اقوى على كفاح المنافسة الاجنبية ، وينطبق ذلك على كل الشركات المساهمة الاجنبية فى مصر ، فعلى سبيل المثال فمحفظة الأوراق المالية للبنك التجارى المصرى كاحدى شركات المساهمة تشير الى أن اسهم الشركات المصرية فيها فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ بلغت ١٦٩٫٦٢٨ ج . م وقيمتها فى البورصة ١٨٧٫٨٩٥ ج . م بزيادة ١٧٫٢٦٧ ج . م(١٤٩) ، وفى سنة ١٩٥١ خضعت الأوراق المالية المصرية

والاجنبية فى البورصة لرسم الدمغة(١٥٠) ، وهذا نوع من الضريبة التى اضيفت على الأوراق المالية فى مصر .

وقد اعتمدت بورصة الأوراق المالية فى مصر على العنصر الاجنبى خاصة السماسرة الذين كانوا يعتمدون اعتمادا كليا على ما يمكنهم اقتراضه من البنوك المختلفة ، وكانوا يستخدمون رؤوس اموالهم فى تمويل عملياتهم ويحصلون على أرباحهم عن طريق الاقتراض من البنوك نقوداً تحت الطلب ولأجل قصير بسعر فائدة منخفض جدا(١٥١) .

ثالثا — فى مجال التأمين :

اما عن التطورات فى قطاع التأمين فقد كانت فى نفس مستوى التطورات التى طرأت على الجهاز المصرفى ؛ حيث كان الطابع المسيطر على شركات التأمين هو الطابع الأجنبى ، ولاسيما الفرنسى والانجليزى ، حيث ان نسبة عدد شركات التأمين المصرية الى مجموع شركات التامين المسجلة فى مصر كانت لا تزيد على ١٣٪ خلال تلك الفترة ، والجدير بالذكر ان هذا النسبة لم تكن مصرية مائة فى المائة . انما كانت مصرية اسما واجنبية من حيث السيطرة والاتجاهات فلم تكن هناك شركات مصرية بالفعل سوى شركة مصر للتأمين التى انشأها بنك مصر ١٩٣٤ .

وحتى نهاية هذه الفترة سنة ١٩٥٢ كان هناك ١١٢ شركة اجنبية تقوم باعمال التأمين فى مصر منها ٥٧ شركة انجليزية و ١٨ فرنسية وعشر شركات سويسرية وثمانى شركات أمريكية وخمس شركات هندية والباقى شركات ايطالية ويونانية وجنسيات اخرى مختلفة هذا بالاضافة الى شركة مصر للتأمين(١٥٢) . والجدير بالذكر ان هذه الشركة بدات تتخلها العناصر الاجنبية تبعا

لدخول هذه العناصر لبنك مصر بعد أزمة (١٩٣٩) ، والدليل على ذلك أنه دخل مجلس ادارة الشركة ١٩٤٨ ثلاثة اعضاء بريطانيون من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ١٣ عضوا بنسبة ٢٣٪ للأجانب(١٥٣) .

كما يتضح ايضا من خلال عضوية الشركات التى كان يقدمها كل عضو الى الادارة العامة للشركات أن مدير الشركة المذكورة « هارفى بورنج » Harvey Bouting بريطانى الجنسية مقره س . ت . بورنج ، وشركة التأمين المتحدة بلندن ، ومن المعروف أن العضو أو المدير لابد أن يكون مالكا لبعض الاسهم (اسهم الضمان) طبقا لقانون الشركات المساهمة ، وبذلك فان راسمال الشركة ايضا اصبح يشارك فيه الاجانب ولم يكن مصريا خالصا(١٥٤) ، هذا فضلا عن دخول الكثير من الموظفين الأجانب فى الشركة(١٥٥) .

وخلال هذه الفترة لم تؤسس شركات تأمين سوى شركتين هما « شركة النيل للتأمين وشركة التأمينات المصرية » الاولى تأسست سنة ١٩٤٧ برأسمال ٥٠٠ر٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة ، واغلب المؤسسين بريطانيين وشركات بريطانية وشركة فرنسية ويونانى واربعة مصريين ، ويمتلك الاجانب فيها ٣٢٠ر٠٠٠ ج . م (أى للأجانب حوالى ٦٤٪ وللمصريين ٣٦٪) ، وكان مجال الشركة القيام بأعمال الضامنين والمؤمنين والتعامل فى جميع انواع التأمين فى مصر والخارج(١٥٦) .

ولما كانت الشركة قد تأسست مع صدور قانون التمصير ١٣٨/١٩٤٧ فقد اشترط الا يزيد اعضاء مجلس ادارتها على احد عشر عضوا ولا يقل عن ستة اعضاء ، والا يقل عدد الاعضاء المصريين عن ثلاثة أعضاء(١٥٧) .

أما الشـــركة الثانية فقد تأسست فى ١٩٥١ براســـمال ٧٥٫٠٠٠ ج . م وقد ســيطر على الشـــركة مؤسسوها الأجانب والمتمصـــرون ، وكانت تقوم بجميع عمليات التأمين . كما عملت على شراء شركة الادخار المصرية(١٥٨) .

وفى سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ غيرت « شـــركة الســيكورتاه الأهلية المصـــرية » اســـمها الذى اصبح « شركة التأمين الأهلية المصـــرية » ـ لجميع انواع التامين فالاســـم الثانى لم يكن يعدل على ان الشـــركة حديثة ، انما هو الاســـم القديم للشـــركة (السيكورتاه) وحدث التغيير بناء على قرار صـــادر من الجمعية العمومية غير العادية للشركة فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ .

ولم يكن من الســـهل عملية تغيير الاســـم بل كان يتعين موافقة الحكومة المصـــرية على ذلك ، وفى اجتماع مجلس الدولة فى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ وافقت وزارات التجارة والصناعة والزراعة والتموين على تعديل الاسم(١٥٩) .

وبجانب أعمال التأمين التى كانت تقوم بها شـــركات التأمين اهتمت هذه الشـــركات ايضا باستثمار اموالها فى بناء العمارات وأراضى البناء ، فعلى ســـبيل المثال نجد ان « شركة اسكندرية للتأمين » كانت تمتلك حتى سنة ١٩٥٠ العديد من العمـــارات الكبيرة ، اربعا منها فى الاسكندرية وواحدة فى القاهرة ، كما قامت شـــركة الشرق للتأمين بتشـــغيل اموالها فى شـــراء اوراق مالية مصرية وانجليزية وامريكية وفرنسية(١٦٠) .

ومنذ انتهاء الحرب الثانية وعودة الثقة والطمانينة الى شركات التأمين وشعورها بأنها يمكن ان تعمل فى امان دون تعرضها لأى أخطار حربية ، لذا نشطت وحققت الكثير من المكاسب المالية ، فعلى سبيل المثال كان نشاط شركة التأمينات التجارية المصرية منذ تأسيسها بعد الحرب يزداد سنة بعد أخرى خاصة فى عمليات تحصيل الأقساط من فروع التأمينات العمومية ، ففى سنة ١٩٤٧ حصلت الشركة أقساطا قدرت بنحو ٢٨٫٢٠٠ جـ . م زادت ١٩٤٩ الى ٧٨٫٥٠٠ جـ . م ثم الى ١٤٩٫٢٠٠ جـ . م سنة ١٩٥١ ، الأمر الذى جعلها تحقق الكثير من الارباح(١٦١) ، كما حصلت شركة اسكندرية للتأمين سنة ١٩٤٨ على أرباح كبيرة بلغ صافيها حوالى ١٢٩٫٦٩١ جـ.م(١٦٢) .

والمتصفح لوثائق هذه الشركات يجد أن الكثير منها يشمل العديد من الفروع المنتشرة فى معظم انحاء القطر المصرى ، فعلى سبيل المثال كانت شركة التأمين الاهلية المصرية حتى ١٩٤٩ تمتلك فروعا كثيرة فى القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وغيرها الى جانب المركز الرئيسى فى الاسكندرية(١٦٣) . اما شركة اسكندرية للتأمين فكان لها فروع فى اغلب عواصم مديريات مصر بجانب مركزها الرئيسى فى الاسكندرية وفرع القاهرة(١٦٤) .

اما فيما يتعلق بمدى التزام شركات التأمين بقانون التنظيم ١٣٨/١٩٤٧ من حيث نسبة المصريين فالآتى حالة شركة التأمين الاهلية المصرية فى ٤ اكتوبر ١٩٤٨ .

	عدد	نسبة	عجز	مرتب	نسبة	عجز
مصريون	٦٤	٦ر٣٨٪	٤ر٣٦٪	١٢٠٤ ج.م	٧ر٣٧٪	٣ر٢٧٪
اجانب	١٠٢	٤ر٦١٪	—	١٩٩١ ج.م	٣ر٦٢٪	— (١٦٥)

وبالتالى فالعجز كان كبيرا بالنسبة لموظفى الشـــركة ومرتباتهم مع نهاية أول عام على صدور قانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

- مما لا شك فيه أن الجهاز المصـــرفى والتأمين فى مصـــر كان أجنبيا باستثناء القليل من الشـــركات التى أنشأها بنك مصر وان كانَ قد تخلله العنصـــر الأجنبى ســـواء بالنسبة لرأس المال أو الادارة خلال تلك الفترة ، وأيضا باستثناء الشـــركات التى للحكومة المصرية النسبة الغالبة فى رأسمالها مثل البنك الصناعى مثلا .

(١) مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٤٧ جـ ٢ جداول عامة ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وانظر أيضا : د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ١٥٣ .

(٢) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، ص ٣٨٦ .

(٣) نفسه ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٣٢ .

(٥) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ جـ ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، شركة بهرند للتجارة ، وثيقة ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ فى ١٩٥١/٦/١٢ ، وثيقة ٨٧ فى ١٩٥٢/٢/١٠ .

(٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٠ فى ١٩٥٢/١١/٤ .

(٨) احصاء شركات المساهمة ، بونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٧٩٨ .

(٩) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٧ ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ جـ ١ وثيقة ١٢١ .

(١٠) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٨/١/٢٩ .

وكذلك الوقائع المصرية ، عدد ٣٦ فى ١٩٤٧/٤/٢٤ ، عدد ١٣٤ فى ١٩٤٨/٩/٩ .

(١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٥ ، ٢٦٣ محلات المملكة الصغيرة .

(١٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ص ٨١٢ ، وكذلك : محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ جـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٦٢ .

(١٤) نفسه ، ص ٧٦٥ ، وانظر أيضا : أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٥) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء . وثيقة ٣ شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة .

(١٦) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٨٠/٣ جـ ١ ، وثيقة ١ شركة الازياء الحديثة (بنزايون) .

(١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ حساب الارباح والخسائر عن السنة المالية الاولى ١٩٥١ .

(١٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٠٦ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية الثانية للشركة ١٩٥٢ مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٣/٦/٣٠ .

(١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .

(٢٠) نفسه ، ص ٧٦٥ ، ٦٧٦ .

(٢١) نفسه ، ص ٧٦٦ .

(٢٢) نفسه ، ص ١٣ ، ٨ ، ٨٦٣ .

(٢٣) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٣٢ .

(٢٤) محفظة ١٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٣ .

(٢٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥١/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٢٩ محلات شملا الكبرى .

(٢٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٥ فى ١٩٤٩/٣/٨ .

(٢٧) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٦ فى ١٩٤٨/١١/٤ .

(٢٨) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٨٣ فى ١٩٤٩/١١/٤ .

(٢٩) الشهر العقارى بأسيوط ، قلم الحفظ ، حفظة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ، صورة عقد رهن رقم ٢٨١٤ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ .

(٣٠) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف شركة بهرند للتجارة ص ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(٣١) محفظة ٧٢ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٥١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٤٩/٣/٩ .

(٣٢) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٣٣) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات — ١٤ (أ) ، ملف ١٨٢ — ٢٢٧/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٤) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٢٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ٥٣ ، ٥٤ .

(٣٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٢٧/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٦) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٦ ، فى ١٩٥٠/١٠/١٩ .

(٣٧) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١١٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٤١ .

(٣٨) محفظة ٨٩ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ٤٥ فى ١٩٤٨/١١/٤ .

(٣٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٥ انحلة فى ١٩٥١ .

(٤٠) محفظة ١٣٦ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٢/١١/١١ .

(٤١) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٥ تقرير الفحص ١٩٥١ .

(٤٢) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ، صورة عقد رهن رقم ٢٨١٤ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ ، صورة مستخرجة من مكتب توثيق الاسكندرية — عقد فتح اعتماد رهن تأمينى .

(٤٣) نفسه ، مسجل رقم ٣٨٤٧ فى ١٩٥٠/٧/٢٩ .

(٤٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٨٠/٣ ج ١ وثيقة ١ شركة الأزياء الحديثة (بنزايون) .

(٤٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ الميزانية الأولى ١٩٥١ .

(٤٦) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٤٦ .

(٤٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .

(٤٨) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٥٢/٨/٢٤ ، وثيقة ٤٧ — فى ١٩١٣/٩/١٤ ابرمت الحكومة مع « شركة الانجلو اجيبيان أويل فليدز » اتفاقا ينص على أن يكون مدة رخصة البحث خمس من تاريخ الاتفاق وقد عرض الموضوع على قسم الراى ١٩٥١/٤/٥ وباستعراض نصوص الاتفاقية وجد أن الاسعار المحددة فى المادة (١٢) منها تسرى بالنسبة لزيت الوقود وزيت الانارة الناتجين من تكرير البترول الخام المستخرج من اية نقطة من الأراضى المصرية تقوم شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية باستغلالها فى مصنع التكرير الخاص بها .

(٤٩) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ .

(٥٠) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥١) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥٢) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٤١٠ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٣٥ ، ٨٣٦ .

(٥٥) محفظة ١٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٨٥ فى ١٩٤٩/١١/٤ وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٣٤ .

(٥٦) محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٢/٢ ، وثيقة ١٦٢ ، ١٨٦ : وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٣٦ .

(٥٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٣ .

(٥٨) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى حرفيون ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٨/١١/٢٢ .

(٥٩) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨٦/٣ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

(٦٠) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٢ فى ١٩٥٠٢/١٨ .

(٦١) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شـــركات قديمة ، ملف ١٨٤/١٦٠/١ عقد امتياز فى ١٩٥٠/١٠/٢٨ .

(٦٢) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٧ ، ٣٩ .

(٦٣) Bent Hansen : Op. Cit., Vol. IV, P. 6.

(٦٤) روبرت مابرو ، سمير رضوان : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

(٦٥) د . على لطفى : التطور الاقتصادى ، ص ٣٠١ .

(٦٦) مابرو ، رضوان : ص ٨٥ .

(٦٧) المصرى ، عدد ٣٥٢٩ فى ١٩٤٧/٥/١٢ .

(٦٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٢ الى ٩ يناير ١٩٤٩ ، وثيقة ٤٥ .

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٢٥ يناير ١٩٥٠ ، وثيقة ٤٤ .

(٧٠) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة ٤٥ .

(٧١) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة ١ .

(٧٢) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ — ١٩٥٦ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤٢ — ٢٤٦ .

(٧٣) محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ــ دول البنيلكس هى بلجيكا وهولنده ولكسمبرج .

(٧٤) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٧٤ ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، وانظر أيضا : Hurewitz : Op. Cit., P. 313.

(٧٥) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٢ فى ١٩٤٧/١/١٩ .

(٧٦) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٧٧) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٥٦ ، ٦٤ .

(٧٨) النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصادية ، أكتوبر ١٩٥١ ، ص ٢ ، ٣ .

(٧٩) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٤ ، ١٣ .

(٨٠) النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصادية ، أكتوبر ١٩٥١ ص أ .

(٨١) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٨٢) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢٢ فى ١٩٤٩/٤/٢٠ فى ١٩٤٩ طلب « زكى أحمد » خبير محلف للاقطان ببورصة مينا البصل بالاسكندرية بزيادة مرتبه أسوة « بمستر ووكر » الخبير المحلف بالبورصة نفسها ، الا أن مجلس الوزراء لم يوافق على ذلك .

(٨٣) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٨٤) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣ ، العدد ٢ لسنة ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٨٥) نفسه ، المجلد الثانى ، العدد الأول لسنة ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٨٦) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٨٧) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٨١ فى ١٩٤٩/٤/٩ .

(٨٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٤ فى ١١/٤/ ١٩٥٠ .

(٨٩) زكريا أحمد نصر : التحليل النقدى — دراسة لأصوله وأساليبه فى الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلى الحلبى ، مصر ، ١٩٥٦ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٩٠) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٩١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٩٢) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٥٠/١٢/١٤ .

(٩٣) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥ .

(٩٤) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/٥/٩ .

(٩٥) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٦١/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٤٨/١١/٧ ، وثيقة ٤٧ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/١/١ .

(٩٦) احصاء شركة المساهمة ، يونية ١٩٥٤/١٩٥٣ ، ص ١٢ .

(٩٧) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٦٥/٢ جـ ١ ، وثيقة ٢٨ ، ٦٨ عقد الشركة .

(٩٨) التجارة العربية الانكليزية . المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يناير وفبراير ١٩٥٠ ، ص ٧٩ ، انظر أيضا : فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٩٩) محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٠٠) محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٢٢ .

(١٠١) نشرة البنك التجارى المصرى (ش . م .) ــ السنة المالية ١٩٥٠ ، الجمعية العمومية العادية فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ ــ شركة النشر المصرية بالاسكندرية ١٩٥١ ، ص ٥ ، ٦ .

(١٠٢) نفسه ، ص ٦ ، وكذلك محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٨٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٨٤ .

(١٠٣) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٦ ان البنوك التجارية غير الداخلة فى غرفة المقاصة لا تهتم كثيرا بتجارة القطن ، كما انها لا تمثل اكثر من ثمن مجموع نشاط البنوك التجارية فى مصر .

(١٠٤) نشرة البنك التجارى المصرى ، السنة المالية ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٠٥) محفظة د بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٩٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١ تقرير ١٩٥١/١٢/٣١ .

(١٠٦) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ١٠ فى ١/٢٦/ ١٩٤٨ ، وثيقة ٣٧ فى ١٩٤٩/٧/١٦ .

(١٠٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٩٤ ، ٩٥ تقرير الفحص عن ١٩٥١ .

(١٠٨) محفظة ه مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٩٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨٥ ، ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(١٠٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ فى ١٩٤٨/١٠/٧ .

(١١٠) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٩ .

(١١١) حفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٤٨/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢٠ .

٥٠٠ فرنك = ١٩٢٨,٧٥ قرش بواقع ٣,٥٧٥ قرش للفرنك الواحد .

(١١٢) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ٨٢ — ٨٨ .

(١١٣) حفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/هـ ج ١ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٨/٥/٢٤ .

(١١٤) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١ ، ١٠ عام ١٩٤٨ .

(١١٥) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٧ بيانات الشركة ١٩٤٩ .

(١١٦) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(١١٧) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٧ .

(١١٨) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢٠ .

(١١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٥ .

(١٢٠) نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٢١) حفظة ٩ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ٩ .

(١٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٦ .

(١٢٣) حفظة ٩ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠ ، ١١ .

(١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٦ .

(١٢٥) محفظة ١١ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٨١ تقرير الفحص عن ١٩٥٠ ، انظر يضا : كماد الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ٦٨ .

(١٢٦) حفظة ١١ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٤٧ ص ١٢ ، ١٣ .

(١٢٧) نفس الحفظة ، الملف ، وثيقة ٤١ فى ١٩٥٠/٢/٢٥ .

(١٢٨) د . خليل حسن خليل : المرجع السابق . ص ٣٦٣ .

(١٢٩) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ١٦ .

(١٣٠) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ جـ ١ ، وثيقة ٩٢ انشاء البنك الصناعى ؛ انظر ايضا : د . زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٣١) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ جـ ١ ، وثيقة ٩٢ قانون ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ .

(١٣٢) محفظة ٣٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم ، عقد انشاء البنك الصناعى .

(١٣٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ جـ ١ ، وثيقة ٩٢ القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ .

(١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة ، والقانون ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٤/٥٢ . ص ٢٤ ، انظر ايضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(١٣٥) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ جـ ١ ، وثيقة ٩٢ .

(١٣٦) Charles Issawi : Egyptian Revolution an anysis, Op. Cit., P. 40.

(١٣٧) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

(١٣٨) محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية ، منشورات ، كتاب دورى فى ١٨/٩/١٩٥١ — الجشتى : العينات ، أى فحص التقارير والحسابات والميزانيات أو خلافه بطريق العينات .

(١٣٩) مجلة ادارة الأعمال ، عدد ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ، ص ٤١ .

(١٤٠) الاخبار ، عدد ١٠١ه فى ٧/٥/١٩٥٠ .

(١٤١) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٥٤ .

ــ الحساب رقم ٢ نوع من حسابات التصدير تضمنته اتفاقات عقدت مع بلجيكا وهولندا وسويسرا بهدف توازن المعاملات معها ويمقتضاها تقيد الواردات بجنيهات مصرية تستخدم لدفع صادرات مصرية وترك أمر تحديد سعر الصرف لتقلبات السوق الخارجية ، انظر : محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٤٢) د . حسين عمر : اقتصاديات الدخل القومى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ . ص ٢٤١ .

(١٤٣) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية) ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(١٤٤) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢١ فى ١٩٤٩/٦/١٨ .

(١٤٥) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(١٤٦) Benthansen : Op. Cit., P. 6.

(١٤٧) الاخبار ، عدد ٥٠٠٣ فى ١٩٤٨/١/١٧ .

(١٤٨) البنك الاهلى المصرى ، النشـــرة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الاول ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(١٤٩) البنك التجارى المصرى ، ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٥ ، ٦ .

(١٥٠) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الرابعة ، ص ٨١٦ ، ٨١٧ بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم الدمغة وفيه الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون خاص بالبورصة .

(١٥١) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١٥٢) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٧ ، ٢٤٣ .

(١٥٣) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٧٨/٢ ج ١ ، وثائق ٤٠ ، ٤١ ، ٧٢ ، ٨٦ فى ١٩٤٩/٤٨ .

(١٥٤) نفس المحفظة ، والملف ، ترجمة الوثيقة ٩٧ فى ١٩٥١/٧/٢٣ .

(١٥٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٤٠ ، ٤١ فى ١٩٤٩/٥/٤

(١٥٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس شركة النيل للتأمين ، وكذلك : ملحق الوقائع المصرية ؛ عدد ٨٧ فى ١٩٤٧/٩/١٨ .

(١٥٧) محفظة (٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١ (ب) فى ١٩٤٧/٧/٢٤ .

(١٥٨) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٨٦/٢ ج ١ ، وثيقة من ٤٤ الى ٤٧ ، وكذلك : ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١١٩ فى ١٩٥١/١٢/٣١ .

(١٥٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة، وثيقة ١١ فى مايو ١٩٤٩ ويبين د . نبيل عبد الحميد أن شركة التأمين الأهلية كونت شركات أخرى فرعية للتأمين على الحياة ضمتها اليها ١٩٤٩ (ولم يذكر اسمها) ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ ، ويبدو أن هذه الشركة هى شركة السيكورتاه ظل اسمها يتداول فى المكاتبات حتى بعد الضم وتعديل الاسم ، فقد ذكرت باسم « ريونيونى ادرياتيكا سيكورتاه » فى مكاتبة مع وزارة المالية بشأن قيام الوزارات والمصالح بخصم أقساط التأمين الشهرية من ماهيات الموظفين لحسابها . انظر : محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية : منشورات ، كتاب دورى رقم ١٨٤/٤١/١٣ م ١٠ فى ١٩٥١/٤/١٥ .

(١٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩ /١٩٥٠ ، ص ٧٣٦ — ٧٣٩ .

(١٦١) محفظة ٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/٣٧٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥٦ تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ١٩٥٣/٦/٢٦ .

(١٦٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٧٤٠ .

(١٦٣) محفظة ٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٦ جـ ١ ، وثيقة ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(١٦٤) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/١٢٨ جـ ١ ، وثيقة ٦ .

(١٦٥) محفظة ٢٣ مصلحة الشركات ١٠ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣/١٦ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٦ فى ١٩٤٨/١/٢٠ ، وثيقة ٢٠ فى ١٩٤٨/١/٢١ ، وثيقة ٥١ فى ١٩٤٨/١٠/٤ .

الفصــل الرابــع

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافــق العامــة

تطورت الاستثمارات الاجنبية فى مجال الخدمات فى مصــر خلال تلك الفترة ، ففى مجال النقل البرى باشــرت مصــلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات العمل فى شــركات السكك الحديدية الاجنبية فى مصــر ، وقد اســتمر مجلس ادارة المصلحة المذكورة يعمل منذ تعديله ١٩٣٩ لمدة عشــر ســنوات حتى ١٩٤٩ حيث تم تعديل اختصاصات المدير العام ومجلس ادارة المصــلحة مرة اخرى ، صــدر بذلك قانون يقضى بانشاء مجلس ادارة للسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات(١) .

وخلال هذه الفترة بدأت الحكومة المصــرية تدخل فى مجال الخدمات بديلا عن رأس المال الأجنبى ، وكان ذلك واضــحا فى ادارة وتشــغيل هذه السكك الحديدية(٢) .

أما عن خطوط الترام فلم تؤسس شــركات جــديدة تلك الفترة ، أما عن الشــركات الأربع القديمة فقد اســتمرت منها شــركة ترام القاهرة(*) وشــركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس بالقاهرة .

وكانت هذه الشـــركات تطالب برفع تعريفة الاجور ، وذلك لزيادة أرباحها ، وكانت تتحجج بســـوء مركزها المالى ، والجدير بالذكر فان هذه الشـــركات لم تكن تســـتطيع رفع تعريفة الأجور الا بموافقة مجلس الوزراء ، وان كان لأغلب الشـــركات الاجنبية اتباع من كبار رجال الدولة فى مجلس الوزراء يعملون دائما على تلبية رغبات هذه الشـــركات فترفع تعريفة الأجور ، ومن أمثلة ذلك ، ان شـــركة ترام القـــاهرة طالبت برفع التعريفة فى ٦ سبتمبر ١٩٤٧ علما بانها رفعت اكثر من مرة خلال فترة الحرب وبعدها ، وقد تمت موافقة مجلس الوزراء على ذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨ وتقرر أن تنتهى فترة الزيادة بانتهاء امتياز شركة الاميبوس بالقاهرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ .

ولكن شـــركة الترام تقدمت بطلب آخر لاســـتمرار تطبيق هذه الزيادة لســـوء مركزها المالى ، وقد فحصـــت وزارة التجارة والصـــناعة طلب الشـــركة فتبين أن حالتها المالية مازالت سيئة لأن مصـــروفتها الاســـتغلالية مازالت كبيرة اذ بلغت الزيادة فى ١٩٤٩ فى اثمان المهمات والادوات ومصاريف الطاقة الكهربائية .. .. الخ ٢٢٦٪ عما كانت عليه الحرب ، كما بلغت نسبة الزيادة فى المرتبات والاجور وعلاوة غلاء المعيشة ٢٥٨٪ عما كانت عليه أيضا قبل الحرب .

ولذلك فقد تقرر ان تخصص حصـــيلة زيادة الـــ ٢٠٪ الأولى التى تقررت ١٩٤٣ والمعرونة بالمليم الســـابع فى تغطية الخســـارة وتوزيع الارباح على مساهمى الشـــركة ؛ كما تقرر ان تخصص حصـــيلة زيادة الـــ ٢٠٪ الثانية التى تقررت ١٩٤٤ فى الصـــرف على العمال ، وقد وافقت وزارتا التجارة والصناعة والأشـــغال العمومية على اســـــتمرار العمل بالزيادة لمدة سنة أخرى تنتهى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠(٣) .

والجدير بالملاحظة ان سيطرة الاجانب على كثير من الوظائف وتبعية كبار موظفى الدولة فى مصر العنصر الاجنبى كان سببا فى أن تحقق الشركات الاجنبية كل مآربها ، وكانت الموافقة على طلبات الشركة المذكورة دائما مجابة مع وضع اعذار مؤثرة ولها فاعليتها مع جهاز الدولة الوظيفى .

كما نشطت شركة سكك مصر الكهربائية وواحات عين شمس خلال تلك الفترة ، فقد بلغ راسمالها فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ نحو ٢٫٠٣٠٫٠٠٩ ج . م وكان لهذا النشاط أثره حيث ساعد الشركة على المساهمة فى انشاء شركة أجنبية جديدة ١٩٤٩ باسم « شركة مصر الجديدة العقارية » وكان نصيب الشركة فيها نحو ١٣٣٫٠٠٠ ج . م من قيمة الاجمالى البالغ ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م ، هذا فضلا عن قيام الشركة ببناء ألف مسكن وفى نفس العام جلبت الشركة قاطرات مترو جديدة وقد سدت هذه القاطرات ثغرة كبيرة فى وسائل النقل اذ اتاحت للشركة استخدام الامتداد الجديد فى خط المترو الرئيسى وفى طريق السيارات الجنوبى وشارع سعيد حتى شارع الملك عبد العزيز آل سعود .

اما عن مجلس ادارة الشركة فقد كان مكونا من عشرة اعضاء منهم ستة اجانب ومنهم رئيس المجلس ، وأربعة مصريين وكذلك المدير العام وهيئة المراقبين وعددهم خمسة جميعهم اجانب .

ومن مظاهر تطور نشاط الشركة انه فى ١٤ فبراير ١٩٥٠ ارسى الملك حجر الاساس لانشاء مبنى مستشفى الاميرة فريال بمصر الجديدة على نفقة الشركة(٤) .

وفى نهـــاية تلك الفترة (١٩٥١) بلغت أطـــوال خطوط الترام بمدينة القاهرة مجتمعة حوالى ٨٨٫٣٢٨ متر خطوط مزدوجة ٣٫٤٦٧ مفردة و ٤٤١ عربة بمحرك و ٣٨٤ عربة بدون محرك ، كما بلغ عدد الركاب فى نفس العام ١٩٥٫٨٢٧ راكب(٥) .

اما شـــركتا الاســـكندرية فقد تحولتا الى شـــركات كما ســبقت الاشـــارة ، ومع هذا فقد حدث خلاف بين شـــركة ســكة حديد الرمل وبلدية الاسكندرية ١٩٤٨ بشأن تســـليم الخطوط والمنشآت المختلفة التابعة للشـــركة البلدية ، ويبدو أن الشـــركة لم تســـلم هذه المتعلقات علما بأن الشـــركة انتهى امتيازها منذ بداية الاربعينات(٦) مما يدل على مدى ســـيطرة الأجانب وعدم التزامهم بالقواعد المعمول بها فى مصـــر أو بعبارة أخرى لم يكن هناك ردع من الحكومة .

اما عن نشـــاط الشـــركة فقد تحولت الى شـــركة نقـــل اتوبيس بجوار خط الترام لمنافســـته(٧) . كما وجهت الشـــركة نشـــاطها الى صناعات مختلفة فانشأت سنة ١٩٥٠ مسبكا لسبك المعادن وصناعة مواسير المياه والادوات الهندسية(٨) .

وبذلك انخفض عدد خطوط الترام من اربع شـــركات الى شـــركتين فقط ، والشركتان الأخرتان أصـــبحتا مصـــريتين بعد انتهاء امتيازهما .

أما عن شـــركات الســـيارات الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة فقد انخفض عددها كما انخفض نشـــاطها ، وذلك لان معظم هذه الشـــركات توقف عملها خلال الفترة الســـابقة ، ســـواء عن طريق انتهاء امتياز بعضها واصـــبحت مصـــرية ، أو بوضـــع البعض منها تحت الحراســـة وخاصـــة بالنســـبة للشـــركات التابعة لرعايا دول المحور ، أو تأثرها بالحـــرب

فأصابتها الخسائر مما أدى الى تصفية أعمالها وتوقفها ، وبعض الشركات اندمجت فى غيرها .

اما عن ظهور شركات جديدة فكان محدودا للغاية ولم يكن هناك جديد فى هذا المجال سوى بعض شركات الترام التى انتهى امتيازها وتحولت الى شركة سيارات مثل شركة سكة حديد الرمل على نحو ما سبق ، كما ساهمت رؤوس الأموال الاجنبية فى انشاء شركة أخرى ١٩٤٧ هى « شركة سيارات الطرق الصحراوية »(٩) .

أما عن الشركات التى ظلت قائمة فقد انتهى امتياز شركة الامنيبوس بالقاهرة فى ١٩٤٨(١٠) ، كما انتهى امتياز شركة الامنيبوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) بالقاهرة ، فى ديسمبر ١٩٤٩ ، وقد جاء ذلك بعد أن تحسنت حالة الشركة بالرغم من وجود عجز فى ميزانيتها قبل انتهاء امتيازها ، وكان ذلك بسبب مساهمة شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس فيها ، مما أدى الى طلب الشركة لمد امتيازها سنة أخرى تنتهى فى آخر ١٩٥٠(١١) .

وحاولت بعض الشركات تطبيق قانون الشركات بعد أن حاولت التهرب منه ففى بداية الفترة بلغت نسبة الموظفين المصريين فى الشركة المصرية للنقل بالسيارات ٧٢ر٧٢٪ مقابل ٢٨ر٢٧٪ للأجانب وهى نسبة معقولة خاصة انها فى بداية الفترة ولكن نسبة المرتبات كانت ضعيفة جدا اذ بلغت ٤٢٪ للمصريين مقابل ٥٨٪ للأجانب(١٢) ، وفى سنة ١٩٤٨ قدمت الشركة لمصلحة الشركات بيانات مخالفة للواقع وفيها بلغت نسبة المصريين ٨٠٪ ومرتباتهم ٥٣٪ ، ولكن بعد المراجعة اتضح أن النسبة لا تزيد على ٦ر٦٦٪ — ومرتباتهم ٤٧٪ ،

وفى ١٩٤٩ اجتهدت الشـــركة فى رفع نسبة المصـــريين حتى بلغت ٧٠٫٥٪ ومرتباتهم ٥٤٫٧٪ ، وفى ١٩٥٠ بلغت نســـبة المصـــريين ما نص عليه القانون حيث بلغت ٧٦٫٤٪ للموظفين و ٦٠٪ للمرتبات(١٣) .

وهناك شـــركات اســـتطاعت أن تحقق أرباحا ، واخرى لم تســـتطع الا تحقيق الخســـارة فالشـــركة المصـــرية للنقـــل بالســـيارات بلغ صـــافى ربحها ١٩٤٨ حوالى ٢٣٫٦٩٩ ج . م وهذا الربح وفير جدا واكبر من راســـمال الشـــركة بنحو ٣٦٩٩ ج . م(١٤) أما شـــركة الامنيبوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) فلم تســـتطع أن تحقق ربحا بل انضـــح عند انتهاء امتيازها ١٩٤٩ أن هناك عجزا فى ميزانيتها ، لذلك طلبت الشـــركة مد امتيازها سنة أخرى حتى تستطيع أن تعوض خسارتها(١٥) .

وخلال تلك الفترة ظهرت شـــركة تدعى « جريغاس النقل بالسيارات » فى مصـــر القديمة ، كانت تقوم بنقل الاسمنت ومواد البناء ، وقد اشـــتكى عمالها لتســـخيرهم فى تنظيف وغســـل الســـيارات علاوة على عملهم المضـــنى فى الشـــركة ، مع ان اجورهم قليلة وهى يومية لا تزيد عن ١٢ قرشـا(١٦) .

وفى مجال النقل الجوى اســـتمرت شـــركة مصر للطيران تعمـــل فى مصر ، وقد ســـيطر الأجانب على ادارتها حيث كان اعتمادها الدائم على الطيارين والفنيين الأجانب ، وهذا فضـــلا عن انها فصـــلت رئيس نقابة عمالها سنة ١٩٤٨ وحرمته من اية مكافاة نظير مطالبته بحقوق العمال(١٧) .

وفى ١٩٤٩ حصـــلت الشـــركة من « مصـــانع برســـتول البريطانية » التى تنتج محركات الطائرات واجزائها على توكيل

يخول لها حق بيع منتجات هذه المصانع فى الشرق الأوسط ، ونص التوكيل على أن تقدم المصانع البريطانية التسهيلات اللازمة لانشاء ورشة تابعة للشركة لاصلاح المحركات الكبيرة ذات القوة العالية بتكاليف معتدلة(١٨) .

وكان لنشاط الشركة أثر كبير فى تحقيق الارباح العالية وزيادة رأس المال الذى بلغ ١٩٤٩ ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م بزيادة عالية جدا بالمقارنة برأسمالها عند التأسيس الذى كان ١٥٫٠٠٠ ج . م(١٩) ، كما أثر ذلك فى أن تصنع شركة Thos Harriagton Ltd. نوعا خاصا من سيارات المطارات للشركة(٢٠) .

وقد بذلت الشركة جهدا كبيرا فى تدريب المصريين على مهمة الطيران المختلفة كى يحلوا محل الأجانب فانشئت لذلك مدرسة للطيران ، وخرجت هذه المدارس الثلاث عددا من المصريين كان لهم دور كبير بعد ذلك فى تمصير هذه الشركة تمصيرا تدريجيا(٢١) .

وفى خلال تلك الفترة أسس الأجانب شركة أخرى فى مصر سنة ١٩٤٨ هى « شركة الخطوط المصرية للطيران الدولى (سعيدة) » ، قامت بتأسيسها شركة فيات (شركة مساهمة ايطالية مركزها تورينو ـ ايطاليا) ـ وأربعة ايطاليون آخرون وجماعة من أغنياء مصر (باشوات وبكوات) ، ومركز الشركة بالقاهرة ، ومدة امتيازها ٢٥ سنة ، برأسمال ٢٥٠٫٠٠٠ ج . م وكان نصيب شركة فيات ٦٠٫٠٠٠ ج . م والايطاليين الاربعة ٢٥٫٥٠٠ ج . م ـ اجمالى ١١٢٫٥٠٠ ج . م ـ والباقى قدره ١٣٧٫٥٠٠ ج . م للمصريين ، وكانت تقوم بالنقل الدولى بالجو بوجه عام ، وبصفة خاصة النقل بين بلاد حوض البحر المتوسط ، ولها أن تنشىء مكاتب فى كل بلد به ميناء جوى

رئيسى(٢٢) . وبهذا نجد مشـــاركة المصــريين فى رأس المال كانت بنسبة ٥٥٪ والاجانب بنسبة ٤٥٪ ، ومع أن نسبة رأس المال المصـــرى أكثر مما كان يقره القانون فان الايطـــاليين سـيطروا على الشـــركة تماما بالفنيين والمشــرفين الايطاليين بطريقة أضـــرت بالاقتصـــاد المصـــرى فى مجال الطيران خاصة أن الايطـــاليين بالشــــــركة كانوا يقومون بتهريب الأموال الى الخارج ، ولهذا تعمدت الشـــركة عدم تمصير وظائفها وراسمالها طبقا للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومن هنا دابت مصلحة الشركات بصفة دائمة على التفتيش على الشـــركة منذ انشائها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٥١ حتى يتم تمصير الشركة(٢٣) .

وفى مجال الملاحة البحرية عملت الحكومة سنة ١٩٤٩ على تشجيع شركات الملاحة العاملة فى مصـــر والتى يطلق عليها انها مصرية أن تقوم بالمنافســـة فى ميدان النقل البحرى وان تنشىء فيما بينها اتحادا يرعى مصــــالحها ؛ ومن أهم هذه الشـــركات وجميعها أجنبية شـــركة مصــر للملاحة البحرية وشـــركة الاسكندرية الملاحة وشركة بواخر البوستة الخديوية(٢٤) .

وكان لذلك التشـــجيع أثره فى صمود كثير من الشـــركات طوال الفترة براسمالها مثل شركة قنال المنزلة والملاحة (شينج) التى اســـتمر راســـمالها حتى نهاية الفترة بنفس قيمته عند التأسيس وهو ٢٦٫٢٠٠ ج . ك(٢٥) .

وبالاضـــافة الى ذلك اســـتطاعت بعض الشركات ايرادات عالية فالشـــركة الامريكية الشـــرقية للتجارة والملاحة ـــ هى شـــــركة تعمل فى مجال التجارة والمـــلاحة ايضـــا ـــ بلغت ايراداتها من قســـم الملاحة فقط حوالى ١٨٫٧٤٢ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١(٢٦) .

والجدير بالذكر ان نصيب المصريين فى هذا المجال كان محدودا للغاية ، فلم تكن هناك شركات مصرية خالصة سوى شركتين اسسهما بنك مصر (شركة مصر للنقل والملاحة وشركة مصر للملاحة البحرية) بالاضافة الى الشركة البحرية المصرية .

وهى شركات لم تستطع منافسة الشركات الاجنبية الأخرى لقلة عددها وخبرتها ، فضلا عن ارتباط الشركات الانجليزية فيما بينها باتفاقات كان من شأنها ابعاد الشركات المصرية عن العمل ومن جانب آخر لم تمنح البواخر المصرية كالبواخر الأجنبية سواء فى الموانى الاجنبية او المصرية (نظرا لان الموانى المصرية كانت تحت سيطرة الأجانب) ، وأيضا خير دليل على ذلك ان الغزالين الايطاليين اشترطوا فى شراء صفقاتهم ان يكون تسليم بضاعتهم فى ميناء الاسكندرية ، وغرضهم من ذلك أن تطلق لهم الحرية فى شحنها على السفن الايطالية التابعة « لشركة الادرياتيكا » وكان ذلك بايعاز رسمى من الحكومة الايطالية لهؤلاء الغزالين .

وبالاضافة الى ذلك فان شركات الملاحة الاجنبية كان لها أثر كبير فى السيطرة على أسواق النقل البحرى بين مصر والبلاد الأجنبية ، ومن ناحية أخرى اعتمدت شركات الملاحة المصرية فى تشغيل بواخرها على ضباط بحريين ومهندسين اجانب(٢٧) . مما كن له أكبر الأثر فى عدم قدرة الشركات المصرية على منافسة شركات الملاحة الأجنبية .

كما نشطت شركات الاتصال السلكى واللاسلكى الاجنبية فى مصر ، ففى سنة ١٩٤٧ ادرجت شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية فى ميزانيتها عن السنة المذكورة

التكاليف اللازمة لانشاء محطة لاسلكية (مبان وأجهزة) للاتصال لاسلكيا بالبلاد العربية ، ولهذا أوصت مصلحة السكة الحديد لشركة ماركونى بالاستمرار فى الارسال الخاص بالوكالة العربية لالتقاطها فى بغداد والقدس ودمشق بدلا من بيروت لمدة ستة أشهر ابتداء من أول يناير ١٩٤٨(٢٨) .

ولما كانت الشركة انجليزية فقد غلب عليها الطابع الانجليزى خاصة فى الادارة والوظائف التى تمتع بها هؤلاء الانجليز(٢٩) ، لذا فرضت الرقابة على الشركة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين ، كما فرضت على دار الاذاعة المصرية وادارات جميع الجرائد والمجلات وربابنة السفن غير الحربية التى توجد فى المياه المصرية وقائدى الطيارات التجارية والخاصة التى تطير فوق أرض مصر أو مياهها الاقليمية ، وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة فى مصر(٣٠) ؛ وقد تولت ادارة مصرية محطة الاذاعة ولكن ادى تخلى الادارة الانجليزية الى ترك اليد العاملة المصرية قاصرة عن تحمل هذا العبء(٣١) .

اما عن رأسمال الشركة فقد بلغ ٢٠٠٠٠٠٠ج . م خلال تلك الفترة وهو أضعاف رأس المال عند التأسيس ، ومع أن الشركة اخذت فى تجديد منشآتها وانشاء وتدعيم الاتصال اللاسلكى مع مختلف البلاد الأجنبية ، فان أرباحها تعرضت للانخفاض وذلك بسبب هبوط عدد الكلمات التلغرافية المارة بخطوط الشركة ولانخفاض سعر الجنيه المصرى فى سبتمبر ١٩٤٩ الذى قابلته زيادة فى قيمة الفرنك الذهب التى تحسب على أساسها الأجور التلغرافية الدولية ، فضلا عما اتخذ فى المؤتمرات الدولية من قرارات تقضى بتوحيد الأجور التلغرافية وتخفيضها(٣٢) .

هذا بالاضـــــافة الى تلغرافات وتليفونات الحكومة التى سـيطرت عليها السـلطات البريطانية منذ الحرب الثانية ، وبعد الحرب وخلال تلك الفترة نشطت هذه الهيئة فى أعمال التلغرافات والتليفونات ومنها السنترالات التى انشاتها بعد نهاية الحرب(٣٣)، وكانت المصـلحة تحاسب الديوان الملكى على المكالمات التليفونية اللاسلكية بشيكات على البنك الأهلى المصرى(٣٤) .

شـبكات توزيع المـاء والكهرباء :

هناك شـركات لها نشـــاط بارز فى هذا المجال خاصـة الشـركات القديمة ، مثل شـركة مياه القاهرة التى كانت تقدم تسـهيلات للشـركات الأجنبية الأخرى على حسـاب الحكومة المصـرية ، فقد كانت تتمتع بالاعفاء من الرسـوم الجمركية على ما تسـتورده ، بموجب اتفاق مع الحكومة المصـرية فى ١٧ مايو ١٨٦٥ ، لذا اسـتخدمت الشـركة التحايل ضد الحكومة المصرية حيث طلبت سنة ١٩٥٠ من شـركة شـل وهى شركة أجنبية ايضا أن تسـتورد لها منتجات بترولية كالجاز أويل وغاز الديزل وان تحرر بوالص الشـحن والفواتير باسم شـركة مياه القاهرة ولعدم وجود صـهاريج لدى شـركة مياه القاهرة لتخزين تلك المنتجات عند ورودها فى صـهاريج شـركة شـل(٣٥) وبذلك قامت الشـركة بالاسـتيراد والتصـدير لصالح شركات أجنبية أخـرى ليس لديها حق الاعفاء دون دفع الرسـوم الجمركية المستحقة للحكومة المصـرية على مثل تلك المنتجات ، كان فى هذا ضـرر كبير على الاقتصـاد المصـرى ، هذا من جانب ومن جانب آخر كانت هذه الاتفاقات قد عقدت منذ القرن الماضى فى وقت الامتيـازات الأجنبيـة التى الغيت فى عام ١٩٣٧ ، مما يعنى عدم لحقية الشـركة فى التمتع بمثل هذا الاعفاء حتى أن

كانت انجليزية ، الا ان السيطرة الانجليزية كانت مازالت قائمة على كثير من مجالات الاقتصاد المصرى .

وقد كان لمثل هذه الاعفاءات وغيرها من وجوه السيطرة الأجنبية اثر كبير على ايرادات مثل هذه الشركات ، فنجد أن شركة مياه القاهرة حققت أرباحا عالية حيث بلغ صافى ربحها ١٩٤٩ حوالى ٢١٣ر٣٢٤ ج . م وهى تزيد كثيرا على أرباحها فى نهاية الحرب الثانية التى تقدر بحوالى ٩٦٥ر٢٣ ج.م(٣٦) .

ومن شركات المياه المربحة فى مصر بجانب شركة مياه القاهرة ايضا شركة مياه الاسكندرية وقد استمرت الشركتان الى ما بعد تلك الفترة ، وكان منها محافظة على جنسيتها ، فشركة مياه الاسكندرية على سبيل المثال كانت تدار من لندن حيث انها انجليزية(٣٧) ، كما أن ادارة الشركة فى الاسكندرية كانت أجنبية تحصل على أعلى المرتبات بالاضافة الى مميزات أخرى كالبدلات والسكن ووسائل الرفاهية وغير ذلك(٣٨) . وفى سنة ١٩٤٩ بلغت ارباحها حوالى ١٢١ر١٨٣ ج . م(٣٩) .

ولم تؤسس خلال تلك الفترة شركات مياه أو كهرباء جديدة بل العكس فقد تناقص عدد هذه الشركات لانتهاء امتياز بعضها مثل « شركة ليبون للكهرباء » التى انتهى امتيازها فى أول يناير ١٩٤٩ ، وعندما قامت ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة باستلام عملية شركة ليبون بعد انتهاء الامتياز وجدت ان حالة كل من محطة توليد الكهرباء بالسبتية والشبكة الكهربائية سيئة ، وذلك لعدم توافر قطع الغيار والادوات والمهمات وقد تحججت الشركة بظروف الحرب(٤٠) . وبذلك يتضح مدى اهمال الاجانب لاصول الشركات الاجنبية خاصة

قرب انتهاء الامتياز ، لأن صيانتها سوف يكون مكلفا للأجانب ومقللا لارباحهم .

وفي نفس السنة (١٩٤٩) التى انتهى فيها امتياز شركة ليبون تعاقدت ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة مع « ماكس ج . بوخنجر » على توريد قيزانين سعة ٤٠ طن/ساعة لمحطة توليد الكهرباء بالسبتية بمبلغ ٥٥ر٤٢٠ ج . م من صنع « شركة فرديناند لنتجز » الالمانية — مع انتداب أحد مهندسيها لتحضير التصميمات والرسومات وعمل الترتيبات اللازمة لنقل القيزانين وتركيبهما لمدة ثمانية أشهر بمرتب ١٠٠ ج . م شهريا بخلاف مصاريف حضوره وعودته التى قدرت بمبلغ ٢٠٠ ج . م ، وقد وافق مجلس ادارة الكهرباء والغاز على ذلك فى ٢٠ أبريل ١٩٤٩(٤١) .

ولما كانت توربينات محطة السبتية من صنع وتركيب « شركة أورليكون » السويسرية وكانت « شركة ليبون » قد تسلمتها مهملة وغير صالحة وتحتاج الى كشف دقيق ، لذا اتصلت ادارة الكهرباء والغاز بالقاهرة فى نفس الوقت بالشركة السويسرية لانتداب ميكانيكى لهذا الغرض(٤٢) ، وبذلك فان هذه الشركات الأجنبية لم تكن تنظر الا لمصلحتها الخاصة .

أما عن الشركات التى لم توقف واستمرت فى العمل خلال تلك الفترة فكثير منها خرجت فى نهاية الفترة بأرباح عالية — فشركة توزيع النور والقوة الكهربائية وهى شركة سويسرية استطاعت ١٩٤٩ أن تبيع أكثر من مليونى كيلووات وحصلت من وراء ذلك على ارباح عالية بلغت أكثر من ٢٤٨ر١٥ ج.م(٤٣) .

كما ساهمت شركات الترام فى القاهرة والاسكندرية بنصيب وافر فى امداد هذه المدن بالتيار الكهربائى خاصة فى

المناطق التى تسير فيها خطوطها ، كما جنت من وراء ذلك أرباحا طائلة ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الكهرباء المصرية المؤسسة من شركتى ترام القاهرة وسكك حديد مصر الجديدة البلجيكية قد حققت أرباحا قدرت ١٩٥١ بنحو ١٧٥٫٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٢٥٫٥٠٠ ج . م عما حققته فى العام السابق(٤٤) .

وأما شركات البناء والتشييد : فهى شركات سريعة المكسب والربح بسبب ملكيتها الكبيرة للعقارات ، فعلى سبيل المثال كانت الشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) تمتلك حتى ١٩٤٩ تسع عمارات وفيلا وأربع قطع من الأراضى الفضاء وعمارتين تحت الانشاء(٤٥) بلغت قيمة العمارات سنة ١٩٥٠ حوالى ٢٫٠٢٤٫٨٢٧ ج . م ، كما بلغت قيمة الأراضى الفضاء والعمارات تحت الانشاء نحو ١٣٥٫٤٢٤ ج . م وبلغت الايجارات التى حصلتها نحو ١٠٥٫٣٦٣ ج . م ، وقد استغلت الشركة ظروف أزمة المساكن خاصة بالنسبة للطبقات الشعبية ، ولهذا حققت أرباحا بلغت فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ نحو ٥٠٫٤٢٧ ج . م(٤٦) .

كما امتلكت الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ليمتد قطعا عديدة من الأراضى والعقارات ، ففى سنة ١٩٤٩ امتلكت أراضى بمنيل الروضة كاملة المرافق (مياه ومجارى وكهرباء) وقامت بتقسيمها لبيعها والتجارة فيها (٤٧) كما كانت تمتلك سراى المنيرة وما يتبعها من أراض فضاء بلغت مساحتها ٢٤٧٩٢ مترا مربعا ، وكان للشركة أراض فى شبرا والجيزة والعجوزة اعدت للبناء والبيع فى نفس السنة ، هذا بالاضافة الى فيلتين كبيرتين فى ضواحى القاهرة ، وقدرت املاكها سنة ١٩٤٩ بحوالى ٦٥٫٣١٢ ج . م وفى المقابل حققت ارباحا بلغ صافيها ١٣٫٧٦٧ ج . م(٤٨) .

وقامت شـركة مصـر الجديدة العقارية ببناء عدد كبير من المساكن والمبانى الاخرى ، ففى خلال سـنة ١٩٤٩ بنت ٣٣ عمارة و ٢١ فيلا و ٤ جراجات عمومية وسـوق واحدة ، وذلك عدا المبانى التى تحت الانشـاء حتى نهاية ديسمبر وهى ١٣٨ عمارة و ٧٠ فيلا و ٤٢ بناء مختلفا(٤٩) ، وقد ظهرت شـركة سكك حديد مصـر وواحات عين شمس مشـاركة فى راسمالها .

وأمتلكت شـركة الازبكية البلجيكية المصـرية ١٩٥٠/٤٩ حوالى ٦٣٣١ مترا مربعا وعمـارتين بالقاهرة ، وخصصت بعض المبالغ لشـراء ٤٦٢٥ سـهما من شـركة القاهرة العقارية والمالية(٥٠) ، وبذلك حققت الشـركة أرباحا كثيرة مما ادى الى أن بلغ نصـيب السـهم الواحد سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٠ قرشا(٥١) .

وامتلكت شـركة مسـاهمة العقارات المصـرية فى نفس العام نحو ثمانى عمارات فى مناطق رئيسية مهمة بالاسكندرية ، وهذه العمارات مزودة بمصـاعد كهربائية بلغ عددها ١٦ مصعدا وحققت من وراء ذلك أرباحا بلغت ٢٨٫٤٢٩ ج . م(٥٢) .

وفى نفس العام كانت شـركة اسـتغلال العقـارات بالاسكندرية تدير عمارتين كبيرتين بشـارع فؤاد بالاسكندرية وقد اسـتأجرتهما منذ فترة طويلة من دائرة البرنسيسة والدة طوسون باشا والبنك الأهلى المصـرى ، كما اسـتأجرت الشـركة من دائرة طوسون ايضا الدور الأرضى لبورصة طوسون بالاسكندرية، كما قامت بامتلاك بعض المبانى المماثلة بالاسكندرية واستغلتها(٥٣) .

اما عن شـركة الاسكندرية العقارية وهى شـركة فرنسية اسـتغلت خلال تلك الفترة عمارة كبيرة مشـيدة الاسـكندرية

وقامت بتأجيرها ، علاوة على بعض المبانى الأخرى(٥٤) ، وحققت ارباحا بلغت من ٤٧ ــ ١٩٤٩ نحو ٢٨٥ قرشا للسهم وفى ٤٩/١٩٥٠ نحو ٢٦٥ قرشا السهم ولم تعرف أسباب انخفاض ربح السهم(٥٥) .

وقامت شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) بانشاء عدد كبير من العمارات الضخمة من ضواحى القاهرة(٥٦) ، حققت ارباحا بلغت سنة ١٩٥١ نحو ٨٦٫٨٣١ ج . م(٥٧) وهو ربح ضخم يزيد على رأسمال الشركة عند تأسيسها (١٩٣٨) وهو ٣٦٫٨٣١ ج . م(٥٨) ويقترب من رأسمالها سنة ١٩٥٠ الذى بلغ ١٠٠٫٠٠٠ ج . م(٥٩) .

ولم تكن شركات البناء والزراعة اقل حظا فى امتلاكها لكثير من العقارات من شركات البناء فقط ، فعلى سبيل المثال نجد ان شركة اراضى الدلتا المصرية والاسمنت ليمتد كانت تمتلك مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية والصحراوية فى ضاحية المعادى وانتهزت فرصة مد طريق رئيسى معبد يربط هذه المنطقة بمصر القديمة وانشأت فى عام ١٩٤٧ عدة طرق معبدة واطلقت عليها اسم حدائق المعادى وفى خلال ١٩٤٩/٤٨ استمرت حركة الانشاء والتعمير فى الضاحية حيث تم بناء ٣٠ فيلا وتسع عمارات سكنية ، وجزء من مستشفى مبرة محمد على لتقديم خدمات صحية لسكان المنطقة ، وانشأت لهم سوقا لتوفير متطلبات السكان ، وقامت بتركيب آلات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ، هذا فضلا عن انشاء مستعمرة كبيرة لسكنى العمال تضم نحو ٤٠ مسكنا زودتها بمنتزهات وحدائق جميلة ونواد ومقاه على النيل ° جنت من ورائها مكاسب كبيرة بلغت سنة ١٩٤٩ نحو ٨٥٫٥٠٧ ج . م(٦٠) .

وكان لرواج هذه الشـــركات وتحقيق الارباح الطائلة أثره على رؤوس اموالها خلال تلك الفترة ، فعلى ســــبيل المثال تعرضـــت الشـــركة المســـاهمة للعقارات المصرية لعدة تغيرات فى راســـمالها ما بين الزيادة والنقصـــان ، ومن الجنيه الانجليزى الى المصـــرى وبالتالى فى قيمة الســـهم ، ففى سنة ١٩٤٧ بلغ ٢٤٠٫٠٠٠ ج . م(٦١) مقابل ٢٥٠٫٠٠٠ ج . م عند التأسيس(٦٢) زاد سنة ١٩٥١ الى ٢٧٣٫٨٢٨ ج . م(٦٣) .

اما شـــركة أراضى القبارى فقد بلغ راســـمالها سنة ١٩٥٠ حوالى ٤٢٩٫٧٦٠ ج . م وبلغ اجمالى المال الاحتياطى للشـــركة فى نفس العام نحو ١٠٥٫٨٣٥ ج . م(٦٤) كما زاد رأسمال شـركة الانشـــاء والطرق بالاسكندرية من ٨٠٫٠٠٠ ج . م عند التأسيس الى ١٠٠٫٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٩(٦٥) .

وهناك شـــركات تاثرت رؤوس اموالها مع اســـتمرار نفس العملة الأجنبية مثل الشـــركة الانجليزية البلجيكية التى تبلغ راســـمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٨٧٨٦٣ ســـهما عاديا قيمة كل سـهم ٢٫٥ ج . م مدفوعة بالـــكامل مقـــابل ٣٤٨٫٢٤٥ ج . م عنـــد التأسيس(٦٦) ، وشـــركة اسكندرية العقارية التى يبلغ رأسمالها ١٩٥٠/٤٩ حوالى ٣٠٫١٣٧ ج . ك مقابل ٤٤٫٠٠٠ ج . م عند التأسيس(٦٧) ، اما شـــركة الازبكية البلجيكية المصـــرية فقد بدأت بحوالى ثلاثة ملايين فرنك قيمة ٦٠٠٠ ســـهم بلغت خلال الفترة من ٤٧ ـــ ١٩٤٩ نحو ١٤٫٧٠٠ سـهم(٦٨) .

أما عن الشـــركات التى أسسها الأجانب خلال تلك الفترة فهى قليلة بالمقارنة بالفترات السابقة ، حيث لم تظهر ســـوى شـــركة واحدة هى الشـــركة العمومية للاشـــغال والمبانى وصناعاتها (سترك) تأسست فى ٢ فبراير ١٩٥٠ برأســـمال

مصـــرى ســـورى قدره ٥٠٥٠٠٠ر٥٠ جـ . م وقامت بدراســـة وتنفيذ مقاولات الاشـــغال العمومية والخصوصية لكافة الأعمال الهندســـية كالمبانى والكبارى والمحطات الكهربائية واعمال الرى والأعمال الهيدروليكية ، وقامت برصـــــف الطريق بين مطروح وســـيوه(٦٩) .

واما عن تطبيق هذه الشـــركات لقانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فنجد انها كانت تحاول اســـتكمال النســـب المطلوبة ، وكثير منها كانت النســـب فيها كاملة : ففى الشـــركة المصرية للأراضى والمبانى بلغ عدد اعضـــاء مجلس الادارة المتمصـــرين سنة ١٩٤٧ نحو ٥٠٪ ونسبة المصـــريين ٧٥٪(٧٠) وفى سنة ١٩٤٨ ارتفعت النســـبة الى ٨٠٪ ، وجميع هذه النســـب اكثر من المطلوب ، ولكن يلاحظ ان ارتفاع نســـبة المصـــريين كانت نتيجة حصـــول الأجانب على الجنســـية المصرية خاصة اعضاء مجلس الادارة ، فعلى ســـبيل المثال نجد ان اعضاء مجلس ادارة مجلس الشـــركة المتمصـــرين عددهم أربعة منهم (ايلى بولينى وموسالزبونا)(٧١) .

أما عن شـــركة المبانى المصـــرية المساهمة (ايجبيكو) فكانت تقوم باداراتها جماعة من الايطاليين والســـويسريين(٧٢) وبلغت نسبة الموظفين المصريين فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ نحو ٦٦٫٨٪ ومرتباتهم ٤٩٫٧٪ (٧٣) .

وبعض الشـــركات كانت تدفع عمولة أو مكافآت لمديريها الأجانب دون النظر الى أرباحها او خســـارتها ، حيث أصبحت العمولة تدفع بصـــفة دورية كالمرتبات والأجور ، وقد تمثل ذلك فى الشـــركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضة(٧٤) . ويبدو أن الشـــركة حتى ١٠ يوليه ١٩٥٠ لم تكن ســـجلاتها

مطابقة لقانون ١٩٤٧ ، ولكى لا يطلع موظفو مصلحة الشركات على سجلات الشركة لعدم دقتها قامت بمخادعة الموظف ، حيث ذكر له مدير الشركة بالاسكندرية ان المقر الرئيسى الذى يوجد به السجلات فى القاهرة ، فى حين ان البيانات الخاصة بالشركة فى ١٩٥٠/٢/٢٨ تفيد بان المركز الرئيسى بالاسكندرية(٧٥) وفى موضع آخر يفيد بأن مركز الشركة الرئيسى فى الاسكندرية ولها فروع بالقاهرة(٧٦) وهذا يدل على تحايل الاجانب للتهرب من تطبيق القانون المصرى .

وبذلك يتضح أنه عاد على الأجانب ربح وفير من الشركات العقارية وانهم انفردوا بها دون المصريين حيث لم تظهر اية شركة مصرية بحتة فى هذا المجال ، كما يتضح أن كثيرا من أملاك هذه الشركات « خاصة العمارات والفيلات » مملوكة منذ فترات طويلة وتقوم الشركات باستغلالها وتأجيرها ، كما يتضح ان جميع الشركات العقارية ايضا خلال تلك الفترة تركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فهما أكبر مدينتين وسكانهما فى ازدياد مستمر وفى حاجة الى كثير من البناء والتعمير ، وان هذا التعمير لم يكن نابعا من الأجانب للمصلحة العامة فى مصر ، الا انه افاد الطرفين الأجانب ومصر . فان كان الأجانب استفادوا ماديا بربح رؤوس اموالهم وسيطرتهم على هذه الأعمال وفى ذلك لم تعط فرصة للمصريين ، فانه عاد على مصر بانه أضيفت لمسة جمال وتطوير فى الناحية المعمارية المصرية لاسيما فى القاهرة والاسكندرية .

وفى مجال الخدمات السياحية والفندقية :

نشط الاجانب خاصة فى اعمال الفنادق التى تطورت تطورا كبيرا منذ بداية تلك الفترة . ففى شركة الفنادق المصرية

ادار اعمال الفنادق الخمســة التابعة للشـــركة عدد كبير من الأجانب فى وظائف رئيسية واشـــرافية مع بعض المصـــريين فى أعمال الخدمات الأخرى وبلغ عدد الأجانب والمصـــريين ســـنة ١٩٤٨ حوالى ٥١٢ موظفا وعاملا ويعتبر الايطاليون اكثر هؤلاء الأجانب عددا يليهم اليونانيون ثم السويسريون واليوغســـلاف والانجليز وجنسيات أوربية أخرى(٧٧) .

وقامت الشـــركة بأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى وجميع أنواع المحلات الخاصـــة وبيع جميع انواع المشـــروبات الروحية والقلوية والمرطبات وكافة لوازم الفنادق من روائح عطرية وملابس وملاد .... الخ .

أما عن ممتلكات الشـــركة سنة ١٩٤٩ فشـــملت فندق سميراميس والأراضى والأبنية المجـــاورة له ، وكذلك الأراضى القائمة عليها سينما « سان جيمس وروكسى » وهى تحوز على ســبيل الايجار فنادق « شـــبرد والكونتننتال سافوى وحلوان الكبير ومينا هاوس مع ملحقاته » والجدير بالذكر أن الثلاثة الفنادق الأخيرة كانت مؤجرة من شركة فنادق مصـــــر الكبرى بمقتضى اتفاقية تنتهى فى ٣٠ ابريل ١٩٥٠ ، وأما عن رأسمال الشـــركة فقد بلغ سنة ١٩٤٩ حوالى ٦١٥٫٠٠٠ ج . م(٧٨) .

وفى سنة ١٩٤٧ باعت شـــركة فنادق مصـــر الكبرى فندق تونيق من مجموع أملاك الشـــركة الممثلة فى فندق ســـان استيفانو وســـافوى ، وظلت الشـــركة حتى نهاية تلك الفترة خاضعة لادارة اجنبية يغلب عليها الطابعين الايطالى واليونانى مع بعض المصـــريين(٧٩) ، وفى نهاية سنة ١٩٤٩ منيت الشـــركة بعجز فى ميزانيتها بســـبب تقصـــير فترة الانتظار فى المطار ، والابقاء على اسعار ما قبل الحرب كما ان الحالة الراهنة فى

الشـرق الأوسـط اصبحت عائقا فى وجه السياحة(٨٠) وفى سنة ١٩٥٠ استعادت الشـركة نشـاطها السياحى ، مما ادى الى تحقيق ارباح وفيرة بلغ صافيها ٧٦٫٣٦٠ ج . م(٨١) .

أن تقصـير فترة الانتظار فى المطار لم يكن اثره على شركة فنادق مصـر الكبرى وحدها ، فقد اثر ذلك على كثير من الشركات فى هذا المجال ، مثل شـركة الاعمال والمباحث الافريقية التى تأثرت ميزانيتها فى نهاية سنة ١٩٤٩ بسـبب نقص عدد المسافرين (ترانزيت) بالطرق الجوية ، والعجز فى ميزانية كل من الشركتين السابقتين كان سببه الرئيسى هو حوادث فلسطين(٨٢) .

أما شـركة فنادق الوجه القبلى فقد اسـتمرت تحت سـيطرة الأجانب خلال تلك الفترة كما لم تطبق قانون الشركات بحجة عدم قدرة المصـريين على ممارسـة أعمال الفنادق وعدم معرفتهم اللغات الاجنبية(٨٣) وبسبب كثرة فنادق الشركة بالوجه القبلى واهتمام السـياحة بآثار مصـر الفرعونية بلغ صافى ربح الشركة ١٩٥٠ نحو ٢٠٫٢٣١ ج . م(٨٤) .

شـركة قنـاة السـويس :

كان اهتمام بريطانيا بالقناة خلال فترة الحرب الثانية كبيرا ، فقد تغير هذا الاهتمام بعد سنة ١٩٤٧ حيث أصـبح محدودا(٨٥) وبمجرد أن تخلت بريطانيا عن هذا الاهتمام أبدت الولايات المتحدة اهتماما اكبر سـنة ١٩٤٨ فاشـترت من بابا روما حوالى ١٠٠٠ سـهم مما اعطاها الحق فى ان يكون لها مندوب فى مجلس ادارة الشـركة(٨٦) .

ايضا كان للشـركة نفسـها اهتمام كبير بالضفة الشرقية للقناة ـــ حيث خطوط المواصـلات من سـيناء الى فلسطين ـــ

وتبرعت الشـــركة للحركة الصيهونية حتى ١٩٤٨ بمبالغ طائلة ، وبعد حرب فلســطين أقامت الشـــركة مكتبا للاتصـــال ولتنسيق المعلومات مع المخابرات الاسرائيلية(٨٧) . فى حين أن معاهدة القسطنطينية الخاصة بحرية الملاحة فى القناة تقضى بحق الدولة فى اســتبعاد الأشـــخاص الخطرين الذين يؤدون خدمة للشركة ويتخذون من هذه الخدمة وســيلة للتجسس على الدولة ، أو من يثبت من التحريات أنهم يجمعون المعلومات لحســاب المخابرات الســرية فى الدول المختلفة ــ بما فيها اســرائيل(٨٨) وبذلك فــان الشــركة اســـتمرت فى الخـــلافات التى جعلتها ادارة استعمارية ضد البلاد .

وبالنسبة لمجلس ادارة الشـــركة خلال تلك الفترة فنجد انه بعد ان اشـــترت مؤسســة امريكية (مؤسسة روكفلر) بعض الاسهم فى شـــركة القناة انضـــم الى مجلس الادارة سنة ١٩٤٨ عضـــو أمريكى هو « بنكنى تاك » ســـفير أمريكا الســـابق فى مصر(٨٩) .

ورفضـــت الشـــركة الخضـــوع لاحكام قانون الشـــركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقد أســفرت المحدثات بين الحكومة والشركة عن توقيع اتفاق يقضى بزيادة نصـــيب المصـــريين فى ادارة الشـــركة (عضـــوان) على أن يتم تعيين عضـــوين آخرين فى المقعدين الخاليين المخصصين لفرنســـا ويعين عضـــو مصـــرى خامس فى المكان الذى ســـوف يخلو ــ بالوفاة أو الاســـتقالة ــ والمخصص لبريطانيا من غير ممثلى الحكومة البريطانية ؛ على ان يعين العضـــوان السادس والسابع فى عامى ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤ على التوالى(٩٠) .

وبالنسبة لمندوب الحكومة المصرية لدى الشركة فقد لوحظ انه حتى نهاية الفترة لم يوجد فى الملفات الحكومية ما يثبت قيام مندوبى الحكومة بأداء واجباتهم للمحافظة على حقوق البلاد ولم يستدل على أية تقارير عن أعمالهم(٩١) بمعنى أن الحكومة تناست هذا العمل فترة طويلة من الزمن .

وظلت المفاوضات جارية بين الحكومة والشركة الى أن أبرمت معها اتفاقا فى ٧ مارس ١٩٤٩ وصدر به القانون ١٣٠ لسنه ١٩٤٩ الذى قضى بضرورة ان تفتح الشركة الباب امام المصريين فى جميع وظائفها كبيرها وصغيرها ، وكذلك فى جميع اقسامها مع تقرير مبدأ المساواة فى المعاملة بين المصريين والأجانب ولم يكن لهذا القانون ايضا اى نصيب من التقدير او التنفيذ وأهملته الشركة اهمالا كاملا(٩٢) .

وفيما يخص الربابنة والمرشدين فقد تقرر سنة ١٩٤٩ أن تسند الوظائف الادارية الشاغرة الى المصريين بنسبة ٩ ـ ! وبنسبة ٤ ـ ٥ للوظائف الفنية ، على أن يخصص نصف الأماكن الشاغرة مستقبلا للربابنة المصريين(٩٣) .

وحتى سنة ١٩٥١ كانت الشركة تستخدم نحو ١٥٠ من الضباط البحريين من الجنسيات المختلفة لارشاد السفن اثناء عبور القناة ، ويوضح « مسيو جاسنون بوييه » ان من حق مصر وحدها ان تتولى عملية الارشاد وان كانت الشركة تدعى أن استخدام هذا الجيش من المرشدين الاجانب لعدم توافر العدد اللازم من المصريين ، مع ان الخطر المترتب من وراء ذلك هو وجود عدد كبير من هؤلاء المرشدين الاجانب جواسيس(٩٤) . وهذا فى حين رفضت الشركة زيادة عدد المرشدين المصريين ، بالرغم من وجود عجز كبير ، وظل

الموقف كما هو . ٤٠ مرشـــدا مصـــريا فقط من ٢٠٥ تســـتخدمهم الشـــركة(٩٥) وبذلك تكون نسبة المرشـــدين المصريين ١٩٫٥٪ وهى نسبة ضعيفة جدا اذا اخذنا القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فى الاعتبار .

وفى سنة ١٩٤٧ اصـــبح العمال المصـــريون قوة لا يستهان بها : فقد تجمهروا فى فناء الشـــركة وقدموا مطالبهم الى المديرين الفرنسيين الذين لم يهتموا بها ، الا بعد بضـــعة أيام من الاضراب الذى قام به اولئك العمال ، وتقرر ان يعاملوا معاملة العمـــال الأجانب بعد أن عملت الشـــركة على محـــاربة كل تجمع بعد الاضـــراب الذى قاموا به سنة ١٩٤٧(٩٦) ، حيث كان العامل الأجنبى مميزا عن العامل المصـــرى فى الأجر والمكافآت والعمل والراحة ... الخ .

وفى سنة ١٩٤٨ طالب العمال بمساواتهم بزملائهم الاجانب ، الا أن عقد الالتزام بين الحكومة المصـــرية والشـــركة يحل لهذه الشـــركة الاستغلالية اســـتخدام العمال المصـــريين بالطـــريقة والاجر الذى تفرضـــه الشـــركة ، ومع أن اجر البواب الاجنبى كان يزيد على ٥٠ ج . م شهريا كحد أدنى ، فان أجر العامل المصـــرى مهما كان نوع العمل لم يتعد الثلاثين قرشـــا كحد أدنى (اى ٩ ج . م شهريا)(٩٧) .

كما طالب العمال فى نفس العام ضيـــمان مســـتقبلهم وتوحيد الأجور والمســـاهمة فى مصـــاريف المدارس لاولادهم ومنحهم بدل الانتقال ، وحقهم فى الاجازات المرضـــية والسنوية والرســـمية والأجر خلالها ، وابطال الحجز على مرتباتهم ، وعدم الاستغناء عنهم(٩٨) ، فقد كانت الشـــركة تقوم بفصـــل العمال

المصريين لتحل محلهم بآخرين أجانب كانوا يدخلون تحت اسم سائحين فيعملون المدة المقررة لهم (فترة السياحة) ويسعون الى تجديدها ، فاذا ما انتهت حل محلهم آخرون من الأجانب أيضا ولم تستطع مصلحة العمل أن تضع حدا لهذه الاضرار بالعمال المصريين ، كما أن الشركة رفضت الاذعان للقرارات التى أصدرتها لجان التوفيق فى المنازعات القائمة بينها وبين عمالها(٩٩) وقامت نقابة عمال الشركة برفع العديد من القضايا والمنازعات أمام هيئات التحكيم والقضاء مثل النزاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١ لتوحيد نظام ساعات العمل وتطبيق كادر الموظفين على الأشخاص الذين يؤدون أعمالا عقلية أو ادارية ، واعادة العمال الذين اخرجتهم الشركة بسبب الوثر فى اول سنة ١٩٤٧ ، واعادة النظر فى أجورهم وعلاواتهم ومعاشهم(١٠٠) .

وكانت ايرادات الشركة عالية ، فقد كان نقل البترول عن طريق القناة من الجنوب الى الشمال فى ازدياد مستمر حيث زادت نسبة البترول من ٦٢٪ سنة ١٩٤٧ الى ٧٣٪ سنة ١٩٤٨ الى ٧٧٪ سنة ١٩٤٩ ، وبلغ اجمالى السفن العابرة سنة ١٩٤٨ حوالى ١٠ر٤٢٠ سفينة حمولتها ٦٩ مليون طن بزيادة قدرها ٢٥٪ على سنة ١٩٤٩(١٠١) .

وفى سنة ١٩٤٩ تم الاتفاق على زيادة ضريبة الحكومة المصرية وذلك عندما تقدمت احدى الشركات العاملة فى ميدان استخراج الفوسفات فى مصر الى الشركة تطلب اعفاءها من رسوم المرور بالقناة لانها تحمل معادن مصرية ثقيلة تدفع عنها مبالغ كبيرة كرسم للمرور وان هذه الرسوم ستؤثر على نشاطها وتشغيلها ولهذا طلبت الاعفاء للمساعدة والتشجيع ، وحدثت مفاوضات بشأنها انتهت بأن اتفقت الشركة مع

الحكومة على زيادة مقدار الاتاوة السنوية وعلى الحكومة أن تدفع بعد ذلك مقدار زيادة الاتاوة بما يعين الشـركات المصـرية العاملة فى ميدان التعدين على مواصـلة نشـاطها ولتدفع هذه الشـركات فى نفس الوقت من هذه الاعانة قيمة رسـوم عبور القناة ، حيث ان مبدأ الشـركة هو عدم التمييز بين جميع السفن مهما كانت جنسـيتها مصـرية أو أجنبية ، وحددت الزيادة بـ ٧٪ من الأرباح الاجمالية وبحد أدنى قدره ٣٥٠٫٠٠٠ ج . م ، وقد بلغت جملة الاتاوة سنة ١٩٤٩ نحو ٨٢١٫٤٥١ ج . م زادت سنة ١٩٥١ الى ١٫١٢٥٫٧٢٤ ج . م(١٠٢) وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع موارد الشـركة بكثرة السـفن العابرة بالقناة خلال ١٩٥١/٥٠ ، وبالتالى زيادة رسـوم المرور ، كما أن هذه الضريبة التى كانت تحصـل عليها مصـر لم تمثل نسبة فى دخل القناة اطلاقا ، فهى نسبة لا تذكر ، كما أن الزيادة التى أضـيفت على أساس اتفاق ١٩٤٩ ــ قد تعود على شركات أخرى كمعونة وهى فى الغالب أجنبية .

والجدير بالملاحظة أنه منذ الحرب الثانية وحتى نهاية تلك الفترة زادت حركة المرور بالقناة مع نمو التجارة الدولية بمعدلات عالية ليس لازدياد انتاج البترول فى الخليج العربى فقط بل زادت حمولة سفن البضـائع الأخرى والركاب(١٠٣) .

كما قامت الشـركة بحفر قناة فرعية بعد ابرام اتفاق ١٩٤٩ كانت تسـميها قناة فاروق واسـتفادت بهذه القناة فى مضاعفة الحركة الملاحية وبالتالى زيادة ايرادات الشـركة ، كما تسـلمت الحكومة جميع المنشآت التى اقامتها الشـركة على ترعة العباسة مثل الكبارى وقناطر حجز المياه والرياحات وكافة الاخشاب الخاصة بها فى المبانى والطرق وبعض السـكك الحديدية ومحاجر عتاقة وغيرها(١٠٤) .

والذى لا شك فيه أن المصـــريين هم أصحاب البلاد والأرض والحق فى الاستثمار ، ولكن بسبب ســيطرة الاجانب على هذا وذاك لم يستطيعوا التصرف بحرية فى بلادهم ، بل حرمهم الاجانب من كل شىء ، وخير دليل على تسلط الأجانب وعدم موافقتهم على ما تصــدره الحكومة من قرارات وقوانين وكانوا دائما يحاربونها ولا يلتزمون بها ، وضـــعف الحكومة كان ســـببا آخر فى استمرار السيطرة الاجنبية فى مختلف الأنشـــطة الاقتصادية وزيادة نفوذ الاجانب فى مصر .

هوامش الفصـــل الرابع

(١) محفظة ٣٢٤ عابدين ، سكك حديد ، وثيقه ٧ .

(٢) الاخبار ، عدد ٥٠١٤ فى ١٩٤٨/٤/١٠ .

(*) فى ١٩٤٧/١٢/١٥ اقترحت شركة ترام القاهرة توحيد وسائل النقل المشترك بالعاصمة ، وتعهدها بالتنازل عن عشر سنوات من مدة الالتزام الممنوح لها وان تنشىء شركة مساهمة مصرية يعهد اليها بجميع وسائل النقل المشترك بالقاهرة ، على أن تنظم الشركة الجديدة طبقا لقانون التنظيم الجديد ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وان يختص المصريون بنسبة ٥١٪ من راسمالها ، وتدفع للحكومة اتاوة تقدر بنسبة معينة ، وتستخدم جميع عمال شركات النقل القائمة لغاية يوم ١/١/١٩٤٩ .

ويبدو أن هذا المشروع لم ير النور بعد ذلك حيث اتضح من دراسة المشروع انه يحتاج الى استثمار أموال ضخمة قدرت بحوالى ٢٫٠٥٠٫٠٠٠ ج . م (وزعت على الترام بمقدار ٣٥٠٫٠٠٠ ج . م والتروليبوس ٤٥٠٫٠٠٠ ج . م والاتوبيس الديزل ٩٢٥٫٠٠٠ ج . م — والاتوبيس بالبنزين ٣٢٥٫٠٠٠ ج . م) كما انه لم تظهر شـــركة جـــديدة .

انظر محفظة ٣٢ عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٨/٦/١٩ .

(٣) محفظة ٢٦ عابدين . رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(٤) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة فى ١٩٥٠/٣/٣٠ ، ص ٦ — ١٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

(٦) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٧٤ جـ ٢ ، وثيقة ١١٧ ، ١١٨ ولم يحسم هذا الخلاف الا بوضع الشركة الانجليزية تحت الحراسة فى سنة ١٩٥٦ .

(٧) نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ — ٥/٤٥ ، وثيقة ١ ، ٢ .

(٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٧٤ جـ ١ ، وثيقة ١٣ .

(٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ ، وثيقة ١١ .

(١٠) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(١١) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠ ولم يتضح هل وافقت الحكومة المصرية على المد أم لا .

(١٢) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠٦/٣، جـ ١ ، وثائق من ٣١ الى ٣٦ احصاءات سنة ١٩٤٧ .

(١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٧١ .

(١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٩ ، وكذلك ، السفير ، فى ١/١١/ ١٩٤٩ .

(١٥) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(١٦) البلاغ ، عدد ٨٠٢٧ فى ١٩٤٨/١/٢٠ .

— ويبدو أن الشركة صغيرة حيث انها لم تظهر فى المصادر المختلفة ، حتى يتبين تاريخ تاسيسها او راسمالها او جنسيتها .

(١٧) البلاغ ، عدد ٨٠٣٤ فى ١٩٤٨/١/٢٧ .

(١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٨٤ .

(١٩) نفسه ، ص ٢٨٥ .

(٢٠) التجارة العربية الانكليزية ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يناير وفبراير ١٩٥٠ ص ٧٨ .

(٢١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٢٢) محافظ الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٩ وثيقة ٥١ بوسوم بتأسيس الشركة .

(٢٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١/٢٢ ، ص ٢٦ — ٢٨ .

(٢٤) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٤٩/٣/١٩ .

(٢٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٠٨ .

(٢٦) محفظة ٩٠ مصلحة شركات ١٤ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٧٧/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٥ حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٥١/١٢/٣١ .

(٢٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٧/١٢/٢٥ .

(٢٩) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ١٩٤٨/١/٢١ .

(٣٠) محفظة ٣٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكرى العام ، أمر رقم ١ خاص بالرقابة فى ١٩٤٨/٥/١٥ — لم يذكر السبب — ولكن يبدو أن السبب هو حرب فلسطين لعدم استخدام الشركة فى أعمال التجسس ضد مصر أو البلاد العربية لصالح اسرائيل .

(٣١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٨٧ .

(٣٣) محفظة ٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٩/٣/١٠ .

(٣٤) محفظة ٢٦٨ عابدين ، مالية ، ادارة انحسابات ، وثائق ١٠٩ ، ٥١٦ ، ٥١٧ فى ١٩٥٢ .

(٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٥ يناير ١٩٥٠ ، جلسة ١٩٥٠/١/٢٥ وثيقة ٤١ فى ١٩٥٠/١/١٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٤٩ .

(٣٧) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨/٣ جـ ٤ ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ .

(٣٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٣٥ ، ٣٦ فى ١٩٥١/١٠/٦ .

(٣٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٤٣ .

(٤٠) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، الاشغال ، وثيقة ٤٠ فى ١٩٤٩/٥/٣٠ .

(٤١) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٤٢ فى ١٩٤٩/٥/١ م .

(٤٢) نفس المحفظة ، وثيقة ٤٨ فى ١٩٤٩/٥/٢٢ .

(٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٦١٤ .

(٤٤) محفظة ١٩١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ٣٨ .

(٤٥) د . نبيل عبد الحميد : ص ٣٦٩ .

(٤٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٨/٢ ج ١ وثيقة ١٠٨ تقرير مجلس ادارة الشركة فى ١٩٥١/٣/٣٠ .

(٤٧) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤ فى ١٩٤٩/٦/١٥ .

(٤٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤٩) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس سنة ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٥٢ .

(٥١) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٥٦ .

(٥٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥٣) نفسه ، ص ١٥٤ ، ١١٥ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٦١ .

(٥٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٦٦ .

(٥٦) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥٧) نفس المحفظة ، الملف ، وثيقة ١٦٠ تقرير ١٩٥١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٣ .

(٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٠١ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ٤٩/١٩٥٠ ، ص ١٨٤ : ١٨٥ .

(٦١) Journal Official, 79 ème Année, No. 75 du 28/4/1952, P. 6.

(٦٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ملف ١٨٢ — ٢/٢ جـ ١ ، وثيقة ١٧٩ ، ١٨٠ فى ١٩٥٤/١٢/٩ .

(٦٣) الوقائع المصرية ، عدد ٧٥ فى ١٩٥٢/٤/٢٨.

(٦٤) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٦/٣ جا ، وثيقة ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ .

(٦٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٥٩ ، ٩٧ .

(٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ٤٩/١٩٥٠ ، ص ١٩٨ .

(٦٧) نفسه ، ص ١٦٦ .

(٦٨) نفسه ، ص ١٥٢ .

(٦٩) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونيه ٥٣/١٩٥٤ ، ص ١٦٨ .

(٧٠) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٧/٣ جا ، وثيقة ٢٦ فى ١٩٤٩/٢/٢٢ .

(٧١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢١ فى ١٩٤٨/١٢ .

(٧٢) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٣ .

(٧٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٤ ، ٥٥ فى ١٩٤٨/١٢/١٣ .

(٧٤) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨١/٣ جـ ١ ، وثائق ٤٧ ، ٤٨ فى ١٩٤٩/١٠/٦ .

(٧٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٧٥ فى ١٩٥٠/٧/١٠ .

(٧٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٤ تقرير ١٩٥٠ ، وثيقة ١٨٥ فى ١٩٥٥/٥/٩ .

(٧٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٧ ٣٨ ، ٣٨٨ .

(٧٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٩٧٦ ، ٩٧٧ .

(٧٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

(٨٠) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ . مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص ٩٧٨ .

(٨٢) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ . ص ٩ .

(٨٣) محفظة ٢٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩/٢ ج ١ ، وثيقة ١٤٨ .

(٨٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٩٨١ .

(٨٥) Phillip Darby : Britisn Defence policy East of Suez 1947 — 1968, London, 1973, P. 21.

(٨٦) سيرانيان ، ص ٢٦ .

(٨٧) مجلة أكتوبر ، عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ، ص ٥٤ ، بمقال لعبد الحميد أبو بكر عن : هذه هى الأسرار الكاملة للحبة مصر والقناة .

(٨٨) محفظة ٢٤٣ عابدين ، قناة السويس . مذكرة من عبده محرم بك مستشار الرأى بوزارة المواصلات حول الخلاف بينوزارة الوفد ١٩٥١ وشركة قناة السويس فى ١٩٥١/٢/٣ .

(٨٩) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٨٢ .

(٩٠) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الاول ١٩٤٩ ، ص ٣٣ .

(٩١) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٢/٩/١١ .

(٩٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .

(٩٣) البنك الأهلى المصرى ،العدد الاول ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٩٤) محفظة ٢٤٣ عابدين ، قناة السويس : مذكرة من صحفى فرنسى فى ١٩٥١/٢/٢٢ .

(٩٥) مصطفى ابراهيم حسين جاويش : العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية ١٩٤٥ — ١٩٥٧، ورسالة دكتوراه ، آداب سوهاج ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٧ .

(٩٦) ميشال سليمان :المرجع السابق ، ص ٨٣ — ٨٥ .

(٩٧) البلاغ ، عدد ٨٠١٢ فى ١٩٤٨/١/٣ .

(٩٨) د . مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٤ ص ٦٥٥ — ٦٦٣ .

(٩٩)البلاغ ، عدد ٨٠١٦ فى ١٩٤٨/١/٧ .

(١٠٠) د . مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ ، ٦٦٩ .

(١٠١) البنك الأهلى المصرى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١٢١ .

(١٠٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(١٠٣) د . على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٠ .

(١٠٤) د . مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٨٤ ، ٢٩٧ — ٢٩٦ .

الباب الرابع

الراسمالية الأجنبية فى مصر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٧
(الطريق الى التاميم)

الفصل الأول : تنظيم الراسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

الفصل الثانى : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف والتأمين

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العامة

الفصـــل الأول

تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

مع قيام ثورة ١٩٥٢ صــدرت تشــريعات كان لها اعمق الأثر فى تنظيم الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، ففى يولية ١٩٥٢ صــدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشــركات المساهمة ، وبمقتضـــاها انخفضـــت نسبة المصريين فى راسمال الشركات المساهمة الى ٤٩٪ بعد أن كانت ٥١٪ فى قانون عام ١٩٤٧(١) .

والحقيقة اثيرت نقطة مهمة بالنسبة للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المذكور ، فقد كانت هذه المادة محل انتقاد باعتبارها كانت ســببا فى الاحجام عن تأسيس شــركات مساهمة فى مصر برؤوس اموال اجنبية ، وعقبة فى ســبيل تجديد الشــركات القائمة بعد انقضاء المدة المحددة لها ، ولهذا كان النزول بنسبة راس المال من ٥١٪ الى ٤٩٪ تشــجيعا لراس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر .

ويبدو ان السبب فى النزول بالنسبة الى ٤٩٪ هو أن وجود اغلبية راس المال (٥١٪) بين ايدى المصــريين يمكنهم من السيطرة على قرارات الجمعية العمومية للشركة ، وقرارات تعيين اعضاء

مجلس الادارة وبالتالى فلا يستطيع الأجانب تعيين من يمثلهم فى مجلس الادارة أو يشرفوا على النشاط الفنى للمنشأة ، وبهذا القانون أصبح نصيب المصريين فى رأس المال كما كان قبل قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

وفى عام ١٩٥٣ صدر أكثر من قانون لتنظيم رؤوس الأموال الأجنبية منها القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم السجلات التجارية تنظيما محكما ، والقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية التى يتعين على التجار امساكها تعدل بعض الأحكام التى أوردها القانون التجارى بشأن هذه الدفاتر ، كما صدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن بيع الأوراق المالية ، ولاسيما بيع الأوراق المالية بالأجل الذى نظمه القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤(٢) .

وحتى صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان العمل بأحكام القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ساريا خلال تلك الفترة وحتى عام ١٩٥٤ عدا القوانين التى صدرت معدلة لبعض مواد القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ على نحو ما سبق(٣) .

ولما كانت شركات المساهمة قد أصبحت من دعائم النظام الاقتصادى الحديث ، فقد اتجهت أنظار المشرع الى هذه الناحية من نواحى النشاط التجارى ، وأصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى استحدث أحكاما كثيرة فى شأن شركات المساهمة ، وكذلك فى شأن شركات التوصية بالأسهم ، ولما كان هذا القانون يعتبر من اهم القوانين التى صدرت خلال تلك الفترة بالنسبة لتنظيم شركات المساهمة ، فلذا لزم توضيحه بصورة أوفى حتى تمكن معرفة الفرق بينه وبين القوانين التى صدرت فى الفترات السابقة من حيث تنظيم شركات المساهمة .

لقد استحدث هذا القانون نوعا جديدا من الشركات التجارية ، لم يكن له ذكر فى التقنين التجارى ، وهو النوع المعروف فى بعض التشريعات الغربية باسم « الشركة ذات المسئولية المحدودة(٤) .

وقد تعرضت الشركات المساهمة لكثير من المشكلات التى جعلت قطاعا كبيرا من المساهمين يطالبون بضرورة التصدى لها ، كما حالت دون استثمار فعال من المدخرين لأموالهم(٥) ، لذلك لم يجد المشرع بد من أن يسعف الحياة الاقتصادية بأداة طيعة تفى بالشق الأكبر من حاجتها فى أقصر فترة ممكنة ، فأصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤(٦) لتنظيم الشركات المساهمة ، الذى نص على تخفيض الحد الأدنى للسهم الى جنيهين بدلا من أربعة جنيهات تشجيعا لصغار المدخرين على الاسهام فى الشركات المساهمة ، كما قيد القانون من السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها رجال الادارة عندما فرض عليهم التقاعد عند بلوغ سن الستين(٧) والا يعين أى مدير لأية شركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء ، وبهذه التشريعات تخلصت مصر من أكثر من ٤٠٠ من كبار السن المصريين من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة فى العشر السنوات السابقة على القانون(٨) ، كما حدد القانون مكافآت رجال الادارة بحد أعلى لا يزيد على ١٠٪ من الارباح النهائية وبعد توزيع ٥٪ من الارباح على المساهمين بحيث لا تزيد المكافآت بأى حال على ٢٥٠٠ ج.م بالنسبة لعضوية مجلس الادارة ، وعدم تمتع الفرد الواحد بعضوية أكثر من ست شركات فى وقت واحد ، أو أن يكون مديرا عاما لأكثر من شركتين ، أو أن يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من

شـــركة واحدة من شـــركات المساهمة(٩) ، وذلك لضـــمان حسن ســـير الادارة بدلا من التشتت والضياع بين الشركات الكثيرة .

ومع هذا فهناك شـــركات لم تلتزم بالقانون ، ففى شـــركة الغزل الاهلية المصـــرية تمتع مدير مصـــنع الشـــركة وهو بريطانى الجنســـية بالعديد من الوظائف ، فبجانب ادارته للمصنع كان مدير ادارة تســـع شـــركات أخرى(١٠) ، وهذا مخالف للمادة (٢٦) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وفى شركة النيل للمنسوجات كان « جوســـتاف ريكس » عضـــوا منتدبا وفى نفس الوقت رئيس وعضـــو مجلس الادارة للشـــركة التجارية الاقتصادية ، وذلك مخالف للمادة (٢٨) من القانون المذكور(١١) .

وقد اتفق هذا القانون مع القوانين الســـابقة فى ملكية عضـــو مجلس الادارة لبعض الاسهم ، حيث اشـــترط ان يكون كل عضـــو بمجلس ادارة الشـــركة المســـاهمة مالكا لعدد من اســـهم الشـــركة يوازى جزءا من خمســـين من رأســـمال الشركة مع جواز أن يكون العضـــو مالكا لعدد من الأســـهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه ويرجع ذلك الى الاشـــتغال التى يجرى التعامل عليها فى بورصة الأوراق المالية(١٢) .

كما نص القانون على انه لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العمومية لعضـــو مجلس الادارة لشـــركة مســـاهمة أو لمديرها الاتجار لحســـاب غيره فى أحد فروع النشـــاط التى تزاولها الشـــركة والا كان للشـــركة أن تطالبه بالتعويض (المادة ٣٧) ، ومع هذا فمدير شـــركة النيل للتأمين (خرستوفر لو) وهو يونانى الجنســـية كان يعمل فى نفس الوقت مديرا لمكتب توكيلات تأمين آخر هو مكتب (قسطنتنيدس) ، وكان ايضـــا

مديرا لشـــركة التوفير المصـــرية ، وذلك دون أن يحصل على ترخيص من الجمعية العمومية لشـــركة النيل للتأمين ، والدليل على ذلك أن المدير المذكور عين بالشـــركة فى سبتمبر ١٩٥٦ بينما لم تنعقد الجمعية العمومية منذ مارس ١٩٥٦(١٣) .

وقد نص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أن الجمعية العمومية غير العادية لها الحق فى تعديل نظام الشـــركة فى حالة تحويل الشـــركة من شـــركة اجنبية الى اخرى مصـــرية ، أو تحويلها من شـــركة توصـــية بالاســـهم أو ذات مســـئولية محدودة الى شـــركة مســـاهمة(١٤) او فى حالة تعديل قيمة اســـهم الشركة ، وكذلك الموافقة على الحســـابات الختامية للشـــركة(١٥) ، او زيادة راس المال أو تحويل من العملة الاجنبية الى العملة المصرية او الاشتراك فى انشاء شركات مساهمة مصرية جديدة(١٦) .

ونص القانون على أن تكون أغلبية اعضـــاء مجلس الادارة فى الشـــركة المســـاهمة من المصـــريين (المادة ٢٣) ، وقد تمثل ذلك فى كثير من الشـــركات مثل شـــركة الملح والصودا المصـــرية(١٧) ، وكذلك البنك التجـــارى الايطـــالى للقطـــر المصـــرى(١٨) .

وقد كان القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ اقل تشـــددا من القوانين الســـابقة من حيث حجم راس المال المخصص للمصـــريين ، فقد اوجب الا يقل نصـــيب المصـــريين عن ٤٩٪ عند تاسيس الشركة المســـاهمة ، واذا لم لم تســـتوف جاز تاسيس الشـــركة دون اســـتيفائها(١٩) ، وبهذا يصـــبح نصـــيب المصريين كما كان قبل صـــدور القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ حيث اغلبيـــة راس المال للأجانب .

ولهذا فرقت المادة (١١) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بين نوعين من رأس المال ، الاول رأس المال الأجنبى المتوطن فى مصر أو النازح اليها لغير أغراض التنمية الاقتصادية ، فقد أوجب النص تمكين رأس المال المصـــرى من فرصـــة الاشـــتراك معه فى انشـــاء شـــركات المســـاهمة ، وهذا الحكم لم يكن ينطوى على جديد لأن الأجانب الذين اســـتقروا فى مصر قد ألفوا التعاون مع المصريين ، ولهذا لم يتطلب القانون احتفاظ المصـــريين بنسبة ٤٩٪ من أســـهم الشـــركة على الدوام ، ولكنه اشـــترط حصـــولهم عليها عند التأسيس فحســـب ، ولا مانع من تخلص المصـــريين من اســـهمهم فى حياة الشـــركة عن طريق بيعها للأجانب ، والنوع الثانى رأس المال الأجنبى الذى يســـتقدم لمشـــروعات التنمية الاقتصـــادية فقد أبيح تكوين شـــركات المســـاهمة المصـــرية بهذا المال وحده أو اغلبيته(٢٠) ، وفى هذا تشـــجيع لاستثمار رأس المال الأجنبى فى مصـــر ، وفى نفس الوقت انكماش لرأس المال المصـــرى .

وكان هذا القانون عند صـــدوره يمثل أســـاسا قويا صالحا لانشـــاء الشـــركات المســـاهمة بما تضمنه من نصوص تساعد على ذلك وتحقق لهذه الشركات اطارا قانونيا وتنظيما متكاملا(٢١)، وجاء القانون رقم ٣١٥ لســـنة ١٩٥٥ الذى اجاز فى « مادته الاولى » (بقرار من مجلس الوزراء) الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشـــركات التوصـــية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ســـواء كانت أجنبية أو مصـــرية الاستمرار فى العمل كشـــركات مســـاهمة مصـــرية طبقا لأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ اذا كانت تزاول نشـــاطها الرئيسى فى مصـــر وســـبق لها اصـــــدار ميزانيتين ماليتين كاملتين على الأقل ؛ كما اجاز القانون فى « مادته الرابعة » تحويل الشـــركة من اجنبية الى

مصـرية (اكتســاب الجنسية المصرية) مع تعديل نظام الشركة بموافقة الجمعية العمومية غير العادية ، ولما كانت شــركة الملح والصــودا المصــرية شــركة ذات مسـئولية محدودة انجليزية الجنســية فقد طلبت الاســتمرار فى العمل كشــركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ ، وقد انطبق ذلك ايضا على « شركة كراون بريورى » البلجيكية الجنسية(٢٢) .

واهم ما يلفت النظر فى هذا القانون ان المشــرع استهدف وضــع الضــمانات التى تكفل صــيانة حقوق المســتثمرين ، ومن ذلك أنه استوجب أن يتم طرح أسهم الشــركة للاكتتاب عن طريق احــد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتاب بقرار من وزير الاقتصــاد (المادة ١/٨) وأن يودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس وألا يجوز ســحبه بعد صدور القرار الجمهورى المرخص بتأسيس الشركة الا بقرار من الجمعية العمومية (المادة ٢/٦)(٢٣) .

غير ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لم يعط الفرصــــة ليؤتى ثماره فما ان مرت فترة بســيطة وتعرف المستثمرون على مزاياه حتى أدخلت عليه العديد من التعديلات التى شــملت القيود على توزيعات الارباح والتدخل فى تشكيلات مجالس الادارة ، الى أن صــدرت قوانين التأميمات وفرضت الحراسة والمصادرة ، مما ادى الى عزوف المستثمرين الاجانب عن انشــاء الشــركات المساهمة والاستثمار فى الاســهم والسندات(٢٤) .

وقد لعب الأجانب دورا كبيرا فى التحايل على هذا التنظيم بشــتى الطرق ســواء بالحصــول على الجنســية المصــرية أو التهرب من اكتمال النســب ، او مســاندة الراســماليين المصــريين للأجانب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فقد كان الأجانب

يفضلون على الجنسية المصرية افردا وجماعات ، ففى ابريل ١٩٥٢ صدر مرسوم بمنح الجنسية المصرية لنحو ٨٣ اجنبيا(٢٥) ، وفى نفس العام حصل عليها مائة اجنبى جملة واحدة(٢٦) ، وهناك العديد من الوثائق التى تشير الى حصول الأجانب على الجنسية المصرية بكل سهولة ويسر حتى ان لم ينطبق عليهم قانون الحصول عليها لاستعانتهم بالمصريين اصحاب المناصب فى الحكومة عن طريق اشراكهم فى مجالس ادارة الشركات المساهمة واعطائهم عضوية واسهما من راسمال هذه الشركات ، لذلك كان المصريون الاحتكاريون ضربة للكفاءة المصرية ، وفى الوقت نفسه سندا لبقاء الراسمالية الأجنبية وسيطرتها على الاقتصاد المصرى .

والامثلة كثيرة على مدى ما وصل اليه المصريون التابعون للراسمالية الأجنبية من اغفال حقوق مواطنيهم واعلاء شأن الأجانب ورؤوس اموالهم الكثيرة ، وهذا ما اضعف من الراسمالية المصرية ، والدليل على ذلك ان احد المصريين التابعين للراسمالية الأجنبية يدعى « محى الدين عابدين » كان يعمل مديرا لمصلحة الشركات فى فترة ما قبل الثورة ، ويبدو انه عزل من هذا المنصب بعد الثورة لذلك لجأ الى سفارتى انجلترا وامريكا ملتمسا العون مستندا الى انه خدم هاتين الدولتين كثيرا ، حيث ساعد الكثير من الاجانب فى الحصول على الجنسية المصرية ، ومن اللافت للنظر انه ساعد على منح الجنسية المصرية لاحدى اليهوديات الثريات مقابل ٥٠٠٠ جنيه ، وان هذه اليهودية كانت من اخطر الجواسيس فى مصر ايام حرب فلسطين ، وقد سعت السفارتان بالفعل لمساعدته وتم تعيينه عضوا ومستشارا اقتصاديا لشركة شل وشركة آبار البترول وهما شركتان انجليزتان(٢٧) .

وكان اصحاب الشركات يعملون على الحصول على الجنسية المصرية للأجانب العاملين فى شركاتهم حتى يكون أكبر قدر منهم بالشركة دون المصريين ، ففى شركة اقطان كفر الزيات وكانت تضم عددا كبيرا من اليونانيين متعلمين وغير متعلمين ، بذل مديروا هذه الشركة قصارى جهدهم للتحايل على القانون المصرى ، ولما كان القانون يحتم على الشركات ان تشغل ٧٥٪ مصريين و ٢٥٪ أجانب فان صاحب الشركة بذل كل جهده فى الحصول على الجنسية المصرية لكل الاجانب العاملين بالشركة على حسابه الخاص ، وانه بمجرد الحصول على الجنسية المصرية لاى اجنبى كان يرفع اسمه من كشوف الاجانب ، ويضعه فى كشوف المصريين ، فى حين أن الأجنبى لا يعتبر مصريا الا بعد مرور خمس سنوات من اقامته فى مصر(٢٨) ، وأن يكون حاصلا على تأشيرة اقامة مدونة على جواز سفره(٢٩) ، وبهذه الطريقة عمل صاحب الشركة على زيادة عدد الموظفين المصريين وخفض عدد الأجانب بالشركة .

ومن انواع التحايل على القانون ، لجوء الاجانب الى التهرب من النسبة التى قررها القانون للموظفين الاجانب المصريين ، والدليل على ذلك أن الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات لجأت الى تعيين موظفين ايطاليين تصرف مرتباتهم فى نهاية كل شهر بايصالات منفصلة فى كشوف المرتبات ، وكانت الشركة تعتبر مثالا لشركات الاستغلال الأجنبى اذ كانت تمعن منذ انشائها فى التحايل على القوانين المصرية مثل التزوير فى بياناتها التى تقدمها الى الجهات الحكومية كمصلحة الشركات(٣٠) .

ايضا من أنواع التحايل والتهرب من قوانين التمصير عدم ادراج الأجانب فى الكشوف التى تعرض على مصلحة الشركات فقد أدرجت شركة الكروم والكحول المصرية بعض الموظفين الاجانب على أنهم عمال ، وبالعكس بالنسبة للمصريين وطبيعى ان أدى ذلك الى زيادة عدد المصريين ؛ كما استخدمت الشركة الموظفين الأجانب على انهم موسميون ، ثم تبين أنهم دائمون ، ايضا اخفت اسماء عشرة من الموظفين الاجانب من الكشوف وأمرتهم بمغادرة الشركة ومزارعها وقت التفتيش ، ولم يكونوا مقيدين بالكشف الذى قدم لموظفى مصلحة الشركة ولكن المصلحة علمت بذلك فقامت الشركة بكتابة اسمائهم مرة اخرى(٣١) ، وقد اظهر ذلك مدى ارتفاع نسبة الأجانب بالشركة .

ومما لا شك فيه انه كان لمصلحة الشركات دور كبير فى الحد من ألاعيب الأجانب بنصوص القانون عن طريق التفتيش على هذه الشركات الأجنبية ومحاولة اخضاعها للقانون على نحو ما سبق ، أيضا رفضت المصلحة الاعتراف بايطالية عام ١٩٥٣ كانت قد تقدمت لشغل وظيفة بالبنك الايطالى المصرى وكان ضمن أوراقها ما يثبت سعيها للحصول على الجنسية المصرية ، لأن المصلحة اعتبرتها أجنبية حتى يبت فى جنسيتها خاصة انها لم تكن ملتحقة بخدمة البنك حتى ذلك التاريخ(٣٢) .

ومما لا شك فيه أيضا ان محاولات تهرب الأجانب وتحايلهم على القوانين المصرية أثرت على احوال العاملين المصريين بالشركات المساهمة سواء عن طريق خلق المضايقات او احلال الأجانب محلهم أو زيادة عددهم بتمصير الأجانب أو خلاف ذلك ، وبالتالى كان لذلك اثره ايضا على الاقتصاد المصرى .

* * *

بعد آخر قوانين تنظيم الرأسمالية الأجنبية (محاولات التمصير) في عام ١٩٥٤ كانت الثورة المصرية قد بدأت في تنظيم الاقتصاد بما يؤدى الى التنمية والتقدم ، فدخلت أولا في مفاوضات الجلاء حيث عقدت اتفاقية مع بريطانيا في اكتوبر ١٩٥٤ تم بمقتضاها اجلاء آخر جندى بريطاني في ١٨ يولية ١٩٥٦ وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت الى الدولة وخضوع الفنيين البريطانيين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية ، والاعتراف بأن قناة السويس طريق مائي له أهميته من النواحي الاقتصادية والتجارة والاستراتيجية ، وبذلك تخلصت مصر نهائيا من الاستعمار(٣٣) .

ومن ناحية أخرى كانت السياسة المصرية قد دخلت في آفاق سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز كما وضحت في مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ، حيث عملت الحكومة على مواجهة مشاكل النهوض الاقتصادي ، فاتسعت المبادلات مع المعسكر الاشتراكي كما اتسعت العلاقات التجارية مع دول باندونج(٣٤) ، وكذلك اتسعت آفاق التطوير الزراعي والصناعي والاجتماعي في مصر(٣٥) .

ولهذا بدأ تضييق الحصار الاقتصادي على مصر الذي بدأ بالرفض المفاجىء من جانب الغرب في منح مصر قروضا خاصة لتمويل مشروع السد العالي ، والظهور السوفيتي في المنطقة(٣٦) ، حيث لجأت مصر الى السوفييت الذين وافقوا على عملية التمويل ، لهذا صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية(٣٧) ، انتقاما من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة لسحب عروضهما لتمويل السد العالي ،

وتحقيقا للاستقلال الاقتصادى(٣٨) ، وتم نقل ادارة المرفق الى هيئة عامة هى « الهيئة العامة لقناة السويس » ومنحها الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة واعتبار أموالها أموالا خاصة ، وخولها القانون كل السلطات اللازمة لادارة مرفق المرور بالقناة دون التقيد بالنظم الحكومية(٣٩) ، وبذلك أصبحت مصر تسيطر على ايراد القناة الضخم الذى كان يدخل جيوب الأجانب والذى قدر فى العام السابق للتأميم بنحو ١٠٠ مليون دولار لم يكن لمصر منها سوى ثلاثة ملايين فقط(٤٠) .

ومع هذا فقد كان للتأميم آثاره الاقتصادية على مصر اذ أصدر وزراء خارجية انجلترا وفرنسا وأمريكا قرارا بتجميد الأموال المصرية فى بلادهم كنوع من الضغط الاقتصادى وفرض الارادة على الشعب المصرى(٤١) ، كما فرضت الحماية على أموال وممتلكات شركة القناة فى لندن ضد أية محاولة من مصر للاستيلاء عليها ونزع ملكيتها(٤٢) .

كما قررت الدول الثلاث السابقة عدم تمويل القطن المصرى فأحدث هزة اقتصادية للبلاد ، فكان التمصير هو الحل(٤٣) ، وتطبيق نظام حصص الاستيراد وزيادة فى تعميم الرسوم على الواردات(٤٤) ، ومصادرة وتأميم جميع الممتلكات الخاصة بدول الأعداء (بريطانيا وفرنسا) المالية والمصرفية والتجارية(٤٥) مثل وضع الحراسة على بنك موصيرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ بموجب الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، واحلال عناصر بشرية ومؤهلة فى الأماكن التى خلت من الاجانب الذين غادروا البلاد(٤٦) ، كما أخضعت شركة النيل للمنسوجات لنفس الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ فى نوفمبر ١٩٥٦ وعين لادارة الشركة مندوب من قبل الادارة العامة لادارة اموال

المعتقلين والمراقبين وتم وقف جميع الاجراءات الخاصة بالشركة، وبعد انتهاء فترة الحراسة عام ١٩٥٧ تمت اعادة تشكيل مجلس ادارة جديد مكون من خمسة اعضاء مصريين منهم ثلاثة من قبل المؤسسة الاقتصادية كمندوبين عنها(٤٧) ، كما وضعت الحراسة على البنك التجارى المصرى تنفيذا للقرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧(٤٨) .

وتوالت التشريعات بشان اموال الاجانب ، واصبحت الحكومة تمتلك القسم الاكبر من اسهم سبعة بنوك تجارية وبنكين متخصصين هما « كريدى فرنسيه والبنك العقارى » وخمس شركات للتأمين ، واصبحت هذه المؤسسات المصرة ملكية عامة مع البنك الصناعى والبنك الزراعى والتعاونى تحت الاشراف المباشر للمؤسسة الاقتصادية العامة(٤٩) ، وهى مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة انشأها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣ يناير ١٩٥٧ وتهدف الى تنمية الاقتصاد القومى(٥٠) .

ونص القانون رقم٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتمصير البنوك على أن تكون اسهم الشركات المساهمة أسمية مملوكة لمصريين دائما والا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م ، وأن يكون اعضاء مجالس ادارتها والمسئولون عن الادارة مصريين ، كما صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير شركات التأمين ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير الوكالات التجارية(٥١) ، ومنذ صدور هذه القوانين اصبح فى مقدور البنوك أن ترسم سياستها المختلفة بما يتمشى والصالح العام للاقتصاد القومى ، واصبحت تعتمد على موارد محلية فى تمويل كافة عملياتها ، ولم يعد نشاطها البنوك يعتمد على تمويل

التجارة الخارجية غالبا بل تقوم بمنح الإئتمان لكافة فروع النشاط الاقتصادى(٥٢) .

ولم يقتصر الأمر على فرض الحراسة على الممتلكات المصرية والمالية والتجارية الأجنبية بل تعدى الى فرض الحراسة على الأطيان الزراعية المملوكة للرعايا الانجليز والفرنسيين(٥٣) .

وبذلك فقد صادف مصر كثير من المشاكل خاصة من الدول المعادية لمصر آنذاك (فرنسا وانجلترا وأمريكا) الذين اختصهم التأميم حتى نهاية تلك الفترة ، ولكن كان لابد من هذا التأميم وتغيير الأوضاع السائدة ، تجنبا لضياع الاقتصاد المصرى الخاضع لسيطرة الأجانب واستمرار تبعيته للاقتصاد الأجنبى .

ومما لا شك فيه أن عمليات التمصير التى تمت فى مصر كانت سببا فى مخاوف الاجانب فقاموا بتهريب كثير من اموالهم الى الخارج ، الأمر الذى اضر بالاقتصاد المصرى(٥٤) .

***

وبعد التخلص من الوجود الانجليزى العسكرىو السياسى تطلعت الثورة الى تنظيم الاقتصاد بتسهيل استثمارات رؤوس الأموال الاجنبية والمصرية على السواء لكن الاجانب كانوا عازفين عن تغيير نمط استثماراتهم ونقلها من مجال الخدمات والاستهلاك الى مجال الانتاج .

وفيما يلى التشريعات التى اصدرتها حكومة الثورة بشأن تشجيع الراسمالية الأجنبية ، فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢ بدأت الحكومة فى اتخاذ اجراءات معينة لتشجيع هذه الاموال ، ولكن

بطرق أفضل وأيسر لدخولها مصر عما كان عليه الأمر قبل الثورة حيث عملت الحكومة على تهيئة المناخ المناسب لكى يأتى الاستثمار الأجنبى ويشارك فى عملية التنمية الاقتصادية المرغوب فيها .

وقد اتسعت هذه الفترة بقيام حكومة الثورة بمد يد العون للقطاع الخاص بحيث كان انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج فى أواخر ١٩٥٢ أول اجراءات هذا التعاون ، حيث كان الغرض منه أن يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو التنمية على أن يقوم بدراسة مشروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية ، وأن يقدم بصورة أساسية سياسات تنمية الصناعة فى القطاع الرئيسى للاقتصاد .

وأعطى المجلس سلطة تنفيذ المشروعات اما مباشرة واما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص وكان ذلك ينطوى على اعتزام نظام الحكم الجديد على الاشتراك فى مشروعات التنمية طويلة الأجل(٥٥) .

وقد بدأ استثمار الحكومة المباشر تحت اشراف المجلس الدائم بانشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان عام ١٩٥٤ بمشاركة شركة « ديماج الالمانية »(٥٦) ، ومساهمة الحكومة فى مصنع انتاج عربات السكك الحديدية ، واتخذ الاستثمار الخاص كالاشتراك فى الصناعة أشكالا منوعة ، فأبرمت عدة عقود مع شركة النسر لصناعة الاطارات ، وجمع المجلس المستثمرين الفرنسيين والمصريين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية ، وفى يناير ١٩٥٧ حل المجلس وحولت أعماله الى هيئتين جديدتين هما لجنة التخطيط القومى ، والمؤسسة الاقتصادية العامة ، وانشئت الأخيرة لادارة الشركات الفرنسية

والبريطانية وغيرها التى نزعت ملكيتها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦(٥٧) .

كما سنت التشريعات اللازمة لتشجيع راس المال الاجنبى ، واتيحت الاعفاءات الميسرة فى مجال الرسوم الجمركية والتصنيع فاتجهت الأموال الأجنبية الى المضاربة والى الاستثمار فى المشاريع التى تحقق ربحا سريعا(٨٥) ، فعملت على تحويل مجموعة من المشروعات الصناعية الرائدة فى مجال التصنيع الثقيل والأساسى كتشجيع أكبر لراس المال المحلى والأجنبى على الاستثمار(٥٩) ، لهذا شجعت الدولة ذلك بتهيئة الجو المناسب ومشاركة راس المال الاجنبى واعفائه من الضرائب لفترات معينة ، وضمان نسبة من الارباح بغرض اجتذاب هذه الأموال ناحية الصناعة(٦٠) .

ولما كان على رؤوس الأموال الأجنبية الاتجاه الى الصناعات التحويلية لتغطية الاسواق المحلية الداخلية حيث من شانها اقامة صناعات ناشئة(٦١) ، فقد اوجب على مصر تحقيق تصنيع مكفول النجاح عن طريق تشجيع رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار فى مصر لرفع المستوى المعيشى وزيادة الانتاجية الزراعية(٦٢) .

وقد شهدت هذه الفترة نوعا من التعايش السلمى مع القطاع الخاص ، ومحاولة تشجيع الاستثمار الاجنبى ، ومع ذلك حدثت زيادة ملحوظة من الاستثمار الصناعى الحكومى(٦٣) .

وبالمقارنة بين التشريعات التى صدرت قبل الثورة ((١٣٨ لسنة ١٩٤٧) والتى حدت من الاستثمار الأجنبى وبين ما صدر بعد الثورة والذى شجع الاستثمار الاجنبى نلاحظ ان القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ صدر فى عهد التسلط والسيطرة

الأجنبية والحكومات المصـــرية الضعيفة ، وأما الثانى فقد صــدر فى عهد الثورة وقوة الحكومة وعدم الخوف من التســـلط الأجنبى وإن كانت هناك نسبة محدودة خلال تلك الفترة ظلت باقية حتى صدور قوانين التأميم والتمصـــير .

وتكملة للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ صـــدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذى قضى بمنح خاصـــة لرأس المال الأجنبى الذى يرد الى مصــر للاســـتثمار فى مشـــروعات التنمية (التى حددها القانون بالصـــناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والنقل والســـياحة) ، وقضى القانون بالســـماح بعد خمس ســنـوات من تاريخ ورود المال الأجنبى باعادة تحويله بما لا يزيد على خمس القيمة المســجل بها نهائيا ، واتمام هذا التحويل بنفس العملة ، وايضـا تحويل الأرباح وجزء من المرتبات الى الخارج(٦٤) ، والواقع ان القانون اعطى للأجانب فرصـــة لم تكن موجودة من قبل وذلك تشـــجيعا لدخول رؤوس الأموال الأجنبيـــة مصـــــر واطمئنانها بالخروج بما حققته من ارباح ورواتب .

وفى عام ١٩٥٣ دخلت مصر فى « اتفاقية تســـديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجـــامعة العربية » التى نصـــت على حد أدنى من الضـــمانات لرؤوس الأموال العربية الوافدة من الدول الأطراف الأخرى(٦٥) ، وفى هذا تشـــجيع لرؤوس الأموال العربية للاستثمار فى مصر .

كما صدر فى نفس السنة قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى استهدف تشجيع عمليات الاستصلاح والبحث ، وعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بترك حـــرية الكشـــف عن مواد المناجم دون قيد أو شـــرط ، والغاء الاتاوات المفروضـــة على اســـتغلال الخامات المعدنية اكتفاء بالضـــرائب

المقررة على فروع الدخل(٦٦) ، وقد تجاوز القانون عن شــرط الجنســية المصــرية فى الشركات التى تقوم لاستغلال البترول وهو الشرط الذى كان مقررا منذ عام ١٩٤٨(٦٧) .

وفى نفس السنة صــدر القانون رقم ١٠٨ لســنة ١٩٥٣ لتشــجيع الاســتثمار العقارى وتوســيع رقعة الاراضى الزراعية(٦٨) .

واظهارا للنوايا الحسنة تم الاتفاق عام ١٩٥٤ مع شــركات التوزيع العالمية على تصــفية المشــاكل المعلقة بينها وبين الحكومة بشأن اســعار المشــتقات البترولية المســتوردة وتحويل الارباح ومنحت « شركة كونورادا » امتيازا لاســتغلال الصــحراء الغربية ورحبت الحكومة باشــتراك الشــركات الأجنبيــة فى رؤوس اموال بعض الشركات المصرية وادارتها(٦٩) ، مثل بنك الجمهورية وشــركة الجوت وشركة كيما وشركة سيماف وشــركة الخزف والصينى(٧٠) .

وفى عام ١٩٥٤ صــدر القانون رقم ٤٧٥ لتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ مما ادى الى مزيد من التشجيع لرؤوس الأموال الأجنبية فى مصــر ، وأصــبحت الارباح المعاد استثمارها فى المشــروع الأصــلى أو فى أى مشــروع آخر توافق عليه اللجنة المختصــة فى حكم رأس المال الأجنبى وفقا لاحكام القانون الجديد ، كما ســمح بتحويل أرباح المشــروعات الأجنبية الخاضــعة له بالكامل بالعملة الاصلية الوارد بها راس المال ، وذلك بدلا من التقيد بنسبة ١٠٪ فقط(٧١) .

وعندما صــدر قانون الشــركات المســاهمة وشــركات التوصــية بالاســهم وشــركات المســئولية المحدودة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لم يخضــع لاحكامه من الشــركات الأجنبية العاملة

فى مصـــر الا تلك التى كان مركز ادارتها الرئيسى فى مصر أو التى تمارس نشـــاطها الرئيسى فى مصـــر ، كما أباح انشـــاء شـــركات مصرية برأسمال اجنبى دون التقيد ، فى حالة الشركات المســـاهمة التى تعمل فى مشـــروعات التنمية الاقتصادية بالحد الأدنى لمســـاهمة المصـــريين فى رأس المال أو لاشتـــراكهم فى مجلس الادارة ، كذلك شـــجع القانون رقم ٣١٥ لســـنة ١٩٥٥ على تحويل شـــركات الأموال الأجنبية التى تزاول نشـــاطها الرئيسى فى مصـــر الى شـــركات مصـــرية مساهمة مع الاحتفاظ بالملكية الأجنبية والادارة الأجنبية(٧٢) .

كما عملت حكومة الثورة على تشـــجيع الاســـتثمارات عن طريق عقد الاتفاقات التجارية مع كثير من دول العالم(*) .

وبذلك يتضـــح كيف عمدت حكومة الثورة الى تشـــجيع انســـياب رؤوس الأموال الأجنبية الى مصـــر ســـواء عن طريق تقديم التســـهيلات أو الاعفاءات أو الامتيازات ، وقد فاق هذا التشـــجيع فى عهد حكومة الثورة عما كان عليه قبل الثورة والذى كان ســـببه اتباع الدولة عمليات التمصير التى حدث من استثمار رؤوس الأموال الأجنبية .

ولم يكن الهدف من صـــدور التشـــريعات تشـــجيع رؤوس الأموال الأجنبية فحســـب ، بل كانت أيضا تهدف الى تشـــجيع اســـتثمار المصـــريين فى الشركات المساهمة وذلك عن طريق تخفيض قيمة الســـهم الى جنيهين لمنع تلاعب المؤســـسين ، كما شـــجعت الحكومة استثمار المصـــريين بعد تأميم القناة بتحويل البنوك الأجنبية الى بنوك مصـــرية وادماج البعض فى البنوك المصـــرية القائمة(٧٣) ، كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية للبترول لمنافســـة شـــركات البترول الاحتكارية الأجنبية ، كما

شجعت على انشاء شركة مصر للتجارة الخارجية لمنافسة احتكار المستوردين التجارة الخارجية(٧٤) .

واكثر من ذلك فقد تساهلت الحكومة فى الضرائب ، حيث امتدت احكام ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشملت أرباح اصحاب الحرف والمناجم والمحاجر وارباح الاتجار فى العقارات وتقسيم أراضى البناء وبيعها(٧٥) ، على أن يقدم كل مالك او منتفع بعقار سواء أفراد او شركات مصرية أو اجنبية الى مصلحة الضرائب اخطارا مبينا به الأماكن المستغلة ونوع التجارة او الصناعة التى يزاولها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣(٧٦) .

كما أخضع عائد راس المال المستثمر فى اغراض مشاريع التنمية والتعمير للضرائب (بالنسبة لراس المال العربى) وذلك من خلال اتفاقية مجلس الجامعة العربية فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ (المادة الأولى)(٧٧) .

أما عن الضرائب الجمركية فقد فرضت الثورة ثلاث ضرائب اضافية ، الأولى ضريبة الاستيراد بواقع ٧٪ وشملت جميع البنود باستثناء المواد الأولية الصناعية المهمة والآلات والكتب والدوريات والسلع التى يعاد تصديرها (بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥) ، وعلى الرغم من ان هذه الضريبة قصد بها اصلا ان تكون رسما للحصول على تراخيص الاستيراد ، فانها كانت تعامل بوصفها جزءا من مجموع الرسوم التى تحتسب على اساسها رسوم الرصيف ، والثانية من جملة الرسوم المدفوعة على الواردات و ½٪ من الصادرات وذلك بموجب القانون ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ ، والثالثة رسم احصائى فرض عام ١٩٥٦ على جميع الواردات (باستثناء المواد المطبوعة ذات الصبغة التعليمية والعلمية) بواقع ١٥٪(٧٨) .

ولما كانت حكومة الثورة ترغب فى تشجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر وضرورة اتاحة الفرصة لراس المال المحلى حتى يتحقق المناخ الأكثر مناسبة لاجتذاب رأس المال الأجنبى ، فقد اتجهت الى سن بعض التشريعات الضريبية على رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على السواء .

ففى عام ١٩٥٢ الغيت ضريبة الصادر على القطن من الاقطان التى تم التعاقد عليها وشحنها من مايو الى اغسطس ١٩٥٢ ، ونظرا لزيادة الطلب على القطن وانتعاش حركة تصديره بعد الغاء ضريبة الصادر طلب اتحاد مصدرى القطن من وزارة المالية امتداد عقود بيع شهر يوليو الى شهر سبتمبر عام ١٩٥٢(٧٩) .

وفى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ تمت الموافقة بين الحكومة المصرية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة على اعفاء المنظمة من اجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة ، كما أعفيت كل ممتلكاتها من الضرائب المباشرة أيا كان نوعها ، كما أعفيت جميع الادوات والبضائع التى تستوردها أو تصدرها من الرسوم الجمركية وغيرها من المكوس وقيود الحظر المفروضة على الصادرات والواردات(٨٠) ، على أن كل هذه الاعفاءات التى تمتعت بها المنظمة كانت مقابل خدمات تؤديها داخل مصر ، وكان من الطبيعى أن تعفى كل ممتلكاتها من اية ضريبة تشجيعا لاستثمارها فى أداء خدماتها التى بلا شك تعود على مصر بالفائدة .

كما صدر القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بانشاء مناطق حرة عامة أو خاصة فى اى ميناء من الموانى المصرية أو المناطق الملاصقة لها وتقرر للمشروعات الاجنبية فى هذه المناطق اعفاءات من الضريبة والقيود الادارية(٨١) .

وتشـجيعا لرؤوس الأموال الأجنبية للاسـتثمار الصناعى فى مصـر صـدر قانون للاستثمار الأجنبى فى مصر عام ١٩٥٣ (رقم ٤٣٠) كأداة للتوجيه الاقتصادى وتشجيع الصناعات ، فقد أعفى القانون الشـركات المساهمة وشـركات التوصية بالاسهم التى تؤسـس بعد تاريخ العمـل به من ضـريبتى الارباح والقيم المنقولة لمدة سـبع سنوات اذا كان غرضـها انشـاء واستغلالا جديدا لازما لدعم الاقتصاد القومى وتنميته سـواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين او القوى المحركة او الفنادق او استصلاح الأراضى البور ، كما أعفيت الأرباح الموزعة لاسهم الشـركات القائمة من الضـريبة لمدة خمس سنوات(٨٢) .

والجدول التالى يبين رؤوس اموال الشـركات الجديدة التى تمتعت بالاعفاء خلال الاعوام من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ ، والتى بلغت اكثر من مليونى جنيه لعدد ٢٥ شركة موزعة على النحو التالى :

السنة	عدد الشركات	اجمالى رؤوس الاموال
١٩٥٣	١	١٠٠
١٩٥٤	٩	٢٢٢٥٥
١٩٥٥	٤	١٨٤٤
١٩٥٦	٦	١٠٧٦٠
١٩٥٧	٥	١١٩٥
جملة	٢٥	٣٦١٥٤

المصدر : ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

يلاحظ من الجدول أن أكثر من ٢٦ مليون جنيه رأسمال ٢٥ شركة تكونت خلال خمس سنوات اعفيت من ضريبتى الارباح والقيم المنقولة بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ .

وفى مجال الطيران تقرر اعفاء شركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر من الضريبة تشجيعا لمرور الطائرات الأجنبية بالمطارات المصرية حتى تصبح مركزا مهما للمواصلات الدولية وتشجيع حركة السياحة فى مصر ، ومنعا للازدواج الضريبى لهذه الشركات حتى لا تدفع ضريبة فى بلادها الاصلية واخرى فى مصر ، وذلك بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣(٨٣) .

وفى سبتمبر ١٩٥٣ صدر قانون يقضى بالاعفاء من ضريبة القيم المنقولة على الشركات التى يكون غرضها انشاء واستغلال مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومى وتنميته فى اى مجال من المجالات الاقتصادية على نحو ما سبق(٨٤) ، وقد أعيد النظر بشأن هذا الاعفاء ، ففى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٢٤٤ لتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقضى بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة(٨٥) .

وفى نفس السنة (١٩٥٥) صدر قانون يقضى باعفاء معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الانتاج القومى ، وكذلك المواد الخام الضرورية للصناعة والمنتجات البترولية من الرسم الاضافى الذى فرض فى تلك السنة وبلغت نسبته ٧٪(٨٦) .

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ صدر القانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٥ الذى يقضى باعفاء أرباح عمليات التغطية والموازنة التى تتم فى

بورصـــات العقود لحســـــاب المنشآت الأجنبية التى تعمل فى الخارج من الضـــريبة على الارباح التجارية والصناعية(٨٧) .

اما عن الرســـوم الجمركية فقد تمتعت بعض السلع باعفاءات جمركية مثل كثير من المواد التى تحتاج اليها الصناعة والدباغة والصابون والمسلى الصناعى والكبريت واللدائن والورق والمنتجات الحرارية والصناعات المعدنية تشجيعا لاستيرادها(٨٨) .

كما تمتعت رؤوس الأموال العربية باعفاء ضـــريبى ، فقد وافق مجلس الجامعة العربية عند فرض ضـــريبة على عائد راس المال على اعفاء رؤوس الأموال المنقولة من اية ضـــرائب اخرى تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال تشجيعا لتبادل هذه الأموال(٨٩).

وبذلك يلاحظ مدى اتباع الحكومة لســياسة تشـــجيع الرأسمالية الأجنبية بأكثر من طريقة ، الا أن الموقف الذى أدى الى تأميم راس المال الأجنبى كان تدخول الســـياسة المصرية فى مشـــروع السد العالى لزيادة مساحة الأراضى الزراعية وزيادة الدخل القومى وتوفير مســتوى معيشى كريم لطبقات الشـــعب المصـــرى ، حيث وقفت الراســـمالية الغربية بشـــكل عام ضد تنفيذ هذا المشروع لما يمثله من أبعاد فى التنمية الاقتصادية فى مصـــر ، وبالتالى كان لا مفر من ســـياسة التأميم التى بدأت بقناة السويس عام ١٩٥٦ لتنســـحب هذه السياسة على الشـــركات الأجنبية وانشـــاء المؤسسة الاقتصادية العامة عام ١٩٥٧ كنواة للقطاع العام بعد أن فشلت سياسة تشجيع الراسمالية الاجنبية .

هوامش الفصل الأول

(١) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/٧/٢٤ بشأن تعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة فى شهر يوليو ١٩٥٢ — ويبدو أن فكرة هذا التعديل كانت سابقة لقيام الثورة خاصة أن القانون صدر فى يوليو ١٩٥٢ والثورة قامت فى ٢٣ يوليو .

(٢) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٣٤ فى ١٩٥٢/٤/١٩ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٥٢/٦/١٩ .

(٤) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٥) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٦) د . على حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٨ .

(٧) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٣ ، فرعى ، وثيقة ٩٣ البنك الأهلى المصرى .

(٨) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٩) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٣ فرعى ، وثيقة ٩٣ ، أنظر أيضا شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ — عدل هذا القانون فى عام ١٩٥٧ حيث حددت عضوية مجالس الادارة بشركتين واقتصر قيام الفرد بمهمة المدير العام على شركة واحدة واصبح للمساهمين الحق فى التفتيش على الحسابات والمطالبة بعقد الاجتماعات الطارئة والاقتراع على سياسة الشركات .

(١٠) محفظة ٤٥ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ جـ ٣ ، ترجمة الوثيقة ٣٨ فى ١٩٥٥/١/١٤ .

(١١) محفظة ٢٩ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ فى ١٩٥٧/٥/١٢ .

(١٢) محفظة ٦ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ فرعى ، وثيقة ١٠٤ .

(١٣) محفظة ٢١ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٧/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٩٠ فى ١٩٥٧/٣/١٠ .

(١٤) محفظة ١٢٥ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم ، فى ١٩٥٦/١/١ .

(١٥) Journal du commerce et de la Marine, Année 47e , No. 1903 24 Avril 1956, P. 6.

(١٦) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٧) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ جـ ٥ ، وثيقة ٥٠ فى ١٩٥٤/٤/٢١ .

(١٨) محفظة٥ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٢٢ .

(١٩) روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢٠) د . على حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٢٩ .

(٢١) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة ، وكذلك : محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٧٠ ، ١٨٦ .

(٢٣) د . على حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢٤) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ — واهم القوانين التى صدرت معدلة للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، و ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٥٩ لسنه ١٩٥٦ ، والقرار بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ . انظر : د. شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٢٥) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٥٢/٤/٣٠ ، وثيقة ١٢ .

(٢٦) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٥٢/٩/١٦ ، وثيقة ٨ .

(٢٧) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ح ٢ ، وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٦/٧/١٠ — توضح الوثيقة أن « محى الدين عابدين » كان قد قدم استقالته ولكن بدون ذكر تاريخ ذلك ، ويبدو أنه بعد قيام الثورة ، كما أنها لم توضح تاريخ عودته للعمل ، ويبدو أيضا أنه خلال كتابة هذه المذكرة المقدمة للسلطات المصرية للتنبيه ضد أعمال المذكور التخريبية فى ١٩٥٦/٧/١٠ ، وكذلك لم تبين من هو صاحب المذكرة ، ولكن يوضح د . نبيل عبد الحميد أن بعض المسئولين قد ساعدوا احدى الثريات من الأجانب اليهود فى الحصول على الجنسية المصرية حتى تساعد فى تغطية نسبة المصريين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .

والحقيقة أن الوثيقةلم توضح أن هذه اليهودية الثرية من العاملات الاجنبيات فى الشركة المذكورة (الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات) لكى تساعد على تغطية نسبة المصريين ، وان كانت الوثيقة قد ذكرت أن المصريين قد ساعدوا فى الحصول على الجنسية المصرية ، ولكن هذا ليس شرطا لذلك .

(٢٨) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ ج ٣ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٥٦/٧/٢٩ .

(٢٩) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣٠) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٤٨ القصير فى ١٩٥٨/١/١٨ .

(٣١) محفظة ١٣٤ مصلحةالشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٥٣/٧/١٤ .

(٣٢) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٥٣/٧/١٤ .

(٣٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٥ ، ١٦٤ .

(٣٥) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٣٧٠ — وطبقا لمبادىء مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ فانه سيساهم مساهمة فعالة فى صيانة وتدعيم التعاون فى

الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما يقر المؤتمر بعدم التدخل في الداخلية للدول (تصريح مؤتمر باندونج ١٩٥٥) ، انظر : كولين ليجوم ، ترجمة : احمد محمود سليمان : الجامعة الافريقية (دليل سياسي موجز) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٦ .

(٣٦) خالدة محمود السيد شادى : العلاقات بين مصر والدولتين الالمانيتين في فترة الخمسينات والستينات (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣٧) حسن الفكهانى : قوانين التأميم ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ص ٣ .

(٣٨) مايرو : ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣٩) د . أنور سلامة : المؤسسات العامة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٥ .

(٤٠) Piéree D'Istria : De Suez A Akaba, Paris, 1968. P. 89.

(٤١) بيان الرئيس جمال عبد الناصر للدول العربية بشأن تأميم قناة السويس ، مطبعة مصلحة الاستعلامات ، ص ٤ .

(٤٢) مذكرات ايدن ، ص ٨٥ .

(٤٣) د . نوال قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٤٤) د . محمد فخرى مكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (٥٢ — ١٩٧٦) ، ص ٣٣٦ (من كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ — ١٩٧٧) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، عدد ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

(٤٥) Bent Hansen : Op. Cit., P. 7.

(٤٦) حافظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٥ الكراسة رقم ٣١ من الملف ، بنك بوصيرى .

(٤٧) حافظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٦/٢ ، ج ٢ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ فى ١٩٥٧/١٠/٢٦ .

(٤٨) حافظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٢ ، ج ١ وثيقة ٢٨٩ فى ١٩٥٧/١٢/٣٠ ، وثيقة ٢٩٣ فى ١٩٥٨/٢/١٠ البنك التجارى المصرى .

(٤٩) باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٥٠) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ ، وانظر أيضا : روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٥١) الوقائع المصرية ، العدد ٥ مكرر (د) فى ١٩٥٧/١/١٥ ، وكذلك : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣٩ ، وانظر ايضا : د . زكريا أحمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٢) د . يسرى على مصطفى : التجارة الخارجية ودور البنوك فيها ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ ، ص ٨ .

(٥٣) مصطفى أحمد وهبى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٥٤) محفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٩٦ فى ١٩٥٧/٧/٢٥ .

محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ، وثيقة ١٤٧ فى ١٩٥٨/٢/١٦ .

(٥٥) روبرت مابرو ، سمير رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٥٦) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٥٧) مابرو ، رضوان ، ص ٩٥ .

(٥٨) حسنين كروم : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥٩) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٦٠) د . محمد سعيد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٦١) د . صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٦٢) د . صلاح الدين نامق : مشكلة السكان فى مصر (دراسة اجتماعية اقتصادية) مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ١٢٩ .

(٦٣) د . على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٦٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، وانظر ايضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦٥) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الإقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ — ١٠٩ ، وانظر أيضا :
Hurewitz : Op. Cit., P. 313.

(٦٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٦٧) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦٨) د . محمد على عرفة : شرح قانون الاصلاح الزراعى ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة ثنية ، ١٩٥٤ ، ص ٦٢ .

(٦٩) د . على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٧٠) د . جميل أحمد توفيق ، صبحى تدرس قريصة : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٧١) شريف حسن قاسم : : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٧٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٨٠/٢٨ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٦/١/١ ، ملف ١٨٢ — ٣/٥٨٠ جـ ٥ ، وثيقة ٥٠ ، وانظر ايضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(*) انظر فى ذلك مبحث التجارة من هذا الباب .

(٧٣) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٣ جـ ٢ فرعى ، وثيقة ٩٣ ، وانظر ايضا : د . على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٥٠ .

(٧٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٧٥) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى ، ص ١٢٤ .

(٧٦) على مجاهد شاهين : المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٧٧) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، ص ١١٣ ، ١١٤ ، وانظر ايضا :
Hurewitz : Op. Cit., P. 312.

(٧٨) مابرو ، رضوان : ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٧٩) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٧٠ .

(٨٠) محفظة ٦٤ عابدين ، وزارة الخارجية ، الديوان العام ، معاهدات واتفاقات ، مذكرة من وزارة الخارجية اللواء اركان حرب رئيس مجلس الوزراء ، وصورة من الاتفاق بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة بشأن المكتب الاقليمى لتلك المنظمة بالشرق الادنى فى ١٩٥٢/٨/١٧ .

(٨١) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٢) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١١٩ ، وانظر ايضا :
S. Radwan : Op. Cit., P. 204.

(٨٣) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٨٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٨٥) جمهورية مصر ، وزارة العدل ، فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، صادر عن قسم المجموعة الرسمية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٢٨ .

(٨٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ٤١ .

(٨٧) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، ص ٥٤ .

(٨٨) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٨٩) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية فى نطاق جامعة الدول العربية ، ص ١٠٨ ، ١١٤ ، وانظر أيضا :
Hurewitz : Op. Cit., P. 312.

الفصل الثاني

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

اولا : فى مجال الزراعة :

بدأت هذه الفترة بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى كان من اولى ثمارها صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ والذى كان عاملا مهما من عوامل الحد من نشاط الاجانب فى تملك الأراضى الزراعية فى مصر(١) ، فبعد صدور القانون مباشرة تم التوسع فى طرح أطيان الحكومة البور أو المنزرعة أو القابلة للاصلاح والزراعة للبيع ، للجميع افرادا وشركات من المصريين فقط دون الأجانب وكبار الملاك المصريين(٢) ، وبهذا منع قانون الاصلاح الزراعى تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر ، كما كان للقانون اثره فى انخفاض عدد الاجانب وملكياتهم ، فقد بلغ عدد الملاك الأجانب نحو ٣٢٥٨ أجنبيا يملكون ١٦٤٦٣١ فدانا(٣) .

وقد استثنى هذا القانون الشركات الصناعية الموجودة قبل صدوره من حكم تحديد الملكية واحتفاظها بالأراضى الزراعية التى تمتلكها حتى لو زادت على مائتى فدان وسواء كانت مصرية أو اجنبية ، وذلك لعدم انهيار الصناعة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ،

امتلكت شركات السكر فى مصر وهى شركات أجنبية مساحات شاسعة من الأراضى التى تستغلها فى زراعة القصب اللازم لصناعة السكر(٤) ·

وفى عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٥٩٨ للاستيلاء على أراضى الأسرة المالكة وأراضى الأجانب - ويقصد هنا الملكية الفردية للأجانب - ووزع على المنتفعين من هذه الأراضى نحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان(٥) ، مع دفع تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية للأراضى التى قامت الحكومة بضمها(٦) ·

وقد ساعدت هذه القوانين والمحاولات التى ظهرت خلال تلك الفترة للحد من نشاط الاجانب فى تملك الأراضى الزراعية على النهوض بالملكية المصرية وأحقية تملك المصريين لها ، الا ان هذه القوانين قابلها كبار الملاك واعضاء مجالس الدوائر الزراعية وشركات الأراضى والبنوك العقارية - وهم فى الغالب أجانب - بمعارضة شديدة ، فقد لجأوا الى اثارة العمال الصناعيين ، مما أدى الى حدوث الاضرابات فى كثير من المناطق الصناعية حتى تتحول انظار الحكومة من المشكلة الزراعية الى المشكلة الصناعية(٧)

وفى الوقت ذاته عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار العقارى وتوسيع رقعة الأرض الزراعية بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ مارس ١٩٥٣ وفيه اجازت الحكومة للشركات مصرية كانت أو أجنبية تملك الأراضى الزراعية البور للقيام باستصلاحها ثم بيعها سواء كانت هذه الشركات قائمة قبل صدور القانون أو نشأت بعد صدوره وذلك تشجيعا للاستثمارات المصرية والأجنبية - وان كان اغلبها شركات أجنبية موجودة قبل صدور

القانون – وكذلك الأفراد الذين يمتلكون أراضى بورا أو أراضى صحراوية لاستصلاحها(٨) .

ويلاحظ ان هذا التشجيع ادى بطريق غير مباشر الى زيادة عدد الملاك الأجانب فى مصر ، ففى عام ١٩٥٥ بلغ عدد الملاك الاجانب ٢٦٥٥ اجنبيا بزيادة قدرها ٣٩٧ اجنبيا عما كان عليه عام ١٩٥٢ وان كانت ملكياتهم قد نقصت فقد بلغت ملكية الأجانب عام ١٩٥٥ نحو ٤١٩ ١٤٨ فدانا بنقص قدره ١٦٢١٢ عما كانت عليه عام ١٩٥٢(٩) ، ويبدو أن حالات التشجيع التى تمت خلال تلك الفترة زادت من عدد الملاك الاجانب ولم تساعد على زيادة الملكيات الخاصة بهم حيث ان شروط التشجيع لم تسمح الا بالاراضى البور والصحراوية لاستصلاحها ، ولما كان هذا مكلفا فقد تراجعت الملكيات الكبيرة الأجنبية .

ومن العوامل التى حدت من ملكية الاجانب للأراضى الزراعية فى مصر الأوضاع السياسية التى حدثت فى عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى على مصر ووضع جميع الشركات الانجليزية والفرنسية تحت الحراسة ، فقد بلغت الملكية الأجنبية فى هذا العام أدنى معدل لها اذ بلغ عدد الملاك الأجانب ٢٣٩٦ مالكا أجنبيا يملكون مساحة قدرها ٠٦٢ ١٤٢ فدانا(١٠) ، وما تبع ذلك من تأميم وحراسة وتمصير عام ١٩٥٧ وهذا أدى الى خروج كثير من الاجانب مخلفين وراءهم ملكياتهم سواء عن طريق بيعها لمصريين أو اجانب أو تركها وبخاصة اليهود والانجليز والفرنسيين ، وقد وجد كثير من عقود البيع فى الشهر العقارى بين اجانب ومصريين تمثل ذلك(١١) .

ومن جهة أخرى لم يكن لتقسيم الملكيات الكبيرة آثار ضارة على الانتاج كما تخوف البعض ، لأن أصحاب الأراضى السابقين باستثناء قلة منهم كانوا يستحوذون على ما يناهز ثلث الانتاج أو

نصفه دون ان يولوا الاستثمار الزراعى عنايتهم او يقيموا فى القرى حتى يحدث انفاقهم بعض الرواج المحلى باستثناء بعض المحاصيل كالقصب والقطن من جانب بعض الملاك سواء كانوا اجانب أم مصريين(١٢) ٠

أما عن ملكية الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر فمنذ قيام الثورة وجدنا أن نمو الانتاج الزراعى أصبح سريعا وقد ساعد على ذلك أهتمام حكومة الثورة بالرى الذى ساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لمجال استصلاح الأراضى(١٣) ، ولهذا وافقت الحكومة على برنامج التعاون الفنى لتنمية وتعمير مديريتى البحيرة والفيوم المعقود بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ ، وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٣٠١ بشأن توزيع الأراضى التى قامت الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف باستصلاحها ٠

وتاثيرا بأحداث عام ١٩٥٦ انخفض عدد الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر الى نحو ١٤ شركة فقط ، كما انخفضت ملكيتها الى نحو ٤٨٩ ٩٣ فدانا (بعد ان كانت ٦٥٩ ١٨٠ فدانا عام ٤٨/١٩٤٩) تستثمر رؤوس أموال قدرها ٥٩٧ ٦٥٢٨ ج٠م فى نفس السنة(١٤) ، مع أن الحكومة المصرية قامت بعرض أطيانها للبيع خاصة الأراضى البور ذات المساحات الكبيرة التى تحتاج الى مجهود كبير ورأسمال أيضا كبير ، ولم يكن هذا ليتسنى الا لكبار الملاك ورجال المال والشركات الزراعية ، وكان ذلك رغبة من الحكومة فى تنشيط حركة البيع وتشجيعا لتوظيف الأموال الأجنبية والمصرية واستغلالها فى اراضى الحكومة(١٥) ؛ الا أن مخاوف الأجانب شركات وأفراد من قوانين حكومة الثورة خاصة ما صدر منها فى

صدر قيام الثورة من حظر امتلاك الأجانب للأراضى الزراعيـــة جعلهم يتراجعون عن امتلاك الأراضى الزراعية فى مصر أيا كانت ٠

ومع تشجيع حكومة الثورة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مجال استصلاح الأراضى فى مصر خـلال تلك الفترة ، فانتـــه يلاحظ انخفاض ملكية الأجانب فى هذا المجال على نحو ما سبق ، وهذا يتضح من ملكية الشركات المختلفة من شركة الى اخرى ما كانت عليه قبل الثورة ، فعلى سبيل المثال شركة اراضى الشـيخ فضل كانت تمتلك عام ١٩٥٢ نحو ٣٩٥٧ فدانا انخفضت فى نهاية ديســمبر ١٩٥٣ الى ٣٣١٧ فدانا منهـــا ١٣٣٦ فدانـــا اراضى اصلاح(١٦) ، وقد كان انخفاض ملكية الشركة بسبب القوانين التى اصدرتها حكومة الثورة بشان حظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية فى مصر ، ومع هذا فان حجم ملكيـة الشـــركة يدل على أن هذه الشركات كانت تسيطر على جزء كبير جدا من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، وبالتالى على الاقتصاد الزراعى المصرى ٠

وبالرغم من صدور قوانين حكومة الثورة التى كانت سببا فى خفض عدد شركات الأراضى الزراعية الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة فـــان هناك العديد من الشركات الضخمة والتى بلغ عددها ١٤ شركة على نحو ما سبق استطاعت البقاء حتى نهاية تلك الفترة مثل شركة الكروم والكحول المصرية(١٧) وشركة المباحث والأعمال المصرية(١٨) وشركة أراضى الغربية(١٩) وغيرها ٠

وهناك شركات استطاعت الصمود حتى نهاية الفترة الا أن ملكيتها لأجانب من دول الأعداء (انجلترا وفرنسا) ادى الى وضعها تحت الحراسة مثل شركة اراضى الدلتا المصــــرية والانجلو امريكان ليمتد(٢١) ٠

وهناك شركات لم تكن مبيعاتها ضخمة كما كانت من قبل ، فشركة المباحث والأعمال المصرية عام ١٩٥٥ باعت نحو ٧٧ فدانا فقط (وبالمقارنة بمبيعات الشركة خلال الحرب الثانية نجد انها بلغت نحو ٥٤٣ فدانا) ، وكذلك شركة أراضى الغربية التى كانت تمتلك نحو ١٣٢ ١٥ فدانا باعت منها نحو ٥٩٠ ٩ فدانا معظمها لصغار المزارعين ، وفى نفس السنة حققت الشركة أكبر مبيعات لها اذ بلغت المساحة التى باعتها نحو ٣٨٩ فدانا بزيادة قدرها ٦٤ فدانا على العام السابق ، كما باعت شركة الجعفرية للصناعة والزراعة أطيانا زراعية قيمتها ٢٤٧ ٢ ج٠م فى نفس السنة(٢٢) ، ومن الملاحظ أن عمليات البيع فى بعض الاحيان كانت هدفا من أهداف الشركات الزراعية الأجنبية وهو شراء الأراضى وتقسيمها الى مساحات صغيرة وبيعها الى المزارعين وخاصة الأراضى البور بعد استصلاحها ٠

أما عن نشاط الأجانب فى تكوين الشركات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة فمنذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى نهاية الفترة عام ١٩٥٧ لم يتمكن الأجانب من تأسيس شركات جديدة أخرى ، وذلك لأن قوانين الثورة حدت من هذا النشاط فلم تظهر خلال الفترة أية شركة أجنبية أخرى جديدة فى مجال الزراعة ، رغم ظهور بعض محاولات تشجيع حكومة الثورة للأجانب لاستصلاح الأراضى البور «الأراضى الصحراوية واستثمار أموالهم فيها الا أن مخاوف الأجانب من قوانين الثورة أدت الى عدم ظهور شركات جديدة ٠

وعلى النقيض من ذلك فقد انخفض عدد الشركات خلال تلك الفترة الى ١٣ شركة زراعية فقط حتى عام ١٩٥٤ منها ١٢ مصرية الجنسية برؤوس أموال ٥٤٧٩٣٨٣ وشركة واحدة انجليزية برأسمال ٥٠٠ ٢٩٢ ج٠م ، بالاضافة الى بعض الشركات المتخصصة

فى أعمال الزراعة بجانب البناء والتى بلغ عددها ٢٥ شركة طبقا لاحصاء ١٠٥٤/٥٣ الذى لم يفصل حجم الاستثمار الزراعى عن الاستثمار فى مجال البناء بالنسبة لهذه الشركات التى منها ٢١ شركة مصرية الجنسية برؤوس أموال قدرها ٣٨٠٠ ٢٣٤ ج٠م وأربع انجليزية برأسمال ٠٤١ ١١٦ ج٠م(٢٣) ، والواقع أن الشركات المصرية كانت أجنبية الأصل ولاسيما الشركات الزراعية التى لم توجد منها أية شركة مصرية بل جميعها أجنبية على نحو ما سبق فى الفترات السابقة ، وكذلك شركات الزراعة والبناء باستثناء مشاركة بعض المصريين مشاركة محدودة للغاية فى رأس المال وكذلك الادارة ٠

أما الشركات القديمة والتى كانت ماتزال قائمة خلال تلك الفترة فقد استمرت بنشاطها العادى باستثناء بعضها التى تأثرت بقوانين حكومة الثورة مثل شركة أراضى الشيخ فضل التى تأثرت بسبب اغلاق شركة السكر الموجودة بالشيخ فضل ، وكان نتيجة ذلك أن تحولت الشركة فى عام ١٩٥٤/٥٣ من تخصصها فى زراعة قصب السكر الى زراعة القطن على نحو ما سبق(٢٤) ٠

وهناك شركات استمرت خلال تلك الفترة دون أن تتأثر بالظروف التى مرت بها البلاد ٠ بل توسعت فى انتاجها مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى عملت على تحسين زراعة الكروم فى أراضيها وتحسين انتاج النبيذ منه(٢٥) ٠

وشركة أراضى كفر الزيات لم تتأثر بقوانين الاصلاح الزراعى حيث حصلت عام ١٩٥٣ على استثناء اعفاها من أحكام هذا القانون(٢٦) ، الا انه بسبب أحداث عام ١٩٥٦ تأثرت الشركة مما أدى الى انخفاض رأسمالها بما يعادل ٣٢٠٠٠ ج٠م ويلغ ٢٨٠٠٠ ج٠م(٢٧) ٠

وبعد عدوان ١٩٥٦ وتأميم الشركات الانجليزية والفرنسية وتمصير بعض الشركات الأخرى تم تحويل عدد كبير من الاجراء الى ملاك ، والى زيادة نصيب صغار المزارعين من الدخل على حساب الملاك(٢٨) ، ومن أهم الشركات التى تم تأميمها شركة اراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد (شركة انجليزية) وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٧(٢٩) ، وكذلك شركة أراضى كوم امبو(٣٠) وغيرها ٠

وفيما يلى نشاط الأجانب ورؤوس أموالهم فى أهم محصولين نقديين فى مصر خلال تلك الفترة ، فبالنسبة للقطن كان تحديد الملكية وتوزيع الأرض على من يفلحها أول ما اتجهت اليه ارادة الثورة بقصد القضاء على الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى ، ومن الطبيعى أن يكون للثورة دور كبير فى الحد من نشاط الأجانب الذى وصل الذروة خلال فترة تزيد على ثلاثة ارباع قرن من الزمان ، لذلك فان نشاط الأجانب بالنسبة لمحصول القطن بعد قيام الثورة كان محدودا للغاية ٠

وبصفة عامة كان اهتمام حكومة الثورة بزراعة القطن حيث انه المحصول النقدى الأول فى مصر ، فبلغت مساحة الأرض المنزرعة قطنا عام ١٩٥٢ نحو ١٩٧٠ الف فدان(٣١) ، الا أن الأحداث السياسية التى مرت بها البلاد خلال تلك الفترة أثرت فى المساحة المنزرعة قطنا ، مثل مؤتمر باندونج الذى برزت فيه فكرة تضامن الدول المنتجة للخامات الأولية والعمل على اقرار سياسة موحدة للأسعار ، ففى عام ١٩٥٤ بلغت المساحة المنزرعة قطنا نحو ١٢٠٠ الف فدان فقط ، اما عام ١٩٥٦ وفى إعقاب العدوان الثلاثى على مصر غادر كثير من الفرازين الأجانب البلاد (والجدير بالذكر ان مهنة الفرز كانت مقصورة على أبناء الجاليات الأجنبية الذين قدموا الى

مصر للاشتغال في سوق القطن والقيام باعمال الرهونات) ، وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الأوضـــاع على انتاجيـة القطن فى مصر(٣٢) ·

وبالنسبة لمحصول قصب السكر كان للثورة اثر ، اذ حـــددت حصصا تموينية من السكر للمستهلكين وللأغراض الصناعية ، ففى عام ١٩٥٢ بلغت المساحة المنزرعة قصبا نحو ٩٢ ٠٠٠ فدان انتجت ٧٢ ٥٦١ ٠٠٠ قنطار من القصب(٣٣) ، على الرغم من تحويل بعض الشركات الأجنبية من زراعة القصب الى زراعة القطن مثل شركة الشيخ فضل(٣٤) ·

وبصفة عامة سيطرت الحكومة خلال تلك الفترة على زراعة وانتاج السكر ، اما شركة السكر المسيطر على راسمالها وادارتها ماليون من اليهود والفرنسيين وبعض المصريين فقد بلغت مســاحة قصب السكر التابعة لهذه الشركة نحو ٥٧٥٥ فدانا عــام ١٩٥٢ زادت عام ١٩٥٦ الى ٦٩٦٤ فدانا ، ونتيجة لهذه الزيادة حققــت الشركة أرباحا طائلة(٣٥) ، حيث ارتفعت أسعار السكر اكثر من مرة خلال الفترة ابتداء من ١٩٥٤ بلغت حدتها عام ١٩٥٦ ، وفى خلال هذه السنة بعد العدوان الثلاثى على مصر مصرت الحكومة صناعة السكر(٣٦) ·

أما عن استثمارات الأجانب فى الأسمدة خلال تلك الفترة فهى محدودة للغاية حيث عملت الحكومة منذ قيام الثورة على احتكار هذا المجال وذلك لأن السماد عنصر أساسى فى الدخل القومى المصرى ، وهو عماد الانتاج الزراعى فى مصر ، لذلك لم تترك الحكومة الأجانب يحتكرون السماد فى مصر ·

* * *

ومع قيام الثورة وصدور قوانينها الخاصة بنشاط الاجانب ، الا انه وجد الكثير من الشركات الزراعية الأجنبية التى لم تلتزم بتلك القوانين وظهرت سلبياتها التى اساءت الى الاقتصاد المصرى والمصريين ، فعلى سبيل المثال تستر الأجانب وراء حصولهم على الجنسية المصرية واستغلالها ضد مصالح البلاد ، ففى شركة الكروم والكحول المصرية كان مديرها « فرانجيلوس » مثالا لذلك وجميع اعمال الشركة كانت باللغة الأجنبية ، واما اللغة العربية فنصيبها فى الشركة محدود حتى القهوجى والفران والبقال كانوا أجانب يونانيين ، ليس فقط فالمدير انجليزى الأصل وبرغم حصـــوله على الجنسية المصرية فانــــه كان يحمل جواز سفره الانجليزى ويقوم بتهريب اموال الشركة الى الخارج وقد التمس عمال الشركة المصريين من « الرئيس محمد نجيب » تطبيق القرار الصادر فى ٣١ ينايـــر ١٩٥٤ ــ الخاص بسحب الجنسية المصـــرية من الأجانب الذيـن يستغلونها ضد مصالح البلاد ــ على مدير الشركة المذكورة(٣٧) ، ويبدو أن الحكومة المصرية لم تأخذ اجراء حاسما تجـــاه هؤلاء الأجانب رغم صدور قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهذا واضح من استمرار الأجانب فى التلاعب فى أرباح الشركة حتـى عام ١٩٥٥(٣٨) وتلاعبهم ايضا فى كشـــوف الموظفين لصـــالح الأجانب حتى عام ١٩٥٦(٣٩) .

وبالاضافة الى ذلك فقد سيطر العنصر اليونانى بالذات على اعمال شركة الكروم والكحول المصرية المذكورة ، الدليل على ذلك انه كان بالقسم الزراعى للشركة نحو ١٣ يونانيا منهم واحد متمصر ولايوجد به مصريون ، وفى فرع الشركة بالقاهرة كان مديره يهوديا ايطاليا بمرتب ١٥٠ ج.م وباشكاتب الفرع يونانيا بمرتب ٢٥ ج.م ولايوجد الا كاتب مصرى واحد مرتبه ١٢ ج.م ، وبالمكتب فى فرع الاسكندرية ثلاثة يونانيون ولا يوجد مصرى واحد عدا فراش المكتب

وبمكتب الزراعة بابى المطامير سبعة يونانيون وثلاثة كتبة مصريون وبالقسم الميكانيكى أحد عشر يونانيا واحد ايطالى وآخر أرمنى ، ولا يوجد به مصريون الا العتالين والسائقين وبعض الاسطوات الذين لا تزيد مرتباتهم على ٣٠ قرشا فى اليوم ، وأما قسم المبانى فيوجد به ١٥ يونانيا ما بين نقاشين ومبلطين لايقل راتب الفرد منهم عن ٤٥ ج٠م شهريا ، وفى قسم فابريقة الشركة ثلاثة يونانيون(٤٠) ، ومع هذا التفاضل فى الوظائف بالشركة للعنصر الأجنبى خاصة اليونانى عن المصرى نجد أيضا تفاضلا فى المرتبات مما كان له أثره على أحوال المصريين الاقتصادية والاجتماعية ، مع رفع مستوى الاجانب ، الأمر الذى أدى الى الاضرار بالاقتصاد الزراعى المصرى والعاملين المصريين ٠

ليس هذا فحسب بل نجد أن جميع الموظفين اليونانيين علاوة على مرتباتهم الضخمة كانوا يتمتعون بمساكن جميلة مزودة بالمياه والانارة والحدائق المحروم منها جميع المصريين أصحاب البلاد ، وهذا مثال لتعنت الشركة مع المصريين ، حيث قررت تخفيض أجورهم خاصة عمال الزراعة منهم من ١٨ قرشا الى عشرة قروش فى اليوم(٤١) ٠

وبالاضافة الى سيطرة العنصر الأجنبى على شركة الكروم المذكورة وعدم التزامها بقانون الشركات يلاحظ انها أخذت تتلاعب فى كشوف الشركة حتى تزيد من نسبة المصرين وتقلل من نسبة الأجانب بطريقة غير قانونية لا تتمشى مع نصوص قانون الشركات واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٦ ، فقد اتضح من تقرير مفتشى مصلحة الشركات فى السنة المذكورة أن الشركة أمرت بعض موظفيها الأجانب بمغادرة الشركة ومزارعها أثناء وجود مفتشى المصلحة المذكورة للتفتيش حتى لا يروهم ، وذلك لأنهم غير مقيدين بالكشوف

الا أن الشركة اعادت كتابة الكشف مرة أخرى وادرجت به هؤلاء الأجانب حينما علمت بافتضاح امرها أمام المفتشين ، كما اعطت الشركة أوامرها لموظفيها الأجانب بعدم الادلاء بأية معلومات لمفتشى المصلحة عن وظائفهم سوى أنهم عمال يعلمون بايديهم ، أيضا أخفت الشركة اسماء عشرة من الموظفين الأجانب - الذين يقومون بأعمال مهمة ويتقاضون مرتبات - من كشوف الموظفين والعمال حتى تقلل من نسبة الأجانب ، كما أدرجت بعض الموظفين الأجانب على أنهم موسميون ، ولكن تبين لمفتشى المصلحة أنهم موظفون دائمون ، وأدرجت بعض الموظفين الأجانب على أنهم عمال لتقلل من نسبة الموظفين الأجانب وبالعكس بالنسبة للمصريين وذلك لتحسين نسبتهم ٠

وكانت نتيجة هذا التفتيش وجود عجز كبير فى نسبة الموظفين المصرين قدر بنحو ٧٢ر٨٪ فى المرتبات ، كما حاولت الشركة التلاعب فى دفاترها حيث لم تكن ملتزمة بقانون الشركات(٤٢) ، ولكن الشركة عادت وحسنت وضعها بالنسبة لنسب الموظفين المصريين فى العام التالى ١٩٥٧ حيث استوفت النسب المطلوبة فى قانون الشركات ورفعت عدد الموظفين المصريين(٤٣) ، ويبدو أن الأحداث الجارية فى الدولة فى ذلك الوقت والخاصة بعمليات التمصير والتأميم عام ١٩٥٧ كان لها أثرها فى اجبار الشركة على الالتزام بقانون الشركات حتى لا تتعرض الى ما لا تحمد عقباه ٠

ومثال آخر عن عدم التزام الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر بقانون الشركات خلال تلك الفترة وهو عن « الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف » التى دأبت على مخالفة القانون وعدم الالتزام به والتلاعب فى نسب الموظفين والعمال الأجانب والمصريين ومرتباتهم(٤٤) ٠

والمتصفح لوثائق مصلحة الشركات يجد الكثير منها يشير الى عدم تطبيق قانون الشركات فى الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة أيضا ، كما يلاحظ كثير من المساوىء التى اضرت بالاقتصاد المصرى من خلال تهريب الاموال الى الخارج وعدم منح العاملين بها مرتبات تتمشى مع الأوضاع الاقتصادية وقد أساء ذلك الى حالة هؤلاء العمال الاقتصادية والاجتماعية(٤٥) ، ولم تتخلص مصر من مساوىء هذه الشركات الا بعد عام ١٩٥٦ أى بعد فرض الحراسة على الشركات الانجليزية والفرنسية وأملاك رعايا الدولتين وصدور قوانين التأميم والتمصير عام ١٩٥٧ ٠

كما أن هناك بعض الشركات التى التزمت بنصوص قانون الشركات من حيث الموظفين والعمال ورواتبهم مثل شركة كوم امبو التى قامت بتمصير بعض موظفى الشركة وتطبيق القانون حيث أدخلت فى مجلس ادارتها بعض المصريين وألحقت بوظائفها عددا كبيرا منهم ، كما عملت على تمصير العمال حتى أصبح جميعهممن المصريين(٤٦) ٠

وهناك بعض الشركات التى ساهمت بعض الشيء فى الانتاج الزراعى ورغم انه عاد على المستثمرين الأجانب بالدرجة الأولى فانه عاد على الانتاج الزراعى المصرى من خلال استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى واستخدام أيد عاملة مصرية وان كانت هذه العمالة عاشت فترة طويلة من الزمن بمستوى معيشى منخفض ٠

كما ساهمت بعض الشركات فى الثقافة الزراعية فى مصر ، وخير مثال على ذلك شركة وادى كوم امبو التى ساهمت فى انشاء مدرسة زراعية متوسطة ومحطة كاملة للبناء والمعدات لتربية الدواجن والأرانب والنحل ودودة القز عام ١٩٥٢ ، وقد تم ذلك عن طريق تقديم هبة للحكومة عبارة عن سبعة أفدنة لتقام عليها

المدرسة(٤٧) ، وقد يكون ذلك على سبيل الدعاية خاصة مع قيام الثورة انما عادت بالتأكيد على المصريين •

والجدير بالذكر أن الشركة كانت تقوم بزراعة قصب السكر(٤٨) وتورده الى شركات السكر خاصة شركة السكر بكوم امبو(٤٩) ، وبهذا تكون قد ساهمت فى امداد مصانع السكر بالمادة الخام اللازمة لصناعة السكر ، حتى ان كان العائد يدخل جيوب الأجانب ، الا أن الشركة تكون قد ساهمت فى تطوير الصناعة والزراعة معا ، الأمر الذى أدى الى مساهمة الشركة فى تطوير الاقتصاد المصرى ومنفعته •

وهناك شركات زراعية أخرى ساهمت فى تطوير الصناعة القائمة على المحصولات الزراعية فى مصر ، مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى اقامت معاصر الزيوت مما سهل عليها زراعة أرضها بالكروم وانتاجها للانبذة من أصناف عديدة وممتازة(٥٠) ، ومن خلال هذه التوسعات والنشاط المتطور لهذه الشركات تكون قد ساهمت فى استخدام اعداد كبيرة من الايدى العاملة المصرية وبالتالى رفع مستواهم المعيشى •

كما ان الشركة طبقت نصوص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على موظفيها وعمالها ، هذا بالاضافة الى تقديم مبلغ ١٠٠ ج٠م للحكومة عام ١٩٥٦ على هيئة تبرع منها عملا بالمادة ٤٠ من القانون المذكور (٥١) ، وان كانت قيمة هذا المبلغ بسيطة فان الشركة عبرت عن شعور طيب نحو الحكومة •

ومما لاشك فيه ان نشاط الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كان سببا فى تحقيق ارباح طائلة لها ، فعلى سبيل المثال بلغت ارباح شركة الكروم والكحول المصرية عام ١٩٥٢ نحو ٢٠,٠٠٠ ج ٠ م ، ونتيجة لحجم الأرباح الكبير فقد وزعت الشركة جزءا كبيرا منه على

المساهمين ورحلت الباقى الى الاحتياطى والاستهلاك(٥٢) وفى عام ١٩٥٤ حققت شركة المباحث والاعمال المصرية صافى ربح قدره ٣٤٥ ٤ ج٠م ٠

وهناك شركات تعرضت للخسائر فى بعض السنوات ، فعلى سبيل المثال تعرضت الشركة المذكورة عام ١٩٥٥ لخسارة قدرت بنحو ١٤٤٠ر١ ج٠م(٥٣) ، ولذلك نشرت اعلان دعوة فى ٩ مارس ١٩٥٦ لحضور الاعضاء لجلسة الجمعية العمومية الاعتيادية للتصديق على ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ والتصرف فى أرباحها أو خسارتها(٥٤) ٠

وفى عام ١٩٥٦ اصيبت مزروعات شركة كوم امبو بعوامل جوية غير ملائمة مما قلل من انتاجية الفدان للقصب بواقع ٨١ قنطارا(٥٥) ، ومن الملاحظ أن الشركة تعرضت لعوامل جوية غير ملائمة اكثر من مرة خلال تلك الفترة والفترات السابقة ، ويبدو أن ذلك راجع الى وجود الشركة فى منطقة حارة جنوب مصر ، وان مناخ هذه المنطقة اثر على المحصول ٠

والجدير بالملاحظة أن بعض الشركات انطبق عليها ضمن الشركات التى عادت على الاقتصاد المصرى بمنفعة وضرر فى نفس الوقت ، وذلك لأن الشركات الأجنبية لم تقصد منفعة الاقتصاد المصرى ، انما المنفعة كانت تأتى من جراء العمل لمنفعة الأجانب انفسهم أو من قبيل الدعاية للشركات أو خلافه ، وأما من حيث الضرر فهناك شركات كانت تقصد أن تصيب الاقتصاد المصرى بالضرر حتى تستطيع احكام السيطرة ، والبعض لايهمه منفعة الاقتصاد المصرى من عدمه ٠

وأخيرا فهناك شركات تغير رأسمالها هبوطا أو صعودا ، فعلى سبيل المثال شركة أراضى كفر الزيات ارتفع رأسمالها الى النصف عما كانت عليه عند التأسيس حيث بلغ عام ١٩٥٣ نحو ٠٠٠ ١٦٠ ج٠م(٥٦) ، الا انه انخفض عام ١٩٥٦ بما يعادل ٠٠٠ ٣٢ ج٠م حيث بلغ ٠٠٠ ٢٨ ج٠م(٥٧) ، ويبدو أن هذا الانخفاض كان بسبب تأثر الشركة بالظروف السياسية التى مرت بها البلاد عام ١٩٥٦ ، علما بأن الشركة كانت معفاة من أحكام قانون الاصلاح الزراعى(٥٨) ،أما شركة أراضى القبارى فقد انخفض رأسمالها عام ١٩٥٤ الى ٠٠٠ ٣٨٠ ج٠م(٥٩) ٠

أما شركة المباحث والاعمال المصرية فقد دخل ادارتها مصريون خلال تلك الفترة حيث أصبح بها عضوان مصريان وآخر متمصر من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ثمانية مع استمرار الجنسية الأجنبية لمراقبى الحسابات والمستشار القضائى للشركة(٦٠) ٠

وكان لشركة أراضى الغربية وهى شركة بلجيكية قامت بنشاط خاص فاهتمت ببناء القرى وشيدت المنازل الجديدة بالاضافة الى مشاريع الرى عن طريق شراء ماكينات جديدة للرى وقامت بتعبيد الطرق واقامة سكة ترام تخترق مزارعها لخدمة المزارع(٦١) ، وفى ١٩٥٥ أصيب محصول القطن الخاص بالشركة بخسارة فادحة بسبب كثرة لطع دودة القطن وبرودة الطقس ، وان كانت الشركة قد عوضت ذلك من انتاج الارز الذى كان وفيرا فى هذا العام(٦٢) ، وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس الشركة عام ١٩٥٦ دعت أعضاءها للحضور بمقر الشركة لعرض تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية(٦٣) ، وطبقا لقانون الشركة النظامى الذى أجاز اعادة انتخاب من انتهت عضويتهم مرة أخرى ، كما حدث بالنسبة « لبزرون جاك رولاند » فى بداية عام ١٩٥٦(٦٤) ٠

أما شركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد فقد استمر عضو الشركة المنتدب أجنبيا حتى عام ١٩٥٦ الى أن وضعت الشركة تحت الحراسة عام ١٩٥٧ وهو « جورج تريهاكى » يونانى المولد انجليزى الجنسية(٦٥) ٠

أما عن شركة الجعفرية للصناعة والزراعة فلم يكن هنـــاك تغيـر جوهرى خـــلال تلـك الفترة وكان لهـــا تفتيشـــان (أول وثانى)(٦٦) ٠

والجدير بالملاحظة أن نشاط الاجانب الزراعى خلال تلك الفترة قد انخفض ابتداء من قيام الثورة ١٩٥٢ وصدور قانون الاصلاح الزراعى ، وقد انخفض أكثر مع صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ٠ كما تأثر كثيرا بعد عدوان ١٩٥٦ حيث وضعت أمـــوال الرعايا الانجليز والفرنسيين واليهود تحت الحراسة ، ثم قامت الدولـــة بتأميم وتمصير بعض من ممتلكات الأجانب الزراعية ١٩٥٧ ٠

ثانيا : فى مجال الصناعة :

تسلمت ثورة ١٩٥٢ مصر برصيد ضئيل فى مجال التصنيع ، ولكن على امتداد الطريق استطاعت أن تحقق معجزة التصـــنيع ، وتوجه الجهود الى التنمية الصناعية لأنها وجدت فيها الخلاص من براثن الاستعمار وسيطرة الاحتكارات ، فعمدت الى تخليص الصناعة المحلية من العوامل التى قضت عليها بالفوضى والركود ، فأنشأت المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، وأعفت المواد الاولية من الرسوم الجمركية ، ونظمت استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية ، ويسرت استيراد العدد والآلات للصـــناعة ، وأصدرت عددا من القوانين الخاصة بالترخيص للشركات بالبحث والتنقيب(٦٧) ٠

أما عن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ، فنظرا لقيام الثورة فى بدايتها لم تؤسس مصانع جديدة ، حيث استمر عدد المصانع من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٢ كما هو (١٩٥٢٧) منها ٧٥٪ لاتعمل بها اكثر من عشرة عمال ففعالية هذه المشروعات كانت عائلية وتدار بواسطة أصحابها(٦٨) ، الا انه خلال سنوات الثورة تأسست بعض المشروعات الصناعية الأجنبية نظرا لتشجيع الحكومة لرؤوس الأموال الأجنبية ، فتأسست شركة مصر الاهلية لعصير الزيوت والتبريدات بطنطا عام ١٩٥٣ برأسمال ٠٠٠ ١٠٠ ج٠م(٦٩) كما أسس جماعة من اليونانيين وبعض المتمصرين شركة التعبئة المصرية « ابوت » برأسمال ٠٠٠ ٢٠٠ ج٠م(٧٠) ، ومع هذا التشجيع وانشاء بعض المشروعات الصناعية الأجنبية الا أن عدد المصانع انخفض عام ١٩٥٤ الى ٣٣٨٦ مصنعا(٧١) ، ويبدو أن قانون التنظيم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان له اثره فى ذلك ٠

والجدير بالذكر أن الحكومة منذ عام ١٩٥٤ بدأت تشارك الأجانب فى انشاء المصانع مثل مساهمتها فى انشاء شركة الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٥٤ بقيمة النصف وساهم رأس المال الأجنبى الممثل فى شركة ديماج الالمانية بقيمة النصف الآخر(٧٢) ، كما شاركت الحكومة رؤوس الأموال الأجنبية فى انشاء بعض المشروعات الاخرى مثل مصنع انتاج عربات السكك الحديدية ومصنع السماد فى اسوان «كيما» ومصنع الورق «راكتا» بالقرب من الاسكندرية ، كما اتخذ تشجيع الحكومة للاستثمار الأجنبى كالاشتراك فى الصناعة أشكالا متنوعة فابرمت الحكومة عدة عقود مع شركة النسر لصناعة الاطارات وجمع المجلس القومى للانتاج بين المستثمرين الفرنسيين والمصريين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية وغير ذلك(٧٣) ٠

ومما لاشك فيه أن مشاركة الحكومة للاجانب فى انشاء المشروعات الصناعية أدى الى زيادة عدد المصانع فى مصر نوعا ما حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية فى مصر عام ١٩٥٦ نحو ٣٥١٤ منشأة موزعة فيما بين صناعة حلج وكبس القطن وعددها ٤٨ منشأة والصناعات الاستخراجية وعددها ١٧ منشأة والصناعات التحويلية ٣٤٠٨ منشآت والباقى لمنشآت الكهرباء والغاز والبخار والماء وخلافه(٧٤) ٠

وبعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ لعبت المؤسسة الاقتصادية دورا أساسيا فى تمصير الاقتصاد المصرى فقد رسمت غداة العدوان مباشرة سياسة تهدف للقضاء على نفوذ الاعداء فى المراكز الرئيسية فى الاقتصاد المصرى ، حيث اشترت حصص الاعداء (بريطانيا وفرنسا) فى نحو ١٩ شركة صناعية ، كما اشترت موجودات ١٤ شركة انجليزية وفرنسية قررت الحراسة تصفيتها(٧٥) ، وبذلك انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر ٠

أما عن رؤوس الأموال فقد تغيرت سياسة الثورة ازاء الاستثمار الأجنبى فعملت على تشجيعه وتنويع مصادر الثروة ، مما أدى الى ارتفاع رأس المال الصناعى فى مصر عن ذى قبل حيث بلغ عام ١٩٥٢ نحو ٣٠٠ ميلون جنيه(٧٦) ، اذ نشطت صناعة البترول وقسمت مناطق البحث بين « شركات فيلبس وبان امريكان ومؤسسة ايمى » لزيادة كفاية معامل التكرير(٧٧) ، كما بلغت قيمة الصناعة التحويلية فى المصانع التى بها أكثر من عشرة عمال وهى غالبا اجنبية نحو ٧٥ ميلون جنيه تقريبا فى نفس السنة(٧٨) ٠

وفى عام ١٩٥٥ انخفض نصيب الاستثمارات الاجنبية فى مصر ، الى أن وصلت الى حوالى ٣٠ مليونا من الجنيهات (بعد أن

كانت ٨١ مليون جنيه عام ١٩٣٣) وقد قدر رأس المال الاجنبي المستثمر فى أعوام ٥٤ر٥٥ر١٩٥٦ بحوالى ٤٤٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ محدود للغاية ، ويلغ رأس المال المستثمر فى الصناعة فى نهاية عام ١٩٥٥ حوالى ٥٤٫٦ مليون جنيه منها ٤٥٫٨ مليون جنيه للشركات المصرية و ٨٫٨ مليون جنيه لرأس المال الأجنبى المستثمر فى الصناعة فى مصر ، مما يدل على مدى انخفاض رأس المال الأجنبى ٠

أما عن رأسمال الشركات المصرية بأنواعها المختلفة ، فقد زادت من ١٨٣٫١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٢١٦ مليون جنيه عام ١٩٥٥ بزيادة قدرها نحو ٣٣ مليون جنيه ، ومع ذلك فقد ظل نصيب الصناعة من مجموع الاستثمار الخاص منخفضا ، فلم يتجاوز ١٣٫٣٪ عام ١٩٥٤ و ١٤٪ عام ١٩٥٥ مع أن نصيب البناء فى هذين العامين بلغ ٧٨٫٣٪ و ٨٠٫١٪ بسبب استثمار الأموال التى أفرج عنها نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى فى البناء بدلا من الصناعة مما دعا الحكومة الى اصدار تشريع فى عام ١٩٥٦ للحد من الاستثمار فى البناء وتوجيه تلك الاستثمارات الى المشروعات الصناعية(٧٩) ٠

ولأول مرة فى مصر أنشئت وزارة للصناعة عام ١٩٥٦ وكان لها أثرها على الرأسمالية الأجنبية حيث وضعت الخطة الصناعية الأولى ابتداء من عام ١٩٥٧ ، وفى خلال هذا العام بلغت قيمة الصناعات التحويلية فى المصانع التى بها عشرة عمال أو أكثر نحو ٩٤ مليون جنيه(٨٠) ٠

وفى أول نوفمبر ١٩٥٦ فرضت الحراسة على ممتلكات الدول المعتدية وقد شملت نحو ألف وخمسمائة مؤسسة متفاوته الحجم والاهمية وشملت كل أفرع النشاط الاقتصادى(٨١) ٠

وقد اختلف حجم الاستثمار من صناعة الى أخرى ، ففى صناعة حلج وغزل ونسج القطن بلغ عدد المغازل فى مصر عام ١٩٥٣ نحو ٥٩٣ ألف مغزل ارتفع عام ١٩٥٦ الى ٧٦٨ الف مغزل ، وفى المقابل بلغ عدد أنوال النسيج عام ١٩٥٣ نحو ٧ر١٣ الف نول ارتفع عام ١٩٥٦ الى ٢ر١٧ ألف نول (٨٢) • بزيادة قدرها ١٧٥ ألف مغزل و ٥ر٣ الف نول •

أيضا شركة مصر لحليج الاقطان التى أصبحت تمتلك حتى ١٩٥٤/٥٣ نحو تسعة محالج كبرى وتستأجر محلجين آخرين كلها مجهزة بأحدث العدد والآلات موزعة فى جهات مختلفة من القطر المصرى ، كما كان لها مكبسان بخاريان بمحلجى المنصورة والواسطى(٨٣) ، وهذا دليل على اهتمام حكومة الثورة بالصناعة القطنية والتحول من حالة تصدير القطن خاما كما كان قبل الثورة الى التصنيع والاستفادة من محصول نقدى مهم فى الدولة هو القطن •

أما عن رأسمال شركات الغزل والنسيج الأجنبية فى مصر خلال الفترة نجد أن البعض منها ارتفع رأسمالها ، فعلى سبيل المثال زاد رأسمال شركة صباغى البيضا الى مليون جنيه ، وذلك لدخول بعض الفرنسيين مساهمين فى الشركة عام ١٩٥٢(٨٤) ، وكذلك مصنع كتان الشرق الذى أمكنه زيادة رأسماله من ٠٠٠ ٣٥٠ ج٠م عام ١٩٥٦(٨٥) الى ٠٠٠ ٤٠٠ ج٠م عام ١٩٥٧ وذلك لزيادة مبيعات المصنع لاهتمام المساهمين الاجانب فى هذه الصناعة وكفاية استهلاك مصر من الأقمشة الكتانية والدوبارة والاقمشة الثقيلة ، حيث أخذت مبيعات الشركة فى الزيادة التدريجية منذ قيام الثورة ، فقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٥٣ نحو ٨٩٠ ٦٢ ج٠م عام ١٩٥٦ الى ٧٩٩ ٣٧٢ ج٠م ثم الى ٥٢٧ ٥٧٠ ج٠م عام ١٩٥٧(٨٦) ، ايضا شركة الحرير

الصناعى التى زاد رأسمالها الى النصف عام ١٩٥٧ عما كان عليه عند التاسيس حتى بلغ ٣ ملايين ج٠م ، وذلك بسبب اتساع نشاط الشركة وتجديد عقد امتيازها حتى عام ١٩٥٧ ودخول مساهمين جدد ليبلغ عدد المساهمين عام ١٩٥٧ نحو ٠٠٠ ١٦ مساهم(٨٧) ٠

وبسبب ضخامة بعض الشركات توقفت بعض مصانعها لعدم القدرة على تصريف منتجاتها ، والدليل على ذلك أن شركة الملح والصودا المصرية وهى شركة انجليزية اتسع نشاطها وتعددت اقسامها مثل قسم المعاصر وقسم تجميد الزيوت وقسم تكرير السموم نباتين أو شحم غذائى) وقسم المصابن ، كما تعددت مصانعها مثل مصانع القبارى وكفر الزيات(٨٨) ومحرم بك ووادى النطرون(٨٩) فكان لهذه الضخامة اثرها فى زيادة المنتجات وتكسها فامتلأت مخازن مصانع القبارى وكفر الزيات بمنتجاتها ، مما ادى الى ايقاف الشركة لهذين المصنعين عام ١٩٥٣(٩٠) ٠

وما هو وارد عن شركة صناعة كتان الشرق أن سوء ماليتها ادى الى تكدس كميات كبيرة من البضائع بمخازنها ، كما تم فرض عدد كبير من العمال على المصنع ، مما أدى الى زيادة الانتاج ، بالاضافة الى المكدس بالشركة ، الامر الذى ترتب عليه انخفاض قيمة هذه البضائع فكانت خسائر الغزل ٨٠٨ ٤٠ ج٠م وخسائر النسيج ٩٢٧ ٣٨ ج٠م (٩١) ، وقد ادي ذلك الى المطالبة عام ١٩٥٥ بتدعيم الشركة التى ساءت حالتها وحالة عمالها من حيث الاجور(٩٢) ٠ وكانت النتيجة فى النهاية أن لجات الشركة عام ١٩٥٦ الى الاعلان عن تخفيض رأسمالها لتغطية الفاقد(٩٣) ٠ ويبدو أن الحكومة لم تنصف الشركة وتقدم لها المعونة المطلوبة لانقاذ حالتها وحالة عمالها، الأمر الذى ادى الى اعلان الشركة عن تخفيض رأسمالها ٠

وهناك بعض الشركات انخفض رأسمالها بسبب مبيعاتها مثل شركة الجوت المصرية التى منيت بخسارة عالية بسبب انخفاض مبيعاتها عام ١٩٥٢ مما أدى الى توقف المصنع واغلاقه حوالى شهرين ونصف الشهر لعدم قدرة الشركة على تحمل الخسارة ، مما كان له اكبر الاثر على حالة العمال والموظفين(٩٤) ، الامر الذى ادى الى شكوى العمال لمصلحة الشركات عن سوء حالة الشركة المالية والادارية ، مما ترتبت عليه زيادة ساعات العطلات لعدم توافر الخامات وبالتالى انخفاض اجور العمال(٩٥) ٠

ولم يتوقف امر انخفاض رؤوس الأموال عند حد الخسائر بل تعدى الأمر الى توقف بعض الشركات عن العمل والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٥٤ لاحظت لجنة توقف المصانع والمؤسسات بوزارة التجارة والصناعة (ادارة الشركات) اثناء نظرها طلب التوقف المقدم من شركة سباهى بالاسكندرية انه من اسباب التوقف قيام الشركة بصرف مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة ، فقد بلغت هذه المكافآت لأسرة سباهى وحدها ٢٧٫٦٠٠ ج ٠ م فى حين أن ارباح الشركة لا تتعدى ٦٠٠٠ جنيه مصرى(٩٦) ٠

وهناك شركات توقفت عن العمل لعدم تحقيق الربح اللازم لاستمرارها فاشترتها شركات اخرى والدليل على ذلك أن الشركة الاهلية قامت بشراء جميع أصول وخصوم الشركة الانجليزية المصرية للغزل والنسج ليمتد عام ١٩٥٥ ومواصلة اعمالها بنفس الاغراض وهى الغزل والدوبلنج والنسج والتبييض والصباغة(٩٧) ٠

اما شركات البترول فقد تدخلت الحكومة فى انتاج البترول وتغيرت سياسة الحكومة ازاء الاستثمار الأجنبى فى صناعة البترول اذ قسمت مناطق البحث بين شركات البترول ، لذا انخفض معدل

الانتاج فى كثير من الشركات بل اصابتها الخسائر ، فشركة آبار الزيوت الانجليزية على سبيل المثال طالبت الحكومة فى عام ١٩٥٢ بأن تدبر لها حوالى ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ ج٠م وهو الفرق بين تكاليفها فى انتاج واستيراد وتوزيع مبيعاتها من المنتجات البترولية فى مصر وبين حصيلتها لتلك المنتجات ، وذلك بناء على الاتفـاق المبرم بين الحكومة والشركة بشأن تراخيص البحث عن البترول واستيراده وتكريره بمعملها بالسويس والخاص بمشـاركة الحكومة فى أية خسارة تحدث للشركة ، كما طالبت الشركة الحكومة برفع أسعار المنتجات البترولية لكى تغطى بعض خسائرها(٩٨) ، ولسداد هذا المبلغ تقرر فتح اعتماد اضافى فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢(٩٩) ٠

وهناك شركات صمدت وحققت أرباحا ساهمت فى زيـادة رأسمالها مثل شركة شل المحدودة التى بلغ رأسمالها فى عام ١٩٥٤ نحو مليون جنيه انجليزى ، كما زاد رأسمال شركة سكونى فاكوم فى نفس العام حوالى عشرة ملايين دولار(١٠٠) ٠

كما ظهرت خلال تلك الفترة شركات بترول جديدة وهى شركات مختلطة مع شركات مصرية مثل الشركة الشرقية للبترول وشركة بترول خليج السويس وشركة بترول الصحراء الغربية(١٠١) ، وفى عام ١٩٥٥ صدر قانون رقم ٢٣٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى التعاقـد مع شـركة كونوراد المتحدة للبترول بشأن البحث عن البترول واستغلاله(١٠٢) ٠

كما نشطت رؤوس الأموال الأجنبية فى استخراج الفوسفات ، ففى عام ١٩٥٢ أصبحت للشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات خمسة مناجم منها اثنان ادارتهما الفعلية فى أيـدى مهندسـين مصريين تدربوا على استغلال المناجم وثالث فى دور التمصير(١٠٣)

كما تم الترخيص لشركة حماطة عـــام ١٩٥٢ لاســـتخراج الفوسفات فى منطقة وادى هلال بالصحراء الشرقية ، وكذلك شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية فى منطقة القرن بالصحراء الشرقية أيضا ·

ومن المعادن الأخرى ، فقد رخص لشركة حماطة المنجميـــة (أوتنجر وشركاه) عام ١٩٥٢ للعمـل فى وادى ســـجاى الكبير بالصحراء الشرقية لاستغلال معدن الرصاص ، وكذلك « عمانويل آيل » فى أم غيج ووادى الغز بالصحراء الشرقية لاستغلال الرصاص والزنك ، « وجوزيف ددلر » فى جبل نخيرة بالصحراء الشرقيـــة لاستغلال التلك ، وشركة مناجم الصحراء الشرقية (ريمون كلانته وشركاه) فى منطقة الحميرة بالصحراء الشرقية لاستغلال معدن الكروم ، وكانت جميع هذه التراخيص تمنح فى منطقة على شـكل مستطيل طوله ٢ كم وعرضه واحد كم ومدة الترخيص سنة ميلادية قابلة للتجديد ، على أن تراعى الشركات والافراد لأحكام قـــانون الشركات المساهمة فى شأن الموظفين والعمال فيها ·

كما صرحت الحكومة فى نفس العام لشركة مناجم سينا ليمتد الانجليزية للبحث عن المنجنيز فى منطقة رأس الحمار بأم بجمة وفى وادى أبو ثور بسيناء ، كما صرحت الحكومة لشركة اتحاد مناجم مصر للبحث عن المنجنيز أيضا فى منطقة وادى لحيـــان ووادى نصيب بسيناء(١٠٤) ·

وفى مجال الصناعات الهندسية والتعدينية تاسست خلال الفترة شـركة مصر للهندســة والسيارات براسمال قدره مليون جنيه ، الا أن الشركة توقفت عن العمل على اثر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى أثر فى عدم قيام بعض الصناعات الأخرى وتوقف العمل لاعـــداد

مصنع الديزل (ماكينات لستر) ، وتوقف تاسيس الشركة المساهمة لاقامة الصناعات المعدنية بعد ان تم توقيع العقد مع احدى الشركات الأجنبية الكبرى ، ولكن فى نفس الوقت تم توقيع عقد مع « تكمو اكسبورت Tecnmoxport » بتشيكوسلوفاكيا لانشاء مصنع للدراجات بطاقة انتاجية تصل الى ٣٠٠٠٠ دراجة سنويا ، كما تم انشاء مصنع وابورات الغاز بالتعاون مع شركة « هالجرنلسن Halaer Nelsen »(١٠٥) ، كما ظهرت شركات صناعية جديدة اخرى فى مصر للعربات واللوريات والدراجات(١٠٦) .

ومن الصناعات الجديدة خلال تلك الفترة شركة الحديد بالاسكندرية التى تاسست عام ١٩٥٣ بطاقة انتاجية ١١٠٠٠٠ طن فى السنة الاولى زادت الى نحو ٢٣٥٠٠٠ طن فى السنوات التالية(١٠٧) .

وفى عام ١٩٥٤ دخلت رؤوس الأموال الأجنبية مساهمة فى اهم صرح اقتصادى فى مصر وهو مصنع الحديد والصلب بحلوان الذى ساهمت فيه شركة « ديماج » الالمانية على نحو ماسبق(١٠٨) ، كما ساهم الأجانب فى انشاء بعض الصناعات المرتبطة بصناعات الحديد والصلب مثل شركة معدات السكك الحديدية(١٠٩) لصناعة عربات السكك الحديدية(١١٠)

اما عن الصناعات الحديدية التى توقفت عن العمل فيبدو انها شركات تابعة لدول العدوان الثلاثى ، كما ان الدولة اتجهت خلال تلك الفترة الى الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا) .

اما عن صناعة السكر فقد استمرت شركة السكر حتى عام ١٩٥٦ حيث تملكت الحكومة اكثر من نصف اسهم هذه الشركة التى أصبحت تحمل اسم « شركة السكر والتقطير المصرية » ، وكانت

الشركة الوحيدة المنتجة للسكر فى مصر (١١١) ، ولما كانت الشركة فرنسية من دول العدوان الثلاثى فقد مصرتها الحكومة ، مما أدى الى انخفاض رأس المال الأجنبى فى هذا المجال(١١٢) ٠

وفى عام ١٩٥٤ زاد رأسمال شركة مضارب الارز المصرية ، مما أدى الى اقتراح الجمعية العمومية للمشاركة بانشاء شركة مساهمة مصرية برأسمال ٣٠٠٠٠ ج٠م لتجارة وتصدير الارز ومخلفاته(١١٣) ، وفى نفس العام امتلكت شركة بيرة الاهرام مضربا للأرز(١١٤) ٠

ومن الشركات التى انخفض راسمالها فى بداية الفترة « شركة مصانع بولاناكى المصرية » للمشروبات الروحية حيث بلغ ١٩٠٠٠٠ ج٠م(١١٥) ٠

ومن الشركات التى أنشئت خلال الفترة « شركة التعبئة المصرية (ابوت) » عام ١٩٥٤ براسمال ٢٠٠٠٠٠ ج٠م لصناعة وتعبئة وبيع المشروبات المختلفة(١١٦) وقام بتاسيسها اثنا عشر يونانيا وثلاثة متمصرون(١١) ٠

كما انشأ الاجانب عام ١٩٥٣ شركة مصر الاهلية لعصير الزيوت والتبريدات بطنطا برأسمال ١٠٠٠٠٠ ج٠م(١١٨) ٠

وفى نهاية الفترة أسس الأجانب شركة الزيت المصرى وصناعة الصابون بالاسكندرية(١١٩) ، وقامت شركة اقطان كفر الزيات بانشاء مصنع جديد لها فى كرموز بالاسكندرية لانتاج الجلسرين الطبى ، وآخر فى نفس المكان لنزع قشرة بذرة القطن ، كما استوردت الشركة مصنعا كاملا من سويسرا لانتاج الجبن المطبوخ من اللبن المنزوع القشطة والزيوت المجمدة(١٢٠) وكان يعمل بفرع الشركة نحو ١٩٢ عاملا(١٢١) ٠

اما عن شركات الميناء الأجنبية خلال الفترة فيبدو انها لم تحقق مآربها ، كما يبدو أن الحكومة دخلت هذا المجـال مما ادى الى انخفاض رؤوس الأموال الأجنبية كما انخفضت انتاجيتها ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصنع المكس التابع لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند انخفضت انتاجيته من ٦٠٠ ١٠٧ طن عـام ١٩٥٢ الى ٠٠٠ ١٦ طن عام ١٩٥٣(١٢٢) ، كما قام مصنع الطوب الرملـي بالقاهرة بفصل عدد كبير من موظفيه كالمدير ورئيس الحسابات وغيرهم وعدم دفع المكافآت المستحقة للعمال وأصبحوا مهددين بالفصل ايضا بحجة عجز الشركة الادارى والمالى الذى يدعو الى تصفيتها(١٢٣) ٠

كما تكونت عدة شركات مساهمة فى الاسـكندرية لانتـاج الكابلات الكهربائية والبطاريات الكهربائية والاطارات(١٢٤) ٠

* * *

اما عن الوضع الصناعى والأرباح خـلال تلك الفترة فمـن الملاحظ أن المصانع الأجنبية فى مصر كانت تعمل على الحد من نشاط المصريين الصناعى قبل قيام الثورة(١٢٥) ، كما أن رؤوس الأموال المصرية لم تكن تستطيع الاقدام على الاستثمار فى الصناعات الثقيلة انما غالبا كانت تلجأ الى الصناعات الزراعية ، ولأن الصـناعات الثقيلة تحتاج الى رؤوس اموال ضـخمة والى فنيين وهـم غير متوافرين فى مصر(١٢٦) ٠

ومن قيام الثورة اهتمت الحكومة بالقضـاء على الفساد فى الحكومة والدولة ، وتحرير البلاد من الاستعمار وتطهير ادارة الحكم من الفساد ، والعمل على خلق صناعات جديدة ورفـع المسـتوى المعيشى لافراد الشعب(١٢٧) ، كما اهتمت الحكومة بالعمال فانشأت لهم صناديق ادخار يلتزم فيها أصحاب الأعمال والعمال بدفع نسب

مئوية مما يتقاضاه العمال حتى يجدوه عند تقاعدهم(١٢٨) والحقيقة أن هذه الفكرة كانت قائمة من قبل ولكنها لم تكن مطبقة فعليا ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الغزل الاهلية المصرية كانت قد أعدت صندوقا للادخار للموظفين والعمال ، يدفع فيه الموظف ٥٪ من مرتبه وتدفع الشركة ٥٪ باسم الموظف ، فلما عملت الحكومة على اتخاذ القوانين الفعالة لجميع العاملين فى هذا المجال قامت الشركة بفض الصندوق القديم ، وبدلا من أن تصرف جميع أموال الصندوق للموظفين صرفت لهم النصف فقط واستولت على النصف الآخر(١٢٩) ، وحفاظا على حقوق العاملين انشأت حكومة الثورة مؤسسة التأمين والادخار للعمال بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥(١٣٠) .

كما اهتمت الحكومة بتنمية الانتاج القومى وخلق مناخ لنمو الصناعة المصرية فانشأت عام ١٩٥٢ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، كهيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية ، وملحق برئاسة مجلس الوزراء على أن يرأسها رئيس الوزراء مباشرة ويقوم ببحث المشروعات الاقتصادية وتشجيع الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة فى مصر(١٣١) بعد أن كانت الشركات التجارية الأجنبية تقوم بشراء المعادن المصرية لتصنيعها بالخارج أو فى المصانع الأجنبية المنشأة فى مصر (١٣٢) .

وأعطى للمجلس الدائم سلطة تنفيذ المشروعات اما مباشرة واما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص ، وأعطى مهلة قدرها اثنى عشر شهرا لتقديم برنامج الثلاث السنوات ، وقد بدأ استثمار الحكومة المباشر تحت اشراف المجلس بانشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان عام ١٩٥٤ ومساهمة الحكومة فى انتاج عربات السكك الحديدية ومصنع السماد (كيما) ومصنع الورق (راكتا) ... الخ

كما سبقت الاشارة ، كما أوليت صناعة البترول وصناعة الكهرباء اهتماما هائلا ، فبدأ بانشاء مصفاتين للنفط فى عـــام ١٩٥٤ . ومحطتين للقوى الكهربائية فى القاهرة .

وفى يناير ١٩٥٧ حل المجلس وحولت أعمـــاله الى هيئتين جديدتين : لجنة التخطيط القومى ، والمؤسسة الاقتصادية ، وانشئت الأخيرة لادارة الشركات الفرنسية والبريطانية وغيرها التى نزعت ملكيتها بعد حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، واصبحت المؤسسة ايضا مسئولة عن مصالح الحكومة فى الشركات التى انشـــأها المجلس الدائم والتى كانت تحت رعايته حتى ذلك الوقت(١٣٣) .

كما قامت الحكومة بتشجيع رؤوس الأموال المصرية فى مجال الصناعة للنهوض به ومشـــاركته لرؤوس الأمـــوال الأجنبية ، لذا منحت الحكومة المنتجات الوطنية معاملة تفضيلية على المنتجـات الأجنبية خاصة فى المناقصات الحكومية(١٣٤) .

وفى مارس ١٩٥٣ اتخذت الحكومة اجراءين من اجـــراءات الحماية بالنسبة لصناعة الغزل والنسج ، فزيدت الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية ، وانشىء « صندوق دعم الغزل والنسج » وكان هذا الصندوق الذى يمول من حصلية ضريبة التصدير على القطن يهدف الى زيادة الصادرات بتوحيد المجهود الذى يبذل فى سبيل التسويق فى الخارج ، واعادة توجيه الانتاج الى الاصناف التى يطلبها الخارج ، وكذلك منح اعانات لمصـــدرى المنســـوجات القطنية(١٣٥) ، ومحاولة تجنب الأزمات الخانقة التى كادت تودى بصناعة الغزل والنسيج فى اطار النمو الرأسمالى ، ويمكن القول بأن معاونة الصـــندوق قد ســاعدت على تخفيف اثر الاحتكارات الرأسمالية الضخمة ، غير أن جزءا من أزمة الصناعة يرجـــع الى

طبيعة أسلوب النمو الرأسمالى فى الصناعة ، وقد عجز هذا الأسلوب عن تقديم أكبر انتاج بأرخص الاسعار ، ففى ظل فوضى الرأسمالية يضيع مايوفره الانتاج الضخم وتظل الجماهير الشعبية مطالبة بدفع ثمن هذه الفوضى تحت ستار الحافز الفردى(١٣٦) ٠

وكانت نتيجة هذه السياسة ان زاد الدخل القومى عام ١٩٥٥ بمقدار ١٦٪ عما كان عليه عام ١٩٥٤ ، وزاد انتاج الخامات المعدنية زيادة بمقدار ٣ر١٧٪ كما سجل انتاج الصلب زيادة قدرها ١٦٪ والحديد الخام ٧ر٩٣٪ والنحاس ١٦٪(١٣٧) ٠

وكان من بين العوامل التى أدت الى تراجع الصناعة فى مصر هو اصطدام الصناعة بعشرات العراقيل التى كان يقيمها الاستعمار والشركات الاحتكارية التابعة له فى مصر حتى تستمر الصناعة معتمدة على الواردات من الخارج ، فقد حالت السيطرة الاستعمارية دون التوسع فى تصريف القطن المصرى خارج المعسكر الاستعمارى مع بداية قيام الثورة ، فى الوقت الذى أصبح فيه هذا المعسكر عاجزا عن شراء كل القطن المصرى لانكماش مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وتوافر القطن الأمريكى فى أسواق العالم ٠

وكان لذلك أثره على صناعة النسيج فى مصر فتعرضت لأزمة طاحنة اضطرت الحكومة معها أن تعينها بما لايقل عن ٨ مليون ج٠م خلال عام ١٩٥٣/٥٢ حيث واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة انتاجها على الاستهلاك المحلى ، كما واجهت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركودا شديدا وكذلك الصناعات الغذائية وصعوبة الحصول على الخامات اللازمة لصناعة الحديد ، وتباطأ نشاط صناعة الأثاث المعدنى تبعا لحالة الركود العامة واضطرت المصانع الى خفض انتاجها من ٣٠٠٠ طن من مختلف أنواع الأثاث

الى ١٢٠٠ طن ، وهبط الانتاج فى عربات النقل والترام خلال هذا العام هبوطا ملحوظا ، وقل انتاج مصانع الاسمنت بنسبة ٨٪ عما كان عليه عام ١٩٥١ ، وتوقف نشـــاط صـــناعة الطوب الأبيض الرملى ·

ومن الصعاب التى لاقتها الصناعة المصرية ان بعض الشركات الأجنبية كانت تعمد الخفض فى انتاجها ، فقد تعمدت شركات البترول الأجنبية ذلك طوال الفترة من ١٩٥١ وحتى ١٩٥٥ ، وكان معنى ذلك ضرورة الاستيراد من الخارج اى من نفس هذه الشركات بأســعار عالية ·

وشركـة السـكر الأجنبية كانت تبيع السكر بضعف السـكر العالمى ، كما كانت تتعمد عدم التوسع فى انتاجها والدليل على ذلك هبوط انتاج الشركة من ٢٢٣ الف طن من السكر فى بداية الحـرب الثانية الى ٢٠٦ آلاف طن عام ١٩٥٣(١٢٨) ·

وكان أيضا من بين العوامل التى ادت الى تراجع الصـناعة الأجنبية بداية التدخل المباشر من جانب الحكـومة فى الحيـاة الاقتصادية ، والى فرضها الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الضيقة عام ١٩٥٤ ، واخضاع شركات المرافق العامة لرقابة ديوان المحاسبة ، ثم تأميم شركة السكر والتقطير عــام ١٩٥٦ بعد تعثر تسوية المشاكل المعلقة بينها وبين الدولة ، كما اممت فى نفس العام شركة قناة السويس ، والتى نشأ بسببها العدوان الثلاثى الذى ادى الى فرض الحراسة على المؤسسات البريطانية والفرنسية وامـلاك رعايا الدولتين بمصر ·

كما أصدرت وزارة التموين قرارها رقم ٢٣٦ لســنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على وسائل النقل وجميع مصانع ومنشآت وفروع ومكاتب

شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وشركة شل ليمتد وشركة الغاز المصرية (سب) ٠

ولذلك يعتبر عام ١٩٥٦ ولاسيما بعد العدوان الثلاثى بداية مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية المصرية ، انعكس اثرها على الناحية الصناعية(١٣٩) ، فان اتباع الدولة لأسلوب مغاير لما كان عليه الوضع من قبل من حيث عمليات المصادرة والتجريد من الملكية وفرض الحراسة ترتب عليه خلق شعور بعدم الثقة لدى رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدولة وبالتالى أدى الى محاولة رؤوس الأموال الأجنبية سحب الجزء الأكبر من استثماراتها بأسرع مايمكن سواء عن طريق البيع أو التهريب أو خلاف ذلك كما حدث عام ١٩٥٧(١٤٠) ٠

وبالرغم من أحداث عام ١٩٥٦ وأثرها على الشركات الأجنبية فى مصر فان هناك شركات أدت دورا مهما خلال هذه الاحداث ، فعلى سبيل المثال شركة اقطان كفر الزيات التى استطاعت ان تقف موقفا حسنا حيث تمكنت من سد حاجة البلاد من بعض المنتجات التى تنتجها مثل الصابون والمسلى وبعض المواد الكيماوية بالرغم من ان محصول القطن كان منخفضا خلال تلك السنة مما أدى الى انخفاض حصة الشركة من بذرة القطن ، الا أن الشركة قامت باستيراد البذرة من السودان ، ولهذا كان دخل الشركة كبيرا حيث قامت بتشييد مصنع جديد لها فى كرموز بالاسكندرية لانتاج الجلسرين الطبى ومصنع آخر فى نفس المكان لنزع قشرة بذرة القطن على نحو ما سبق(١٤١) ٠

وفى أعقاب العدوان الثلاثى لاقت بعض الصناعات كثيرا من المشاكل خاصة مشكلة فرز القطن حيث كانت هذه المهنة مقصورة على

أبناء الجاليات الأجنبية الذين قدموا الى مصر للاشتغال فى سوق القطن ، ولكن فى أعقاب العدوان غادر كثير من هـــؤلاء الفرازين الأجانب البلاد ، كما صدرت تشريعات تقصر الاشتغال بالفرز على ذوى الاستعداد العلمى والثقافى ، وبهذا نجد أن حداثة عهد كثير من الفرازين المصريين أدت الى انخفاض مستوى الاداء والى كثير من الصعوبات التى ظهرت جلية فى مراحل تنفيذ العمل الفنى(١٤٢) .

واذا كانت الارباح هى الدافع الأساسى للمستثمرين خاصـة الأجانب ، فكان لزاما علينا أن نطرق هذا الأمر خلال الفترة ولو بصورة خاطفة حتى نستطيع الوقوف على ماحققته الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة السكر لجأت الى الوسائل الاحتكارية لزيادة أرباحها فكانت تبيع الســكر بأسعار تزيد على السعر العالمى ، كما أن مركزها الاحتكارى مكنها من الحصول على خفض تعريفة النقل بالسكك الحديدية بلغ من ٢٥٪ الى ٣٠٪ من التعريفة السائدة الأمر الذى أدى الى تمكين الشركة من تحقيق أرباح طائلة(١٤٣) .

أما شركة كروان بريورى لصناعة البيرة فـقد حققت أرباحا طائلة بلغ صافيها عام ١٩٥٥ حوالى ٠٠٠ ١١٥ ج٠م(١٤٤) .

وبسبب اهتمام الحكومة بصناعة النسـيج حققت شــركات النسيج أرباحا عالية وقد استمرت فى ذلك حتى عام ١٩٥٦ قبــل حدوث أزمة السويس ، ففى بداية ابريل وفى اجتماع عام غير عادى حضره ممثل الحكومة لدى مصانع النسيج المصرية تم توزيع نصيب المساهمين من الارباح التى حققتها مصانع النسيج(١٤٥) ، وكان من أهم شركات النسيج التى حققت أرباحا عالية شركة أقطان كفر الزيات حيث بلغ صــافى ربحهــا عــام ١٩٥٧ نحو ٥٥٦ ١٨٥ ج٠م(١٤٦) .

ومن الملاحظ ان الشركات الصناعية الأجنبية فى مصر اختلفت فيما بينها من شركة الى اخرى فى قيمة الارباح التى وزعتها على أصحاب الاسهم ، ففى شركة مكابس الاسكندرية وزعت عام ١٩٥٢ ــ ١٠٠ قرش عن كل سهم مخصوم منها الضرائب(١٤٧) ، بينما وزعت شركة ايسترن كومبانى ١٠٠ قرش ربحا صافيا أى بعد الضرائب(١٤٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة البيرة بومنتى والاهرام فى نفس العام(١٤٩) ٠

وبالنسبة لصناعة السماد فنجد أن الزيادة التى عمت الاسعار بعد عام ١٩٥٦ امتدت الى سعر السماد ، فعلى أساس الاسعار المحلية زاد معدل العائد من ٤ر٩٪ فى عام ١٩٥٤ الى ٦ر١٤٪ فى عام ١٩٥٧ مما أدى الى الزيادة الربحية برغم ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج كلها ، وعلى أساس الاسعار العالمية انخفضت الارباح من ٥ر١٪ الى ٢٪ لنزول أسعار ازوتات الكالسيوم ، وبذلك أصبحت زيادة الارباح من ٤ر٥٢ قرش عام ١٩٥٤ الى ١ر٦١ قرش فى عام ١٩٥٧ عن كل سهم ٠

أما صناعة الاسمنت فقد انخفضت أرباحها من ١٨٪ عام ١٩٥٤ الى ٣ر١٠٪ عام ١٩٥٧ ، وهذا بالنسبة للاسعار المحلية ، أما على أساس الاسعار العالمية فقد زادت من ٧ر٣٤٪ الى ٦ر٣٥٪(١٥٠) ، ويبدو أن انخفاض أرباح الاسمنت المحلية كانت بسبب قلة الكميات المصدرة منه الى الخارج فى أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦ ٠

ومع هذه الارباح فقد ظل هناك ركود فى حركة الاستثمار الصناعى فى مصر خلال تلك الفترة خاصة من المستثمرين الاجانب نظرا لعامل الخوف من المغامرة برؤوس أموالهم فى بلد لم تتضح فيه

هوية حكامه الجدد منذ قيام الثورة وما صدر بعد ذلك من اجراءات كالقوانين التى تحد من نشاط الأجانب ، وأحداث عام ١٩٥٦ ، كل ذلك تحكم فى الاستثمارات الأجنبية ، وعلى ذلك فلم يكن الربح وحده سببا كافيا مشجعا لجلب الاستثمار الأجنبى كما كان فى الفترات السابقة ٠

ويتصل بأرباح الشركات عملية اعطاء مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الادارة علاوة على بدل حضور عن كل جلسة من جلسات انعقاد المجلس ، وقد تفاوتت هذه المكافات من شركة الى اخرى حسب حجم الشركة والتى تبدأ من ٥٧ جنيها الى ١٩٦٨ جنيها للعضو(١٥١) ، فعلى سبيل المثال سبقت الاشارة الى أن أسرة سباهى حصلت عام ١٩٥٤ على مكافآت ضخمة جدا بلغت ٦٠٠ ٢٧ ج٠م من شركة سباهى بالاسكندرية علما بأن أرباح الشركة لم تتعد ٦٠٠٠ ج٠م خلال تلك السنة(١٥٢) ، وكان هذا يعنى صرف هذه المكافآت على حساب أرباح المساهمين بل رأسمال الشركة نفسه ٠

وهذا التفاوت غير المعقول أدى الى أن نادى أصحاب الراى بوضع حد له لاخراج الصناعة من تلك الازمة السيئة ، حيث ان هذه المكافآت بلا شك كانت تعطى للاعضاء على حساب العامل والمستهلك والمساهمين لأنها كانت تخفض من أرباح أسهمهم ، وان كان ذلك لم ينطبق على جميع الشيركات ، فهناك شركات كانت تعطى مكافآت معتدلة (٥٧ جنيها) وعلى اية حال فالمسئولية هنا مسئولية الجمعيات العمومية التى كانت تقر هذه المكافآت وفقا لنظم الشركات ، لذا كان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قاضيا وحاسما فى ذلك الموضوع(١٥٣) ٠

والجدير بالذكر انه مع كثرة وضخامة هذه المكافآت التى كانت تصرف لأعضاء مجالس الادارات بالشركات خاصة الأجنبية

منها نجد أن بعض الشركات كانت تبخل على عمالها فى صـــرف مستحقاتهم من هذه المكافآت ، فقد رفضت شركة الطوب الرمـلى ـ فرع العباسية ـ أن تدفع لعمالها المكافآت المستحقة لهم عن عــام ١٩٥٥/٥٤ ، بل هددتهم بالفصل ، وقامت بالفعل بفصل مدير الفرع ورئيس الحسابات بحجة عجز الشركة الاداري والمالى الذى يدعو الى تصفيتها(١٥٤) .

ومما لاشك فيه أن كل الشركات لم تكن تحقق أرباحا فمنها ما أصابته الخسائر ، فعلى سبيل المثال شركة الجوت المصرية كانت خسارتها عام ١٩٥٢ كبيرة بســبب ســوء الادارة وانخفــاض المبيعات(١٥٥) ، وكذلك الحال بالنسبة للشركة المصـرية لتجفيف الخضراوت التى كانت خسارتها عام ١٩٥٦ نحو ٤٢٢٠ ج٠م بسبب الارتباك المــالى الذى وقعت فيــه نتيجــة لتصــرفات الادارة السابقة(١٥٦) ، هذا بجانب الظروف السياسية التى حدثت عام ١٩٥٦ .

وأهم مظاهر هذه الفترة هو قيام الاجانب بتهريب الأمـوال الى الخارج ، مما أساء الى الاقتصاد المصرى ، خاصة بعد أحداث ١٩٥٦ ، فعلى سبيل المثال قام الاجانب بالشركة الاهلية المصريــة للغزل والنسيج بتهريب مبالغ ضخمة من أموال الشركة الى الخارج عام ١٩٥٧ ، ما أدى الى حدوث اضرار بالغة بحالة الشركة من حيث الآلات والأقمشة وادارة المصنع(١٥٧) .

ولكى يسهل على الأجانب تهريب الأموال الى الخارج فى شركة الاسكندرية للغزل والنسيج قام مدير الشركة بعمليات نقل وتعيين واسعة للموظفين الأجانب خاصة اليهود ، وابرز من قام بتهريـب اكبر جزء من أموال الشركة هو اليهودى ـ « أرنست هرارى » عضو

مجلس الادارة المنتدب ، وكان يملك ٥٣٪ من رأسمال الشركة البالغ ٧٠٠٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٧ ، وقد دبر « أرنست » ذلك الأمر قبل مغادرته للبلاد ، الا أن موقف بعض الجهات المسئولة في الدولة كان سلبيا عند الابلاغ عن مثل هذه الحالات وعدم الاسراع بوقفها أو حتى التأكد من صحتها ، وقد تمثل ذلك في مدير المباحث الجنائية بالبوليس الحربي(١٥٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لمصلحة الشركات التي ذكرت أن الموضوع ليس من اختصاصها وتجب احالته الى مراقبة النقد لاتخاذ اللازم وافادة المباحث الجنائية(١٥٩) ؛ ومن ذلك يلاحظ عدم اهتمام الجهات المسئولة بذلك الموضوع ، مما سهل عمليات تهريب الأموال الى الخارج ، كما يلاحظ أن أحداث ١٩٥٦ وقوانين التمصير عام ١٩٥٧ كان لهما أكبر الأثر في تهريب هذه الأموال ٠

ولم تكن أحداث ١٩٥٦ وقوانين التمصير ١٩٥٧ فقط السبب في تهريب الأجانب للأموال الى الخارج بل كانت هناك حالات تهريب كثيرة قام بها الأجانب طوال فترة الدراسة في مجالات الأنشطة الأخرى وهي أصلا قائمة على الاستغلال والتدمير والتهريب ، الا أن أحداث نهاية فترة البحث كانت من أشد الأسباب التي أدت الى زيادة التهريب ٠

عملت الحكومة على تشجيع الأجانب لاستثمار أموالهم في كثير من المجالات الصناعية المختلفة ، ففي عام ١٩٥٢ صدر قانون رقم ٣٢٤ بالسماح باستيراد بذرة القطن السودانية لعصرها في معاصر شركة كفر الزيات بالاسكندرية ، وفي عام ١٩٥٥ حرمت الدولة استيراد هذه البذرة خوفا من الأمراض الطفيلة والآفات(١٦٠) ومع هذا فقد بلغ حجم المنقول من القطن المحلوج خلال تلك السنة حوالي ٤٠٣١١ طنا منها ٨٤٪ الى القباري للتصدير و ١٦٪ فقط

الى المحلة الكبرى لصناعة الغزل والنسيج ، وكانت تمتد خطوط فرعية من السكك الحديدية داخل المحالج بالمحلة الكبرى(١٦١) ٠

وكان أعظم تركز فى زيادة الانتاج الصناعى منذ قيام الثورة فى قطاع الغزل والنسيج وذلك لاضرار الشركات الى استخدام القطن طويل التيلة فى انتاج الغزل السميك ، وحظر استيراد الاقطان الرخيصة ، وسعى الشركات الى انتاج الغزل الرفيع والمتوسط ٠

وقد ظل انتاج عدد قليل من شركات الغزل والنسيج المتكاملة يؤلف نسبة كبيرة من مجموع الانتاج ، فهناك ثلاث شركات كبرى استاثرت بنحو ٤٠٪ من عدد المغازل و ٣٥٪ من العمال ، واستاثرت سبع شركات بنحو ٧٠٪ من مجموع المغازل ونحو نصف عدد العاملين ، وقد ظهر أن بعض الشركات تنتج عددا كبيرا من السلع دون تخصص ، ويبدو أن ذلك راجع الى توسع نشاط شركات الغزل والنسيج الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت شركة المحلة تنتج فى صعيد واحد الغزل والمنسوجات القطنية الرفيعة والسميكة والمنسوجات الصوفية والبطاطين والقطن الطبى فضلا عن ان بها محطة توليد للكهرباء قوتها ٥٠٠٠٠ كيلو وات / ساعة ، وقد سارت مصانع صباغى البيضا على مبدأ التخصص بمقتضى الاتفاقية المعقودة بين بنك مصر وشركة براد فورد عام ١٩٣٨ ، فتنتج الاولى الخيوط والاقمشة الخام ، وتقوم الثانية بالتبييض والصباغة والتجهيز لحساب شركة كفر الدوار دون سواها(١٦٢) ٠

وكان لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد نشاط بارز خلال تلك الفترة ، وكذلك شركة شل المحدودة سواء من حيث العمال وبناء المستشفيات او العمل على استخدام الوسائل العلمية الحديثة ، فقامت الاولى ببناء مستشفى الصدر بالسويس ، اما الثانية فقد انتجت نحو ستة افلام علمية خاصة بابحاث البترول .

وقد آلت هذه الاقلام الى شركة مصر للبترول بعد تأميم الشركة صاحبة الاقلام (شل) عام ١٩٥٦(١٦٣) ٠

والجدير بالذكر أن نشاط شركات البترول وفوائدها كان دائما يعود على الاجانب ، ولكن مع قيام الثورة التى بدأت تعمل على الحد من ذلك ووجوب استفادة الدولة من ثروتها القومية ، عملت شركات البترول الأجنبية بالاتفاق فيما بينها على استمرار حال ماقبل الثورة فلجأت الى وسائل كثيرة للاضرار بالاقتصاد المصرى ، فبالاضافة الى التهرب من الضرائب(١٦٤) تم الاتفاق بين شركة شل وشركة آبار الزيوت الانجليزية وشركة سكونى فاكوم عام ١٩٥٢ بعدم تسليم منتجات شركة آبار الزيوت لغير شركة شل وبذلك يتم التحكم فى الانتاج البترولى داخل مصر بالطرق الاحتكارية ، كما قامت هذه الشركات بتحديد أسعار المواد البترولية المنتجة فى مصر على أساس ما يستورد من الخارج وليس على أساس تكلفتها فى مصر ، كما أن كلا من شركة شل وشركة فاكوم كانتا مدينتين للدولة بمبلغ يقترب من المليونين من الجنيهات (الأولى بنسبة ٠٠٠ ١٧٠٤ والثانية بنسبة ٠٠٠ ٢١٩ جنيه)(١٦٥) فى حين أن خزانة الدولة كانت تتحمل فرق تكاليف الاستيراد والتوزيع بالنسبة الى المخابز والمطاحن(١٦٦)

ولما توقفت شركة استاندرد أويل آف ايجبت عن العمل عام ١٩٥٢ بسبب صغر حجم البئر التى حصلت عليها فى وادى فيران وارتفاع تكاليفها والتى قدرت بنحو ١٦ مليون دولار خلال ١٣ عاما(١٦٧) قامت فاكوم بالتوسع والاستيلاء على آلات دق الآبار التابعة للشركة(١٦٨) ٠

أما عن خطوط انابيب البترول التى أمدتها الشركات البترولية الأجنبية للاغراض الحربية والتى تكلفت نحو ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه

فقد طلبت حكومة الثورة من شركة شل سداد الرسوم الجمركية المستحقة على المواسير والمهمات المستعملة فى الخط(١٦٩) ، ولما لم تدفع الشركة هذه الرسوم قامت الحكومة بالاستيلاء عليها فى بداية عام ١٩٥٥(١٧٠) ٠

كما نشط الأجانب فى استخراج الفوسفات وقد تمثل ذلك فى الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات التى أصبح لها العديد من المناجم حتى بداية تلك الفترة ،ولما كانت الشركة ايطالية فقد عملت على احتكار الانتاج وعدم الالتزام بقوانين الدولة ، ففى الوقت الذى قررت فيه الحكومة تمصير البنوك والشركات والصناعات وجد بالشركة عضو مجلس ادارة منتدب ونائب لرئيس الشركة بالقصيرين ومما يؤسف له انه مصرى عمل على تثبيت أقدام الأجانب بالشركة والحد من تعيين المصريين الاكفاء ، فقد أعاد أحد الايطاليين للخدمة بعد فصله بسبب اتهامه بالسرقة وأعمال التهريب لأموال الشركة الى الخارج(١٧١) ، وهذا يدل على انه حتى فترة التمصير كانت تعاصر مصرية عملية وتابعة للعنصر الأجنبى فى مصر ماتزال موجودة ٠

وفى مجال الصناعات الهندسية والتعدينية اهتم الأجانب بتركيب الجرارات الزراعية وقد بلغ ما وصل منها الريف المصرى حتى عام ١٩٥٢ نحو ٥٠٠٠ جرار ، كما تمكنت شركة المحاريث الهندسية من تركيب وبيع شاسيهات عربات النقل والاتوبيس وتركيب محطات الكهرباء المائية وتركيب محطات الديزل الكهربائية لتوليد التيار الكهربائى فى بلديات أسيوط والمكس وطنطا وفى شركة كفر الزيات ومصانع حليج شركة بيل بسوهاج(١٧٢) ، كما أنتج مصنع فورد نحو ٥٤٤ مقطورة عام ١٩٥٤ ثم توقف انتاج المقطورات بعد حرب السويس عندما مصرت الشركة ولكنها استمرت فى نشاطها

الاساسى وهو بناء هياكل المقطورات والسيارات العامة ونتيجة لذلك هبط انتاج المصنع الى ٤٥٤ مقطورة عام ١٩٥٧ ، وكان مصنعا يقوم بالتجميع فقط(١٧٣) ٠

أما بالنسبة للحديد والصلب فتعتبر الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ فتــرة ركود بســبب قلة الطلب على منتجات الصـــلب لنقص الاستثمارات فى المبانى السكنية ، أما بالنسبة للمصانع الثلاثة التى انشئت خلال الفترة السابقة فقد زاد انتاجها فيما بيــن ١٩٥٤ و ١٩٥٦ كما زادت الواردات بسبب الانتعاش الاقتصادى ، ويبدو أن مصانع الصلب منذ عام ١٩٥٤ اقتربت من الاستخدام الكامل لطاقتها خاصة بعد انشاء مصنع الحديد والصلب فى حلوان ، وبعد حرب السويس ١٩٥٦ حدثت ارتباكات فى حركة الاستيراد ، كمـا عرقلت النشاط الاقتصادى بصفة مؤقتة ، الا انها كانت علامة فى نفس الوقت على بدء عهد توسع فى الاستثمار الصناعى(١٧٤) ٠

أما صناعة السكر فقد احتكرتها الشركة العامــة للســكر والتكرير المصـرية التى كانت تمتلك مصانع الوجه القبلى لانتـــاج السكر الخام فى أبى قرقاص ونجع حمادى وكوم امبو وأرمنت ومصنعا خامسا لتكرير السكر بالحوامدية منذ بداية الفترة عــام ١٩٥٢ ، وفى عام ١٩٥٦ تغير اسمها الى شركة السكر والتقطير المصرية وأصبح للحكومة نصف اسهمها الى أن تم تمصيرها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦(١٧٥) ٠

استطاع الأجانب استثمار رؤوس أموالهم فى عصر بـذرة القطن وصناعة الصابون والثلج والشحومات عن طريق انشــاء شركات خاصة بذلك مثل شركة مصر الاهلية لعصير الزيوت عــام ١٩٥٣(١٧٦) وشركة الزيت المصرى عـــام ١٩٥٦(١٧٧) ، وفى

شركة اقطان كفر الزيات التى سيطر عليها الأجانب خاصة اليونانيون حيث كانت الشركة ملاذا لهم متعلمين وغير متعلمين ، وقد ساعد على ذلك نائب رئيس الشركة وعضو مجلس الادارة المنتدب « ديمترى زربينى » الذى كان يحصل لليونانيين على الجنسية المصرية حتى لا يحل محلهم مصريون ، ويستطيع استيفاء النسبة المطلوبة طبقا لقانون الشركات(١٧٨) ٠

كما استثمر الأجانب رؤوس أموالهم فى صناعة الأدوية وتقررت زيادة أعمال الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية(١٧٩) ٠

مع قيام الثورة لم تنته سيطرة الأجانب على راسمال الشركات وادارتها بل استمرت وان كان قد قل ذلك عما كان عليه خلال الفترات السابقة ، وانما تمثلت سيطرة الأجانب فى عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بالشركات المساهمة وقد لاحظنا ذلك فى كثير من الشركات مثل شركة اقطان كفر الزيات وما قام به صاحبها (الخواجة زربينى) من أعمال غير قانونية(١٨٠) ٠

كما كانت تسند الوظائف الفنية فى بعض الشركات الى اجانب غير مؤهلين وفى نفس الوقت كانوا مفضلين على المصريين أصحاب المؤهلات ، ففى شركة بيرة الاهرام بالجيزة أسندت وظيفة مهندس مصرى فى الميكانيكا الى كاتب مخزنجى اجنبى ليست لديه مؤهلات فنية ، كما كان المدير العام للشركة ومهندس الاقسام أجنبيين بدون مؤهلات فنية تخول لهما القيام بهذه الوظائف سوى انهم أجانب ، وفضلا عن ذلك تقاضيهم مرتبات عالية لايتقاضاها اى مصرى مهما كانت مؤهلاته(١٨١) ٠

علاوة على ذلك سيطر الأجانب على ارباح الشركات ، فقد صرفت مبالغ ضخمة لأعضاء مجلس الادارة تحت حساب باسم

« تاميم ضمانى » لم يستفد من هذه المبالغ سوى الاجانب ، كما ان قلم المبيعات فى هذه الشركة لم يكن به الا مصرى واحد وقـد تاثر بمبادىء الأجانب ، مما أدى الى سيطرة الأجانب وتبعيـة مكاسب الشركة لهم(١٨٢) ٠

لقد اعتاد رأس المال الخاص الأجنبى أو المتمصر أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك اعتاد السيطرة على الحكـم بغية التمكين له من مواصـلة الاستغلال ، وان يدفع الشعب تكاليـف الحمايـة ليزيد أربـاح الرأسماليين الذين يعتبرون واجهات محلية لمصالح اجنبية(١٨٣) ٠

ساهمت ثورة ١٩٥٢ فى الحركة العمالية فاصدرت فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ ثلاث قوانين عمالية اعترفت للعمال بحقوق كثيرة وهى : القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشـأن عقد العمل الفـردى ، والقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال ، وكان من اثر الأخذ بمبدأ الحرية النقابية فى القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ان انضمت مصر الى الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصـة بالحرية النقابية وكذا الاتفاقية رقم ٩٨ لسـنة ١٩٤٩ الخاصـة بالمفاوضة الجماعية(١٨٤) ، وبذلك يعطى النقابات العمالية فى مصر شرعية اقوى مما كانت عليه قبل الانضمام ٠

وكان نتيجة لذلك ان زاد عدد النقابات عام ١٩٥٢ الى حوالى ٥٦٨ نقابة ، كما زاد عد الاعضاء الى ٦٠٨ ١٥٩ عضوا (بزيادة قدرها ٣٧٩ نقابة و ٠٤٨ ٧٠ عضوا عما كان عليه عام ١٩٤٥(١٨٥) وقد ادى ذلك الى رخص العمال على المطالبة بحقوقهم ، ففى شركة

صباغى البيضا وقف العمال ضد مدير الشركة الأجنبى « مستر بيرد» واعوانه لسوء معاملتهم للعمال(١٩٦) ·

وفى منتصف ابريل ١٩٥٤ اجتمع مجلس ادارة اتحاد البترول والكيماويات لدراسة مشروعات تكوين اتحاد عمال مصر ، كما كون لجنة اتصال مهمتها الاتصال بالاتحادات والنقابات للمساهمة فى تكوين الاتحادات المهنية والاتحاد العام(١٩٧) ·

وقامت النقابات بدور فعال بالنسبة للعمال وتحقيق مطالبهم داخل المصانع الأجنبية ، ففى ٧ نوفمبر ١٩٥٥ تقدمت نقابة عمال شركة الطوب الرملى وموظفوها بالعباسية بطلب لاعادة مدير الشركة ورئيس حساباتها الذين فصلتهم الشركة ، كما طالبوا بمساهمتهم فى رأسمال الشركة وادارتها(١٨٨) ·

وفى يناير ١٩٥٦ اعلن دستور الجمهورية المصرية ، وفيه نصت المادة (٥٥) على ان انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات الشخصية الاعتبارية(١٨٩) ·

وبهذه الصورة يتضح مدى تغلغل رؤوس الاموال الأجنبية فى الاقتصاد المصرى وانَ كان لهذه الرأسمالية اثرها فى تقدم الصناعة فى مصر ، الا انها سيطرت سيطرة احتكارية على الصناعة فى مصر ·

هوامش الفصل الثانى

(١) مصطفى احمد وهبى : المرجع السابق ، ص ط .

(٢) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٤ فى عام ١٩٥٢ .

(٣) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٤) د. محمد على عرفه : المرجع السابق ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٥) د. على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٣٩ ، ٧٤ . وانظر ايضا : Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.

(٦) د. على لطفى : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٧ .

(٨) د. محمد على عرفه : المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٩) د. محمود متولى : الاصول التاريخية ، ص ٢٣١ .

(١٠) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(١١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، عقد بيع فى ١٩٥٧/١١/٢٠ ، وعقد بيع رقم ٢٣٤٨ فى ١٩٥٨/٥/٥ بمساحة مكلفة ٧٧٢ لسنة ١٩٧ ، وغيرها الكثير من العقود بين مصريين واجانب .

ـ وقد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر ملكية الاراضى الزراعية فى مصر للاجانب مرة اخرى ، انظر :
Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.

(١٢) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(١٣) P.M. Holt : Op. Cit., P. 192.

(١٤) ابراهيم عامر . المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(١٥) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٤ فى عام ١٩٥٢ .

(١٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .

(١٧) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ـ ٣/٢١٠ جـ٢ ، وثيقة ١٢٤ فى ١٩٥٧/١/١٢ ، وثيقة ١٢٨،١٢٩ فى ١٩٥٧/١/٣١ .

(١٨) Jeurnal du commefce et de la Marine, Année 476, No. 14009, 9 Mars 1956.

(١٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ ، وانظر ايضا :
Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16 Mars 1956.

(٢٠) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢١ جـ١ ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٥٦/٤/١٠ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٤/٢٩ .

(٢١) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٥٤ جـ١ ، وثيقة ١٢١ تقرير الحارس الخاص عن اعمال الشركة عام ١٩٥٧ .

(٢٢) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ ، وانظر ايضا :
Journal du commerce et de la Marine, Annèe 47e, No. 14009, 9 Mars 1956.

(٢٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .

(٢٥) نفسه ، ص ٢٠٤ .

(٢٦) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢٣٦ جـ١ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

(٢٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٢ مجلس ادرة شركة اراضى كفر الزيات فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٢٨) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٥٤ جـ١ ، وثيقة ١٧١ تقرير الحارس الخاص عن اعمال الشركة فى السنة المالية ١٩٥٧ .

(٣٠) Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.

وفى عام ١٩٦٥ تم بيع الاراضى التى صودرت من قبل بما فى ذلك اراضى كو امبو .

(٣١) المجلة الزراعية الشهرية ، المجلد ١٢ ، السنة الثامنة ، العدد الاول ، يناير ١٩٥٣ ، ص٤٩ ، وانظر ايضا : د. يسرى الجوهرى : شمال افريقية ، مرجع سابق ، ص٣٨٩ .

(٣٢) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٩٥ . ١٨٠ ، وانظر ايضا : هانسن ، نشاشيبى ، ص١٩٠،١٩١ .

(٣٣) د. يسرى الجوهرى : المرجع السابق ، ص٣٩٢ .

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص٤٦ .

(٣٥) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢١ جـ١ ، وثيقة ٤٩ الجمعية العمومية فى ١٩٥٧/٤/٢٩ .

(٣٦) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٨١ . ٢٨٣ .

(٣٧) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ـ ٣/٢١٠ جـ٢ ، وثيقة ١٦١ ـ ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٣٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠آ٥ جـ٢ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ فى ١٩٥٦/٢/٢٩ .

(٣٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠آ٥ جـ٣ مذكرة فى مركز النشاط الرئيسى بأبو المطامير فى ١٩٥٦/٨/٢٧ .

(٤٠) نفس المحفظة ، ملف ١٢٢ ـ ٢١٠آ٣ جـ٢ ، وثيقة ١٦٠ ـ ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٤١) نفس المحفظة ، والملف ، والوثائق .

(٤٢) نفس المحفظة ، والملف ، مذكرة فى مركز النشاط الرئيسى بابو المطامير فى ١٩٥٦/٨/٢٧ .

(٤٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢٩ فى آخر يناير ١٩٥٧ .

(٤٤) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٣٩/٣ جا ، وثيقة ١٥١ .

(٤٥) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ارقام ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٤ وغيرهـا .

(٤٦) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١/٣ جا ، وثيقة ١٥٨ .

(٤٧) محفظة ٣١ عابدين ، وثيقة ٢٣ فى ١٩٥٢/٩/١٤ من وزير المعارف الى رئيس مجلس الوزراء .

(٤٨) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١/٥ جا ، وثيقة ٤٩ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٧/٢/٩ ، وانظر ايضا : ابراهيـم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٤٩) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ ـ ٨/١٤ ، وثيقة بدون رقم .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٤ .

(٥١) بريد الشركات ، عدد ٧٣٢ فى ١٩٥٦/٣/١٢ .

(٥٢) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ٧٩ ميزانية ١٩٥٢ ، وكذلك : بريد الشركات ، عدد ١٩٧ فى ١٩٥٣/٣/١٦ .

(٥٣) محفظة ١٠٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٤/٥ جا ، تقرير ١٩٥٥ مقدم للجمعية العمومية ١٩٥٦/٣/٢٨ .

(٥٤) بريد الشركات ، عدد ٧٣٠ فى ١٩٥٦/٣/٩ ، كذلك :
Journal du commerce et de la Marine, Annéc 47e, No. 14009, 9 Mars 1956.

(٥٥) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم .

(٥٦) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٣٦/٥ جا ، وثيقة ١ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

(٥٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٢ فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

(٥٩) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٦ جـ٢ ، وثيقة ٧٩ ميزانية الشركة عام ١٩٥٣ ·

(٦٠) Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16/3/1956.

(٦١) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٦١ ·

(٦٢) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ فى ١٩٥٦/٣/١٢ ·

(٦٣) Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16/3/1956, P. 6.

(٦٤) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٢ ·

(٦٥) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، مل ١٨٢ ـ ٥/٥٤ جـ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٦/٦/١٣ ·

(٦٦) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ ·

(٦٧) اميل فهمى حنا شنوده : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ·

(٦٨) د· محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ ، ٢٧١ ·

(٦٩) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٧ ـ ٥ جـ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٦/٢٢ ·

(٧٠) محفظة ١٤١ مصلحة الشـركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٧٢ جـ١ ، وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٧/١/٢٢ ·

(٧١) Hassan El-Saaty and Gorden K. Hirabayasdhi; Op. Cit., P. 11.

(٧٢) S. Radwan : Op. Cit., PP. 205 — 206.

وانظر ايضا ، اوبريان : المرجع السابق ، ص ٩٩ ·

(٧٣) المجلة العلمية لتجارة الازهر ، العدد ١٤ فى ديسمبر ١٩٨٦ ، بحث للدكتور / فرج عبد العزيز عزت : التنمية الصناعية فى مصر ، ص ١٠٩ ، وانظر ايضا : مابرو ، رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٥ ·

(٧٤) عبد العزيز مرعى ، عيسى عبده : الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٥ ·

(٧٥) د· محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ·

(٧٦) د· احمد ابو اسماعيل : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، ص ٣٩ ·

(٧٧) د· الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٩٤ ·

(٧٨) ·

(٧٩) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ ·

(٨٠) Dr. Rashed Al Barawy : Op. Cit., P. 130

وانظر ايضا : S. Radwan : Op. Cit., P. 211. كانت قبل ذلك تسمى وزارة التجارة والصناعة ـ انظر فى ذلك : محفظة ٢٦ عابدين ، وثائق ٩٦ فى ١٩٤٦/٦/٢٣ ، ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ ·

(٨١) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ·

(٨٢) هانسن ، نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ـ وفى تقدير آخر بلغ عدد المغازل عام ١٩٥٦ نحو ٧٦٠٧٤٨ مغزلا بزيادة ٢٢١٥٧٠ عما كان عليه عام ١٩٥٢ ، انظر : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : مرجع سابق ، ص ٤٨ ·

(٨٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٥١ ·

(٨٤) محفظة ٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٥ جـ١ ، وثيقة ٥٨ تقرير مجلس الادارة فى عام ١٩٣ ، وكذلك : محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٣ جـ٣ ، وثيقة ١٠٧ ·

(٨٥) Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17 Mars 1956, P. 1.

(٨٦) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٤٩/٥ ، وثيقة ٨٨ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٧ ـ يلاحظ وجود اختلاف كبير فى وثائق الشركة حيث نجد ان الشركة لحقت بها خسائر عام ١٩٥٢ وسوء حالة ماكيناتها وتعطيل اجور عمالها عام ١٩٥٥ والمطالبة بتخفيض راسمالها من ٢٥٠٠٠٠ جـ·م الى ١٤٠٠٠٠ جـ·م عام ١٩٥٦ ، انظر فى ذلك : نفس المحفظة والملف ، وثائق ٦٠فى٣١/٣/١٩٥٣ ، وثيقة ٨٨ فى ١٦/٢/١٩٥٥ ، وكذلك : Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17/3/1956.

ومع ذلك هناك زيادة فى مبيعات الشركة من ٨٩٠ ٦٢ ج.م عام ١٩٥٣ الى ٥٢٧ ٧٥٠ ج.م عام ١٩٥٧ وزيـادة فى رأسـمالها عام ١٩٥٧ الى ٤٠٠ ٠٠٠ ج.م انظر : نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٨٤ فى ١٩٥٨/٣/٢١ ، وثيقة ٨٨ .

(٨٧) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملـف ١٨٢ ـ ٣٤٥/٣ جـ٤ ، وثائق ٩٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٨٨) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٤/٢/١٦ .

(٨٩) نفس المحفظة ، ملـف ١٨٢ ـ ٥٨٠/٣ جـ٤ ، وثيقـة ١٣٥ فى ١٩٥٤/٢/١٦ .

(٩٠) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٣٧ فى ١٦/ ١٩٥٤/٢ .

(٩١) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٤٩/٣ جـ٢ ، وثيقة ٦٠ .

(٩٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٨٨ .

(٩٣) Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17/3/1956.

(٩٤) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٨٤/٣ جـ١ ، وثيقة ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ فى اغسطس ١٩٥٣ .

(٩٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ .

(٩٦) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٧٨/٣ جـ٤ ، وثيقة ١٧٣ فى ١٩٥٤/٩/١٩ .

(٩٧) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨/٣ جـ٣ ، وثيقة ٦٧ ، ٦٨ فى ١٩٥٥/٣/١٩ .

(٩٨) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ ـ الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة عام ١٩١٣ .

(٩٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .

(١٠٠) د. محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(١٠١) د. محمد امين : المرجع السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٦ .

(١٠٢) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، مرجع سابق ص ٢٦

(١٠٣) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٠ جـ٢ ، وثيقة ١٢ .

(١٠٤) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٣ فى ١٩٥٢/٧/١٣ .

(١٠٥) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٤ فى ١٩٥٧/٦/١٢ .

(١٠٦) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138.

(١٠٧) Hassan El Saaty and Gorden K. Hirabayashi, P. 10.

(١٠٨) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٩٥٤/٦/١٤ ، وانظر ايضا : جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص٢ ، خطاب فى ١٩٥٨/٧/٢٧ حفلة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان .

(١٠٩) S. Radwan : Op. Cit., PP. 204 — 205.

(١١٠) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو : والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

(١١١) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١١٢) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦١٠ جـ١ ، وثيقة ١٧٧ .

(١١٣) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١١٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ .

(١١٥) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨٧ جـ١ ، وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٢/٥/٤ ، وثيقة ١٢٧ فى ١٩٥٢/٧/٢١ .

(١١٦) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٧٣ جـ١ ، وثيقة ١٢٧ فى ١٩٥٧/٩/٢٣ .

(١١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٨ .

(١١٨) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٧ ـ ٥ جـ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٩/٢٢ .

(١١٩) Journal Official du gouvernement Egyptien, 84 éme Année, No. 9, 28 Janvier 1957, P. 2.

(١٢٠) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١٢/١٢ .

(١٢١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ٢ ، وثيقة ١١٤ .

(١٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦٠ .

(١٢٣) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٢ جـ٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ .

(١٢٤) Hassan El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 10.

(١٢٥) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(١٢٦) الاخبار ، عدد ٥١٠٠ فى ١٩٥٠/٤/٣٠ .

(١٢٧) Morroe Berger : Gureavcracy and Society 1 n Modern Egypt, a sutdy of the higher civil service, New Jersey, 1957, P. 47.

(١٢٨) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٢٩) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٨ جـ٣ ، وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٧/٢/٥ .

(١٣٠) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص٩٩ ـ تتولى المؤسسة عمليات التامين والادخار للعمال الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى ويجوز لها مباشرة جميع انواع التامينات الاجتماعية .

(١٣١) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، ملف جلسة ١٩٥٢/٩/٣٠ ، وثيقة ١ .

(١٣٢) Vatikiotis : Op. Cit., PP. 67 — 68.

(١٣٣) مايرو ، رضوان ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(١٣٤) حمدى هان ديك كيو ، ص ٣٨ .

(١٣٥) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٦١ ٠

(١٣٦) حازم سعيد عمر ، ص ١٠٦ ٠

(١٣٧) شهدى عطيه الشافعى ، ص١٥٥ ٠

(١٣٨) شهدى عطيه الشافعى ، ص ١٣٦ ـ ١٤٠ ٠

(١٣٩) عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر ، ص٢٦٩ ، ٢٧٠ ٠

(١٤٠) تقرير مجموعة خبراء الامم المتحدة : مرجع سابق ، ص ٥٧ ٠

(١٤١) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١١/١٢ ٠

(١٤٢) حازم سعيد عمر ، ص ١٨٠ ٠

(١٤٣) د٠ جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى ، ص ٤٥ ٠

(١٤٤) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٦٠/٣ ج٢ ، وثيقة ١٨٦ ، وثيقة ١٧٠ تقرير الشركة عام ١٩٥٥ ٠

(١٤٥) Journal du commerce et de la Marine, No. 19032, 4/4/1956, P. 6.

(١٤٦) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١٢/١٢ ٠

(١٤٧) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٢٣/٣ ج١ ، وثيقة ٦ ٠

(١٤٨) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٨١/٣ ج١ ، وثيقة ٥ ٠

(١٤٩) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٨٩/٣ ج٢ ، وثيقة ٨ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ٠

(١٥٠) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٣٠١ ، ٣٢٣ ٠

(١٥١) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ٠

(١٥٢) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٢٧٨/٣ ج٤ ، وثيقة ١٧٣ فى ١٩٥٤/٩/١٩ ٠

(١٥٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ ٠

(١٥٤) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملــف ١٨٢ ـ ٥٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ ٠

(١٥٥) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٤٩/٥ جـ٢ ، وثيقة ٨٨ ، وكذلك : محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٨٤/٣ جـ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ ؛

(١٥٦) محفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٣٦٧ جـ١ ، وثيقة ٥٣ وكذلك : الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص٨ ٠

(١٥٧) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨/٣ جـ٣ ، وثيقة ١٤٧ فى ١٩٥٨/٢/٣ ، وكذلك : محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملــف ١٨٢ ـ ٦٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١١٧ ، وثيقة ١٤٨ فى ١٩٥٨/١/١٨ ٠

(١٥٨) محفظة ٣١ مصلحة الشـــركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٢٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ فى ١٩٥٧/٧/١٣ ٠

(١٥٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٩٦ فى ١٩٥٧/٧/٢٥ ٠

(١٦٠) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (أ) ، ملف ١٨٢ ـ ١٠/٥ جـ٢ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ المقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٥/١٢/٢٨ ٠

(١٦١) سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ١٥٩ ٠

(١٦٢) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص٨٨ ، ٩٠ ٠

(١٦٣) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلســات ، وثيقة ٣٧ فى ١٩٥٢/٩/١٤ ، وانظر ايضا : عبد العزيز ابراهيم فهمــى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ٠

(١٦٤) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ ٠

(١٦٥) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلســات ، وثيقة ٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ ، وكذلك : محفظة ٢٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التموين ، وثيقة ٥٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ ٠

(١٦٦) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ .

(١٦٧) L'Observateur, 7éme année No. 2301, 14 Juin 1956

وانظر ايضا : يوسف الحاروني : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦٨) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٦ فى ١٩٥٢/٩/١٤ .

(١٦٩) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ .

(١٧٠) د. البراوى : ثورة البترول فى افريقيا ، ص ٢٤٩ .

(١٧١) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٠ جـ٢ ، وثيقة ١٢ ، ١١٧ .

(١٧٢) د. نبيل عبد الحميد ، ١٨٤ .

(١٧٣) هانسين ، نشاشيبى ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ .

(١٧٤) نفسه ، ص ٢٥١ .

(١٧٥) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦١٠ جـ١ ، وثيقة ١٧٧ ، وانظر ايضا : ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٧٦) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥١٧ ـ جـ ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٩/٢٢ .

(١٧٧) Journal Official du gouvernement Egyptien, 84 éme année, No. 9, 28/1/1957, P.

(١٧٨) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ٣ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٥٦/٧/٢٩ ، وكذلك : بريد الشركات ، عدد ٦٩٠ فى ١٩٥٦/١٢/١٧ .

(١٧٩) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٨٠) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ٣ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٥٦/٧/٢٩ .

(١٨١) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملــف ١٨٢ ـ ٣/٨٩ جـ٢ ، وثيقة ١٩٠ فى ١٩٥٦/٤/٢ ٠

(١٨٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (أ) ، ملف ١٨٢ ـ ٢/١٠ جـ٢ وثيقة ١٦٠ فى ١٩٥٥/٩/٣٠ ـ « تأميم ضمانى » هكذا وردت فى الوثيقـة ولكن يجب ان تكون تامين « ضمانى » ٠

(١٨٣) الميثاق : ٣٠ يونية ١٩٦٢ ، ص ٧١ ٠

(١٨٤) د٠ انور سلامة : الحركة النقابية فى مصر ، ص١ ، ٦ ٠

(١٨٥) نوال عبد العزيز : المرجع السابق ، ١٣٤ . وانظر ايضـــا : سيرانيان ، ص٩٩ ٠

(١٨٦) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملــف ١٨٢ ـ ٣/٢٥٣ جـ٣ ، وثيقة ٥٥ ، ٥٦ فى ١٩٥٣/١٠/٢٧ ٠

(١٨٧) عبد السلام عبد الحليم : ثورة يوليو والطبقة العــاملة ، ص ١٢٠ ، ١٢١ ٠

(١٨٨) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٢ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ ٠

(١٨٩) د٠ نور سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧ ٠

الفصـل الثـالث

الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصـارف والتـامين

أولا : فى مجال التجارة :

أهم ما يميز هذه الاستثمارات هو دور الأجانب فى تجـارة مصر الداخلية ، وقد بلغ عدد الشركات التجارية فى مصر عـام ١٩٥٢/١٩٥٤ حوالى ١٤٣ شركة برؤوس أموال ١٦١ ٢٦٣ ٢٢ ج٠م ، منها ١٣٧ شركة مصرية برؤوس أموال ٢٧٥ ٤٨٢ ٢١ ج٠م وست شركات أجنبية برؤوس أمـوال ٨٨٦ ٧٨٠ جـ٠ـم (خمس شركات انجليزية برؤوس أموال ٦٥٤ ٧٢٨ ج٠م وشركة واحـدة بلجيكية براسمال ٢٣٢ ٥٢ ج٠م(١) ، والجدير بالذكر ان الشركات المصرية (١٣٧) لم تكن مصـرية بالكامل ، انما هـى متخذة شـكل الشركات المساهمة المصرية ، وهى فى الغالب شـركات أجنبية ومختلطة برؤوس أموال أجنبية وادارة أجنبية ٠

ويبدو أن هذه الفترة لم تشهد انشاء شركات تجارية جديدة بسبب الاحداث السياسية التى مرت بها البلاد ، وأن كان كثير من

الشركات التجارية القديمة استطاعت الصمود والاستمرار طوال تلك الفترة ، مثل شيكوريل التى استمر رأسمالها طوال الفترة دون أى تغيير يطرأ عليه (٦٠٠ ٠٠٠ جـ٠م منذ عام ١٩٥١)(٢) ٠

كما زاد رأسمال شركة الملابس والمنسوجات (رولتى) من ١٥ ٠٠٠ جـ٠م وقت التأسيس الى ٨٠ ٠٠٠ جـ٠م عام ١٩٥٣(٣) ٠

أما عن رأسمال الشركة المساهمة المصرية (كاريا) فقد زاد رأسمالها من ٥٠ ٠٠٠ جـ٠م عام ١٩٤٨ الى ٢٥٠ ٠٠٠ جـ٠م عام ١٩٥٤ بزيادة قدرها أربعة أضعاف فى خلال ست سنوات ، وهذا دليل على نشاط الشركة الواسع ، حيث قامت الشركة بافتتاح مخازن جديدة لها عملت على زيادة الطاقة الانتاجية(٤) ٠

وعلاوة على ذلك هناك الكثير من الشركات استطاعت ان تحقق أرباحا طائلة ، بلغت فى شركة محلات الملكة الصغيرة نحو ٦٩٥ ٢٤ جـ٠م عام ١٩٥٢ ، والجدير بالذكر ان هذا الربح يقترب من رأسمال الشركة البالغ ٣٠ ٠٠٠ جـ٠م(٥) وذلك لأن شركات الأزياء تعتبر من أربح الشركات ، وهناك الكثير من الادلة الأخرى على ذلك مثل شركة الازياء الحديثة (بنزايون) بلغت أرباحها عام ١٩٥٢ نحو ٨٢١ ٨٨ جـ٠م(٦) ، وشركة التسليفات التجارية بلغ صافى ربحها عام ١٩٥٥ نحو ٧٧١ ٤٨ جـ٠م ، ونتيجة لنشاط الشركة ورواجها التجارى أصبح لها العديد من الفروع فى مختلف انحاء مصر(٧) ٠

أما الشركة المساهمة المصرية (كاريا) فقد بلغ رصيد حساب المواد وقطع الغيار المتخصصة فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ نحو ٨٨٢٧ جـ٠م ثم ارتفع الى ٩٢٠٤ جـ٠م بزيادة قدرها ٣٧٧ جـ٠م ، الا أن حساب العملاء المدنيين انخفض من ٧٨٧ ١٢ جـ٠م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ الى ٣٩٦ ٧ جـ٠م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ بعجز قدره ٥٣٩١

ج٠م وذلك بسبب الظروف السياسية فى الدولة وظروف التأميم والتمصير مع أن الشركة لم يصبها المصير عام ١٩٥٧ حيث استمرت بعد ذلك وبنفس نشاطها التجارى ورأسمالها حتى ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٧(٨) ٠

وبالنسبة لمجالس ادارات الشركات التجارية فمن الملاحظ انه بالرغم من صدور أكثر من قانون لتنظيم الشركات والتى نصت على وجود نسب معينة من المصريين فى عضوية مجالس الادارات نجد أن كثيرا من هذه الشركات خالفت ذلك ، مثل شركة محلات الملكة الصغيرة التى بلغ عدد أعضاء مجلس ادارتها ستة جميعهم أجانب من اليهود والفرنسيين ، ولكى يتجنبوا قوانين التنظيم المصرية حصل منهم خمسة على الجنسية المصرية ، والسادس ظل أجنبيا حتى عام ١٩٥٥ وهو « رينيه مولى «Rene Mouly» فرنسى الجنسية(٩) ، وفى نوفمبر ١٩٥٦ اجتمع أعضاء مجلس الادارة بمقر الشركة برئاسة « ريموند كوهين «Ramond Cohen» بشأن فصل العضو الاجنبى « رينيه » سابق الذكر ، وذلك لأنه من دولة معادية هى فرنسا(١٠) ٠

وعلاوة على ذلك سيطرت العائلات الأجنبية على مجالس ادارة الشركات التجارية بجانب سيطرتهم على رؤوس أموالها ، فقد تمثل ذلك فى عائلة شيكوريل التى امتلك فيها « الفيرا شيكوريل » أكثر من عشر رأس المال والمدير المسئول وعضو مجلس الادارة المنتدب هو «كليمان شيكوريل»(١١) ، ومعه الفيرا شيكوريل وسلفاتور شيكوريل ورينيه شيكوريل » وقد استقال هؤلاء الأعضاء الأربعة فى عام ١٩٥٧ فى ظروف عمليات تمصير الشركات(١٢) ، ويلاحظ أن هذه العائلة من العائلات القديمة وقد استطاعت الصعود والاستقرار بسبب النشاط التجارى الذى لعبه افرادها فى مصر

حيث ان شركاتهم التجارية كانت تحتكر جزءا كبيرا من السوق التجارية المصرية ، وقد تمصر معظم افراد العائلة وحصلوا على الجنسية المصرية ، ولكن يبدو ان احداث ١٩٥٦ وتمصير الشركات عام ١٩٥٧ لم يبق عليها فى مصر .

وهناك كثير من الشركات لم تهتم بتنفيذ القوانين المنظمة للشركات المساهمة على حين التزم البعض بها ونفذها سواء باللجوء الى الحصول على الجنسية المصرية أو تعيين مصريين فعلا بها ، ففى شركة بيت الهدايا (ريفولى) ثبت أن عدد الموظفين بها فى ٣٠ ابريل ١٩٥٥ حوالى ٦٤ منهم ٤٣ مصريا بنسبة ٦٧٪ (عجز قدره ٨٪) ، وفى ٢١ يونية ١٩٥٥ تقدمت الشركة ببيانات جديدة تمثل الحالة فى ١٥ يولية ١٩٥٥ وتبين أن جملة الموظفين فيها ٦٤ منهم ٤٨ مصريا بنسبة ٧٥٪ - (مستوفاه) وكذلك نسبة المرتبات والعمال -(١٣) ، والواضح أن الشركة حاولت التلاعب فى النسبة حتى تبلغ ما قرره القانون(٧٥٪) .

وفى الشركة التجارية البلجيكية المصرية كانت نسبة الموظفين مطابقة للقانون بل أكثر منذ فترة مبكرة من هذه الفترة ، فقد بلغت النسبة فى عام ١٩٥٣ نحو ٧٩٫٤٪(١٤) .

تعددت شركات القطن الأجنبية فى مصر من جنسيات مختلفة فى مجال تجارة القطن وبذرته مثل شركة مصر لحليج الأقطان بجانب الحلج والكبس والقومسيون والتخزين الخاص بالقطن(١٥) .

وقد سيطر على هذا المجال كثير من اليونانيين والانجليز والفرنسيين الذين كونوا الشركات المتخصصة فى مجال تجارة القطن وبذرته مثل شركة الزيت المصرى وصناعة الصابون

بالاسكندرية وقد شاركهم فى هذه الشركة بعض المصريين وكانت الشركة تقوم بجانب تجارة القطن بصناعـة الصـابون من بذرة القطن(١٦) ٠

وبالنسبة لشركات الأزياء فقد كان نشـاطها واسـعا حيث انتشرت فروعها فى مختلف أنحاء الاقاليم المصرية ومن اهمها شركة شيكوريل(١٧) وشركة صيدناوى(١٨) وريفولى(١٩) وورولنى(٢٠) ، وغيرها ، وهذه الفروع هى سبب رواج شركاتها وتحقيق أرباحها الضخمة ، فضلا عن أن شركات الأزياء مربحة بطبيعتها ٠

وقد كان للمصريين دور محدود فى هذا المجال تمثل فى شركة بيع المصنوعات المصرية التى قامت بدور منـافس محدود) مـع الشركات الأجنبية القائمة فى مصر ، وبالرغم من المنافسة المحدودة فانهـا حققت أرباحا عالية خلال تلك الفترة(٢١) ، ولا يخفى مـدى الدخول الضخمة التى ذهبت الى جيوب الاجانب خاصة اليهود فى هذا المجال حيث أنه اسرع وسيلة لتحقيق الربح ٠

وفى مجال تجارة البترول عانت مصـر كثيرا من قبضـة الاحتكار الأجنبى لبترولها ، اذ كان من نتيجة مطالبة الشـركات الأجنبية الحكومة بمبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ ج٠م أن تم فتح اعتماد اضافى بالمبلغ فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ ، مع قصر الصرف على الشركات الأربع المستوردة فقط وهى (شركة الغاز المصرية « سب » وشركة اسو والشركة المستقلة والجمعية التعاونية للبترول) ، أما الشركتان (شل وفاكوم) اللتان قامتا بتوزيع البترول المنتج محليا بجانب مايستوردانه من الخارج تتوافر لهما من القدرة المالية ما يمكنهما من الاستمرار فى تمويل وارداتهما من المواد البترولية حتى تنتهى الحكومة من مراجعة حسابات الفروق٢٢) ٠

كما عملت الشركات الأجنبية المحتكرة للبترول فى مصر على اعاقة وتخفيض انتاج البترول على نطاق واسع وبأسعار أقل ، اذ هبط هذا الانتاج خاصة خلال تلك الفترة هبوطا ملحوظا فمن ٠٠٠ ٣٥١ ٢ طن عام ١٩٥٣ الى ٠٠٠ ٩٧٠ ١ طن عام ١٩٥٤ الى ٠٠٠ ٨٠٨ ١ طن عام ١٩٥٥ ، واحتفظت الشركات البترولية بالأموال فى شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول ، فقد قدر مقدار الأموال التى تحتفظ بها احدى شركات البترول – شركة آبار الزيوت البريطانية المصرية – بحوالى ١ر٦ مليون جنيه تكاد تكون أموالا مجمدة فى خزائن الشركة ، بمعنى أن الشركة لم تكن تنفق على اكتشافات جديدة أو تحسين وسائل الانتاج القائمة ، ليس هذا فحسب بل لقد كشفت الحراسة التى فرضت عام ١٩٥٧ أن هذه الشركات كانت موجهة لصالح الاقتصاد الأجنبى ضد الاقتصاد المصرى ، فقد كانت تتوسع فى اقراض الأجانب حتى ترفع من سيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، هذا بخلاف تهريب الأموال الى الخارج(٢٣) .

ومن شركات صناعة السيارات وتجارتها – شركة مصر للهندسة والسيارات – حيث تخصصت فى تجارة ماكينات الديزل وخلافه ، ومع الصعوبة التى لاقت الشركة بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وما حدث من ضغط اقتصادى وقلة الواردات ، الا أنها وفقت فى الحصول على حق توزيع Dia Transport Moshinen وتشمل سيارات هورش وجرارات Hary وسيارات ملاكى Vart Bourg P 70 وقلابات وموتوسيكلات وماكينات الديزل « أوتوموتيف «Automotive » وهى منتجات ألمانية(٢٤) .

أما شركة فيات المساهمة للشرق بالاسكندرية فقد عملت على استئناف عملها خلال تلك الفترة(٢٥) .

ومن الشركات التى استطاعت الاستمرار حتى نهاية الفترة شركة الدلتا التجارية بدليل انها كانت قد استعدت لعمل ميزانية ١٩٥٨/٥٧ الجديدة(٣٦) ، وشركة (كاريا)التى تأثرت أرباحها بالظروف السياسية عام ١٩٥٦ مع أن الشركة لم يصبها التمصير عام ١٩٥٧ حيث استمرت بعد ذلك حتى ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٧(٣٧) ٠

كما كان للاجانب دور بارز فى استغلال مناطق صيد السمك والاسفنج فى مصر ، فعلى سبيل المثال حصلت شركة الجيزة للقطن والتجارة عام ١٩٥٦ على عقد التزام باستغلال مرتق صيد الاسفنج بالمنطقة الغربية من المياه الاقليمية المصرية لمدة ٢٠ عاما بموجب اتفاق بين الحكومة والشركة يبدأ من أول مايو ١٩٥٦ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦ على أن تدفع الشركة للحكومة مقابل الاستغلال سنويا ٦٪ من جملة الايرادات السنوية و ٠٠٠ ١١ ج٠م عن كل عام ابتداء من أول مايو ١٩٦١ حتى نهاية مدة الالتزام ، وتلتزم الشركة بتشغيل عدد من مراكب الصيد لا يقل عن الآتى سنويا ـ على أساس أن كل مركب تعادل رخصة : ـ

عام ١٩٥٦ يتم تشغيل ١٤ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٢ مصرية ٠

عام ١٩٥٧ يتم تشغيل ١٦ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٤ مصرية ٠

عام ١٩٥٨ يتم تشغيل ٢٠ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٨ مصرية ٠

وابتداء من عام ١٩٦٠ تصبح جميع المراكب المستخدمة فى الصيد مصرية(٣٨) ٠

يلاحظ أن الحكومة ابتداء من تاريخ الاتفاق بينها وبين الشركة عام ١٩٥٦ غيرت الطريقة التى كانت تتبعها سنويا فى بيع الرخص بأن أعطت حق الاستغلال لمدة طويلة بلغت ٢٠ عاما بدلا من عام

واحد ، كما حددت عدد المراكب المستخدمة سنويا باعتبار أن كل مركب لها رخصة ، كما يلاحظ ان طريقة استغلال الحكومـــة لهذا المرفق افضل مما كانت عليه قبل الثورة ٠

وابتداء من تاريخ التعاقد بين الحكومة والشركة لم توقـــع عقود أخرى تنص على دفع إتاوات للحكومة(٢٩) ، بمعنى أن هذه الشركة هى الوحيدة التى كانت قد احتكرت صيد الاسفنج فى مصر ٠

كما ان عقد الالتزام المحرر مع الشركة اعفاها من دفع الاتاوة فى المدة من أول مايو ١٩٥٦ الى أول مايو ١٩٥٩ ، وأن مصلحـة الشركات التى ستتولى مراجعة ميزانية الشركة لتقدير قيمة الاتاوة حسب النسبة الواردة بالعقد وهى ٦٪ من جملة الايرادات السنوية اما نقدا بسعر السوق العالمية فى مصـــر ، واما عينا وفق مشـيئة الحكومة وذلك ابتداء من أول مـايو ١٩٥٩ حتى آخـــر ابريـــل ١٩٦١(٣٠) ، وبذلك كانت الشركة تحصل على الايرادات كله عدا الـ ٦٪ لمدة خمس سنوات تكون حققت فيها ماتريد من أرباح عالية تعوض بها راسمالها ، وهذا قبل أن تصـبح جميع المراكب المستخدمة فى الصيد مصرية ٠

ان تجارة الصادرات فى كل المجالات آلت الى الحكومة بعد الثورة فيما عدا بعض السلع مثل القطن ، وكان احتلال فرنســا للمركز الأول لأن بريطانيا ومنطقة النقد الاسترلينية كانت الشريك الأساسى فى التعامل الخارجى لمصر فيما قبل ١٩٥٢ ، وفى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ بلغ نصيب هذه المنطقة نحو ٢٣٪ من اجمالى حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ، وبالمثل فـان منطقة غرب أوربا كانت تحتل مكانا بارز الاهمية ، ففى ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ بلغ نصيبها نحو ٤٢٪ من اجمالى التجارة الخارجية(٣١) ،

وقد بلغت صادرات مصر الى دول السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٣ ما قيمته ٠٠٠ ٤٥٨ ٤٤ ج٠م مقابل نحو ٠٠٠ ٥٦٩ ٥٦ ج٠م واردات فى نفس العام(٣٢) ، بمعنى أن واردات مصـــر من دول السوق اكثر من صادراتها بمقدار ٠٠٠ ١١١ ١٢ ج٠م ، وهذا يشكل عجزا كبيرا بالميزان التجارى المصرى ، والجدير بالذكر ان دور كل من فرنسا وبريطانيا قد تراجع بعد حرب ١٩٥٦ ٠

ومنذ قيـام الثورة توسـعت الحكومة فى النظام الذى أخذ به منذ عام ١٩٤٧ وهو نظام التجارة التبادلية الثنائية خاصة مع البلاد الشيوعية ، ولم يكن للتوسع فى الاتجار مع تلك البلاد اهداف سياسية فى أول الأمر اذ ان كل ما كان يبدو هو أن هذه فرصة جديدة لكسب سوق واسعة للقطن المصرى والمنسوجات وما ينشأ عن ذلك من تنشيط للتجارة عامة ، ولكن الاتجار مع البلاد الشيوعية أدى الى تغيرات أساسية فى السياسة الاقتصادية نشأت عنها صـــفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى عام ١٩٥٥ وما نشأ عن هذه الصفقة وما لجأت اليه حكومة الولايات المتحدة بشأن القرض المطلوب للسد العالى من البنك الدولى ، ثم تأميم قناة السـويس ثم الاعتــداء البريطانى الفرنسى الاسرائيلى - حرب السويس - ثم ايقاف التبادل الخارجى والتجارة فى مصر من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ثم تحول التجارة المصرية من الغرب الى الشرق(٣٣) ، وقد زاد هذا الاتجاه بعد تأميم جميع الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر(٣٤) بسبب الحصار الاقتصادى الذى فرضته هذه الدول على مصر وكذلك تجميد الاموال المصرية(٣٥) ٠

أما عن الاتفاقات التجارية التى عقدت بين مصـــر والدول الأجنبية خلال تلك الفترة باعتبار انها كانت تحكم التجارة الخارجية لمصر ، فقد بدأت بموافقة مجلس الوزراء فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ على

مشروع بروتوكول سرى ملحق بمشروع اتفاق مؤقت للدفع بين الحكومة المصرية وايطاليا(٣٦) .

وأما عن المانيا الديمقراطية فقد عقدت اتفاقية حكومية تجارية مع مصر فى ٧ مارس ١٩٥٣ ، ومع هذه الاتفاقية تأسست لأول مرة فى مصر هيئة تمثيل تجارى لدولة المانيا الديمقراطية فى اكتوبر ١٩٥٣ ، وفى اكتوبر ١٩٥٥ جاء وفد المانى ديمقراطى الى القاهرة لاجراء مباحثات تجارية بمقتضاها تم توقيع أول اتفاقية تجارية طويلة الاجل بين الدولتين فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ ، كما تم توقيع اتفاقية تجارية ومدفوعات قصيرة الأجل عام ١٩٥٦(٣٧) .

واهم ما يميز هذه الفترة بالنسبة للاتفاقات ما تم خلالها بين مصر وروسيا ، فقد تم توقيع صفقة تجارية بين الدولتين عام ١٩٥٢ فيها استوردت مصر من روسيا ٢٠٠٠٠٠ طن من القمح مقابل نصف مليون قنطار من القطن الاشمونى ، وقد بلغ التبادل التجارى بين البلدين عام ١٩٥٤ نحو ٦٩ مليون روبل ثم ارتفع فى عام ١٩٥٦ الى ٣٥٥ مليون روبل واستمر فى الارتفاع الى أن وصل فى خلال اربع سنوات الى أكثر من أحد عشر ضعفا ، وتدفقت على مصر من روسيا الماكينات والاجهزة والمواد الأخرى(٣٨) ، واصبحت هناك فرصة لفتح اسواق القطن المصرى ومنتجاته وتوسيع نطاق تجارته امام روسيا خلال تلك الفترة(٣٩) ، وفى عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاق تجارى بين الدولتين تم بمقتضاه تصدير ١٠٠٠٠ طن أرز مصرى لروسيا مقابل بضائع روسية أخرى لمصر(٤٠) .

أضف الى هذه الصفقات التجارية ، صفقة الأسلحة وكسر احتكار السلاح ، فقد قام الاستعمار الاوربى بالحصار الاقتصادى لمصر عن طريق تجميد الأموال وعمل كل الوسائل لعدم بيع القطن ،

الا ان مصر استطاعت ان تتخطى ذلك بأن تبيع لمن يشترى بأعلى سعر وتشترى ممن يبيع بأقل سعر ، وفتحت أسواقا فى الخارج لترويج تجارتها(٤١) ، وكان ذلك حينما عرضت دول الغرب على مصر السلاح بشروط اعتبرتها مصر ماسة بسيادتها واستقلالها ، وكان ذلك فرصة لروسيا فعرضت استعدادها لتقديم ما تطلبه مصر دون شروط عسكرية او ايديولوجية وعلى ذلك تمت صفقة الأسلحة لمصر بينها وبين تشيكوسلوفاكيا وروسيا فى مايو ١٩٥٥(٤٢) ٠

ولما كان لهذه الصفقة اثرها فى أوربا كان أيضا فى أمريكا حيث وجهت حصارها من خلال مجموعة من مصدرى القطن المصرى للولايات المتحدة(٤٣) ٠

ثم تطورت العلاقات المصرية السوفيتية فى فترة السويس ، ونتيجة لما قدمه الروس فى السويس بدأت أول أزمة فى العلاقات نتيجة لرغبة السوفيت الطبيعية فى أن يحصل على نتيجة عملية لصالح اهدافه(٤٤) ، أيضا كان لهذه الصفقة اثرها على مصر حيث تخلصت من قيد التبعية الفعلية لدول الغرب التى كانت تحتكر توريد السلاح لها ، ايضا اثرها على العالم العربى حيث ضربت مصر المثل لاية دولة عربية أن تحذ وحذوها(٤٥) ٠

أما عن تجارة القطن الخارجية خلال تلك الفترة نجد أن أسعار القطن استمرت فى الهبوط منذ نهاية الرواج الكورى ، وكان لذلك اثر واضح مع بداية الثورة حيث انكمش الدخل المحقق من التصدير وارتفع رقم العجز التجارى حتى وصل الى ٦٥ مليون جنيه(٤٦) ، ولهذا عملت الحكومة على تشجيع تصدير القطن للخارج فاصدرت مرسوما بالغاء ضريبة الصادر على القطن الذى تم التعاقد عليه خلال المدة حتى آخر اغسطس ١٩٥٢ ونظرا لزيادة

الطلب على القطن وانتعاش حركة تصديره بعد الغاء ضريبة الصادر تقدم اتحاد مصدرى القطن الى وزارة المالية بطلب امتداد ميعاد العقود المصرية ، مع ملاحظة أن الأجنبية منها هى الغالبية العظمى ٠ تسليم عقود شهر يولية ـ وهى عقود القطن طويلة التيلة ـ الى شهر سبتمبر ١٩٥٢ بحيث يكون لحائزى هذه الاقطان حرية تسليمها الى الحكومة على عقود شهر يولية او سبتمبر على السواء ، وقد قامت الوزارة مع لجنة البورصة لفتح التعامل على شهر سبتمبر وتحديد يوم اصدار الفليارات لهذا الشهر حتى ٨ سبتمبر ١٩٥٢(٤٧) ، فضلا عن معالجة الحكومة للموقف عن طريق تخفيف القيود المفروضة على تجارة الصادر(٤٨) ٠

ويمثل القطن نسبة عالية جدا فى صادرات مصر فقد بلغت عام ١٩٥٢ نحو ٨٥٪ الا انها انخفضت الى ٧٠٪ عام ١٩٥ (٤٩) ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على تصنيع كميات كبيرة منه فى مصر ٠

اما عن بورصة القطن فى مصر خلال تلك الفترة فقد نجد ان اسعار القطن حتى عام ١٩٥٢ كانت تتحدد طبقا لقوى السوق العالمية ولذا كانت تتسم بالتقلبات الشديدة من عام لآخر ٠

وابتداء من عام ١٩٥٣ تم اخضاع تجارة وأسعار القطن الشعر لاشراف لجنة القطن المصرية بالاسكندرية التى كان لها دور مهم فى الحد من التقلبات فى أسعار القطن(٥٠) ، وقد جاء تثبيت سعر القطن بعد غلق بورصة العقود ودخول الحكومة مشترية فى سوق القطن خلال العام ١٩٥٣/٥٢ ، وبذلك اطمانت المصانع المحلية اجنبية ومصرية الى حصولها على ما تحتاج اليه من الرتب التى تستخدمها عادة وباسعار ثابتة لا تتغير طوال الموسم ، وكان لهذا أثره فى استقرار الأسعار والانتاج(٥١) ٠

وفى أواخر مارس ١٩٥٦ حدث نزول شديد فى أسعار القطن ببورصة القطن بالاسكندرية ، ما أدى الى توتر السوق وتسجيل المضاربين لحركات التوتر ، وان عمليات الشراء لم تصـــل الى امتصاص المبيعات المضارية(٥٢) ، ومما لاشك فيه أن الحكومـة مصرت هذه البورصة بعد أحداث ١٩٥٦ وصدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧ ·

وبانتهاء هذه الفترة استطاعت مصر أن تضم عددا كبيرا من الشركات التجارية الأجنبية اليها عن طريق التاميم والتمصير ، هذا من جانب · ومن جانب آخر سيطرت مصر سيطرة تامة على محصول القطن وتجارته العالمية ·

ثانيا : فى مجال المصارف :

كان الجهاز المصرفى عند قيام الثورة (١٩٥٢) يتكون من :ـ

١ ـ البنوك التجارية وتتمثل فى : ـ

(أ) البنك المركزى ·

(ب) البنوك التجارية الأجنبية الأخرى ·

٢ ـ البنوك المتخصصة (عقارية ـ زراعية ـ صناعية) ·

ـ واخيرا شركات التامين ·

١ ـ البنوك التجارية

(أ) البنك المركزى :

كانت الرقابة على النظام المصرفى خلال تلك الفترة تتم على أساس القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى نص على أن يكون البنك الأهلى

المصرى بنكا مركزيا ، ويعمل كبنك للحكومة ، ويقوم باقراض البنوك التجارية ٠

وفيما يلى بيان القروض التى حصلت عليها البنوك التجارية من البنك المركزى خلال الفترة :

السنة	جملة القروض (بالمليون جنيه)
١٩٥٢	٤ر٤
١٩٥٣	١ر٤
١٩٥٤	٩ر١٢
١٩٥٥	٢ر١٣
١٩٥٦	٥ر١٨
١٩٥٧	٧ر١١

يلاحظ من الجدول أن هناك تزايدا فى اقبال البنوك التجارية على الاقراض من البنك المركزى بسبب التسهيلات الائتمانية التى قدمها ، فمن ٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٥ر١٨ مليون جنيه عام ١٩٥٦ ٠

اما عن انخفاض القروض خلال عام ١٩٥٧ فيرجع الى تعديل نسبة الاحتياطى التى كان يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى فقد خفضت النسبة فى ذلك العام من ٥ر١٢٪

الى ٧٪ خلال موسم القطن مما أدى الى هبوط قروض البنك المركزى للبنوك التجارية(٥٣) ٠

كما كانت رقابة البنك المركزى على النظام المصرفى طبقـــا للقانون السابق استمرارا فى احتكاره لاصدار أوراق النقد ، وقد سبقت الاشارة الى زيادة البنكنوت المتداول خلال العام الأول من تحويله بسبب ارتفاع أسعار القطن ، ولكن منذ بدأت أســعار القطن تأخذ طريقها فى الهبوط خاصة بعد انتهاء الرواج الكورى اثر ذلك على كمية البنكنوت المتداول والدليل على ذلك هبوط مقدار البنكنوت المتداول الى ٢٠٩ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ بنقص قدره ٨ر١٣ مليون جنيه عن العام السابق ثم الى ١٩٤ مليون عام ١٩٥٣(٥٤) ٠

وأما عن رأسمال البنك فقد استمر طوال تلك الفترة بنفس القيمة السابقة وهى ٣ ملايين جنيه مصرى دون تغيير(٥٥) ، ولكن ثبات رأس المال ليس معناه ثبات الارباح انما كانت تتغير طبقـــا لنشاط البنك والأحوال السياسية للبلاد ، ففى عام ١٩٥٤ حقق البنك أرباحا قدرها ٢٨٩ر٤٠٤ر٢ ج٠م ولضخامة هذه الارباح وزعت على المساهمين النسبة المقررة فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وهى نسبة ٢٠٪ من القيمة الاسـمية للاســـهم وقدرت بحوالى ٦٠٠٫٠٠٠ ج٠م ، وكانت مكافأة أعضاء مجلس الادارة المكون من (على الشمسى رئيسا ــ د ٠ على الجريتلى نائب المحافظ ــ ا ٠ بريس وكيل المحافظ ــ ١٢ عضوا مصريا ــ عضوين أجنبيين) والمصروفات الجارية نحو ٥٣٤ر٧٧٣ر١ ج٠م ، وتم ترحيل باقى الأرباح الى العام القادم كاحتياط وتبلغ ٣٠٧٦٤ ج٠م(٥٦) ٠

وفى عام ١٩٥٦ حقق البنك ارباحا قدرها ٣٢٧ ٣٢٣ ٢ ج٠م بانخفاض قدره ٩٧١ ٨٠ ج٠م عن عام ١٩٥٤ ويرجـــع ذلك الى الأحداث السياسية التى أعقبت حرب السويس ١٩٥٦ ، ثم توزيــع

٢٠٪ من القيمة الأسمية للاسهم على المساهمين وقدرها ٠٠٠ ٦٠٠ ج٠م ، وكانت مكافاة أعضاء مجلس الادارة المذكورين والمصروفات الجارية حوالى ٧٥٩ ٧٠٠ ١ ج٠م وتم ترحيل باقى الأرباح البالغ قدرها ٥٦٨ ٢٢ ج٠م الى العام المقبـــل كاحتياط(٥٧) ، وبالتالى كان لانخفاض الأرباح أثره على مكافاة الأعضاء والمصروفات الجارية والاحتياطى ٠

وفى خلال تلك الفترة تم تمصير الوظائف بالبنك حيث أصبحت الغالبية العظمى من المصريين ، فعلى سبيل المثال كانت نسبة عدد المصريين عام ١٩٥٤ حوالى ٨٨٪ وبلغت نسبة مرتباتهم ٧٩٪(٥٨) ٠

وكان البنك المركزى يضع قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من البنوك غير التجارية مثل شروط قبول الودائع ، وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضـــمان وتحديد نوع الضمان واجال الاستحقاق ، وتوقفت هذه المسالة على اتجاهات الحكومة ، فقد كانت النسبة بين قيمة السلف والقيمـــة التسليفية للضمان عالية بلغت ٨٠٪ و ٩٠٪ فى الاقراض الزراعى فى كثير من الاحيان وهى نسبة كبيرة حيث تزيد على النسبة التى تقدمها البنوك التجارية ، كما قام البنك بوضع حد أقصى لسـعر الفائدة الدائنة والمدينة بالنسبة للبنوك غير التجارية ، ووضـــع ايضا حدا اقصى للسندات التى يجوز لهذه البنوك اصدارها ، فعلى سبيل المثال ينص على الا يتعدى قيمة السندات خمسة او ســبعة أمثال رأس المال(٥٩) ٠

ومع أن البنك كان يعمل على تنويـم الائتمان فـــان القانون السابق (٥٧ لسنة ١٩٥١) لم يزوده بالسلطات الكافيـــة لردع المتلاعبين به من الأجانب ، لهذا كان القانون فى صالح الأجانب ، حتى عام ١٩٥٧ ، ولم تكن الحكومة راضية عن ذلك ، ولكى تعالج

هذا القصور اصدرت القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أصبحت فى ظله للبنك سلطات واسعة وفعالة فى الرقابة على الائتمان وتوجيه فروع النشاط الاقتصادى الذى يساهم فى دعم الجهاز الانتاجى بالدولة ، كما ان هذا القانون عزز كلا من سلطة الدولة على البنك وسلطة البنك على البنوك التجارية(٦٠) ، كما تسنى للحكومة ان تشترك فى ملكية البنك اذ عمدت المؤسسة الاقتصادية الى شراء جانب من أسهم البنك ، وبذلك تحول البنك الى شركة اقتصاد مختلط(٦١) .

واما عن نظام الاصدار فى ظل القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، فقد تلافى هذا القانون عيوب القانون (٥٧ لسنة ١٩٥١) على نحو ما سبق ، وذلك بأن ادخل القانون الجديد الأوراق التجارية القابلة للخصم ضمن الغطاء وهى حسنة من حسناته اذ يحتاج هذا الأمر لايجاد سوق لاعادة الخصم ، حيث نص القانون على انه يجب ان يقابل اوراق النقد المتداول بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبى وصكوك أجنبية وسندات واذون الحكومة المصرية(٦٢) .

(ب) البنوك التجارية الأجنبية الأخرى في مصر :

شهدت هذه الفترة انشاء بنوك مصرية مثل بنك القاهرة كاتجاه لأحداث توازن بين البنوك المصرية والأجنبية ، الا ان هذا الاتجاه لم يحل دون استمرار البنوك الأجنبية برغم تناقص اهميتها النسبية من التحكم فى اكثر من نصف النشاط المصرفى خلال تلك الفترة حيث كانت تمثل حوالى ٤٨٪ من اجمالى القروض وحوالى ٥٠٪ من الأوراق المالية وما يقرب من ٥٤٪ من الودائع الخاصة ، الأمر الذى كان يتيح لها السيطرة على جزء كبير من حجم الائتمان فى الدولة ، وقد حاولت السيطرة والاضرار بالاقتصاد القومى(٦٣) .

وكان انشاء بنوك تجارية أجنبية ومصرية جديدة خلال هذه الفترة هو أهم ما يميزها ، حيث تأسست ثمانية بنوك جديدة ، ولكن اندماج بنكين هما بنك أثينا والبنك الأهلى اليونانى فى بنك واحد هو البنك الأهلى اليونانى الاثينى فى مايو ١٩٥٢ ادى الى أن تكون الزيادة الصافية سبعة بنوك وليست ثمانية ، وبذلك ارتفع العدد من ٢٥ بنكا فى بداية الفترة الى ٣٢ بنكا فى نهايتها(٦٤) ، ومنها أن بنك التجارة اللبنانى افتتح له فرعا فى مصر عام ١٩٥٤ ، وفى العام التالى دخلت الى النظام المصرفى التجارى المصرى ثلاثة بنوك أخرى هى بنك الاستثمار (مصرى الجنسية) وفرعان لبنكين أجنبيين هما « ذى فرست ناشيونال ستى بنك اف نيويورك
«The First National City Bank of New York
و « بنك طوكيو «Bank Tokyo» كما عاصر عام ١٩٥٦ توسعا مماثلا واضيف البنك التجارى الأهلى السعودى وأمريكان اكسبريس American Express هذا بالاضافة الى بنكى القاهرة(٦٥) والجمهورية الذى افتتح أبوابه للعمل قبل قانون التمصير بشهر واحد(٦٦) ، ومن هذه البنوك (الـ ٣٢) ستة بنوك تقدم ٧٨٪ من السلف و ٨٥٪ من الودائع ، وقد كان بنك باركليز وحده مسئولا عن ٥٦٪ من الودائع(٦٧) .

أما القروض التى منحتها البنوك التجارية خلال تلك الفترة فقد كانت كثيرة وكانت تمنح بضمان اقطان وسلفيات أخرى على الاقطان ، وكان حجم القروض لتمويل القطن يتمشى مع العوامل السائدة فى السوق فى المواسم المختلفة ، وكان مجموع القروض الممنوحة يرتفع بزيادة حجم المحصول وارتفاع أسعاره ، كما يتأثر ايضا بسرعة تصريف المحصول فى الخارج وفى المواسم التى يقل فيها التصدير الخارجى ترتفع عادة القروض المتبقية لدى البنوك .

وقد بلغ مجموع قروض وسلفيات البنوك التجارية فى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ١٠٢٫٧ مليون جنيه زادت تدريجا حتى بلغت فى نهاية عام ١٩٥٧ نحو ١٥٧٫٤ مليون جنيه(٦٨) ٠

ومن الظواهر التى تجدر الاشارة بها ازدياد أرصدة البنوك التجارية المودعة لدى البنك المركزى زيادة تربو كثيرا عما تحتمه النسبة القانونية اذ بلغت هذه الزيادة أكثر من ثلاثين مليونا من الجنيهات فى الأشهر من فبرير الى أغسطس ١٩٥٣ وثمة اتجاهات اخرى فى ميزانيات هذه البنوك فى نفس العام اذ زاد توظيفها لأموالها فى أذون الخزانة المصرية زيادة لم تكن مألوفة فى الأعوام السابقة فارتفع المقدار الموظف على هذا النحو من ٤ ملايين جنيه فى مارس الى ١٠٫٣ مليون فى ابريل الى ١٣٫١ مليون فى سبتمبر ، وان كان هبط الى ٦٫٨ فى اكتوبر ثم الى ٥٫٤ فى نوفمبر ، ويرجع هذا الاقبال الى ما للاذون من ضمان الفائدة الثابتة فضلا عن كونها اقرب الى السيولة بينما كان متوسط ما وظفته البنوك التجارية فى اذون الخزانة المصرية فى الفترة السابقة ٦٫٥ مليون عام ١٩٤٧ واستمر فى الهبوط الى ٤ ملايين ابتداء من ١٩٤٩ حتى الى فبراير ١٩٥٣ ، ثم اتجه نحو الزيادة حتى نهاية الفترة(٦٩) ، فعلى سبيل المثال زادت الودائع فى البنك الايطالى المصرى بنسبة ١٣٫٢ فى نهاية ديسمبر ١٩٥٣ عما كانت عليه فى نفس الوقت من العام السابق وذلك لاتساع أعمال البنك وزيادة نشاطه(٧٠) ٠

وثمة ظاهرة اخرى تميزت بها البنوك حيث ظهر انخفاض كبير عام ١٩٥٣ فى رقم الكمبيالات المخصومة والسلفيات التى أجرتها هذه البنوك اذ كانت ٩٥٫٢ مليون جنيه فى يناير ١٩٥٣ مقابل ١١٣٫٨ فى يناير ١٩٥٢ واشتد الانخفاض حيث وصل الى ٦٤٫٣ مليون جنيه فى يولية ، ولكن عاد الارتفاع بعد ذلك فوصل الى ١٠٤ ملايين جنيه فى نوفمبر ٠

وفى الوقت نفسه تزايدت ودائع الافراد لدى هذه البنوك فبلغت ١٠٧ر٥ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ١٠٣ر٦ فى الشهر نفسه من عام ١٩٥٢ ، كما تزايدت الودائع الآجلة لديها فكانت ٣٤ر٢ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ٢٧ر٣ مليون فى نوفمبر ١٩٥٢ ، مما تسبب خلال تلك السنتين فى اصدار النقد عن السنة السابقة (١٩٥١) يدل على ازدياد النقد لدى الافراد(٧١) وان كان هناك انخفاض الا انه كان اكثر بكثير عن الفترة السابقة(٧٢) ٠

وجدير بالذكر ان التشريعات الاقتصادية التى صدرت لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد القومى كان من نتائجها توافر استقرار نسبى فى سوق الأوراق المالية مما خفف من حدة الموجة النزولية التى بدأت عام ١٩٥٢(٧٣) ٠

والجدول التالى يوضح رؤوس الأموال المستثمرة للبنوك التجارية :

السنة	راس المال المدفوع	الاحتياطيات	الارباح غير الموزعة	اجمالى راس المال المستثمر
١٩٥٢	٨٣٤٧	٧٥٣٨	١٨٢٩	١٧٧١٤
١٩٥٣	٨٤٢٤	٧٩٩٩	١٠٢٦	١٧٤٤٩
١٩٥٤	٨٦٠٦	٨٥٠٤	٢١٦٤	١٩٢٧٤
١٩٥٥	١٠٠٣١	٩٢٥٦	١٣٢٤	٢٠٦١١
١٩٥٦	١١٠٥١	١٠٠٣٥	١٣٥٣	٢٢٤٣٩

المصادر : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٣

ويلاحظ من الجدول مدى نشاط البنوك التجارية حيث كان الازدياد تدريجا فى اجمالى رأس المال المستثمر من ١٧٧١٤ عام ١٩٥٢ الى ٢٢٤٣٩ عام ١٩٥٦ بزيادة ٤٧٢٥ ، كما يلاحظ أيضا مدى الاربا ح التى حققتها هذه البنوك ، كما يلاحظ أن الاحصاءات السابقة غالبا تخص جميع البنوك التجارية سواء الأجنبية منها أو المصرية ، مع ملاحظة أن الأجنبية منها هى الغالبية العظمى .

والبيان التالى يوضح نشاط البنك الايطالى المصرى والأرباح التى حققها من خلال الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ :

٥٠٠ر٠٠٠	ج.م	رأس المال
٣٥ر٠٠٠	ج.م	الاحتياطى القانونى
٢٧ر٤٥٤	ج.م	صافى الارباح
٥٦٢ر٤٥٤	ج.م	الاجمالى

المصدر : محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/ ٨٥ ج ١ ، وثيقة ١٣٢ الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

توضح الميزانية أن البنك حقق ارباحا عالية وزع منها ٢٧٤٥٤ ج٠م على المساهمين ربحا صافيا ، علاوة على ٣٥ الف جنيه احتياطى قانونى ٠

والبيان التالى يوضح النسب المئوية لكل من البنوك الأجنبية والمصرية كل على حده خلال تلك الفترة :

(نسب مئوية)

السنة	الودائع البنوك المصرية	البنوك الاجنبية	الاستثمارات البنوك المصرية	البنوك الاجنبية	رؤوس الأموال المستثمرة البنوك المصرية	البنوك الاجنبية
١٩٥٢	٣٩	٥٨	٤٠	٥٨	٤٩	٤٤
١٩٥٣	٣٨	٥٩	٣٨	٥٩	٤٨	٤٥
١٩٥٤	٣٧	٦٠	٣٩	٥٩	٤٩	٤٣
١٩٥٥	٤٠	٥٦	٣٦	٦١	٤٩	٤٤
١٩٥٦	٤٤	٥١	٤٩	٤٨	٥٠	٤١

المصدر : شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٥٨

يلاحظ من الجدول أن ودائع واستثمارات البنوك الأجنبية تزيد على مثيلتها فى البنوك المصرية خلال الفترة الموضحة بالجدول ، وهذا طبيعى حيث أن مصر كانت لاتزال تحت سيطرة الرأسمالية الأجنبية ، كما يلاحظ أن نسبة الودائع والاستثمارات ورؤوس الأموال المستثمرة فى البنوك الأجنبية تكاد تكون متقاربة ما عدا عام ١٩٥٦ التى تهبط بها هذه النسبة هبوطا كبيرا ، وهو ما ينطبق ايضا على البنوك المصرية ، ولكن الفرق هنا أن عام ١٩٥٦ كان يمثل

طفرة كبيرة فى البنوك المصرية ، وفى هذا ما يؤكد اهتزاز السيطرة الأجنبية فى مصر أو على الأقل بدايتهـا ، وذلك نظـــرا لظروف الأحداث التى كانت تمر بها البلاد فى تلك السنة ·

أما عن مركز البنوك التجارية قبل صدور قانون التمصـــير ١٩٥٧ فالجدول التالى يبين ذلك فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ ·

بيان	المركز الاجمالى	بنوك اجنبية تحت الحراسة	بنوك اجنبية خارج الحراسة	بنوك أخرى
الأصول(٧٤)				
نقدية وارصدة لدى البنك				
المركزى	٤٦٫٨	١٣٫٦	١١٫٨	٢١٫٤
أذون خزانة	٦٫٨	٤٫٥	٢٫٣	ــــ
كمبيالات مخصومة وسلفيات	١٥٨٫٠	٥٠٫٧	٢٥٫١	٨٢٫٢
استثمارات	٢٨٫٧	٨٫١	٢٫٠	١٨٫٦
الخصوم(٧٥)				
ودائع الحكومة	١١٫٨	٠٫٨	٠٫٣	١٠٫٧
ودائع أخرى	١٨٣و٤	٦٢٫٩	٢٦٫٣	٨٤٫٢
مبالغ مقترضة	١٨٫٥	٤٫٥	١٫٣	١٢٫٧
راس المال المدفوع	١١٫١	٢٫٢	٣٫٠	٥٫٩
اموال احتياطى	١١٫٤	١٫٥	١٫٨	٨٫١

المصادر : كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ، ص ١١ ،

وانظر ايضا : د· على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٨٧ ،

وكذلك : محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٤٤ ·

يوضح الجدول أصول وخصوم البنوك التجارية التى وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٦ (بنوك دول العدوان الثلاثى على مصر) وكذلك البنوك الأجنبية التى لم توضع تحت الحراسة وكذلك البنوك الأخرى الوطنية ، ويلاحظ من الجدول انخفاض خصوم البنوك الأجنبية عن الوطنية وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على جزء كبير من أموال هذه البنوك من خلال الودائع التى بها ، خاصة ودائع الأفراد والشركات حيث بلغ اجماليها ٩٩ر٢ مليون جنيه مقابل ٨٤ر٢ مليون جنيه رؤوس أموال وطنية ، كما يلاحظ أن ودائع الحكومة بالبنوك الأجنبية كانت أعلى بكثير من ودائعها بالوطنية ، هذا فضلا عن أن هذه البنوك الوطنية لم تكن جميعها مصرية بالفعل انما كثير منها كان أجنبيا مكتسبا للجنسية المصرية عن طريق لفظ « شركة مساهمة مصرية » ·

عندما احتدمت الأزمة السياسية بين مصر وانجلترا وفرنسا على أثر قيام مصر بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ عمدت البنوك الانجليزية والفرنسية الى الامتناع عن تمويل محصول القطن ، كما امتنعت عن تمويل التجارة والصناعة فى البلاد ، وذلك لخلق جو من الاضطراب الاقتصادى واحداث تدهور فى أسعار القطن وكساد فى الصناعات المصرية ، وقد عمدت بعد أن جمدت معظم احتياطيات مصر النقدية الى تشجيع الأفراد على التوسع فى فتح الاعتمادات فى الخارج دفعة واحدة حتى تستنزف ما تبقى من احتياطيات مصر النقدية الحرة وتحدث تدهورا فى قيمة الجنيه المصرى فى الخارج(٧٦) ، وقد أثبتت الأحداث أن كثيرا

من فروع بنوك الدول المعتدية التى كانت تعمل فى مصر كانت تمنح قروضها الى عملائها فى مصر بناء على أوامر مباشرة تأتيها من الخارج(٧٧) .

ولما كانت البنوك التجارية فى مصر تمثل مؤسسات مهمة تقوم أساسا بخلق الودائع المصرفية وتمويل التجارة الخارجية والداخلية ، وانه جهاز لتجميع رؤوس الأموال تحت يديه ودخوله فى كثير من المشروعات الاقتصادية ، وان عددا كبيرا من هذه البنوك كانت ملكا لدول العدوان الثلاثى ، لذا قامت مصر بوضع هذه البنوك تحت الحراسة ، ففى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ وضع بنك موصيرى تحت الحراسة بالأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وقد تم احلال عناصر مصرية مدربة ومؤهلة فى الأماكن التى خلت بترك الكثير من موظفى البنك الأجانب بسبب مغادرتهم البلاد ، وقد قامت هيئة الحراسة على البنك باعداد الميزانية العمومية فى ٣١ مارس ١٩٥٧ والحسابات الختامية عن السنة المنتهية فى نفس التاريخ(٧٨) .

ومن الملاحظ أن البنك ايطالى الجنسية ومع ذلك وضع تحت الحراسة ، وذلك لوجود عناصر بريطانية بالبنك منذ الحرب العالمية الثانية ، ولهذا لم يوضع تحت الحراسة خلال الحرب العالمية الثانية مثل باقى المصالح والشركات الايطالية الأخرى(٧٩) .

وتنفيذا للقرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ تم وضع البنك التجارى المصرى تحت الحراسة فى ٣١ أغسطس ١٩٥٧(٨٠) ، كما وضعت شركات البنك أيضا ، ولكن حدث اعتراض على وضع البنك وشركاته تحت الحراسة على اعتبار ان المساس بشركات البنك وهى شركات مساهمة مستقلة يجب الا يدخل فى نطاق الحراسة وبيعها وتصفيتها لأنها غير مملوكة لأحد من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين بل مملوكة لمصريين ، فضلا عن أن الجمعية العمومية

للمساهمين وحدها هى التى تملك التصــرف فى هذه الشـــركات وتصفيتها وان السعر الذى بيعت به أسهــم هذه الشـــركات دون سعرها الحقيقى وأنه الحق بها خسارة كبيرة(٨١) ٠

وقد اعترض البنك على وضع الشـــركات التابعة له تحــت الحراسة ، ويبدو أنه كان يحـــاول بهذا الاعتراض اخــراج هذه الشركات من تحت الحراسة مدعيا بأنها مملوكة لمصريين ، وان كان ذلك فعلا فالبنك لابد ان يكون أول المســاهمين فى هذه الشـــركات وبما ان رأسمال البنك فرنسى فلابد ان رأس المــال الفرنسى أسهم فى هذه الشركات ٠

وقد قضت المادة الثامنة من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنســيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم بأن يعين وزير المالية والاقتصاد وحارسان عامان يختصان بادارة أموال هؤلاء الرعايا ، ويعين أيضا نوابا للحارسين العامين ، كما يعين حارسان خاصـــان ، ويعين الحراس العامون والخاصون بموافقة وزير المالية والاقتصاد ٠

وبالنسبة لشركات البنك المذكور ، عمل مجلس الدولة ـ ادارة الفتوى والتشريع بوزارة التجارة ـ بالاتفاق مع مراقبة الشئون القانونية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة لشركات البنك وسبب اعتراضه ، وكان ذلك بعد نهاية تلك الفترة التى نحن بصـــــددها (١٩٥٨/٢/١٠)(٨٢) ٠

وكان من آثار العدوان الثلاثى على مصر بالنسبة للبنوك أن تأثرت أسعار الأوراق المالية مما دعا البنوك الى زيادة مخصــص هبوط أسعار الأوراق المالية ، فعلى سبيل المثـــال زاد فى بنـــك موصيرى من ٥٥٠٠٠ جـ٠م الى ٧٥٠٠٠ جـ٠م وهو أقصى حــد وصل اليه هذا المخصص فى السنوات السابقة ٠

وقد رؤى آنذاك أن هذا المخصص كاف لتغطية الهبوط الوقتى فى قيمة الأوراق المالية والذى أخذ يزول تدريجا بعد سيطرة مصر على قناة السويس وتحسن مركزها فى العملات الأجنبية الحرة ·

كما رؤى زيادة مخصص الضرائب بمبلغ ٥٠٠٠ ج·م حتى وصل الى ٢٣١٣٧ ج·م باستقطاع الزيادة من الاحتياطى العام ، كما زيد مخصص الطوارىء بمبلغ ٣٥٠٠ ج·م حملت للارباح والخسائر فوصل رصيد البنك الى ٥٥٠٠ ج·م ، كما زيد مخصـــص تعويض الموظفين بمبلغ ٢٩٠٠ ج·م حمل منها ٩٠٠ ج·م للارباح والخسائر والباقى استقطع من الاحتياطى العام ، ومن الميزانية اتضـــح ان صافى الأرباح لعام (٥٦/١٩٥٧) بلغ حوالى ١٦٥٣٧ ج·م(٨٣) ·

وتم القضاء على النفوذ الانجليزى والفرنسى فى القطـــاع المصرفى بمصر بضم فروع بنك الكريدى ليونيه والكنتوار ناشيونال الى بنك القاهرة ، وضم البنك العثمانى وبنك ايونيـــان الى بنك الجمهورية(٨٤) ، وحل بنك الاسكندرية محل بنك باركليز دى · س · أو · بالقرار الوزارى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٤ الذى رخص للبنك بتلقى الاكتتاب فى أسهم وسندات الشركات المســـاهمة ، وبذلك انتقلت جميع حقوق باركليز والتزاماته الى بنك الاســـكندرية ، ووافقت الوزارة على منحه الحد الاقصى لخطابات الضمان الذى كان مرخصا به لبنك باركليز سابقا(٨٥) ، وفى عام ١٩٥٧ أصبحت جميع أصول وخصوم باركليز وفروعه فى مصر بما فى ذلك توكيل غزة تحت يد بنك الاسكندرية (ش·م·م) ترتلك جميع اســـهمها المؤســـسة الاقتصادية العامة(٨٦) ، التى قامت بالحصول على نصيب الرعايا الانجليز والفرنسيين فى غير ذلك من المؤسسات المالية الأخرى(٨٧) ، مثل بنك الاستيراد والتصدير المصرى الذى كان يملك معظم أسهمه بريطانيون وفرنسيون وامريكيون ، بالاضافة الى جنسيات اخـرى

مثل ايطاليين يهود ومسيحيين ويونانيين مسـيحيين وقليل من المصرين وذلك حتى تاريخ التمصير(٨٨) ، أما البنك الشرقى فقد اشتراه لفيف من التجار المصريين وقت صدور قانون التمصير عام ١٩٥٧ وأصبح يعرف باسم بنك الاتحاد التجارى(٨٩) .

ولا يفوتنا أن نذكر ان المؤسسة لم تنشأ أساسا للقيام بمهمة التمصير ، بل كان الغرض منها هو تنمية الاقتصاد القومى ، ومما يدل على ذلك ان قانون انشاء المؤسسة ١٩٥٧ (رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧) قد صدر قبل قوانين التمصير (رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، ورقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧) وهى القوانين الخاصة بتمصير البنوك وفروع ووكالات البنوك الأجنبية(٩٠) ، وان كانت هناك أية صلة تربط بين المؤسسة وعمليات التمصير فهى بجانب تنمية الاقتصاد القومى ، ومن الممكن أن هناك نية كانت مبيتة لعمليات التمصـير حيث ان المؤسسة انشئت عام ١٩٥٧ وذلك بعد العدوان الثلاثـى وفرض الحراسة على كثير من بنوك الدول المعادية .

وبذلك أصبحت للمؤسسة ميزات خاصة ، فمن حقها تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والمدير العام اذا كانت تمتلك ٢٥٪ أو اكثر من رأس المال ولها حق الاعتراض على قـرارات مجلس الادارة ، ولما آلت اليها سبعة من البنوك الكبار فى مصر أصـبح فى يدها قوة توجيه كبرى(٩١) ، هذا فضلا عن زيادة سلطتها عن طريق تخويلها انشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير ، كما صرح لها بالاقتراض فى حدود واسعة ، وتمويل الشـركات مباشرة أو بضمانها لدى البنوك ومؤسسات الادخار الجماعى(٩٢) .

أما بالنسبة للمؤسسات المصرفية التابعة لدول غير فرنسا وانجلترا وعمليات التمصير ، فقد منحها المشرع المصرى مهلة معينة

(لا تزيد على سنة الا بتصـــريح وبحد أقصى خمس ســنوات) لتطبيق أحكام التمصير ٠

وبذلك انتهى عهد كان القطاع المصرفى فيه يكاد يكون احتكارا للجاليات الأجنبية يعود عليها بالارباح الطائلة(٩٣) ٠

والمتتبع لحركة البنوك ونشاطها يجد انه غلب عليها الطابع الأجنبى الرامى الى تحقيق الأرباح وزيادة رأس المال بأسرع الطرق خاصة ان الاجانب كانوا يعتبرون أن هذه البنـوك عبـــارة عن مؤسسات تجارية انشئت فى مصر بغرض الربح فقط ، وأثر ذلك من خلال الودائع التى زادت ابتداء من عام ١٩٥٣ على نحو ماسبق وبالتالى زادت معها رؤوس أموال كثير من البنوك كما زادت أرباحها فعلى سبيل المثال زاد راسمال البنك التجارى المصرى من ٥٠٠ ٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٢ الى ٦٠٠ ٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٣ ، وحقق البنك كثيرا من الارباح بلغت ٩٢ ٨٤٢ ج٠م عام ١٩٥٢ وحوالى ٩١ ٣٥١ ج٠م عام ١٩٥٣(٩٤) ، كما زاد راسمال المصرف المصـــرى للواردات والصادرات من ٤٥٠٠ ج٠م عند التأسيس الى ٣٠ ٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٥(٩٥) ، وفى البنك الايطالى المصرى تقرر توزيع حصة أرباح اجمالية قدرها ٧٠ قرشا للسهم الواحـــد عن الســـنة المـــالية ١٩٥٧(٩٦) ٠

ومن العوامل التى ساعدت على زيادة راسمال البنك البلجيكى الدولى زيادة محصول القطن عام ١٩٥٣ بمقدار ١٠٪ على الموسم السابق ، كما أن أسعاره التى دفعتها الحكومة للمنتجين كانت أعلى من أسعار السنوات السابقة ، كما ان حركة التصدير كانت بطيئة بسبب ما انتاب صناعة الغزل من ركود عام والزيادة النسبية فى المخزون من القطن فى البلدان التى تنتجه ، لذا عملت الحكومة على حل المشكلة ٠

ومع ذلك لم يكن لأهم هذه التدابير اثر الا فى المحصول التالى واعادة فتح بورصة العقود بالاسكندرية ، وكثيرا ما طالب بهذا الاجراء تجار الصادر وسوق ليفربول التى اعيد فتحها ، فضــلا عن التنقيب فى حقول البترول على شواطىء خليــج السويس ، وتيسير التنقيب فى هذه الحقول واستغلالها فى سيناء والمناطق المتاخمة لشواطىء البحر الاحمر والصحراء الغربية(٩٧) ٠

ولهذه الأسباب عامة تضاعف راسمال البنك من ٠٠٠ ٥٠٠ ج٠م عند التأسيس الى مليون ج٠م فى نهاية الفترة (١٩٥٧) ، على مراحل خصما من صافى الربح ، ففى عام ١٩٥٢ اضــيف ٠٠٠ ٧٥ ج٠م ومثلها سنويا حتى عــام ١٩٥٥ وفى عــام ١٩٥٦ اضيف ٠٠٠ ٥٠ ج٠م و ٠٠٠ ١٠٠ جم عام ١٩٥٧ (بالاضافة الى ٥٠٠ر٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥١) ، وبذلك أصبح راس المال المدفوع فى نهاية الفترة مليون جنيه(٩٨) ٠

وفى البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى تم تخصيص ٥٪ من الأرباح الصافية للسنة المالية ١٩٥٦ البالغ قدرها ٨٢٦ ٨٢٧ ٢ ج٠م اى مبلغ ٣٩١ ١٤١ ج٠م للاحتياطى العادى بحيث اصــبح هذا الاحتياطى ٥٥٧ ٤٧٨ ١٤ ج٠م واضــافة المتبقــى وقــدره ٤٣٥ ٦٨٦ ٢ ج٠م الى رصيد السنة الماضية فاصبح المجموع المرحل ١٩٩ ٧٢٠ ٧ ج٠م(٩٩) ٠

ليس هذا فحسب فالاحداث السياسية كانت تعمل على تغيير اسعار اسهم الشركات المساهمة ، فعلى سبيل المثال كان سعر السهم فى بنك موصيرى عام ١٩٥٤ حوالى ٨٥٠ قرشا انخفض عام ١٩٥٦ الى ٧٢٥ قرشا(١٠٠) ٠

ورغم مرور هذه الفترة باكثر من تشريع لتنظيم الشـــركات المساهمة مثل قانون ١٩٤٧ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ وآخرها ١٩٥٧ ، فان كثيرا من البنوك الأجنبية لم تلتزم بأى من هذه القوانين والكثيـر أيضا كان مثلا طيبا فى تنفيذها ، فعلى سبيل المثال أنه حتى أواخر عام ١٩٥٢ لم تكتمل النسبة القانونية (٤٠٪) للمصريين الخاصة باعضاء مجلس ادارة البنك الشرقى (طبقا للمادة الرابعـــة من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٧)(١٠١) ، وهذا يعنى سيطرة الأجانب على مجلس الادارة وبالتالى الجمعية العمومية للبنك ، كما يعنى أيضا أن نسبة رأس المال لم تصل الى النسبة القـانونية (٥١٪) للمصريين وذلك لأن أعضاء مجلس الادارة مالكون لجزء كبير من أسهم البنك ٠

ومن أكثرالبنوك مخالفة للتشريعات المنظمة فى مصر البنـك الايطالى المصرى ، فحتى نهاية تلك الفترة نجد أن أغلب أسهم البنك كانت فى حيازة مؤسستين أيطاليتين هما بنك روما ، وبنك الكريدى ايتاليانو (الكريدى الايطالى) ٠

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانا مفصلا لملكية أسهم البنـك حتى نهاية تلك الفترة ٠

اسهم اسمية :

بنك روما ـ شركة مساهمة ايطالية ـ ٤٩١٠٠ سهم (يملكها منذ تأسيس البنك) الكريدى الايطالى ـ شركة مساهمة ايطالية ـ ٤٨٩٥٠ سهما (يملكها منذ تأسيس البنك) ٠

اسهم لحاملها :

بنك روما : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٩ يناير ١٩٥٧ ٠

بنك الكريدى الايطالى : ٢٠٠ سهم منها ـ ٥٠ سهما مشتراه فى ٣١ مايو ١٩٥٤ و ١٥٠ سهما مشتراه فى ٣ يونية ١٩٥٧ ٠

سابا حبشى : ١٥٠ سهما مشتراه فى ١٧ أغسطس ١٩٤٨ ـ مصرى ٠

أوجوفوسكولو : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٧ مايو ١٩٤٨ ـ ايطالـى ٠

أريجو ستوفل : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٧ مايـو ١٩٤٨ ـ سويسرى ٠

عبد العزيز احمد فرغلى : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ١٦ اغسطس ١٩٤٨ ـ مصرى

فيتو ريودى كاسترو : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ١٢ مايو ١٩٥٥ ايطالى ٠

محمد زهير جرانه : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ ـ مصرى ٠

اسحق محمد : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ١٢ مايو ١٩٥٥ ـ مصرى(١٠٢) ٠

وبهذا نجد ان حجم راس المال المصرى فى البنك كان ضعيفا جدا فهو لا يزيد على ٨٠٠ سهم من اجمالى أسهم البنك البالغ قدرها ٠٠٠ ١٠٠ سهم (عبارة عن ٠٥٠ ٩٨ أسهم أسمية و ٩٥٠ ١ أسـهم لحاملها) ، تكونت طوال حياة البنك ، فنصيب المصريين لا يمثـل شيئا فى البنك ، وبالتالى فان البنك لم يلتزم بأى قانون من قوانين التنظيم التى صدرت خلال الفترة ٠

أما عن الموظفين فقد عمل البنك على استيفاء النسبة المطلوبة ، ففى عام ١٩٥٢ بلغت نسبة المصريين ٧٥٪ مقابل ٢٥٪ للاجانب وفى عام ١٩٥٤ بلغت ٧٧٫٩٪ مقابل ٢٢٫١٪ على الترتيب(١٠٣) ٠

أما بنك موصيرى فقد دخلته عناصر أجنبية من جنسيات مختلفة غير عائلة موصيرى المسيطرة على البنك فأصبح معظم راسمال البنك فى حوزة الأجانب ، كما سيطر على البنك موظفون بريطانيون ويونانيون وايطاليون وغيرهم(١٠٤) ٠

أما بنك سوارس فقد خالف المادة «٩٣» من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فلم يدرج أحد الأجانب « موريس كوهين » بريطانى الجنسية ضمن النسبة مما اثر على نسبة المصريين التى أصبحت ٧٣٫٨٪ بعجز ١٫٢٪ عام ١٩٥٥ ، كما أن البنك كان يحتسب الفائدة بواقع ٤٪ سنويا ظاهريا ، وفى نفس الوقت كان يستكتب الموظفين المقترضين اوراقا متعددة بمبالغ تتخذ اشكالا تمويهية ليتمكن فى النهاية من جعل الفائدة ١١٪(١٠٥) ، وكان هذا ضارا جدا بالنسبة للموظفين ومرتباتهم ومستوى معيشتهم ، كما أن هذا التلاعب يؤكد تلاعب البنك أيضا بالاقتصاد المصرى ٠

٢ ــ البنوك المتخصصة

بدأت هذه الفترة بصدور قانون الاصلاح الزراعى الذى عمل على تقلص البنوك العقارية وانتقال ملكية أراضى الخاضعين للحراسة الى الدولة وعقاراتهم المبنية الى شركات التأمين(١٠٦) ، ولم يكن معنى ذلك أن هذه البنوك قد انتهت بل هناك بنوك استمرت وبنشاط متزايد خلال الفترة ، حيث بلغ عدد بنوك الرهن العقارى والزراعى فى مصر عام ١٩٥٤/٥٣ نحو خمسة بنوك مصرية براسمال ٥٠٠ ٤٣٢ ٧ ج٠م وبنك واحد سويسرى براسمال ٣١٨ ١٧١ ج٠م

(الاجمالى ٨١٨ ٣٠٣ ٧ ٦٠٣ جـ٠م(١٠٧) ، والجدير بالذكر أن البنوك الخمسة المصرية لم تكن مصرية فعلا حيث انها أجنبية أو مختلطة ولكنها متخذة شكل الشركة المساهمة المصرية ٠

ومن هذه البنوك على سبيل المثال « البنك العقارى المصرى » الذى استثمر خلال الفترة وقدم خلالها الكثير من القروض فقد بلغت جملة الديون المطلوبة للبنك عام ١٩٥٢ نحو ٠٠٠ ٩٩١ ١٠ جـ٠م(١٠٨) ، والجدير بالذكر أن بعض أفراد أسـرة محمد على كانوا ضمن مدينى البنك ، فقد بلغت ديونهم فى نفس السنة للبنك وحده حوالى ٠٩٩ ٨٤٠ جـ٠م من جملة ديون البنك وقيمتها ٢ مليون جنيه كانت موزعة على أفراد الأسرة(١٠٩) ، وهذا يعنى أن أسرة محمد على وحدها كانت تصل الى ١/٥ ديون البنك تقريبا ٠

وقد بلغ مجموع القروض التى أصدرها البنك فى ١٩٥٣/٥٢ حوالـى ٠٨٣ ٥٠٦ ١٠ جـ٠م زادت فى عـام ١٩٥٦/٥٥ الى ٩٠٨ ٠١٨ ١٢ جـ٠م وقد حصل البنك على أرباح صافية خلال نفس الفترة بلغت ٥٧٧ ٣٨٣ جـ٠م انخفضت الى ٢٨٩٤٤٨ جـ٠م(١١٠) وليس ضروريا أن تتبع الارباح القروض فى الزيادة أو الانخفاض فالقروض تزيد وتنخفض حسب قدرة البنك على التسليف وحجـم السيولة المتوافرة لديه ، أما الارباح فتزيد أو تقل حسب نشاط البنك فى مختلف معاملاته وان كانت القروض ضمن هذه المعاملات ٠

ولقد لاح للبنك فى بداية عام ١٩٥٣ ان موارده المالية يكتنفها كثير من المشاكل ، فقد كانت لديه كمية من سندات قرض الحـرب البريطانى وأذونات الادخار على الخزانة البريطانية قيمتها مليون جنيه تبدو مجمدة ولا يستطيع اطلاق يده فيها ٠

وخلال السنة المالية المذكورة وفى شهرى نوفمبر وديسمبر عقد البنك سلفا جديدة مجموعها ٠٠٠ ٥٠٠ ج٠م مقابل ٠٠٠ ٥٥ ج٠م فى نفس الفترة من العام السابق ودلالة ذلك أن حركة التسليف قد استعادت قوة اندفاعها ٠

وقد استطاع البنك فيما بعد ان يعيد الأموال التى كانت موظفة فى سندات قرض الحرب واذونات الادخار البريطانية ، وعلى هذا الأساس قبل البنك فى السنوات الأخيرة أن يساهم فى رأسمال شركتين من شركات البناء هما شركة مصر الجديدة العقارية وشركة الشمس بقيمة ٠٠٠ ٧٢٦ ج٠م ٠

وكان للبنك ٠٠٠ ١٠٠ ج٠م مستثمرة فى بنك التسليف الزراعى الذى هو مؤسسة اقتصاد مختلط ، وكانت هذه المساهمة وضمان فوائدها حسب طلب الحكومة من البنك العقارى المصرى(١١١) ٠

كما كان البنك يستثمر أمواله فى السندات الحكومية وفى سندات بنك الأراضى المصرى وفى أسهم البنك الأهلى(١١٢) ٠

وقد رأى البنك أن استثمار أمواله فى أسهم صناعية تمثل مصالح اقتصادية لاتتسم بطابع اجتماعى مباشر ابتعد بالبنك عن سبيله الطبيعى اللهم الا اذا كان هذا الاستثمار مجرد مساهمة ضئيلة على هامش عمليات تسليف لأجل طويل الى الشركات التى تمثلها مثل هذا الاسم(١١٣) ٠

وقد تكون رأسمال البنك من الاصدرات الآتية : —

٥٠٠ ٨٥٧ ٣ ج٠م (١٠٠ مليون فرنك) مقسمة الى أربعة ملايين سهم قيمة كل سهم منها ٥٠٠ فرنك (مدفوع منها ٢٥٠ فرنكا) ٠

٠٤٨ ٤٧٦ ٥ ج٠م صادرة فى سندات ٠

الى جانب ألفى سهم من أسهم التأسيس ليس لها قيمة أسمية موزعة فى مجموعات عشرية(١١٤) ٠

أما عن قوانين التنظيم المصرية فقد التزم البنك بها حيث بلغت نسبة المصريين فى عام ١٩٥٣ نحو ٧٦٪ مقابل ٢٤٪ للاجانب بمرتبات ٦٧ر٤٪ للمصريين مقابل ٣٢ر٦٪ للاجانب(١١٥) ٠

وفى عام ١٩٥٧ تم تمصير البنك باستبدال اسهمه من اسهم لحامله الى اسهم أسمية طبقا لقوانين التمصير(١١٦) ٠

اما بنك الأراضى المصرى فقد بلغ مجموع القروض التى قدمها فى عام ١٩٥٣/٥٢ حوالى ٣٣٢ ٠٤٧ ٢ ج٠م مقابل ٣٦٤ ٩٤٩ ١ ج٠م فى عام ١٩٥٦/٥٥ وبلغ صافى أرباحه فى المدة ذاتها ٢٢٨ ٦١ ج٠م و ٢١٧ ٣٣ ج٠م وتكون رأسماله من الاصدارات التالية :

٠٠٠ ٧٥٠ ج٠م مقسمة الى أسهم عادية و ٥٩٨ ٧٢٩ ج٠م سندات ، بالاضافة الى ٢٥ الف سهم من أسهم التأسيس ، وقد وضع البنك تحت الحراسة عام ١٩٥٧(١١٧) ٠

اما عن أهم بنكين اقتصاديين مختلطين كانت للحكومة المصرية أغلبية عظمى فى رأسمالهما وادارتهما ومن ثم كان لابد من استمرارهما وصمودهما ، نظرا لمساندة الحكومة لهما فهما بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والبنك الصناعى ٠

ولما كان للحكومة دور فى مساندة هذين البنكين فقد ضمنت البنك الأول فى عام ١٩٥٥ لدى البنك المركزى للحصول على سلفة لتمويل عمليات استلام القمح لعام ١٩٥٦/٥٥(١١٨) ، كما خول للبنك سلطة اصدار سندات بفائدة ٣٪ اكتتب فيها البنك المركزى فى نفس العام (١٩٥٦)(١١٩) ٠

وفى عام ١٩٥٧ بدأ تطبيق نظام للائتمان الزراعى والتعاونى ويقوم على اساس استخدام الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى كوسيط بين بنك التسليف وعملائه فى المناطق الريفية ، ومعنى ذلك أن التسهيلات الائتمانية تقدم للمقترضين بواسطة الجمعية لاعضائها وفقا للقدرة الانتاجية لكل منهم ، ويكون للجمعية نظير ذلك الحق فى الاشراف على استخدام القروض الممنوحة للاعضاء والغرض من ذلك مد خدمات بنك التسليف الى جميع أنحاء البلاد وتيسير وصول هذه الخدمات الى كافة المزارعين والتغلب على عقبة عدم توافر الضمان لدى المقترضين(١٢٠) ·

وفيما يتعلق **بالبنك الصناعى** فقد اقتصر نشاطه على التسليف بآجال لمدة عشر سنوات بلغت قيمة السلف حتى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ٥ر١ مليون جنيه كان ٥٠٪ منها لمدة قصيرة تقل عن سنة ، ونالت شركات النسيج أكثر من ٦٠٪ منها والصناعات الكهربائية والميكانيكية حوالى ٢٠٪ وصناعة الاغذية ١٢٪ ، ولم يقم البنك بأى تدعيم أو اشتراك فى تدعيم مؤسسات مصرية ، بل لم يقم بمعاونة أى خريج من أى معهد القيام بالمشروعات الصناعية(١٢١) ، وفى عام ١٩٥٣ ضمنته الحكومة لدى البنك المركزى لاعطائه سلفة قدرها مليون جنيه للتوسع فى عملياته ودعم المشروعات الصناعية المصرية(١٢٢) ·

وحتى نهاية فترة الحظر (١٩٥٣) التى اتبعها البنك انتفع من القروض التى أصدرها حوالى ٤٠ مؤسسة ، وكانت القروض متوسطة الأجل هى الغالبة اذ بلغت ٢٦٤ الف جنيه انتفع بها نحو ١٨ مؤسسة بينما بلغت السلف القصيرة الأجل ٢٤٤ ألف جنيه انتفع بها نحو ٢٠ مؤسسة والاعتمادات بلغت ١٠٧ آلاف جنيه انتفعت بها مؤسستان ولم توجد قروض طويلة الأجل ، كما يتضح من البيان التالى : ـ

السنة	سلف طويلة الأجل		سلف متوسطة الأجل		سلف قصيرة الأجل		اعتمادات	
	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار
١٩٥٢	—	—	١١	١٧٢٨٧٥	١٠	٩٣٠٠	٣	١٠٧٤٣٠
١٩٥٣	—	—	٧	٩٠٦١٥	١٠	٢٣٤٥٣٦	—	—
جملة	—	—	١٨	٢٦٣٤٩٠	٢٠	٢٤٣٨٣٦	٣	*١٠٧٤٣٠

ويلاحظ ان السلف التى تزيد الواحدة منها على ٥٠ الف جنيه استغرقت الجزء الاكبر مما منحه البنك اذ بلغت ٤٨ر٢٪ بينما لم تزد السلف الصغيرة (حتى ٥٠٠٠ ج.م) على ٨ر٥٪ كما يتضح من الجدول التالى :

بيان السلف خلال فترة الحظر مقسمة على المؤسسات حسب راسمال السلف

العدد	انساف	الاعتمادات	المجموع	راسمال السلفة
٣٧	١٣٧٩٨	٦١٥٦	١٩٩٥٤	اقل من ١٠٠٠ جم
٤٣	٩٨٥٩٦	٣٥٣٧٩	١٣٣٩٧٥	اكثر من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ جم
٢١	١٤٣٥٠٠	٢٠٧٨٧	١٦٤٢٨٧	من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠ جم
٩	٨٠٩٢٠	٨٠٦١٠	١٦١٥٣٠	من ١٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠ جم
١٣	٢٧٥٠٠٠	١٩٩٤٠٥	٤٥٦٤٠٥	من ٢٥٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ جم
٩	٣٧٢٥٠٠	٣٤٥٣٤٧	٧١٧٨٤٧	من ٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ جم
١	١٥٠٠٠٠	—	١٥٠٠٠٠	—
١٣٢	١١١٦٣١٤	٦٨٧٦٨٤	١٨٠٣٩٩٨	—

المصدر : محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ٩٢ ٠

يلاحظ أن البنك كان حذرا الى حد التضييق بالنسبة للقروض التى قدمها للمؤسسات الصناعية خلال فترة الحظر ، فهى لم تزد على ١١٦٣١٤ ١ جـ٠م وهى قروض ضعيفة ، وذلك لأن البنك كان شديد الحساسية فلم يقدم قروضا طويلة الأجل انما كانت كلها متوسطة وقصيرة الأجل حتى يستطيع تثبيت أقدامه ٠

ومن الميزانية العمومية للبنك نجد أن الارباح التى حصلها حتى نهاية سنوات الحظر زادت على ٥٠٠ ٢١ جـ٠م عام ١٩٥٢ الى ٦٠٠ ٢٥ جـ٠م عام ١٩٥٣(١٢٣) ٠

وابتداء من نوفمبر ١٩٥٣ كانت المرحلة الثانية للبنك حيث خرج من مرحلة الحظر الى مرحلة الدعم ، حيث ظل يزاول نشاطه ووضع نصب عينيه العمل بكافة السبل لدفع عجلة التصنيع الى الامام وعلى نطاق واسع ، رأى من الضرورى دراسة « سياسة الائتمان الصناعى » على أسس التكامل والمرونة لمواجهة أمرين ، الأول تنشيط الصناعة وتوفير وسائل تحويلها ، والثانى كفالة مساهمة المؤسسات الخاصة فى تنفيذ برامج بتيسير التمويل لها ٠

وفى عام ١٩٥٤ صدر قانونان ، الأول رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن تخفيض الرسوم على عقود الرهن العقارية التى تعقد مع البنك ، وقد نص على استثناء البنك من رسوم الرهون العقارية التى تعقد معه (فيخضع لرسم نسبى قدره نصف فى المائة ، كما يعفى من الرسم النسبى الخاص بالشطب الخمسة الآلاف جنيه الأولى من هذه العقود) ، والقانون الثانى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص للحكومة بالاشتراك

فى بنك صناعى – ونص على أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ويكون بحكم هذه الصفة رئيسا لمجلس الادارة وتكون مدة عضويته خمس سنوات قابلة للتجديد(١٢٤) ٠

ومن الميزانية العمومية للبنك فى السنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٤ يتضح ان جملة اصول البنك قد زادت بأقل من الضعف فى المدة المذكورة وزادت فى عام ١٩٥٤ وحدها بنسبة ٥٢٫٥٪ عنها فى عام ١٩٥٣ ، وبينما نجد أن رقم مساهمات البنك لم يزد على ٥٠ الف جنيه فى السنتين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ نجده يصل الى ٣٤٩ الف جنيه عام ١٩٥٤ ، وقفز رقم السلف بضمانات مختلفة من مليون جنيه عام ١٩٥٤ وبزيادة قدرها ٥١٥ الف جنيه فى عام ١٩٥٤ بالقياس الى عام ١٩٥٣ ٠

وقد زاد حجم الارباح بمقدار ثلاثة اضعاف فى المدة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٤ وبلغت الزيادة فى عام ١٩٥٤ وحدها اكثر من ضعف ما حققه البنك فى العام السابق وبالتالى امكن للبنك أن يزيد الموزع من أرباحه على الحد الأدنى الذى حددته الحكومة اذ وزع فى ذلك العام ٣¾٪ ، كما مكن ذلك الحكومة من الربح الكامل من حصتها فى راس المال ، وهو أمر يبرز تماما تلك المعونات التى قدمتها الحكومة للبنك منذ المبدأ ٠

وكان البنك يقوم بعمليات اقراض الصناعات القائمة بحد اقصى ١٠٠٠ ج٠م للسلفة الواحدة على الا تزيد مدتها على

٥ سنوات ، ويؤدى للحكومة من المبالغ المودعة منها لهذا الغرض فائدة قدرها ٢٪ بينما يتقاضى من المقترض فائدة قدرها ٦٪(١٢٥) أى ان فائدة البنك ٤٪ ٠

أما قروض البنك فقد زادت نسبة المتوسطة والطويلة الأجل من ٢٦٫٥٪ عام ١٩٥٣ (نهاية فترة الحظر) الى ٥٩٫٩٪ عام ١٩٥٤ (بداية فترة الدعم) أى بأكثر من الضعف ، وفى نفس الوقت هبطت نسبة القروض القصيرة الأجل من ٦٨٫٥٪ الى ٣٠٫٨٪ اى اقل من الضعف ٠

وبينما بلغ عدد المؤسسات التى انتفعت بمعونة البنك طوال فترة الحظر (١٩٥٠ ــ ١٩٥٣) ١٣٣ مؤسسة يقدر رأسمالها بحوالى ٨٫٢ مليون جنيه (منها ٤٠ مؤسسة خلال تلك الفترة ٥٢ و ١٩٥٣) ، بلغ عددها عام ١٩٥٤ وحدها (بداية فترة الدعم) ٩٩ مؤسسة يقدر رأسمالها بحوالى ٦٫٧ مليون جنيه ٠

كما زاد نشاط البنك بنشاط حركة تصنيع الاقتصاد المصرى فنجد ان مساهمات البنك قد ارتفعت من ٣٤٩ الف جنيه عام ١٩٥٤ الى نحو ١٫٥ مليون جنيه فى أواخر عام ١٩٥٥ وهو ما يعادل رأسمال البنك بأجمعه(١٢٦) ، كما زاد بما يعادل ثلاثة أمثال رأسماله عام ١٩٥٦ و ٧ ملايين جنيه عام ١٩٥٧(١٢٧) ٠

والجدول التالى يبين نشاط البنك فى مجال عمله ، حيث ساهم فى استثمارات جديدة فى كثير من فروع الصناعة المختلفة ، فكان نصيبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة من سبتمبر ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٥٧ كالآتى : ــ

فرع الصناعة	مقدار الاستثمارات	نصيب البنك	٪	نصيب الحكومة	٪
الصناعات المعدنية والهندسية	٢٢٣٨٧	١٤٣٢	٧	٧٥٠٥	٣٤
الصناعات الاستخراجية	٣٦٧٢	٠١٨٨	٥	٢٤٥٤	٦٧
صناعة البناء	٦٩٧٢	٠٥٤٩	٨	٠٥٥٠	٨
الصناعات الكيماوية	١٧٢٢١	٠٨٨٨	٥	٧٧٠٠	٤٥
صناعة الحليج والغزل والنسيج	٤٠٣٢	٠٠٦٠	٢	—	—
الصناعات الغذائية	١٤٦٥٥	—	—	٦٥٤١	٤٥
المجموع	٦٨٩٤٩	٣١١٧	٥	٢٤٧٥٠	٣٦

المصدر : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

ويلاحظ من مشاركة البنك فى المشروعات المختلفة السابقة أنه شارك فى مشروعات أجنبية ومصرية كما هو وارد بالجدول وذلك لأن البنك مصرى أجنبى ٠

وفى عام ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٠ بتعيين مراقب مصرى لحسابات البنك ، وان يكون موظفو البنك بالمركز الرئيسى ومكتبيه فى الاسكندرية والمنصورة جميعهم مصريين(١٢٨) ٠

وبهذا يمكن القول بأن بنك التسليف الزراعى المصرى والبنك الصناعى من بنوك الائتمان العقارى المختلط ويقعان تحت الاشراف الحكومى ، حيث شاركت فيهما بقيمة النصف فى الأول و ٥١٪ فى الثانى من رأس المال وبالتالى الادارة الأمر الذى يعطيها السيطرة فى الجمعية العمومية بخلاف الشركات الأخرى التى كان يسيطر على جمعياتها العمومية الأجانب لسيطرتهم على رأس المال والادارة ٠

وبعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ عملت مصر على تحرير النشاط الاقتصادى من السيطرة الأجنبية عن طريق التمصير وفرض الحراسة خاصة على املاك رعايا دول العدوان حيث صدرت الأوامر العسكرية الخاصة بذلك وأهمها الأمران ٥ر٥ ب لسنة ١٩٥٦ ، كما أوجب القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ على البنوك الأجنبية القائمة وقت صدوره أن توفق بين أوضاعها وبين أحكامه خلال مهلة يحددها وزير المالية والاقتصاد بحيث لا تتجاوز خمس سنوات ، وحينما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية على اعطاء البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين السابقين مهلة قدرها شهرا واحدا لتنفيذ أحكام القانون ، ثم مدت شهرا آخر بمقتضى القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ ، كما تم مدها شهرا ثالثا بالنسبة للبنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى بمقتضى القرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٧ ٠

ولما وضعت هذه البنوك تحت الراســـة وهى فروع لشركات أجنبية مركز ادارتها فى الخارج فلم تكن تملك من أمرها شيئا لأن جميع أمورها كانت مملوكة لسلطات الحراسة لتتولى ادارتها نيابة عن شركاتها ، لذا أصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتخويل الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين السابقين بمعرفة لجنة قضائية يكون لها اختصاص لحكم مفوض •

أما البنوك التى لم تخضع للدراسة فقد اشار القانون ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ الى ان تمنح مهلة سنة لتنفيذ أحكام القانون(١٢٩) ، وبذلك كانت قوانين التمصير والحراسة عام ١٩٥٧ خطـــوة على الطريق للقضاء على سيطرة الرأسمالية الأجنبية على الاقتصـــاد المصرى وهى خطـوة قد بدأت منذ قيـــام ثورة ١٩٥٢ وان كانت بصورة ضئيلة •

وبالنسبة لتحرير الجنيه المصرى من التبعية الأجنبية ، فقـــد استمرت مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى لمصر فى ذمة بريطانيا فترة طويلة ولم تتم تسويتها الا بعد مفاوضـات مضنية امتدت حتى أواخر عام ١٩٥٥ ، وكان الافراج عنها يتم على دفعات ، وقبـــل أن يمر عام واحد على توقيع اتفاق أغسطس ١٩٥٥ وهو خـــاص بالتسوية اتخذت انجلترا من انتهاك حرمة الالتزامات الدولية أداة لشن الحرب الاقتصادية على مصر(١٣٠) ، وفى نفس العام أصرت بريطانيا كجزء من ترتيبات الاتفاقية الخاصة بتحرير الاســترلينى رقم ٢ على ترك الأخذ بحصة الاسترلينى وان يحدد سعر الجنيـــه المصرى طبقا لسعر التعامل الرسمى ، ونفذ الاتفاق فى ســبتمبر

١٩٥٥ وأوقف العمل بحصص العملات الأخرى أيضا اذ لم تعد لها أية اهمية ، وهكذا عادت مصر الى اسعار الصرف الرسمية وبدلا من أتخاذ اجراءات بشأن عملتها قد تؤدى الى تدعيم وتعميم ما تم من خفض جزء ، فقد فضلت التعامل على أساس سعر التعادل مع فرض رسم اضافى على الواردات قدره ٧٪ وعلاوة على الصادرات(١٣١) ٠

وبانتهاء نظام حسابات حق الاستيراد وتقييد استعمال الجنيه المصرى الخاص بالحسابات المرتبطة باتفاقات الدفع مع كل من بلجيكا وهولندا وسويسرا التى تعهدت كل منها بعدم اعادة تصدير الاقطان المشتراه عن طريق هذه الحسابات الى بلاد أخرى ، ارتفع سعر الجنيه المصرى فى الاسواق الخارجية نسبيا واقترب من سعر التعادل واستمر هذا التحسن خلال عام ١٩٥٥ وبلغ ما لدى مصر من عملات حرة فى أواخر العام ما يعادل ٥٥ مليون جنيه مصرى بالاسترلينى القابل للتحويل والدولار الأمريكى والكندى والفرنك السويسرى والكرون السويدى والفلورين الهولندى وغير ذلك من العملات بخلاف الذهب والارصدة الدائنة فى حسابات الاتفاقات(١٣٢) ٠

وهكذا عمدت بريطانيا على اثر تاميم شركة قناة السويس فى يولية ١٩٥٦ الى تجميد الارصدة الاسترلينية القابلة للتحويل وظلت مصر مغلولة اليدين فى التصرف فى الارصدة الاسترلينية المملوكة لها حتى اعادة العلاقات التجارية والمالية بين مصر وبريطانيا وذلك بعد تصفية المسائل المعلقة الناشئة عن تاميم قناة السويس(١٣٣) ٠

٣ – فى مجـال التامين

مع بداية الثورة لم يكن هناك تغيير يذكر فى هذا المجال حيث كان الطابع المسيطر على هيئات التامين هو نفسه الطابع الاجنبى المسيطر من قبل ، وفى عام ١٩٥٢ سمح لشـــركات التأمين على الحياة الاكتتاب فى رأسمال شركات الادخار والتوفير ، مثلها فى ذلك مثل الهيئات والمؤسسات التجارية والصناعية وأصحاب الاعمال وكذلك النقابات العمالية ، وذلك للالتزام بدفع مكافأة نهاية الخدمة للعمال والموظفين(١٣٤) ٠

ولم تؤسس خلال تلك الفترة أية شركة مصرية خالصة ، وان ما وجد من شركات للتأمين كلها شركات أجنبية ساهم فى بعضها المصريون بنصيب محدود من رأس المال ، وان كانت جميعها تظهر بشكل شركات مساهمة مصرية ، الا أنه لم توجد سوى شركة مصر للتأمين وقد سبقت الاشارة اليها فى الفترات السابقة ، وشـــركة القاهرة للتأمين شركة مصرية مساهم فيها العرب فقط ٠

ومن شركات التامين التى تأسست خلال تلك الفترة الشـركة المالية المصرية للتجارة والتامين (سفكا) ش٠م٠م عـــام ١٩٥٤ برأسمال ٢٥٠٠٠ ج٠م لمدة ٢٥ عاما ، وكان جميع المؤسسين من الأجانب الحاصلين على الجنسية المصرية وبالتالى فجميع اعضاء مجلس الادارة أجانب متمصرين ، وفى هذه الحالة ينطبـــق على الشركة القوانين المنظمة للشركات المساهمة ٠

اما عن اغراض الشركة فهى تجمع بين أعمال التأمين وأعمال التجارة ، حيث تقوم الشركة بانشاء كافة المؤســسات ولاســـيما

المؤسسات التجارية والصناعية والمصرية والعقارية والتى تتولى أعمال المناجم ، هذا بجانب قيام الشركة بتمثيل شركات الادخار والتأمين وكافة جماعات التأمين بالاكتتاب المعروفة باسم « جماعات لويدز »(١٣٥) ٠

وفى عام ١٩٥٥ تأسست شركة القاهرة للتأمين ش م٠م برأسمال ٤٠٠ ٠٠٠ ج٠م نتيجة لحاجة تأمينية ملحة خدمة لأغراض اقتصادية ملائمة ، لذا كان رأس المال مصريا عربيا خالصا تدعيما لروابط الاقتصاد العربى وتنمية لأسواقه التأمينية ، وقد سجلت بسجل شركات التأمين بوزارة المالية فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٥(١٣٦) ٠

وفى عام ١٩٥٦ بلغ عدد شركات التأمين الأجنبية فى مصر ١٢٤ شركة بنسبة ٩١٪ من اجمالى الشركات العاملة فى قطاع التأمين وتسيطر على ما يقرب من ٧١٪ من اجمالى رؤوس الأموال(١٣٧) ٠

وفى ظل الثورة نشطت شركات التأمين حيث كان لتشجيع الحكومة لرأس المال الأجنبى اثر فى ذلك حيث أن التحسن المطرد قد أخذ فى الازدياد وأعطى نتائج مرضية ، ففى شركة التأمينات التجارية المصرية زاد مقدار الأقساط المحصلة من فروع التأمينات العمومية بالشركة من ٢٠٠ ١٤٩ ج٠م عام ١٩٥١ الى ٧٣٢ ١٧٢ ج٠م عام ١٩٥٢ بزيادة قدرها ٥٣٢ ٢٣ ج٠م(١٣٨) ، وبلغ اجمالى ارباح شركة اسكندرية للتأمين عام ١٩٥٣ نحو ٤٣٠ ٧١ ج٠م وذلك بعد خصم الاحتياطى وبعض الالتزامات الأخرى(١٣٩) ٠

ويضاف الى هذا استثمار شركات التأمين لأموالها فى كثير من المشروعات مثل شراء العقارات والعمارات الكبيرة والأوراق

المالية المصرية والأجنبية والأسهم وغير ذلك ، وقد ساعد على ذلك نشاط الشركات وكثرة أرباحها ، ففى عام ١٩٥٦ اشترت شركة التأمين الأهلية المصرية نحو ٦٠٠٠ سهم من بنك الاستيراد والتصدير المصرى ، وأصبحت الشركة تمتلك ٢٣٦٤٥ سهما بعد ان كانت ملكيتها ١٧٦٤٥ سهما(١٤٠) .

وخلال هذه الفترة نجد أن شركات التأمين الأجنبية قد التزمت بقوانين التمصير ، حيث بلغ عدد موظفى شركة اسكندرية للتامين على الحياة ١١٤ موظفا منهم ٨٩ مصريا بنسبة ١ر٧٨٪ مقابل ٢٥ أجنبيا بنسبة ٩ر٢١٪(١٤١) ، ومع هذا نجد أن الأجانب الموجودين بالشركة قد سيطروا عليها ، ويتضح ذلك من الكشوف التى أرسلتها الشركة الى مصلحة الشركات عام ١٩٥٢ والتى ظهر فيها أن الشركة أخفت مؤهلات الموظفين الاجانب الذين بدون مؤهلات ويتقاضون مرتبات باهظة بحجة انهم خبراء ، وان الشركة لا تستطيع أن تعين محلهم مصريين ، فعلى سبيل المثال كان رئيس حسابات الشركة أجنبيا يهوديا بدون مؤهل(١٤٢) .

وكذلك شركة النيل للتامين التى أصبح للحكومة أكثر من نصف أسهمها عام ١٩٥٧ ، ومع ذلك فان الشركة لم تطبق قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بعدم الجواز لعضو مجلس الادارة أو مدير الشركة الاتجار لحسابه أو لحساب الغير فى أحد فروع النشاط الذى تزاوله الشركة (مادة ٣٧) وقد كان مدير شركة النيل للتأمين يونانى الجنسية يعمل فى نفس الوقت مديرا لمكتب « قسطنتينيدس » وهو مكتب توكيلات تأمين ، ومديرا لشركة التوفير المصرية التى يعاملها القانون رقم ١٥٦ معاملة شركات التأمين(١٤٣) .

وعقب الاعتداء الثلاثى تمت اجراءات مشابهة لمـــا حدث بالنسبة للبنوك الأجنبية حيث وضعت الشركات التابعة لدول العدوان تحت الحراسة فى حين تمت تصفية البعض الآخر (مثـل مـــماسرة اللوتيز البالغ عددهم ٢٣ سمسارا)(١٤٤) ٠

أما عن مركز شركات التامين الأجنبية التى كانت تخضـــع لأحكام الحراسة فيلاحظ أن هذه الشركات اتخذت شـكل شـــركات مساهمة مصرية ، لذلك اصدر وزير المالية والاقتصاد القرارين ١٢٧ و ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لبعض هيئات التامين الموضوعة تحت الحراسة فى مزاولة نشاطها ، ثم أصدر القرار الوزارى رقـــم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٧ بتخويل الحارس العام على أمـــوال الرعايـا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية هيئـات التأمين الأجنبية الوارد ذكرها فى القرارين السابقين والتى سبق الترخيص لها بمزاولة نشاطها ٠

أما بالنسبة لشركات التامين غير الخاضعة للحراسة ، فقد نصت المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ على أن تفتح شركات التأمين غير الخاضعة للحراسة مهلة قدرها سنة لتنفيذ أحكام القانون المذكور ، غير انه أجيز للشركات التى ترغب منحها مهلة اكبر أن تقدم طلبا برغبتها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بقرار وزير المالية رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧(١٤٥) ٠

وتلى عمليات الحراسة صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧

بتمصير شركات التامين وبعد صدور قوانين التمصير كان لابد من تقليل الاعتماد على السوق الانجليزية او الفرنسية لاعادة التامين ، ومن ثم انشئت الشركة المصرية لاعادة التامين عام ١٩٥٧ والتى قامت بتوثيق صلاتها بشركات التامين المحلية فاسندت اليها عمليات متبادلـــة هادفـة بذلـــك الى الاحتفاظ محليـا بقـــدر كبير من الاقساط ومن ثم الارباح التى تترتب عليها(١٤٦) ٠

كما أصبحت المؤسسة الاقتصادية العامة تمتلك عام ١٩٥٧ ثلاث شركات عملاقة فى ميدان التامين(١٤٧) ، لذا اصبح للمؤسسة دور كبير فى هذا المجال ، وهذا يعنى الحد بصورة واضحة بالنسبة لرأس المال الأجنبى فى المجال التامينى وكذلك المصرفى ٠

١ ـ احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩٦ .

(٢) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٣٧/٣ جـ٥ ، وثيقة ٨٣ فى ١٩٥٦/١/٢٧ ، وكذلك .

Journal Official du Gouvernement Egyptien, 80 ème année, No. 48, 15/6/1953, P. 4.

(٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٠١/٣ جـ١ ، وثيقة بدون رقم ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ .

(٤) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٥/٣ جـ١ ، وثيقة ٧٢ ، ١٢١ .

(٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ـ ١٤٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥٣ .

(٦) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٨٠/٣ جـ١ ، وثيقة ٢٠٦ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية الثانية للشركة ١٩٥٢ مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٣/٣/٣٠ .

(٧) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(٨) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٥/٣ جـ١ ، وثيقة ١٢١ الميزانية العمومية فى ١٩٥٦/١٢/٣١ لشركة كاريا ، وكذلك : البصير ، عدد ١٨٤٥٧ فى ١٥،١٤ مارس ١٩٥٨ .

(٩) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٤٥/٣ جـ ١ ، وثيقة

٢٦ ، وترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٥/١/٣ شهادة من الكنتوار ناشيونال ديسكونتدى باريس بالحجز لحساب بيت الملكة الصغيرة أسهم ضـــمان للمديرين (اعضاء مجلس الادارة) ، وثيقة ٢٦٦ ، ٢٦٧ فى ١٩٥/٦/٧ ٠
ـ يلاحظ وجود اختلاف فى الوثائق بالنسبة لعدد أعضاء مجلس ادارة

الشركة . فقد اتضح بالوثيقة رقم ٢٧ أن عدد الاعضاء ستة ، وفى الوثيقة ٢٦٦ اتضـــح انهم تســـعة وليس ستة وهم كالاتى : ريمون كوهين ويمتلك ٧٢٩ سهما وزوجته وتمتلك ١١١٨ سهما رايزاك مزراحى Isaac Mizrahi
٨٩٥ سهما وزوجته ٣٧٤ سهما وماكسى مزراحى Max Mizrahi
٦٦٣ سهما ، ومدام استر كوهين ٧٥٩ سهما ، بالاضافة الى الفرنسى رينيه مونى ويمتلك ١٧٢ سهما ومصرى يدعى اميل خليل برســـوم ويمتلك ١٥٠ سهما ، والوثيقة ٢٥٢ تضيف فيكتور كوهين Victor Choen ويمتلك ٢١٠ أسهم ٠

(١٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٦٩ فى ١٩٥٦/١١/٣ ٠

(١١) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٣٧/٣ جـ٥ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٦/١/٢٧ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣٦/١٥ ،

(١٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٥٥ فى ١٩٥٧/٦/١٩ ٠
Journal Official du Gouvernement Egyptien, 80 ème année, No. 48 15/6/1953. P. 4.

(١٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١-٤ جـ١ ، وثيقة ٢٢٠ بيت الهدايا (ريفولى) ، وبالاطلاع على كشوف اسماء الموظفين بالشركة اتضح الآتى : ـ عدد الموظفين فى ريفولى فرع القاهرة فى ١٩٥٥/٧/١٥ التى بها النسبة مستوفاه وجد ٣٤ موظفا مصريا منهم ١٧ اسما اجنبيا ـ وثيقة ٢١٧ ، وفى ريفولى فرع الاسكندرية نفس التاريخ ١٥ مصريا منهـم موظفة تركت الخدمة فى ١٩٥٥/٩/٢٢ منهم ١١ اسما اجنبيا ـ وثيقة ٢١٦ ، اما كشوف الاجانب فى نفس التاريخ فيها ١٠ اجانب فى ريفولى القاهـرة و ٩ فى الاسكندرية ، وثيقة ٢١٣ ، ٢١٥ ٠

(١٤) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١١٥/٣ جـ١ ، وثيقة ٩٠ حالة الشركة عام ١٩٥٣ ٠

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٥١ .

(١٦) Journal Official du gouvernement Egyptien 84 éme Année, No. 9, 28/1/1957. P. 2.

(١٧) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٣٧ جـ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(١٨) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٠٢ جـ١ ، وثيقة ٤٧ .

(١٩) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٠١ جـ١ ، وثيقة ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٥/٦/١٩٥٣ .

(٢١) محفظة ٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٧٠ جـ٢ ، وثيقة ١٩٥ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٤ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٣٥ فى ٢٧/٤/١٩٥٣ .

(٢٢) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ بشأن فروق اسعار المواد البترولية فى ١٥/١٠/١٩٥٣ .

(٢٣) شهدى عطيه الشافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٤ فى ١٢/٦/١٩٥٧ ، ص ٢ .

(٢٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ .

(٢٦) Le Journal d'Egypt, 1/9/1957, P. 2.

(٢٧) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨٥ جـ١ ، وثيقة ٢١ الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٥٦ ، وكذلك : البصير ، عدد ١٨٤٥٧ فى ١٤ ، ١٥/٣/١٩٥٨ .

(٢٨) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـ ١/٢٢٦ ، وثيقة ٨ فى ١١/٨/١٩٥٦ .

(٢٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢ ، ١٣ فى ١٣/٩/١٩٥٧ .

(٣٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١ فى ١/٩/١٩٥٧ .

(٣١) د. محمد فخرى حكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ، ص ٣٣٣ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ الاقتصاد فى ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

(٣٢) محمد شفيق عبد الفتاح : اثر السوق الاوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ١١٣ .

(٣٣) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، وانظر ايضا :
Thames and Hudson : Egypt, Gordon Waterhield, with 71 illustration and 2 maps, P .173.

(٣٤) Bent Hasen : Op. Cit., P. 7.

(٣٥) جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٣٦) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٨ فى ١٩٥٢/١١/٥ .

(٣٧) خالده محمد السيد : المرجع السابق ، ص ٩٩ ، ١٠١ .

(٣٨) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٣٩) Bent Hansen : Op. Cit., P. 6.

(٤٠) Le Journal d'Egypt, 7. Août 1957, P. 2.

(٤١) جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٤ .

(٤٢) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٤٣) محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسى امام المدعى الاشتراكى شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة سابعة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٤ .

(٤٤) Bent Hansen : Op. Cit., P. 7.

(٤٥) د. محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٤٦) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٦٤ .

(٤٧) محفظة ١١ عابدين . مجلس الوزراء . محاضر جلسات ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٥٢/٧/١٢ .

(٤٨) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ع نعام ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٤ ، ١٣ .

(٤٩) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 201.

(٥٠) د. محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥١) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص٥٢ .

(٥٢) Journal du commerce et de la Marine Année No. 14012, 13/3/1956, P. 2.

(٥٣) د. على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١ .

(٥٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد الاول فى ١٩٥٤/١/٤ .

ـ عملت الحكومة على زيادة راس المال المصرى فى البنك من ٤٠٪ عام ١٩٥٦ الى ٨٠٪ عام ١٩١٠ . انظر : د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ ـ ١٣/٣ جـ٢ فرعى ، وثيقة ٣ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٥/٣/٢٣ عن السنة المنتهية فى ٣١/ ١٩٥٤/١٢ ـ الـ ٢٠٪ عبارة عن : ٤٪ حصة الارباح لمساهمين من قيمة الاسهم - ١٦٪ حصة اضافية فى الارباح يقترحها مجلس الادارة من قيمة الاسهم . انظر :

Journal du commerce et de la Marine, Annêe, 47e, No. 19032, 4/4/1956.

(٥٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢٧ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٧/٤/١٠ عن السنة المنتهية فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٢ فى ١٩٥٤/١٢/٣١ .

(٥٩) د. جمال محمد سعيد : البنك المركزى والرقـابة على البنوك الائتمان فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٦٠) الاتحاد العام لغرف التجارية المصرية : مرجع سابق ، ص ٢١١ ، ٢١٢ ، انظر ايضا : باتريك اوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٦١) البنك الاهلى المصرى ، النشـــرة الاقتصـــادية ، المجلد ١١ فى عام ١٩٥٧ ، وانظر ايضا : د٠ نبيل الروبى : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٤٨١ ، ٤٨٢ ٠ ـ تم تاميم البنك عام ١٩٦٠ بالقانون رقم ٤٠ وبذلك تحققت للبلاد الملكية التامة للبنك المركزى ، انظر : د٠ صبحى تادرس قريصه : النقود والبنوك ، ص ١٩٤ ٠

(٦٢) د٠ جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٧ ٠

(٦٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٢٣٥ ٠

(٦٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص ٧ ، وانظر ايضا : محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ ٠

(٦٥) محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢ ٠

(٦٦) د٠ على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٨٠ ٠

(٦٧) مايرو ، ص ٣٢٨ ٠

(٦٨) محمد عبد المنعم رشدى : المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤ ٠

(٦٩) محفظة ١٨ مصلحة الشــركات ، ملـــف ١٨٢ ــ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ٧١ ٠ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ ٠

(٧٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٨ ٠

(٧١) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ٧١ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ ٠

(٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٧ ٠

(٧٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ٧١ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ ٠

(٧٤) الاصول تمثل اموال البنوك التجارية التى ليس لديها وهى عبارة عن الاموال المرغمة على ايداعها لدى البنك المركزى والمدفوعـــة للحكومة باذونات على الخزانة ، وكذلك الكمبيالات والسلف المقدمة منها والامـــوال المستثمرة فى المشاريع المختلفة ٠ وبعبارة اخرى فالشركة عند بدء حياتها لا تملك سوى رأس المال (مع مراعاة انه ينتقص بقدر مصاريف التأسيس وقد تكسب اموالا اخرى اثناء حياتها وفى هذه الحالة يزيد صافى اصول

الشركة L'actif Social على رأس المال فتكون الشركة قد حققت ارباحا ، كما ان صافي اصول الشركة اى صافي موجوداتها قد يقل عن راس المال ، وبذلك تكون الشركة اصابت خسارة . انظر : د. محمد حسنى عباس : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٧٥) الخصوم تمثل الاموال التى لدى البنوك التجارية مثل ودائع الحكومة والافراد والشركات مصريين او اجانب والمبالغ المقترضة من البنك المركزى بضمان ارصدتها لديه وراس المال المدفوع والأحتياطى القانونى .

(٧٦) د. على عبد الرسول ، ص ٨٤ .

(٧٧) د. محمد زكى شافعى ، ص ٣٦٧ .

(٧٨) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٥ جا ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيرى عن السنة المنتهية فى ١٩٥٧/٣/٣١ .

(٧٩) نفس المحفظة ، والملف ، تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٦/٥٥ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٣ جا ، وثيقة ٣٢ .

(٨٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٨٣/٣ جا ، وثيقة ٢٨٦ البنك التجارى المصرى .

(٨١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٩٣ .

(٨٢) نفسه .

(٨٣) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٤ تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيرى عن السنة المنتهية فى ٣/٣١ ١٩٥٧ .

(٨٤) د. زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ ، وانظر ايضا : د. عبد النبىحسن يوسف . عبد الحميد هاشم : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٨٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٦٠ فى ١٩٥٧/٤/١٧ .

(٨٧) د. زكريا احمد نصر ، ص ١١٠ .

(٨٨) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٣٤/٣ جا ، وثيقة ٧٦ ، ٧٧ فى ١٩٥٦/١٢/١٨ ، وثيقة ٨٠ فى ١٩٥٧/٩/٣ .

(٨٩) د٠ على عبد الرسول ، ص ٧٥ ٠

(٩٠) كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ، ص ١٧١ ٠

(٩١) د٠ جمال الدين سعيد : دور المؤسسة الاقتصادية العامة فى تكوين منشآت الاستثمار ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤،٢٣ ٠

(٩٢) د٠ الجريتلى ص ٦٣ ٠

(٩٣) د٠ سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ ــ ٣٦٥ ، وانظر ايضا : زكريا احمد نصر ، ص ١١٠ ٠

(٩٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٨٣/٣ جـ١ ، وثيقة ١٨٤ ٠

(٩٥) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٣/٣ جـ١ ، وثيقة ١٥٦ فى ١٩٥٥/٥/٣١ ٠

(٩٦) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٨٥/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٥٤ البنك الايطالى المصرى ٠

(٩٧) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٦/٣ جـ٥ ، وثيقة ١٠ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ ٠

(٩٨) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٩ فى ١٩٥٨/٨/٩ ، وانظر ايضا : البصير ، عدد ١٦٦٦١ فى ١٩٥٢/٤/١٨ ٠

(٩٩) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٩٩/٣ جـ٣ ، وثيقة ٣٤ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٦ ٠

(١٠٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٠٣/٣ جـ٣ ، وثيقة ٧٣ بنك موصيرى ٠

(١٠١) محفظة ٦٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٦١/٣ جـ١ ، وثيقة ١٢ ، ١٦٧ فى ١٩٥٢/١١/١٢ ٠

(١٠٢) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٨٥/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٥٤ البنك الايطالى المصرى ٠

(١٠٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ٨٥/٣ جـ١ ، وثيقة ٧ فى ١٩٥٣/٧/١٤ ، وثيقة ١٤٤ فى ١٩٥٤/١٠/١٣ ٠

(١٠٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٣ جـ٣ ، وثيقة ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ٠

(١٠٥) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٢/٣ جـ١ ، وثيقة ١٨٣ فى ١٩٥٥/٥/١٤ ـ تقضى المادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ انه يجب الا يقل عدد المصريين عن ٧٥٪ والا يقل اجورهم عن ٦٥٪ ٠

(١٠٦) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٧٧ ٠

(١٠٧) احصاء شركات المساهمة . يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ ٠

(١٠٨) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٩٠ الجمعية العمومية للمساهمين فى ١٩٥٤/١/١٩ ٠

(١٠٩) د٠ عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ١٩٢ ٠

(١١٠) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ ٠

(١١١) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٩٠ فى ١٩٥٤/١/١٩ ٠

(١١٢) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ٠

(١١٣) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٩٠ ٠

(١١٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ٠

(١١٥) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٦٤ فى ١٩٥٣/١١/٣٠ ٠

(١١٦) د٠ صبحى تادرس قريصه : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ٠

(١١٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ ٠

(١١٨) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، ص ٣٤ ٠

(١١٩) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١١٩ ٠

(١٢٠) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة بدون رقم ١٩٥٧ ٠

(★) وبذلك يصبح مجموع القروض التى اصدرها البنك عام ١٩٥٢ حوالى ٢٨٩٦٠٥ ج.م مقابل ١٥١ ٣٢٥ عام ١٩٥٣ ـ وفى تقدير آخر يلـغ مجموع القروض التى اصدرها البنك عام ١٩٥٢ حوالى ٢٥٨ ٤٨٠ ١ ج.م مقابل ٤٣١ ٨٢٢ ١ ج.م عام ١٩٥٣ ، وقد يلاحظ فرق كبير جدا بين التقديرين، انظر فى ذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ،ص٢٤ ،

(١٢٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ٩٢ ،

(١٢٤) نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة ، القانون رقم ١٢٨ لســنة ١٩٥٤ فى ١٩٥٤/٣/١١ ، والقانون رقم ٢٦٠ لســنة ١٩٥٤ فى ١٥/٥/١٩٥٤ ،

(١٢٥) د. ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٦ ،

(١٢٦) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ٩٢ ،

(١٢٧) د. زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ،

(١٢٨) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جـ١ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٤١ قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٠ لسنة ١٩٥٧ ،

(١٢٩) د. سعيد عبد الماجد : المرجع الســـابق ، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥ ـ عملت الدولة على تاميم البنوك تدريجا خلال السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ الى ان صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قاضيا بتاميم جميع البنوك ، انظر فى ذلك : د. محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،

(١٣٠) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ،

(١٣١) هانسن ، نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢ ،

(١٣٢) محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ١٤٥

(١٣٣) وقد بلغت الارصدة الاسترلينية فى أواخر عـــام ١٩٥٦ نحو ٨٠٥ر٨ مليون جنيه منها ٥ر٥ مليون جنيه فى الحساب (القابل للتحويل) وهو الذى عمدت بريطانيا الى تجميده فى ١٩٥٦/٧/٢٦ وبلغ ٣ر١٠٠ مليون جنيه الحساب (المجمد) ، وقد تم الافراج عن هذه الارصدة عام ١٩٥٩ د. محمد زكى شافعى :المرجع السابق ، ص ١٨٦ ،

(١٣٤) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٩٧ . وانظر ايضا : محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(١٣٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٢١ فى ١٩٥٤/٣/١٥ .

(١٣٦) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٢١/٣ جـ١ ، وثيقة ١٣ فى ١٩٥٥/٢/١٤ .

(١٣٧) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ .

(١٣٨) محفظة ٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٧٣/ جـ٢ ، وثيقة ١٥٦ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٣/٦/٣٦ .

(١٣٩) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٢٨/٣ جـ٢ ، وثيقة ٢٥ الميزانية العمومية لسنة ١٩٥٢ .

(١٤٠) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٢٤/٣ جـ١ ، وثيقة ٧٦ ، ٧٧ فى ١٩٥٦/١٢/١٨ .

(١٤١) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٦٥/٣ جـ٢ ، وثيقة ٣٦ .

(١٤٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢٦٥/٣ جـ١ ، وثيقة ١٦٩ .

(١٤٣) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٢٧/٣ جـ٢ ، وثيقة ٨٩ ، ٩٠ فى ١٩٥٧/٣/١٠ .

(١٤٤) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١٤٥) كان من المقرر ان تنتهى المهلة المحددة لشركات التامين الاجنبية للتوفق بين اوضاعها والشروط المقررة فى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فى ١٩٦٢/١/١٥ غير ان المشرع عمد الى تاميم جميع شركات التامين التى تعمل فى مصر بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، انظر : د. سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص٣٧٣ ـ ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

(١٤٦) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٤٤ .

(١٤٧) د. جمال الدين سعيد : دور المؤسسة الاقتصادية العامة ، مرجع سابق ، ص٢٤٠ .

الفصل الرابع

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العامة

تطورت هذه الاستثمارات خلال تلك الفترة بنقل كثير من منشآت السكك الحديدية الى الحكومة وضمها الى مصلحة السكك الحديدية التى كانت تعتبر مورد ايراد ثابتا للدولة ، لذا تنبهت الحكومة فى بداية تلك الفترة لسياسة تعمير الجهات النائية بمد الخطوط الحديدية اليها ، فقامت بشراء خط الاسكندرية مرسى مطروح ـ السلوم الى ليبيا ، وكان الانجليز قد انشاوه عام ١٩٤٢ ابان حملتهم على ليبيا ، كما قامت الحكومة بشراء خط حديد فلسطين من الاسماعيلية ـ القنطرة ـ العريش ـ رفح ـ لتعمير شمال شبه جزيرة سيناء ، وهذا الخط كان الانجليز قد انشاوه عام ١٩١٤ اثناء حملتهم على فلسطين ، وكان لهم اثر كبير فى تعمير الساحل الشمالى لمصر قرب الاسكندرية وكذلك منطقة شبه جزيرة سيناء(١) ٠

وفى نفس العام ١٩٥٤/٥٣ بلغ اجمالى عدد شركات النقل البرى والجوى حوالى ٢٣ شركة براسمال ٤٣٢ ٥٠٦ ج٠م منها

شركتين انجليزيتين براسمال ١٤٨٧٤٦٠ ج٠م وشركة واحدة بلجيكية براسمال ٨٧٠ر٥٣٦ ج٠م و ٢٠ شركة مصرية براسمال ٤٣٦ ٩٤٨ ج٠م(٢) ومن الملاحظ أن معظم هذه الشركات مصرية اسما واجنبية فعلا ، ومصرية لأنها متخذة شكل شركات مساهمة مصرية انما راسمالها وادارتها فى الغالب أجنبية ٠

وأما عن الشركات القديمة والتى كانت ماتزال قائمة فكانت شركة سكك حديد الحكومة المصرية ، ومع أن الشركة مصرية ، فان الشركة الفرنسية التى استعانت بها الحكومة من قبل قد سيطرت على ادارتها ولم تستطع الحكومة التدخل فى حسابات الشركة التى كانت تعتمد فى باريس فترة طويلة ، واستمر حتى بعد قيام الثورة ، ودليل عدم سيطرة الحكومة على الشركة عدم معرفة الحكومة بكيفية اعداد حسابات الشركة ، هذا فضلا عن خصم جزء كبير من أرباح الشركة وصرفه لصالح موظفى الشركة الأجانب دون موافقة الحكومة المصرية أو المساهمين ، فعلى سبيل المثال ، تم خصم مبلغ ٩٢٠ ٦ ج٠م عام ١٩٥٢ اعانة لزوجات بعض موظفى الشركة المرضى ومديرى الشركة الاجانب وخلاف ذلك ، والجدير بالذكر أن نصيب مصر من هذه الارباح لم يصل اكثر من ٢٠٦٤ ج٠م ، وفى نفس الوقت حصلت الشركة الفرنسية على مبلغ مثله ربحا صافيا لها(٣) ، وبهذا يلاحظ أن السيطرة الأجنبية حتى ذلك الوقت كانت سببا فى صرف اعانات للاجانب بلغت أضعاف نصيب مصر ، فضلا عن ربح الشركة المساوى لربح الحكومة ٠

وتشجيعا لرأس المال الأجنبى فى هذا المجال سمحت حكومة الثورة لشركة لابورجواز البلجيكية المساهمة فى رأسمال شركة عربات السكة الحديد(٤) ٠

وفى عام ١٩٥٢ بلغت ايرادات كل من شركة سكة حديد الدلتا ٠٢٩ ٦٦٥ ج٠م ، وشركة سكة حديد وجه بحرى ٢٢٩ ١٤٥ ج٠م ، وشركة سكة حديد الفيوم البلجيكية ٥١٤ ٤٥ ج٠م مقابل ٣١٩ ٥٣٠ ج٠م و ٤٦٦ ٤٣ ج٠م و ٥٨٦ ٢٤ ج٠م مصروفات لكل شركة على التوالى ، وبذلك فان صافى ارباح هذه الشركات هو ٧١٠ ١٣٤ ـ و ٧٦٣ ١٠١ و ٩٢٨ ٢٠ ج٠م على التوالى ٠

وقد أهملت هذه الشركات فى تجديد العربات والقطارات أو حتى تجديد القضبان أو العناية بالعمال المصريين ، وذلك لأن تلك الشركات كانت فى طريق انهاء عقود امتيازها التى لن تتجدد(٥) ، لذا فقطاع النقل عامة لم يشهد خلال تلك الفترة تطورا يذكر ، ففى بداية الخمسينات كانت طاقة النقل فى مصر اكبر من الطلب ، وكانت الوسائل الأقل تكلفة تقوم بالدور الأكبر(٦) ٠

وفى نفس العام (١٩٥٢) أصدر مجلس الوزراء قرارا بوضع المرفق الذى تتولاه شركة سكك حديد الدلتا الضيقة المساهمة تحت الحراسة مؤقتا ولمدة ثلاثة شهور ، وتم تعيين مدير عام مصلحة السكك الحديدية حارسا على هذا المرفق ليتولى ادارته نيابة عن الشركة ولكن لحسابها وتحت مسئوليتها(٧) ، ويرجع تدخل الحكومة المباشر الى فرض الحراسة على شركة سكك حديد الدلتا الضيقه عام ١٩٥٤ ، واخضاع شركات المرافق العامة الاخرى لرقابة ديوان المحاسبة(٨) ٠

اما بالنسبة لخطوط الترام : فقد استمرت كل من شركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس حتى نهاية الفترة ، وفى عام ١٩٥٤/٥٣ قامت الشركة الثانية بتسيير

ثلاثة خطوط كهربائية بين مصر الجديدة وبين القاهرة والعباسية وسراى القبة ، وفى مقابل ذلك تقاضت الحكومة نسبة من ايرادات هذه الخطوط ، وبيع الأراضى المجاورة بعد تقسيمها وزودت الضاحية بكافة المرافق العامة (طرق ومجارى ومياه وشبكة كهربائيه) خدمة لمبانى الشركة والاهالى(٩) ٠

وفى عام ١٩٥٥ منحت الحكومة للشركة حق انشاء واستغلال خطوط سكك حديد كهربائية أخرى جديدة ، وانشاء خمسة احيـاء سكنية للمساكن الاقتصادية وكذلك المساكن المخصصة للموظفين(١٠) وبذلك يتضح أن خطوط الترام الأجنبية فى مصر خلال تلك الفتـرة كانت ملكا لشركتين اثنتين ولم تؤسس شركات أخرى جديدة ٠

وخلال تلك الفترة استمرت شركات الطيران تزاول نشاطها فى مصر منذ قيام الثورة على انه قد تم تمصير شركة مصر للطيران عام ١٩٥٢ ، بحيث لم يعد هناك فى تلك السنة الا اثنان من الطيارين الالمان وستة عشر آخرين من البريطانيين واليونانيين والمتمصرين فى وظائف فنية وضباط حركة ومضيفات ، هذا فى الوقت الذى بلغ فيه عدد المصريين فى نفس السنة نحو ٤٦٧ مصـريا فى كافـة الوظائف والاعمال المختلفة الرئيسية وغير الرئيسية ، وبذلك أصبح مجلس ادارة الشركة مصريا ، كما أصبح أيضا راس المال مصريا ، وذلك بتنازل الأجانب عن حصتهم فى راس المال والتى اشتراهـا فريق من الاثرياء المصريين(١١) ، وبذلك أصبحت الشركة طـوال تلك الفترة مصرية ٠

اما شركة سعيدة للطيران فكان دور الأجانب فيها أكبر بكثير من الشركة السابقة التى كان يساهم فيها بجزء كبير بنك مصر ، الأمر الذى أدى الى اختلاف الوضع بين الشركتين ، ومن ثم فـان

شركة سعيدة استمرت خلال تلك الفترة اجنبية ، حيث غلب عليها الطابع الايطالى فى رأس المال والادارة والفنيين والمشرفين .

ومن أهم شركات الملاحة البحرية التى ظل الأجانب يمتلكونها ويديرونها طوال فترة الدراسة « شركة بواخر البوستة الخديوية » وكانت مثالا للاحتكار والسيطرة الانجليزية فى مصر ، وقد بلغ عدد بواخراها عام ١٩٥٢ حوالى سبع بواخر تسيرها عبر البحار والمحيطات سواء الى دول أوربا أو الولايات المتحدة أو غيرها(١٢) ولما كانت الشركة انجليزية فقد وضعت تحت الحراسة بعد عدوان ١٩٥٦ .

وفى مجال الاتصال السلكى واللاسلكى نجد ان شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية (شركة انجليزية) ، وضعت عليها الرقابة منذ الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، ومع هذا فان مجلس الوزراء المصرى وافق للشركة فى ٦ يناير ١٩٥٢ على تجديد الترخيص لها لمدة سنة ، وفى أول يولية ١٩٥٢ قبل انتهاء السنة تمت الموافقة أيضا على تجديد الترخيص لمدة عام آخر ، يبدأ من ٥ اكتوبر ١٩٥٢ وفى هذه الاثناء طلبت الشركة مرة أخرى الموافقة لها على التقاط نشرات الصحافة البريطانية المرسلة باللاسلكى الى جهات متعددة بواسطة مكاتب ادارة البريد البريطانية(١٣) .

أما عن تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية فقد سيطرت عليها السلطات البريطانية حتى قيام الثورة ، وفى عام ١٩٥٢ اقامت الهيئة محطة لاسلكية مركزية للمواصلات التلغرافية والتليفونية فى مصر الجديدة بمحافظة القاهرة(١٤) .

يلاحظ ان جميع شركات الاتصال الأجنبية فى مصر لم تستمر بعد عام ١٩٥٢ وذلك لأن أهمية هذه الوسائل بالنسبة لسياسة الدولة

جعلت حكومة الثورة تستولى على كل وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ، فنجد أن أغلب هذه الشركات اما انها تمصرت واما تم الاستيلاء عليها وأصبحت حكومية مع قيام الثورة .

وفى مجال **شبكات توزيع الماء والكهرباء** : استمر كثير من شركات المياه والكهرباء القديمة يعمل طوال هذه الفترة وحتى نهايتها حينما وضعت الحراسة على بعضها وأمم وتمصر البعض الآخر ، فشركة مياه القاهرة شركة فرنسية استمرت طوال الفترة ولكن الادارة الفرنسية للشركة اتبعت طريقة أساءت فيها الى العاملين المصريين بالشركة التى تستخدم اللغة الفرنسية فى معاملاتها ، وهذا يعنى أن الشركة لم تكن تقبل موظفين لا يجيدون اللغة الفرنسية ، الأمر الذى أدى الى أن معظم موظفيها كانوا فرنسيين ولا مكان للمصريين الا لأعداد محدودة تتقاضى مرتبات ضئيلة جدا(١٥) .

ولم يكن الأمر منحصرا فى الشركة المذكورة بل هناك أيضا شركة مياه الاسكندرية التى قامت بنفس الأعمال تقريبا وهى شركة انجليزية سيطر الأجانب عليها وعلى ادارتها(١٦) ، وبما أن الشركتين تابعتين للدولتين المعتديتين على مصر عام ١٩٥٦ لذا كان لزاما على مصر أن تضعهما كغيرهما تحت الحراسة .

وفى مجال الكهرباء فقد كان من أهداف الحكومة منذ أوائل الثورة زيادة الطاقة ومن ثم فقد بلغت قوة المحطات الكهربائية فى مصر حوالى ٣٥٥ الف كيلو وات عام ١٩٥٢ ، وقد زاد انتاج الكهرباء فى مصر بنسبة ٣٠٪ سنويا خلال العشر السنوات الأولى من الثورة .

كما كانت رقابة الحكومة تشمل تجديد أسعار شركات الغاز والكهرباء وفرض اتاوة على اجمالى دخل بعض الشركات الاحتكارية

او اقتطاع نصيب فى الارباح الموزعة ، وقضت اعتبارات التمويل برفع سعر الكهرباء للاستعمالين العادى والصناعى حتى تتمكن المؤسسة من تغطية تكاليفها ومواجهة التوسع لأن الأسعار حتى عام ١٩٥٤ لم تكن تتيح عائدا بالمعدل المتعارف عليه دوليا ، ويجب الا يغرب عن البال أن عامل الثمن ساهم فى البحث على « الاقتصاد » فى استخدام الموارد ، وقد كانت اعتبارات أربحية شركة السماد « وهى المشترى الوحيد سببا فى تحديد أسعار الكهرباء من خزان أسوان على أساس ٢ر١ مليم من الكيلو وات / ساعة (ينخفض بعد الـ ٥٠٠ كيلو وات / ساعة الأولى الى ٨ر مليم)(١٧) ٠

وفى مجال **البناء والتشييد** : نشطت الشركات العقارية لما تحققه من مكاسب وفيرة من شأنها تجذب رؤوس الأموال ، وقد ساد على ذلك الازدياد المستمر فى عدد السكان ، وقد ظهر نشاط هذه الشركات من خلال ملكيتها للعقارات وارباحها ورؤوس أموالها ، فضلا عن ارتفاع اسعار الأرض خلال تلك الفترة عن ذى قبل فالشركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضة باعت ٣٥٩ ١٤ مترا مربعا عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٠٠ ١٢٨ ج٠م ، وفى عام ١٩٥٣ باعت ٧٩٥٧ مترا مربعا بمبلغ ٨٦٢ ١٥٨ ج٠م(١٨) ، وفى عام ١٩٥٦ باعت ٥٩١٧ مترا مربعا بمبلغ ٤٦٧٧٨ ج٠م(١٩) ، وهذا يعنى أن سعر المتر المربع عام ١٩٥٢ كان نحو ٩ر٨ ج٠م ارتفع عام ١٩٥٣ الى اكثر من الضعف حيث بلغ سعر المتر المربع نحو ١٩٩ ج٠م ، وبعد أحداث ١٩٥٦ انخفض السعر الى ٩ر٧ ج٠م وذلك لهبوط عمليات البيع والشراء بسبب خروج كثير من الأجانب الانجليز والفرنسيين واليهود وصدور عمليات التأميم المختلفة ٠

كما قامت شركة أراضى القبارى بتقسيم وبيع اراض تمتلكها بجهة القبارى بالاسكندرية بغرض بناء المساكن والمصانع(٢٠) ،

وكانت لشركة الاسكندرية التجارية أراض تمتلكها فى مدينة المحلة الكبرى قامت بتقسيمها عام ١٩٥٢ ٠ بالاضافة الى ما تمتلكه فى مدينة الاسكندرية(٢١) ٠

أما شركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد فقد امتلكت عددا كبيرا من الفيلات والعمارات حيث اقامت فى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ٣٢ فيلا وسبع عمارات ، وفى نهاية عام ١٩٥٣ بلغ عددها ٦٢ فيلا و ١٣ عمارة ، وقامت الشركة بتطوير ضاحية المعادى فزودتها بالمياه والكهرباء مرة أخرى خاصة عندما عملت مصلحة السكك الحديدية على تنفيذ كهربة خط حلوان ١٩٥٣/٥٢ ، وقد كان للمكان نفسه أثر فى جذب الاهالى لشراء الأراضى من الشركة حيث الهدوء وكثرة المنتزهات والاشجار ، مما أدى الى زيادة الأراضى المعروضة للبيع ، الأمر الذى ترتبت عليه زيادة الاسعار(٢٢) وفى عام ١٩٥٤ قامت الشركة بمجموعة أعمال فى هذا المجال فى المعادى وغيرها ، مثل بناء الفيلات والعمارات والكازينوهات وأقسام البوليس والمدارس والمكاتب ومحطات توليد القوى الكهربائية والجراجات والمخازن(٢٣) ٠

وقامت الشركة المصرية للأراضى والمبانى عام ١٩٥٤ ببناء سينما أوديون وجراج ودكاكين ومكاتب ، وفى ٩ نوفمبر من نفس العام قامت الشركة وفريق من الايطاليين بابرام عقد مع الحكومة المصرية باستغلال مناطق المعمورة والمنتزة والمقطم ، وكان لهذه الأعمال أثر فى زيادة رأسمالها فى نهاية العام المذكور الى ٣٠٠ ٠٠٠ ج٠م بعد ان كان ١٠٠ ٠٠٠ ج٠م فى بداية نفس العام ، وقد جاءت الزيادة نتيجة للاستثمارات والارباح التى حققتها الشركة خلال هذا العام(٢٤) ٠

وكان نشاط شركة المشروعات والمبانى المصرية عام ١٩٥٥ محدودا حيث انها اقتصرت على تنفيذ أعمال الصيانة البحرية العادية وأعمال مجارى البلدية الجديدة وبعض الأعمال التكميلية الصغيرة(٢٥) ·

أما عن الارباح التى حققتها هذه الشركات فقد تفاوتت من شركة الى أخرى فبعضها كانت ارباحها وفيرة والبعض قليلة ، والبعض الآخر لم يحقق سوى الخسارة ، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار أسهم الشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) عام ١٩٥٢ ، الا أن مدير الشركة وهو أجنبى اشترى لنفسه عمارتين بثمن باهظ مما سبب للاسهم هبوطا كبيرا ، الأمر الذى ادى الى هبوط أرباحها ، بما لا يتفق مع رواج المبانى وكثرة أرباحها السابقة(٢٦) ، ومع كثرة أرباح الشركة طوال تلك الفترة فانها لم تصرف أرباح المساهمين خلال العامين الاخيرين من هذه الفترة بسبب كثرة المرتبات والمكافآت والعمولات الضخمة التى كانت تصرفها الشركة لأعضاء مجلس ادارتها(٢٧) ·

وأيضا شركة الازبكية البلجيكية المصرية التى حققت أرباحا طائلة جعلتها توزع ٢٢٠ قرشا للسهم عام ١٩٥٢ ارتفع الى ٣٢٥ قرشا عام ١٩٥٣(٢٨) · وفى نفس السنة حققت الشركة المساهمة للعقارات المصرية ارباحا بلغ صافيها ٥٣٣ ٢٧ ج٠م(٢٩) ، وذلك لكثرة العقارات التى قامت الشركة ببنائها واستغلالها(٣٠) ·

وهناك شركات منيت بخسائر خلال تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال لم تتوسع شركة المشروعات والمبانى المصرية فى أعمالها بل اقتصرت على بعض الأعمال المحدودة عام ١٩٥٥ ، مما أدى الى حدوث خسائر قدرت بحوالى ٣٣٣٠ ج٠م(٣١) ، ويبدو أن الشركة

لما اقترب انتهاء امتيازها لم تهتم بأمالها ، اذ ورد فى تقرير مجلس الادارة أن الشركة حدت من نشاطها .

ومعظم الشركات اتبعت خلال تلك الفترة قوانين التنظيم من حيث مجلس الادارة والموظفين والمرتبات ، فالشـركة المسـاهمة للعقارات المصرية طبقت هذه القوانين فى الوقت الذى كان فيه جميع المؤسسين أجانب وذلك بحصولهم على الجنسية المصرية فأصبحوا مصريين ، وبذلك تكون الشركة قد التزمت واستوفت النسـب المطلوبة(٣٢) .

ولكن شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) قامت بفصل مهندس مصرى وذلك لوجود ستة أجانب يتقاضون أجورا ومكافآت توازى عشرة أمثال مرتبه ، وقد احتالت الشـركة على القـانون بجعل هؤلاء الأجانب الستة عمالا ممتازين يتقاضـون أجورا يومية تتراوح بين ٨٠ قرشا و ٤ جنيهات خلاف المصاريف(٣٣) وذلك حتى لا تجعل الشركة من هؤلاء الأجانب الستة موظفين رسميين بل هـم عمال باليومية ، وهذا يعنى عدم احتسابهم ضمن النسبة ، مما يؤدى الى رفع نسبة المصريين وانخفاض نسبة الأجانب ، أما اذا ضمت الشركة هؤلاء الستة فيحدث العكس وتزيد نسـبة الأجانب وبذلك تصبح الشركة مخالفة .

وبخلاف هذه الشركات وجد بعض الأفراد الذين تخصصوا فى البناء والتشييد مثل « ايفانجلو جورجيادس » اليونانى الذى كان يمتلك أراضى بمدينة رشيد قام بتقسيمها الى قطع للبنـاء عـام ١٩٥٢(٣٤) .

وبعد أحداث ١٩٥٦ وضعت الحراسة على الشركات التابعة لدول العدوان (انجلترا وفرنسا) مثل شركة أراضى الدلتا المصرية

والانقستمنت ليمتد أخضعت للحراسة عام ١٩٥٧(٣٥) والشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) وغيرها(٣٦) ٠

أما نشاط الأجانب فى مجال الخدمات السياحية والفندقية فقد تطورت الخدمة فى الفنادق المصرية التى تمتلكها الشركات الأجنبية ، كما رحبت الحكومة المصرية باشتراك الشركات الأجنبية فى رؤوس أموال بعض الشركات المصرية وادارتها ، ومن أمثلة ذلك اشتراك « شركة هيلتون » فى ادارة شركة مصر للفنادق عام ١٩٥٤ واختيار بعض بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم المعونة الفنية ، وقيام الشركات المشاركة بتدريب عدد كبير من المصريين ، وذلك أملا فى ارتفاع عدد السائحين من نصف مليون الى مليون سنويا ، خاصة بعد انشاء عدد من الفنادق المتوسطة والصغيرة ، وان الحكومة لم تمانع فى اشراك رأس المال الأجنبى فى صناعة الفنادق بقصد الاستفادة من توسع الطلب العالمى على الرحلات المنظمة على غمار ما تم عـــام ١٩٥٥ عند انشاء فندق الهيلتون ٠

وبعد الاعتداء الثلاثى حدث رد فعل عنيف فى موقف الحكومة ازاء الاستثمار الأجنبى كان من مظاهره تاميم تصيب الأجانب من الانجليز والفرنسيين ومزاولة المصريين لكثير من هذه الأعمال(٣٧) ٠

أما الشركة الشرقية للسينما فقد تعرضت عام ١٩٥٦ لازمة فى الصناعة السينمائية التى تتحملها دور العرض فى مصر ، وقد امتدت هذه الأزمة الى الهيئات والافراد الذين لهم صلة بصناعة السينما(٣٨) ٠

ومن المرافق الخدمية التى استثمر الأجانب أموالهم فيهـــا « شركة أوبرج مصر » وهى عبارة عن شركة أجنبية تضم مجموعة من المحلات مثل أوبرج الاهرام وأوبرج الترف وقد احرقت فى يناير ١٩٥٢ ، وأوبرج بلو بالاسكندرية احدى مؤسسات الشركة المذكورة ،

وقد لحقت الشركة خسائر فادحة خلال بداية الفترة وحتى عام ١٩٥٣ بلغت نحو ٥٦٠ ٨٦ ج٠م ٠

ومن تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٥ اتضح ان الشركة قد مرت بظروف عسيرة أسفرت عن خسائر ، ويوضح التقرير أيضا أن هذا المحل يضارع أرقى المحلات الدولية وأسعاره منخفضة وان أهم الصعوبات التى اعترضت المحل انه لم يطرأ أى تعديل على أسعار المشروبات والمأكولات منذ عدة سنوات بالرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية والبضائع الأجنبية المستوردة والمنتجات المحلية والأجور ، ومع ذلك فقد زادت ايرادات المطعم على السنة السابقة للتقرير بنحو ١٢٠٠ ج٠م مقابل نقص فى ايرادات المشروبات بمقدار ٦٢٠ ج٠م ، وان النتيجة النهائية هى خسارة الشركة(٣٩) ٠

شركة قناة السويس :

استمر الخلاف بين شركة قناة السويس وبين الحكومة المصرية حتى ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، ولما كانت معاهدة القسطنطينية تقضى بحق الدولة فى استبعاد الخطرين الذين يقومون بالتجسس لحساب الغير ، فان هذا لم يمنع استمرار المنازعات بين الشركة والحكومة ، ففى عام ١٩٥٣ أحكمت مصر الحصار البحرى باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، ورفعت اسرائيل شكوى الى مجلس الأمن تطالب بفتح الملاحة فى خليج العقبة عام ١٩٥٤ وأبطل الاتحاد السوفيتى القرار(٤٠) ٠

ان شركة القناة بدأت فرنسية ، ثم اختارت الحماية البريطانية بعد ان علا نجم بريطانيا فى أعقاب الحرب الأولى ، وبعد الحرب الثانية وجدت نفسها مضطرة لأن ترفع العلم الامريكى ، ففى أول

زيارة «الجون فوستر دالاس» وزير خارجية أمريكا للشرق الأوسط ولرجال ثورة ١٩٥٢ ، عملت الشركة على عرقلة مساعدة الحكومة الأمريكية لمصر فى مساعيها لعقد اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن القاعدة العسكرية بقناة السويس ، وقد تم اجتماع « شارل رو » رئيس الشركة مع « دالاس » موضحا له أن الملكية الأمريكية فى أسهم الشركة ارتفعت من ٤ر٥٪ قبل الحرب الثانية الى ١٦٪ بعدها كما أوضح له أهمية القناة فى تقصير المسافة بين نيويورك وهونج كونج الى ليفربول عن طريق قناة بنما ، كما أوضح « رو » أيضا أن المصريين يحلمون بالاستيلاء على الشركة خاصة بعد انتهاء حماية القاعدة البريطانية لأنهم لايستطيعون حمايتها وأن القناة هى وريد الدورة الدموية للبترول فى العالم(٤١) ، وهذا يعنى أن شركة القناة بذلت قصارى جهدها للعمل على بقاء القاعدة العسكرية الانجليزية بمنطقة السويس ، أى استمرار الاستعمار فى مصر ، وكان هذا لمصلحة الشركة حيث ان الوجود الانجليزى فى مصر حماية للشركة ٠

أما عن مجلس ادارة الشركة فنتيجة للدخل الذى كان يعود على المدير فقد كانت أمنية كل سياسى أوربى أو قائد أو رئيس دولة أو وزير أو مدير أعمال أن يصبح بعد استقالته عضوا فى مجلس ادارة شركة القناة ، ففى المدة ١٩٥١ و ١٩٥٥ حصل المدير على دخل قدره ٠٠٠ر١٤٧ر١ فرنك(٤٢) ٠

وفى عام ١٩٥٥ حاولت حكومة الثورة تعديل الاوضاع الاستغلالية للشركة فطالبت بأن يكون نصف أعضاء مجلس الادارة فيها من المصريين الذين تعينهم الحكومة(٤٣) ، وفى عام ١٩٥٦ كان مجلس الادارة يتكون من ١٦ فرنسيا و ٩ بريطانيين و ٥ مصريين وهولندى وأمريكى(٤٤) ، وبذلك فان نسبة المصريين طوال تلك الفترة

وحتى عام ١٩٥٦ لم تزد على ٦ر١٥٪ فى حين أن الاعضاء الفرنسيين فى الشركة كانوا يزيدون على ثلاثة اضعاف المصريين أصحاب البلاد والقناة ، ويبدو أن هذه النسبة كانت حتى صدور قانون التاميم الذى بمقتضاه تغيرت النسبة لصالح المصريين .

وبالنسبة لمندوب الحكومة لدى الشركة خلال تلك الفترة فانه فى سبتمبر ١٩٥٢ خلا منصب مندوب الحكومة المصرية فى الشركة فعملت الحكومة على اختيار مندوب لها وذلك لكى يحقق الغرض المقصود من انشاء هذا المنصب(٤٥) .

ان التطورات العالمية التى أدت الى ازدياد الحركة التجارية كانت سببا فى زيادة المرور بالقناة ، وبالتالى ارتفع دخل شركة القناة ، فالحاجة العالمية لبترول الخليج ساهم فى زيادة مرور السفن البترولية وغيرها بالقناة بنسبة ٧١٪ حتى عام ١٩٥٥)(٤٦) .

وتمثل رسوم قناة السويس جانبا مهما فى المتحصلات ، فقد تناهز ٣٠ مليون جنيه سنويا أو ثلث اجمالى متحصلات العمليات غير المنظورة (المتحصلات والمدفوعات) حتى عام ١٩٥٧ ثم بدأ التزايد بسبب تاميم شركة القناة أكثر من نصف هذه المتحصلات فيما بعد(٤٧) .

وكان لتاميم شركة قناة السويس اثار بعيدة المدى ، حيث أصبحت القناة ملكا لمصر ، والغيت معاهدة الجلاء التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ اعتبارا من ٣١ أكتوبر ١٩٥٦

تاريخ العدوان البريطانى على القناة ، كمـا تم تحرير الاقتصـاد المصرى بمصادرة وتأميم كافة المؤسسات الأجنبية فى مصر ، كما كشف عن المساوىء الاستعمارية البريطانية(٤٨) •

وبهذا فقد كان للثورة أثرها فى تحسين الوضع الاقتصادى فى مصر عن طريق الجهود التى بذلت فى انكماش السيطرة الأجنبية التي كانت مسيطرة على الاقتصاد المصرى قبل الثورة ، وضـم الكثير من المنشآت والمؤسسات الأجنبية الى المؤسسات المصرية مثل المؤسسة الاقتصادية العامة .

هوامش الفصل الرابع

(١) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ ٠

(٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ ٠

(٣) محفظة ٢٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـ ٦/٧٧ ، وثيقة ٦٦ ـ

(٤) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ٠

(٥) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٧ ٠

(٦) د٠ فهمى الداغستانى : النقل فى مصر ، ص ٢٧٤ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ الاقتصاد فى ربع قرن ٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٨ ٠

(٧) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٢ فى ١٩٥٢/٨/٦ ٠

(٨) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٣ ٠

(٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ ـ وفى عام ١٩٦١ تقرر اسقاط الالتزام عن شركات الترام الاجنبية فى مصر ، انظر فى ذلك : د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٤ ٠

(١٠) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥ ٠ امم المرفق فى عام ١٩٦١ ، انظر : سعيد احمد عبده : المرجع السابق ص ١١ ٠

(١١) د٠ نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ٠

(١٢) محفظة ٢١٢ مصلحة الشــــركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢١٦ جـ١ ، وثيقة ٢٩ ، ١٤٤ فى نوفمبر ١٩٥٢ .

(١٣) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ،وثيقة ٢٨ فى ١٩٥٢/٩/٢٠ ، وكذلك : محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٨ ، ٢٩ فى ١٩٥٢/١٠/١٩ .

(١٤) محفظة ١٤ عابدين ، وثيقة ٦ فى ١٩٥٢/٩/٣٠ .

(١٥) محفظة ١٨٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١/٢ جـ١ ، وثيقة ٣٩٨ عام ١٩٥٢ .

(١٦) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨/٣ جـ٢ ، وثائق من ١٢٨ الى ١٣٢ فى ١٩٥٥/٥/١٧ .

(١٧) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٩٢ ، ١٠٠ .

(١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٨ .

(١٩) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٨١/٣ جـ١ ، وثيقة ٤ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٧/٣/٣٠ .

(٢٠) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٦/٣ جـ٢ ، وثيقة ٧٩ ميزانية ١٩٥٣ .

(٢١) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الشئون البلديــــة والقروية ، وثيقة ٩ فى ١٩٥٢/١٠/٧ .

(٢٢) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٤/٣ جـ١ ، وثيقة ٣ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٣ .

(٢٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٦ تقــــرير مجلس الادارة فى ١٩٥٤/١٢/٣١ .

(٢٤) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٧/٣ جـ١ ، وثيقة ١٥١ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٤ مقــــدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٥/٣/٣١ .

(٢٥) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(٢٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٧٨/٣ جـ١ ، وثيقة ١٣٨ فى ١٩٥٣/٩/٧ .

(٢٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٧/٦/٢٤ ٠

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص٥٩ ٠

(٢٩) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٣٦ (ب) ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٣ جـ١ وثيقة ١٥٧ ، ١٥٨ فى ١٩٥٣/١/١٤ ، وثيقة ١٦٧ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٤/٣/٢٩ ٠

(٣٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٧٨ فى ١٩٥٤/١١/٩ ٠

(٣١) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ ٠

(٣٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢ (ب) ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٣ جـ١ ، وثيقة ١٦٧ ، ١٨ ٠

(٣٣) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٣٩/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٥٢ فى ١٩٥٢/١٠/١٨ ، وثيقة ١٥٤ ، ١٥٥ فى ١٩٢/١٠/٢١ ٠

(٣٤) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الشـــئون البلدية والقروية ، وثيقة ٥ فى يوليو ١٩٥٢ ٠

(٣٥) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٤/٥ جـ١ ، وثيقة ١٢١ تقرير الحارس العام فى عام ١٩٥٧ ٠

(٣٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣٧٨/٣ جـ١ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٥٧/٦/٢٤ ٠

(٣٧) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٤٧ ٠

(٣٨) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص ٦ ٠

(٣٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٢/١٦ ٠

(٤٠) د٠ محمد نصر الدين مهنا : مشكلة فلسطين والصراع الدولى ١٩٤٥ ــ ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة : ١٩٧٨ ، ص ٧٤ ، ٧٥ ٠

(٤١) مجلة اكتوبر ، عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ص ٥٤ ، مقال لعبد الحميد ابو بكر : هذه هى الاسرار الكاملة للحمة مصر والقناة ٠

(٤٢) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص٧٩ ٠

(٤٣) صلاح بسيوني : مصر وازمة السويس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ ، ص٣٢ ٠

(٤٤) سيرانيان ، ص ٢٦ ٠

(٤٥) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٢/٩/١١ ٠

(٤٦) د٠ الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص١٦٠ ، عبر القناة عام ١٩٥٥ نحو ٦٦٦ ١٤ سفينة تحمل ١١٥ مليون طن بضائع و٧٠ مليون طن من البترول ، انظر :
Pierre D'istria : Op. Cit., P .90.

(٤٧) د٠ محمد فخرى مكى : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ٠

(٤٨) مجلة اكتوبر عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ، ص ٥١ ـ ٥٣ مقال لعبد الحميد ابو بكر بعنوان : هذه الأسرار الكاملة للحمة مصر والقناة ، وانظر ايضا :
Russell Braddon : Suez, Splitting of a Nation. London, 1973, PP. 172 — 173.

الباب الخامس

مؤثرات الراسمالية الأجنبية فى مصر
١٩٣٧ – ١٩٥٧

الفصل الأول : المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثانى : تدمير الراسمالية الوطنية (بنك مصر)

الفصل الثالث : المؤثرات الثقافية

الفصل الأول

المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

كان الأجانب يمثلون عنصرا نشطا ومسيطرا على الاقتصاد فى مصر ، رغم تأثر هذه السيطرة بتراجع الاستثمارات الأجنبية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ تقرر الغاء نظام الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ ، وقد استمر هذا التراجع طوال فترة الحرب العالمية الثانية خاصة بالنسبة للدول التى اشتركت فى الحرب ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصر قطعت علاقتها مع دول المحور طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ وبالتالى وضعت الحراسة على أموال رعايا هذه الدول واعتقلت معظمهم(١) هذا من جانب ، ومن جانب آخر تم ترحيل عدد كبير من شباب دول الحلفاء خاصة الفرنسيين لاشتراكهم فى الحرب(٢) .

وما ان انتهت الحرب بفترة بسيطة حتى صدر قانون تنظيم الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ مما كان له كبير الأثر فى تراجع رؤوس الأموال الأجنبية وتناقص قيمتها .

ثم تلى ذلك قيام ثورة ١٩٥٢ وتوالى التشريعات الاجتماعية والاقتصادية بشكل حد من الوجود الأجنبى ورأسماله ، كما

أضعفت من قدرة أرباب الاعمال وملاك الأراضى والعقارات والأوراق المالية(٣) ، وكذلك الأحداث السياسية مثل اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وخروج القوات البريطانية حتى عام ١٩٥٦ ثم اعلان تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر وما ترتب عليه من مغادرة كثير من الأجانب لمصر ووضع أملاك رعايا دول العدوان تحت الحراسة ، ثم صدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧ .

ومن الملاحظ أن كل فئة من الفئات الأجنبية فى مصر قد استهوتها اعمال معينة تتفق وما تحققه من ارباح دون اعتبار لتخصص معين ، وهذه الفئة كانت فئة تهدف الى جمع المال بكل السبل واسرعها ، بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وهى تتمثل فى معظم الأجانب الذين كانوا فى مصر ، وهى محور الدراسة لانها صاحبة رأس المال الأجنبى ، أما عن الفئة التى تتخصص فى أعمال معينة فهذه من شأنها أن تفيد البلاد ، ولم يكن من الأجانب فى هذا الشأن كثيرا ، بل على العكس من ذلك فلم يكن هذا النوع متوافرا الا فى بعض الوظائف وفى أضيق الحدود مثل الاطباء والمهندسين والمحامين أو ما شابه ذلك .

وعلى النقيض من ذلك وجد العديد من الأجانب يعملون فى وظائف لا صلة لهم بها على الاطلاق مثل « أولمبرج » الذى دخل شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام بصفته خبيرا فى صناعة البيرة وهو بعيد عنها كل البعد(٤) ، وفى الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات بالقصير كان هناك الكثير من الموظفين الفنيين الايطاليين الذين يفتقرون الى هذه الوظائف ولا يعرفون عنها حتى القليل(٥) .

ومن اهم الاعمال التى اســتهوت الأجانب وقاموا باستثمار اموالهم فيها فى مصــر الاعمال المالية والتجارية (فى البنوك وشــركات المال والتامين وشــركات التجارة الداخلية والخارجية) وســوف توضح ذلك من خلال بعض الأمثلة ، فقد كان للبريطانيين اثر كبير فى انشــاء هذه الشــركات مثل « اللفتانت كولونيل ديليم ماكينزى » و « جورج فريد بريك بورجودين » و « بيترو لكســون »(٦) ، و « هنرى كريشنسكى » و « مركو ليفى » و « شارل ميلى »(٧) ، و « ج . ا . كراد فورد »(٨) ، و «جوزيبى أوزير »(٩) .

كما برز فى هذه الاعمال كثير من الفرنسيين امثال « لويس باروخ » و « ليون بيالويس » و « ابرامبتو بديد »(١٠) و « ايسات ج) . مزراحى » و « ماكسى مزراحى » و « زينيه مولى (١١) و « شارل روجيه (١٢) ، أما عن الايطاليين فقد كان منهم اعداد لاباس بها فى مجال البنوك مثل « موريس موصيرى » و « فايكس ن . موصيرى » و « روبير موصيرى » و « مدنيز موصيرى »(١٣) و «كترين سيمونت شارلوت دريفوس » و « انجلو كارلو ميلى » و « ريشارد دريفس » و « بيير ويشار »(١٤) و « ايخيدور ا . ،وهين »(١٥) و « موريس ج . كوهين »(١٦) و « فيكتور كوهين » و « رايموندف . كوهين »(١٧) ، كما كان لليونانيين دور بارز فى الأعمال التجارية والمالية مثل « م . لاسكاريس »(١٨) و «انستاسى اكسينوس »(١٩) و « ديمترى زوتس »(٢٠) .

وبالاضافة الى ذلك ارتبطت جنســيات اخرى كثيرة بهذه الأعمال مثل « جورج اليمان » الســويسرى(٢١) و « ازدينيك شميلهاوس » التشيكى(٢٢) و « فرنسيس تاجر » الفلســطينى و « الفريد كنانه » و « زيديــه كنانه » و « شــارل كنــانه اللبنانيين(٢٣) .

كما اشترك عدد كبير من الاجانب في تاسيس شركات الاراضي الزراعية ، ويمكننا القول بشكل عام بأن الأجانب قد استطاعوا امتلاك اراض زراعية واسعة مستغلين فى تلك المواقف السياسية العامة خاصة فى الفترة قبل عام ١٩٣٧ تاريخ الغاء الامتيازات الاجنبية فى مصر على نحو ما سبق بيانه ، ولقد تفوق الاجانب على المصريين بشأن تركيز الملكية الزراعية ، ففى عام ١٩٤٩ نجد ان متوسط ما يملكه المزارع المصرى كان ٨٩ر١ فدان ، لم يضع حدا لسيطرة الجاليات والشركات الأجنبيةعلى الثروة الاقتصادية الزراعية الأ عندما صدر قانون ١٩٥١ بتحريم ملكية الأراضى الزراعية على الاجانب عن طريق الشراء او اية طريقة اخرى غير الارث(٢٤) .

والاجانب الذين استثمروا اموالهم فى المجال الزراعى كانوا كثيرين منهم « السير روبرت » و «جوزيف نابيير » و « جون كاميلين » و « هـ . م . أنتونى » و « هـ . ب سميث »(٢٥) و « جورج تريهاكى » و « أدوارد مورتى » الانجليزى(٢٦) و « ماكسيم » الفرنسى و « هنرى موصيرى » الايطالى(٢٧) .

وهناك مجموعة كبيرة من اصحاب المصانع الذين ساهموا فى اقامة الشركات الصناعية وكان منهم البريطانيان « جورج ليونارد ناكر » و « روبرت جاردين » اللذان لعبا دورا كبيرا فى تطوير صناعة السبك بالبلاد(٢٨) ، كما عمل كل من « جاك فومارللى » و « رينيه بوديه » الفرنسيين على انشاء شركة لاستغلال الملح والبوتاس بمرسى مطروح ، وكذلك « موريس ماهيو » البلجيكى و « ميشيل سنطاريللى » الايطالى بتطوير الصناعات الكيماوية فى مصر(٢٩) ، هذا فضلا عن افراد اسرة « سباهى » السورية المكونة من « مصطفى طه

وعبد الحميد وبدرية ولطيفة سباهى » اصحاب شركة صباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات ، والجدير بالملاحظة أن بعض افراد هذه الاسرة قد حصلوا على الجنسية المصرية مثل « مصطفى وبدرية سباهى »(٣٠) .

وبالاضافة الى ذلك فهناك الكثير من الأجانب الذين أنشأوا الشركات المساهمة ، ولم يتركوا مجالا من المجالات الاقتصادية المختلفة الا ونفذوا فى اعماقها ، فقد ظهر اثرهم فى مجال النقل والبناء والخدمات العامة والخاصة ... الخ .

كما اصبح الأجانب مديرين للشركات واعضاء مجالس ادارة امثال « أ . مايدر » مدير بنك ايونيان ليمتد فرع الاسكندرية(٣١) ، و « راؤول روسو » مدير مكتبة «هاشيت»(٣٢) و « دنكان روبرت ماكنتوش » مدير شركة شل البريطانية(٣٣) و « مسيو يابنج » رئيس شركة الكروم والكحول المصرية و « نيقولا بيراكوس » نائب الرئيس وعضو مجلس ادارة الشركة المنتدب و « مسيو فيليب لاباس » و « مسيو بشارة معتوق » و « مسيو شارل روفيه » أعضاء مجلس ادارة الشركة(٣٤) وكل من « ت . ر . كول » و « جاك أ . مارسيلون » و « نيكتور أ . زرماتى » و « أوسكار تاجر ورينيه اسماعيلون » أعضاء مجلس ادارة شركة أبو قير ليمتد الانجليزية(٣٥) و « جى دافزاك » رئس مجلس الادارة بشركة الاسكندرية العقارية الفرنسية ، ومن أعضاء مجلس ادارة الشركة الاجانب « مارسيل ليذايتين جيرد »(٣٦) .

ليس هذا فحسب ، بل لقد بلغ الأمر أن يكون الأجنبى مديرا وعضوا فى مجلس ادارة لاكثر من شركة فى وقت واحد مثل رئيس جماعة المجريين التجاريين فى مصر الذى شارك فى انشاء « شركة ج . ب ميتشل آند كومباتى and Co.

«J.P. Mitchell» وكان مديرا لشركة الاسكندرية للملاحة وعضو مجلس ادارة شــركة الاســكندرية للتأمين ، وشــركة اتوبيس الاســكندرية والشــركة المساهمة المصرية « جانز Ganz» (٣٧).
و « مسيو جورج اليمان » سويسرى الجنســية كان فى اواخر عام ١٩٥٣ رئيس مجلس ادارة لكل من شــركة توريد الكهـرباء والثلج وشركة اسكندرية للتامين على الحياة ونائب رئيس مجلس ادارة كل من شــركة اســكندرية للتامين وشــركة مصــانع النحاس المصــرية ، وعضــو مجلس ادارة كل من البنك الاهلى المصــرى والشــركة المساهمة المصرية (كاريا) ؛ والعجيب ان مصلحة الشــركات كانت تتساءل عما اذا كان هذا الأجنبى شــغل وظيفة عامة فى الدولة من درجة مدير عام فما فوق سـابقا او وقت رئاســة وعضــوية الشــركات الســابقة من عدمه(٣٨) ، وهذا يعنى أن العضــوية لأكثر من شــركة حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ كانت مباحة للأجـــانب طبقا لقانون تنظيم الشــركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشــرط الا يكون شاغلا لوظيفة حكومية .

وكذلك الاجنبى « الدوفيتالى Al Do Vitale» عضـــو مجلس ادارة البنك الايطالى المصــرى ، والقائم على تصــفية شــركة الزيوت المصــرية « ايجولين »(٣٩) ، وايضا بريطانى مدير شركة الغزل الأهلية المصرية ورئيس مجلس ادارة وعضــو مجلس ادارة لشــركة صــباغة الاقمشـــة القطنية ليمتد وشركة جيمس للمبانى ليمتد والشــركة المصــرية لصناعة المنســوجات وشــركة ميتشــر الصـــناعية ليمتد وشــركة ما وراء البحار الصـــناعية ليمتد وشــركة نيانزا لصـــناعة المنسوجات ليمتد ، والجدير بالذكر ان هذه الوظائف الكثيرة كانت فى وقت واحد بعد

قيام الثورة ، حيث ان هذا البريطانى كان يشغلها من ١٩٥٣ الى ١٩٥٥(٤٠) .

والجدير بالملاحظة أن الفئات التى ذكرت سابقا جميعها اصحاب رؤوس اموال اجنبية فى مصر ، ويبقى من لا راسمال لديهم أو غير اصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وهم الموظفون وهؤلاء كانوا كثيرين ايضا ، حيث استطاعت الجاليات الأجنبية ان تسيطر على اغلب الوظائف الاقتصادية للشركات ، فلم يقل عدد موظفى الشركات المساهمة من الاجانب فى المناصب الرئيسية عن ٥٠ — ٦٠٪ فى بعض الاحيان ، وكانوا يحصلون على أجور ومرتبات لا تتناسب مع اجور ومرتبات المصريين(٤١) .

وهناك الكثير من الايطاليين أصحاب الذوق الايطالى فى الاثاث والبناء والصناعات الزجاجية الذى ظل قائما حتى الحرب العالمية الثانية ، وهناك المديرون الايطاليون والمستشارون البريطانيون والمهنوسون الفرنسيون ببراعاتهم يرتدون جميعا الطرابيش ، ويتحركون تحركا واسعا فى المجتمعات المصرية الراقية ، وقد احكموا علاقاتهم مع البرجوازية المصرية ، وافادوا من مرتباتهم الكبيرة فى اقامة الحفلات(٤٢) . ومن امثلة هؤلاء الموظفين الأجانب .. المهندسون .. وهم كثيرون خاصة فى المصانع ومنهم « مستر ويكندن «Mr Wrkendon» بريطانى بمصنع الطائرات وهو استاذ تصميمات ورسومات بكلية الهندسة جامعة فؤاد الاول(٤٣) ، وكذلك المهندسون الزراعيون مثل « ايميليو كالزولارى «Emilio Galzolari» مهندس زراعى ايطالى(٤٤) ودكتور « و . لورنس «Dr. W. Lawrence Balls» كبير الفنيين للقطن بوزارة الزراعة(٤٥) ، وهناك الكثير من الفنيين البريطانيين بوزارة الزراعة خاصة فى مجال زراعة

القطن وتحسين أصنافه مثـــل (جيزة ٧)(٤٦) ، وكثير من المهندســين فى فن الادارة ، ففى عام ١٩٥٣ حضـــر الى مصر عدد كبير من هؤلاء المهندســين خاصة الامريكيين وعلى رأســم « مايلز كوبلاند » بهـدف تنظيم ادارات ومؤســـسات الدولة المصرية(٤٧) .

والجدير بالذكر أن هؤلاء المهندســين فى الغالب كانوا من جنســـية صـــاحب المصـــنع ، فمثـــلا مصـــنع بيـــلا ــ مصنع نســيج الالياف ــ كان المهندســون فيه من الايطاليين ، ومصـــنع بيار كان فنيوه من الفرنســيين ، ورغم أن الحكومة كانت قد عقدت اتفاقا مع بعض أصــحاب المصـــانع لتدريب المصـــريين ليحلوا محل الأجانب ، فان هؤلاء الأجــانب كانوا يحرصـــون على الا يتركوا فرصـــة لأى مصـــرى ليستفيد منهم شيئا من الناحية الفنية(٤٨) .

واكثر الوظائف المنتشـرة فى جميع الشركات « المحامون » فلكل شـــركة محام وهو اجنبى فى الغالب مثل « م . صيدناوى س . باكوس«M. Sednaoui C. Bacos محامى فى بنك باركليز(٤٩) والوكيل المصـــفى لشـــركة الرهن العقارية المصـــرية ليمتد هو « توماس فردريك ســتفن «Thomas Frederick Stevens ومحامى الشـــركة « البرت م . رومانو «Albert M. Romano (٥٠) ، « رايموند شميل «Raymon Schemeil محامى البنك الايطالى المصـــرى(٥١) ، « والبرت دلندا «Albert Delenda محـــامى الشـــركة الامبراطورية للصـــناعات الكيماوية (مصـــر)(٥٢) ، « ووليم هنرى لوكاس » وكان يعمل وكيل مفوض لشركة بهرند التجارية(٥٣) .

وأيضا من الوظائف الكثيرة فيجميع الشركات المساهمة ـ الاداريون ـ وكان على قمتهم دائما المدير العام الذي كان صاحب العمل غالبا وهو اجنبي في الغالب او متمصر ، وتحت هذا المدير عدد من الموظفين بعضهم اجنبي وبعضهم متمصر ، وكانوا يتولون الاعمال الاساسية من الناحية المالية والادارية ، وفي بعض المصانع كان يوجد بعض المصريين الذين كانوا يقومون ببعض حسابات المخازن والانتاج والأجور(٥٤) ، ومن هذه الوظائف على سبيل المثال ـ المحاسبين ـ وهؤلاء لا تخلو منهم شركة أو مصنع أو بنك أو غير ذلك من المؤسسات المختلفة ، مثل « الاخوة كوبر وشركاهم «Cooper Brothers & Co. المحاسبون القانونيون لشركة أبو قير ليمتد(٥٥) و « ف . ر . و . وودز «F.R.O. Woods محاسب قانونى لشركة اقطان كفرالزيات(٥٦) و « ج. سكوت سميث » و « ر . ف . مرحات » المحاسبون في بنك موصيرى .

وبالاضافة الى ذلك عمل الكثير من الأجانب فى وظائف سكرتارية الشركات مثل « شارل ميتيلى » سكرتير بنك «موصيرى(٥٧) و « ج . ب . سميث «H.B. Smith سكرتير شركة أبو قير ليمتد(٥٨) .

وهناك العديد من الوظائف الأخرى فى شركات المساهمة والمصالح المختلفة ، وقد شغلها الاجانب مثل المساعدين والمشرفين الذين كانوا يقومون باصلاح الخيوط وعلاج عيوب الاقمشة ومراقبة انتظام العمال ، وهذه الاعمال كان يقوم بها اجانب من السيدات خاصة فى مصانع نسج الحرير ومعهم بعض المصريين ، وكذلك الميكانيكية ومساعدى الميكانيكية وهؤلاء كانوا من خريجى المدارس الصناعية وخريجى الفنون .

التطبيقية (قسم النسيج) ، وقد تولى المصريون هذه الاعمال بعد ان تقلص الأجانب عددا ونفوذا ـ بعد معاهدة ١٩٣٦ ومونترو ١٩٣٧ وخلال الحرب العالمية الثانية ـ اما عمال الانتاج فكانوا فى الغالب مصريين(٥٩) ، هذا بجانب موظفى مصلحة صندوق الدين(٦٠) ومصلحة السكك الحديدية وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية(٦١) وشركة قناة السويس(٦٢) .

هذا فضلا عن وجود مجموعة العسكريين البريطانيين فى مصر خاصة فى منطقة قناة السويس ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك ، وخلاف ذلك فهناك العديد من الفئات الأجنبية التى دخلت كل منها فى اعماق حرفة معينة من الحرف المختلفة فى مصر .

اضف الى ذلك المرأة الاجنبية وقد دخلت هى الأخرى فى كثير من المجالات الاقتصادية المختلفة ، فكانت منهن صاحبات رؤوس أموال ومؤسسات لكثير من الشركات المساهمة مثل « سلفاتور سلامه » حصلت على الجنسية المصرية فى يوليو ١٩٣٩ وعملت رئيس مجلس ادارة من ٢٩ يولية ١٩٤٦ الى ٣١ اغسطس ١٩٤٩ ، وكانت عضو مجلس ادارة لكثير من الشركات بلغت حوالى تسع شركات مساهمة ، وكذلك «ماكسى سلامه» الأخرى عضو مجلس ادارة لعديد من الشركات(٦٣) ، و « مدام استر كوهين » عضو مجلس ادارة أكثر من شركة منها شركة محلات الملكية الصغيرة(٦٤) ، وكذلك كلا من « بدرية ولطيفة سباهى « السوريتين شريكتان فى شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات(٦٥) على نحو ما سبق .

كما عملت المرأة الأجنبية كموظفة فى الشركات والاعمال الحكومية والأعمال الحرة وغيرها حيث كانت محامية مثل «مالاتستا

Mes Malatesta محامية فى شـــركة سكونى فاكوم الامريكية(٦٦) « والسيدة كاديمينوس«Mes Cademenos» محامية فى بنك ديمترى زوتس(٦٧) ، كما عملت المراة الاجنبية طبيبة فى مصر ، فقد كانت كبيرة طبيبات وزارة المعارف انجليزية(٦٨) .

ولم يقتصـــر الامر على هذه الفئات فحسب فقد قدمت الى البلاد اعداد كثيرة من الاجانب التى لا عمل لها وكانت تمثل ٤٤٪ تقريبا عام ١٩٣٧ من مجموع الاجانب(٦٩) انخفض بشـــدة الى ٥٪ تقريبا عام ١٩٤٧(٧٠) ويبدو ان انخفاض الاجانب الذين لا عمل لهم عام ١٩٤٧ كان بسبب الحرب الثانية حيث ان عددا كبيرا منهم غادر البلاد خاصـــة الشـــباب لاشـــتراكهم فى الحرب وبعضهم بسبب اشتداد الازمة وعدم مقدرتهم على الاستمرار بدون عمل ، ويلاحظ ايضا ان الفئة التى لم يكن لها عمل كانت فقيرة للغاية ، وقد زاد عددها بمرور الوقت ،واصـــبحوا ايدى عاطلة عالة على غيرهم ، فقد قدموا الى مصر وهم يحســـبون انها تفيض لهم لبنا وعســـلا ، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت سببا فى التخلص من جزء كبير منهم بل معظمهم .

ومما لاشـــك فيه ان كثرة اعداد هذه الفئة كانت سببا فى وجود طبقة اجنبية فقيرة فى مصر ، وقد تزداد بازدياد عددها فى الجالية الواحدة ، فرغم ان الجالية الانجليزية اتســـمت بالقوة والتميز والنفوذ فى مصـــر ، فان قلة قليلة من افرادها كانت معدمة فقيرة ، ومن امثلة ذلك مطالبة احدى السيدات الانجليزيات بالقاهرة اعفاءها من غرامة قدرها خمسين قرشا محكوم عليها بها من محكمة المخالفات بمصـــر بســـبب شـــجارها مع احد اصحاب الحناطير ، وان هذه السيدة لها ستة اطفال وفى حالة لا تســـمح لها بدفع الغرامة وتتكبد المشـــقة فى سبيل اطعام اطفالها الصـــغار(٧١) .

ومن شـــرائح المجتمع التى لا يمكن اغفالها فى مصر الطائفة اليهودية ، وهذه الطائفة مكونة من مختلف الجنسيات الموجودة فى مصـر قدر عددها فى عام ١٩٤٧ بحوالى ٦٥ر٦٣٩ نسمة ، ولم تدخل العائلات اليهودية ــ كطبيعة القوى الراسمالية الأجنبية وكأســلوب عمل للجاليات الأجانبية والفئات المتمصرة فى منافسة بعضها البعض ، ولكنها كانت مكملة لبعضها مكونة فيما بينها ما يشـبه (الكارتل) أو الاحتكار(٧٢) .

وبصـفة عامة فلقد كانت اكثر الجاليات ارتباطا بالاستعمار هى الطائفة اليهودية التى سـيطرت على منافذ الاستيراد ، وظلت تتحكم فيه بشـكل يكاد يكون احتكاريا حتى عام ١٩٤٨ ، ولقد كانت النسـبة الأكبر من رأس المال اليهودى تستثمر فى شركات الاستغلال الزراعى والعقارى تليها شركات الحلج والغزل والنسج ثم شـركات التأمين والبنوك ، كما يلاحظ بصـفة عامة انتشـار رأس المال اليهودى فى اغلب الأنشـطة الاقتصـادية فى مصـر حينذاك(٧٣) ، وقد ظهرت فى مصــر عائلات يهودية عديدة كانت تعمل فى مجال المال والتجارة والســمسرة مثل عائلة قطاوى وعائلة عاداة وعائلة عدس وغيرهم(٧٤) واســرة سوارس وهذه الاســرة بعضها يحمل الجنســية الايطالية وبعضــها يحمل الفرنسية(٧٥) .

وقدظهرت اســماء يهودية عديدةعملت فى مختلف اوجه النشـاط الاقتصادى فى مصـر مثل اصــلان وربنيه قطاوى وسيلم شالوم وهم متمصرون مسـاهمون فى شـركة العامرية للأطيــان الزراعية(٧٦) ، وكذلك اليهوديان ، نيومان وكلينر ، اصحاب مصنع نسيج وحياكة بالقاهرة(٧٧) ، ومدير مكتب شركة الكروم المصـرية فرع القـاهرة يهودى ايطالى له العديد من

السباوي والشبكلي مع المصريين العاملين فى المكتب(٧٨) ، وارنست هراري وعائلته الذين يملكون ٥٣٪ من راسمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج البالغ ٧٠٠ر٠٠٠ ج.م وابنه الدكتور « ابراهيم هراري » مجام بالقاهرة كان يقوم بنشاط مريب خاصة فى العمليات الاجنبية حيث كان يقوم بحملها وتهريبها للخارج، « وروفائيل ماركو ليفى » احد عملاء الشركة المذكورة غادر البلاد بسبب العدوان الثلاثى على مصر وفى ذمته نحو ٢٠٫٠٠٠ ج . م للشركة ، مما أوقع الضرر بأصحاب الشركة الاجانب وبالاقتصاد المصرى ، وهناك ايضا اليهوديان « جوزيف واخيه موريس ليفى » اللذان ابعدا عن البلاد لنفس السبب ، واليهوديان (بيجو هنرى) و « دافيد كوهين » من موظفى الشركة المذكورة ، وقد حلوا محل موظفين مصريين بتدبير من « ارنست هراري » عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة قبل العدوان الثلاثى(٧٩) .

اما المتمصرون وهم أجانب اصلا فقد استوطن معظمهم بمصر منذ فترة طويلة ، فقد زاد عددهم خلال فترة الدراسة بسبب قوانين تنظيم الشركات التى صدرت لتفادى هذه القوانين خاصة القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقد كان لهؤلاء المتمصرين رؤوس أموال ضخمة فى كثير من الشركات المساهمة مثل « فيكتور ا . عاداة » من اسرة عاداة اليهودية ؛ مساهم فى الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات(٨٠) ، ومعظم افراد عائلة منشه مثل « موريس س . منشه ، وموريس م . منشه » وهي اسرة يهودية ايضا ، وكذلك « شارل بشيري حنا وجوزيف س . ليناتو » وجميعهم مساهمون فى تأسيس شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة(٨١) :

وهناك ايضا اسـرة قطاوى وهى أيضا يهودية ومنها « رينيه قطاوى » أحد مؤسسى شـركة التقطير المصـرية ، وقد سـاهم فى تأسيس هذه الشـركة من المتمصـرين أيضا كل من « موسى ديش ونسيم حاييف وحبيب صوابا » ويبدو أنهم يهود أيضا(٨٢) ، ومن مؤسسى الشركة المصرية للمبانى الحديثة) الشـمس) المتمصـرين كل من « جورج زنانيرى وأندريـه بيطـار »(٨٣) . وهناك ايضا اسرة مزراحى ومنها « ايزاك وماكسى مزراحى » ، وكذلك اسـرة كوهين ومنها « ريموند ومدام استر كوهين » وهى أسـرات يهودية وهم من مؤسسى محلات الملكة الصغيرة(٨٤) ، هذا فضـلا عن اسـرة شـيكوريل ومنها « سلفاتور وكليمان ورينيه والفيرا شيكوريل » وهى اسرة عريقة فى مصر(٨٥) ، وهناك العديد من الاسـرات والأفراد الأجنبية المتمصرة .

هذا بخلاف العديد من الموظفين والعمال الأجانب الحاصلين على الجنسـية المصـرية ، والمتصفح اوثائق مصلحة الشركات يجد العديد والعديد من هؤلاء الأجانب المتمصـرين من مختلف الجنسيات يهودا وغير يهود فى مصر(٨٦) .

* * *

كانت للأجانب مصـالح اقتصـادية قوية فى البلاد فى شتى المجالات الزراعية والصـناعية والتجارية وكانوا بذلك يملكون ملكيات ، ونظرا لكبر حجم هذه الملكيات فى مختلف الأنشـطة فقد اثر ذلك على المجتمع المصـرى اجتماعيا واقتصاديا حيث اوجد فى الريف طبقة كبيرة محرومة تماما من الملكية عملوا كأجراء زراعيين تعرضـوا لاضـطهاد الأجانب الذين لم يكونوا اكثر من عصـابات لصوص منظمة(٨٧) .

ولم تكن هذه المساوىء الاجتماعية حديثة أو وليدة هذه الفترة التى نحن بصدد دراستها ، بل لقد ورثتها مصر منذ أمد بعيد — منذ بدا النفوذ الأجنبى يسيطر على الاقتصاد المصرى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر — وكان الفلاح أول من تأثر بالظروف الاجتماعية السيئة التى خلقها الوجود الأجنبى ، كما تأثر بذلك ايضا ملاك الأرض الذين اصبحوا مثقلين بالديون(٨٨) .

وقد كان المجتمع الاجنبى فى مصر مجتمعا معزولا له ثقافته وتقاليده ولغته بل صحافته وأشعاره وفنونه واهتماماته الخاصة المتميزة عن ثقافة وتقاليد ولغة الشعب المصرى ، وكان الأجانب متعددى الجنسيات ولكن متقاربين فى المستوى الاجتماعى والثقافى ، ومتعالين على الشعب المصرى ، ولا تربطهم بمصر سوى رابطة الاقامة حتى يسهل استغلال مصر والمصريين(٨٩) ، لهذا ظهرت عند المصرى عقدة الخوف من الأجنبى ، وهى العقدة التى أعطت لحياة المصرى مظهرا غير كريم(٩٠) ، كما ان الخوف والرهبة من أفراد الطبقات الارستقراطية والأجانب تأصل فى نفوس افراد الطبقات الفقيرة ، وذلك فى ظل الامتيازات الاجتماعية التى كانت تحمى الطبقات الارستقراطية (البكوات)(٩١) ، وقد استمر هذا الحال حتى قيام ثورة ١٩٥٢ .

والى جانب ذلك نجد ان للشركات المتعددة الجنسية داخل الدولة اثرا كبيرا ليس فقط على التنمية ، بل قد يكون اكثر اثرا على القيم الاجتماعية(٩٢) ، فقد نتج عن ذلك انحياز كبار موظفى الدولة المصريين الى الأجانب ، حيث راى معظمهم انه تجب مساعدة الجمعيات الخيرية الأجنبية بالتبرع لها بينما يوجد فى مصر

جمعيات خيرية اخرى مصرية مثل جمعية رعاية الأطفال المصرية لم تجد من يساعدها(٩٣) .

وكان للأجانب ورؤوس أموالهم اثر كبير على الوضع الاجتماعى فى مصر خاصة فى فترة ما قبل الثورة ، فقد شهدت فترة الحرب الثانية توسعا شديدا فى عملية الهجرة من الريف ، فقد نتج عن نمو الأنشطة المختلفة المرتبطة بقوات الحلفاء فى مصر خلق فرص جديدة للعمل فى المحافظات الكبرى ، خاصة في معسكرات الانجليز في مدن القناة حيث تركزت معظم قوات الحلفاء(٩٣) ، مما ادى الى تحويل اعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين الى فلاحين غير مهره من اجل خدمة وامداد جيش الحلفاء(٩٥) .

وكان اكبر اثر للحرب الثانية بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة ازدياد حدة الغلاء ، حيث اخذت الاسعار فى الارتفاع حتى عجزت الموارد المحدودة عن اللحاق بها ، واصبحت الحياة عبئاً يصعب احتماله اذا استثنينا كبار ملاك الاراضى ، واصحاب رؤوس الاموال وكبار الموظفين فى الدولة ، كما ان الطبقة الوسطى لم تفد شيئا من ظروف الحرب ، اذ كانت الارباح تنساب إلى جيوب الاغنياء وخزائن الاجانب(٩٦) ، مما ادى الى ظهور طبقة جديدة اطلق عليها « طبقة اغنياء الحرب » نتيجة دفع رشاوى للمسئولين العسكريين الانجليز والامريكيين فى المعسكرات او عن طريق السرقة من المعسكرات بمساعدة الحراس العسكريين الذين ياخذون نصيبهم من السرقة مقدما ، واخذت هذه الطبقة تظهر وتتفاخر بعماراتها وخواتمها الذهبية وملابسها الفاخرة بشكل يستفز مشاعر الفقراء الشرفاء(٩٧) ، ومن اغنياء الحرب « غوبيه » الذى اصبح مليونيرا عن طريق توريد خضر وفاكهة مغشوشة وفاسدة لمعسكرات الانجليز

فى القل الكبير(٩٨) ، وهذا يدل على ان هؤلاء الأجانب كانوا لصوصا عاثوا فى مصر على النصب والسرقة ؛ ويمكن القول بأن الاختلاط والمصاهرة بين الأجانب والمصريين ساعدت فى دفع الأثرياء نحو الصناعة التى كانوا مبتعدين انفسهم عنها متجهين الى الزراعة فقط .

وقد ارتبط الاقتصاد المصرى والفلاح المصرى ايضا بمحصول القطن ارتباطا وثيقا ، ولكن الرأسمالية الأجنبية سيطرت على هذا المحصول ، وجعلته المحصول الرئيسى فى مصر ، ففى خلال الحرب الثانية عملت انجلترا على خفض اسعار القطن بحجة ان رفع اسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشوات وهذا التبرير اثار قلق هؤلاء الباشوات ، مما ادى الى بذر بذور الشقاق بين طبقات المجتمع المصرى واحداث مشكلة اجتماعية ، واتباع اسلوب المضاربة بالأراضى الزراعية ، فكان استئجار الاراضى الزراعية واعادة تاجيرها اكثر ربحا لكبار الملاك والاجانب معا(٩٩) ، الامر الذى ادى الى تدهور الأوضاع الاجتماعية وحدوث مشاكل طبقية .

كما أن تدهور اسعار القطن وعدم تصديره خلال فترة الحرب ادى الى تكدس ملايين القناطير من القطن ، فى حين انه كان يوجد ملايين العرايا فى مصر الذين تعوزهم الملابس المنسوجة من القطن او غير القطن ، كما وجد الكثير من العمال العاطلين نتيجة لذلك(١٠٠) ، حيث ان فرص العمل التى اتاحتها الحرب فى معسكرات الانجليز لم تستوعب قدرا كبيرا من العمالة المصرية .

وبالرغم من ارتفاع الأسعار خلال فترة الحرب ، فان بعض اصحاب المصانع الاجانب خاصة اصحاب مصانع

النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة وعلى رأسهم الخواجة « بسو » وشركة سيارات ثورنيكروفت وشركة ترام القاهرة رفضوا زيادة غلاء المعيشة ، مما أدى الى اضراب عمال هذه المصانع(١٠١) ، وأدت عمليات اضراب العمال الى قيام كثير من الشركات الأجنبية بفصل أعداد كبيرة من عمالها ، ففى شركة الغزل الأهلية والشركة المصرية لصناعة المنسوجات بلغ عدد المفصولين نحو ٤٧٩ عاملا من مجموع عمال الشركتين البالغ ٧٢٢٣ عاملا ، وقد تدخلت وزارة الشئون الاجتماعية توفقت كل من الشركتين على اعادتهم وصرف مستحقاتهم(١٠٢) .

وبمجرد انتهاء الحرب سرحت القوات المحاربة عمالها تعادت البطالة وقد اهتمت الحكومة بذلك وعملت على وضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملا بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقيود معينة وانشاء مكاتب لتشغيل المتعطلين والعناية بالتدريب المهنى(١٠٣) .

وبالرغم من ذلك فهناك بعض الشركات الأجنبية التى عملت على حماية عمالها من الأمراض ، حيث وفرت لهم العديد من الخدمات الصحية والاجتماعية كتقديم الغذاء وانشاء مقاصف تقدم المأكولات لعمالها بسعر التكلفة ، وانشأت لهم جمعيات تعاونية ، ومدنا مثل مدينة العمال بالمحلة الكبرى ومدينة العمال بكفر الدوار(١٠٤) ، وان كانت بعض الشركات قامت بمثل هذا العمل على سبيل الدعاية لها لأنها شركات أجنبية تعمل لصالحها قبل صالح العمال ، وعلى سبيل المثال ما انشأته شركة آبار الزيوت الانجليزية بالسويس فى فترة ما قبل الثورة من عيادات طبية ومستشفى للأمراض الصدرية بالسويس(١٠٥) ، كما قامت شركة شل المحدودة ببناء نحو ١١٤٠ مسكنا للعمال و ٧٨٠ للموظفين(١٠٦) .

وقد حاول أصحاب المصانع الأجانب القضاء على العلاقات الإجتماعية التى كانت سائدة فى القطاع الزراعى الى جانب القضاء على الطبقات الاجتماعية التى كانت موجودة وذلك باستخدام قوة الحكوة التى استخدمها رجال الصناعة الأجانب والتى نشأت عنها طبقتان هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال ورجال الصناعة الذين أثروا فى الحكومة باصدار قوانين تعمل على حماية مصالحهم دون أن يهتموا باصدار قوانين تعمل على حماية مصالح العمال ، وهذا أدى الى نشوب الخلاف او الصراع بين العمال والادارة فى المصانع الأجنبية حول الأجور والعمل(١٠٧) ، ومن هذا يتضح ان هناك صراعا دائما بين طبقتين مهمتين فى المجتمع المصرى هما«الطبقتان»العليا والدنيا، وفى هذا نجد أن كبار الملاك مثلا كانوا يتخوفون من تعليم أولاد الفلاحين فهم يرون فى ذلك خطرا اجتماعيا ، فاتصال أولاد الفلاحين بفروع المعرفة المختلفة كفيل بأن ينمى فى أذهانهم حب المعرفة والتزود بها ، ومن ثم يتعرفون على الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه ، مما يؤدى الى بذر بذور الثورة الاجتماعية فى نفوسهم(١٠٨) .

وهذا أمر طبيعى فاتصال العامة بالتعليموا لمعرفة وزيادة الثقافة فى البلاد خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها ساهم فى خلق طبقة عمالية واعية ، ففى شركة ماركونى طالب عمالها عام ١٩٤٨ بتحديد ساعات العمل وتعديل المرتبات والمعاشات حيث هناك فرق شاسع بين مرتبات المصريين والانجليز فى هذه الشركة(١٠٩) ، كما طالب عمال مصنع غزل القطن عام ١٩٤٩ ببدل طبيعة عمل لتعرضهم لبعض الأمراض خاصة بمرض الدرن الرئوى(١١٠) المتسبب من زغب القطن وأتربته .

وقد واجهت البلاد ازمة بطالة اخرى عام ١٩٥١ بعد الغاء معاهدة (١٩٣٦) واضطرار آلاف العمال المصريين الى الانسحاب من العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة قناة السويس ، وضعفت الحركة بالموانى ، وجاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فانتاب الذعر اصحاب رؤوس الاموال الاجانب واتجهوا الى تهريب اموالهم الى الخارج ، واضطرت الحكومة الى تقديم تعويضات مالية لاصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة ومساعدة المشردين من العمال ، وأدى ذلك الى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد(١١١) ، وزادت ساعات العطلات فى الشركات الأجنبية مما أدى الى عدم استقرار العمال فى معيشتهم لكثرة تعطلهم عن العمل ، الأمر الذى ترتب عليه تقدم العمال لمصلحة الشركات للعمل على حل مشاكلهم ، وعلى سبيل المثال حدث ذلك فى شركة الجوت المصرية(١١٢) .

وقد الزمت الحكومة اصحاب الأعمال الأجانب بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل لدى شركات التأمين ، ولما كانت الشركات ملكا لأجانب فى معظمها ، فقد اهتمت الحكومة عام ١٩٥٠ بتعويض العمال عن امراض المهنة(١١٣) ، وفى عام ١٩٥٢ اهتمت الحكومة بحل منازعات العمال داخل مصانع الأجانب ، كما اهتمت بالنقابات العمالية(١١٤) .

اما عن اهتمامات حكومة الثورة بالعمال فقد انشأت لهم صندوقا للادخار وآخر للتأمين وذلك عام ١٩٥٥ ، وبدأ العمل والتطبيق اولا على عمال المؤسسات التى يوجد مركزها الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية فى أول أبريل ١٩٥٦ ، واعتبارا من أول يناير ١٩٥٧ تم التطبيق على عمال المؤسسات الموجودة بسائر انحاء الجمهورية(١١٥) .

كما اثرت الرأسمالية الأجنبية على المرأة فى مصر ، ففى خلال فترة الحرب قامت المرأة بعمليات التوريد للسلطات البريطانية ، فمنهن من تاجرت فى الويسكى وربحت فى عام واحد ما ينوف على ثلاثين الف جنيه ، وأخرى وردت المواد الكاوية وقدر دخلها بحوالى ٢٥٠ جنيها شهريا .

وارتفع عدد العاملات أثناء الحرب وقدر ما استخدمه الحلفاء منهن فى عام ١٩٤٥ حوالى اربعة آلاف عاملة ، ارتفعت نسبة المشتغلات فى الخدمات الشخصية المتضمنة للعمل بالفنادق والبارات والأندية والتزين والتجميل والتسلية وغيرها من المهن التى ترتبط بالحرب خدمة للقوات المحاربة نظرا لهجرة عدد من الأجنبيات فى بداية الحرب ، وكان ذلك لرغبتهن فى الأجر فيتقاضين ثلث ما يحصل عليه العمال ، ولتمييز العاملات الأجنبيات عنهن فبينما يكون الأجر اليومى للعاملة المصرية ٨٨ مليما تحصل العاملة الأجنبية على ١٢٢ مليما يوميا(١١٦) ، وبذلك فان الحرب لم تكن نعمة على مصر كما تصور الكثيرون بالرغم مما عاد عليها من حركة اقتصادية فى كثير من المجالات فقد كانت الحرب سببا مباشراً فى بلورة الصراع الطبقى وذلك لازدياد فوارق الطبقات بين من يملكون ومن لا يملكون سواء بالنسبة للذكور أو الاناث ، علاوة على موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وحدة التضخم وانهاك المصانع وعدم قدرة الارض على الانتاج(١١٧) .

وفى عام ١٩٤٧ ارتفع عدد النساء العاملات فى مختلف الأنشطة حيث بلغ عدد العاملات فى الصناعات التحويلية حوالى ٥٥٧٨٥ عاملة و ٧٣٦٠٨ فى التجارة و ٢٥٢٨٤٧ فى الخدمات الشخصية و ٢٣٢٠٥ فى الخدمات الاجتماعية(١١٨) ،

ويتضح من هذه الأرقام أنه حدث تطور كبير بالنسبة لخروج المرأة المصرية الى العمل عما كانت عليه عام ١٩٣٧ .

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتى كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب ، الأزياء العامة ، وخصوصا لدى السيدات والفتيات ، فأصبحت الفتاة المصرية تخرج شبه متبرجة ، ووصل الأمر الى حد ظهورها على الشواطىء وفى الاندية العامة متشبهة بالمرأة الأجنبية فى مظهرها ، ليس هذا فحسب فقد ظهرت المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهى فى حالة منافية للآداب العامة(١١٩) ، وبهذا فقد أساء اختلاط المرأة المصرية وتشبهها بالأجنبية الى سمعتها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها الموروثة منذ زمن بعيد .

واذا كانت المرأة المصرية ظهرت بالمظهر السيىء فى تقليدها بالمرأة الأجنبية على نحو ما سبق ، فان المرأة المصرية أيضا اكتسبت جانبا نافعا لها من هذا الاختلاط ، حيث تشجعت وعملت فى كثير من المهن المختلفة ، فشاع تشغيلها كعاملة وكمستخدمة فى المصانع والمحال التجارية وغيرها .

وأخيرا لا يفوتنا أن ننوه فى ايجاز عن اثر الحرب الثانية على رعايا دول المحور فى مصر اجتماعيا ، فقد أدى وضع أموال الرعايا الايطاليين والالمان تحت الحراسة الى انهم اصبحوا فقراء فى مصر ، ولهذا صدر امر عسكرى يقضى باعانتهم ، ولم تكن هذه الاعانة مصرية ، انما هى من نفس اموال الرعايا الايطاليين والالمان الموضوعة تحت الحراسة خاصة اموال الأغنياء منهم(١٢٠) ، حيث رات الحكومة المصرية ان هذه الاعانة بدافع انسانى ، وذلك لعدم كفاية الأموال المرسلة من الحكومة الايطالية للمفوضية السويسرية التى كانت ترعى شئون

الايطاليين لاعانتهم ، ولهذا لم ترالحكومة المصرية مانعا من الصرف عليهم من أموالهم الموضوعة تحت الحراسة(١٢١) ، لأن الأوامر العسكرية لم تكتف بوضع الأموال تحت الحراسة بل تعدى الأمر الى فصل الموظفين الايطاليين والالمان من وظائفهم(١٢٢) ، واصبح هؤلاء الرعايا بدون مرتبات ، ولم يتمتعوا بالحقوق التى كان يتمتع بها الأجانب الآخرين فى مصر حيث غياب حكوماتهم خلال فترة الحرب ، واختلاف المعملة عما كانت عليه قبل الحرب .

هوامش الفصل الأول

(١) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٤/٥ جـ ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٦/٦/١٣ .

(٢) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٠ .

(٣) د . على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٩٥ فى ١٩٥٢/١/١٣ .

(٥) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٤٨ فى ١٩٥٨/١/١٨ .

(٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقود تأسيس شركة النيل للتأمين وشركة شمال شرق أفريقيا التجارية .

(٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ جـ ١ ، وثيقة ٣٢ .

(٨) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨٢ .

(٩) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٩/٣ جـ ٣ ، وثيقة ١٤ .

(١٠) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة الكنتوار المصرى للصناعة والتجارة .

(١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ جـ ١ ، ترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٦/١/٣ .

(١٢) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨١ .

(١٣) محفظة ٣ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٢ جـ ١ ، وثيقة ٣٢ ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ جـ ١ ص ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٢ جـ ٢ ، وثيقة ١٣٤ .

(١٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٢ جـ ٣ ، وثيقة ٧٢ .

(١٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد تأسيس بنك التسليف الزراعى المصرى .

(١٦) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٢ جـ ١ ، وثيقة ١٨٣ فى ١٩٥٥/٥/١٤ .

(١٧) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٢ جـ ١ ، ترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٦/١/٣ .

(١٨) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٢ جـ ١ : وثيقة ٩٠ .

(١٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء : وثيقة ٢ فى ١٩٤٩/٦/٢٠ عقد شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة .

(٢٠) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة Bureau Central Assiout 1939 Vol. 1, controle 25011 Quitt 481 Assiout 58 — 18 Jan 1939.

(٢١) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٦/٢ جـ ٢ ، وثيقة ٦٢ ، ٨٦ .

(٢٢) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٣ .

(٢٣) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة شمال شرق أفريقيا التجارية .

(٢٤) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ٢٢٩ .
Report of the Directors and Balance Sheet for the Year ended 31st March 1939.

(٢٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٩/٦

(٢٦) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٤و جـ ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٩/٦/١٣ .

(٢٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ .

(٢٨) عبد السلام عبد الحليم : الرأسمالية الصناعية ، ص ٣٢١ .

(٢٩) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شـــركة تأسيس برسى مطروح للملح

والبوتاس فى ١٩٤٦/١٠/٢٩ ، وعقد شـــركة تنمية الصـــناعات الكيماوية فى ١٩٤٦/٣/٢٠ .

(٣٠) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٤ فى ١٩٤٦/٨/٢٥ .

(٣١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout, , No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 00026 Quitt 1, Assiout 381, Meneh 602, 1 Mai 1937.

(٣٢) محفظة ٨٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٢ جـ ١ ، وثيقة ٩٥ .

(٣٣) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة
1785/945 (Assiout 307 — 24/4/1945).

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٦٢ .

(٣٥) نفسه ، ص ١٠٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦١ .

(٣٧) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937. PP. 79 — 80.

(٣٨) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٦٢ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ ، وثيقة ٨٦ .

(٣٩) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ د ١ ، ترجمة الوثيقة ١٢٣ فى ١٩٥٤/١/٢ .

(٤٠) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ —٥٨/٣ جـ ٣ ، ترجمة الوثيقة ٢٨ فى ١٩٥٥/١/١٤ .

(٤١) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤٢) جاك بيرك ، تعريب وتعليق ، خيرى حماد : العرب تاريخ ومستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٤٣) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، لجنة الموظفين الأجانب رقم ٢٠٣ — ٦٥/٢٨ ، وثيقة ٦ فى ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٤٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399 Vol. 1. Controle 32530 Quitt 604 Assiout 21 — 16/3/1937.

(٤٥) محفظة ٥/جـ محفوظات مجلس الوزراء — الوزارات ، نمرة دوسيه ١٥٠ — ١٧/٨ لجنة الموظفين الاجانب .

(٤٦) F.O. 407/221, J. 58/20/16, No. 29, No. 54. 31/5/1937, P. 98.

(٤٧) مايلز كوبلاند ، تعريب ، مروان خيرى : لعبة الامم ، دار النتح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ فى ١٢٤ .

(٤٨) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الاول ، ص ٦٥ .

(٤٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937 Inscription Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672 Assiout 355, 20/4/1937.

(٥٠) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة
Controle 26651 Quitt 504 Assiout 61 — 21/5/1937.

(٥١) نفس المصدر ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة
Debet Assiout 48 — 4/1/1945.

(٥٢) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة
Debet Assiout 362 — 10/5/1945.

(٥٣) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ جـ ١ ، ص ٦٩ فى ١٩٥١/٦/١٢ .

(٥٤) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٥٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31st March 1939.

(٥٦) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٢/٥ جـ ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٥٤/١٢/١٠ ، وترجمة الوثيقة ٣١ فى ١٩٥٤/١٢/١٠ .

(٥٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٢/٥ جـ ١ ، ص ٢٥ فى ١٩٥٦/٣/٣١ .

(٥٨) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٢ — ٩/٦ ، وثيقة
Report of the Directos, Op. Vit.

(٥٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٦٠) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة ليون كيرازيان ، دولاب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٢٤-٤٤ ، وثيقة ٧٠ ، ٧١ في ١٩٣٧/٢/٢٤ .

(٦١) نفس المصدر ، ملف خدمة البرتو كونساليز ، دولاب ٣٨٩ رف ١ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ ، وثيقة في ١٩٤١/٤/٢٧ ، وملف خدمة مسيو كارلو سرى ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٢٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وثيقة في ١٩٤١/٢/١٦ .

(٦١) F.O. 407/222, J. 780/38/16, No. 91, No. 77, 10/3/1938, P. 171.

(٦٣) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٢ ج ١ ، ص ٢٤ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٥ في سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١ .

(٦٤) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٦٦ في ١٩٥٦/٦/٧ .

(٦٥) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٢ ج ١ ، وثيقة ٩٢٤ في ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٦٦) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central, Assiout 1939, Vol, 1, Controle 3308 Quitt 450, Assiout 5 — 4/5/1939.

(٦٧) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة
Controle 5011 Quitt 481, Assiout 53, 8/5/1939.

(٦٨) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

(٦٩) Poupulation Census of Egypt, 1937, Op. Cit., PP. 215 — 215.

جملة الاجانب عام ١٩٣٧ نحو ١٧٤٫٩٣٨ وجملة ذوي الأعمال نحو ٩٨٫٢٧٤ وجملة الذين لا عمل لهم ٧٦٫٦٦٤ .

(٧٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، جملة الاجانب عام ١٩٤٧ نحو ١٣٧٫٦١٠ ، وجملة ذوى الاعمال ١٢٠٫٣٩٤ ، وجملة الذين لا عمل لهم ٧٫٢١٦ .

(٧١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٧٢) د . محمود متولى : الاصول التاريخيه ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٧٣) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧٤)د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٧٥) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٢١٢ ، وكذلك : محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ بنك سوارس .

(٧٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ ، وثيقة ٣٤ .

(٧٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٧٨) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٧٩) محفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٩٥ فى ١٩٥٧/٧/١٣ .

(٨٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ عقد الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات .

(٨١) محفظة ٤٧ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية ، مرسوم ملكى بتأسيس شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة فى ١٩٤٥/١٢/٣١ .

(٨٢) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤ عقد الشركة فى ١٩٤٩/١/٢٣ .

(٨٣) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٨ ، ١٢٩ تقرير الفحص عن عام ١٩٥١ .

(٨٤) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٦٦ ، ٢٦٧ فى ١٩٥٦/٦/٧ .

(٨٥) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٧/٣ ج ٥ ، وثيقة ٨٢ ، ١٥٥ فى ١٩٥٧/٦/١٩ .

(٨٦) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات أرقام ٥٤ ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٣ ج ١ ، وكذلك : محفظة ١٢٣ ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ١ ، محفظة ٢٩ ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ج ٣ ، محفظة ٧٢ ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ ج ١ .

(٨٧) د . كمال المنوفى : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٨) F.O. 407/223, J. 2044/1/16, No. 27, No. 553, 11/5/1939. P. 31.

(٨٩) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية ، ص ١١٠ ، انظر ايضا :
Thames and Hudson : Op. Cit., P. 170.

(٩٠) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٩١) مايلز كوبلاند : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٩٢) تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ؛ محمد عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٩٣) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٩٤) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٩٥) Richmond : Op. Cit., P. 210.

(٩٦) آمال محمد كامل : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٩٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ص ٧١ .

(٩٨) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٦٧ .

(٩٩) د . محمد صابر عرب : المتغيرات الاجتماعية فى المجتمع المصرى خلال الحرب العالمية الثانية ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٤ لسنة ١٩٨٧ .

(١٠٠) د . رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(١٠١) الفت محمود فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، وانظر ايضا نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

(١٠٢) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٨٠ .

(١٠٣) د . رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ،

(١٠٦) د . جمال الدين سعيد : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١٣١ .

(١٠٧) د . محمد عبد الله أبو على : المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(١٠٨) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(١٠٩) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ١٩٤٨/١/٢١ .

(١١٠) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣ فى ١٩٤٩/٣/٣١ .

(١١١) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(١١٢) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ .

(١١٣) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

(١١٤) د . أنور سلامة : الحركة النقابية فى مصر ، ص ٦ .

(١١٥) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة ، المرجع السابق ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(١١٦) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ .

(١١٧) د . محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

(١١٨) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٨٦ .

(١١٩) د . محمد صابر عزب : المرجع السابق ، ص ٩٠ ، ٩٢ .

(١٢٠) محفظة ٥ هـ محفوظات مجلس الوزراء ، الوزارات ، مجموعة/خارجية ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/٧/٢٩ ، وانظر أيضا : المقطم ، عدد ١٦٠٥٠ فى ١٩٤١/١/٣ .

(١٢١) محفظة ٥ هـ محفوظات مجلس الوزراء ، وثيقة بدون رقم فى يوليو ١٩٤٣ ، وانظر ايضا : انور السادات : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٢٢) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة المسيو كارلو سرى فى ١٦/ ١٩٤١/٢ ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وملف خدمة البرتو كونساليز فى ١٩٤٢/٤/٢٧ ، دولاب ٣٨٩ رف ١ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .

الفصـــل الثـــانى

تدمير الرأسمالية الوطنية (بنك مصر)

يعتبر بنك مصـــر رمز الصـــناعة الوطنية فى مصر منذ انشائه وحتى عام ١٩٣٩ بداية الحرب العالمية الثانية وحـــدوث الازمة التى تعرض لها البنك ثم بدات تدخل البنك العناصـــر الأجنبية والاحتكارية ، وشـــاركت رؤوس الأموال الأجنبيـــة الراسمالية الوطنية داخل البنك(١) .

وقد عمل البنك على تقدم الصـــناعة المصـــرية عن طريق تقديم القروض الصـــناعية(٢) ، وجريا على عادة البنك فى الحرص على تمصـــير الاقتصـــاد القومى نجده خلال ١٩٣٧ حينما قررت شـــركة « صـــباغى برادفورد » بانجلترا اقامة مصـــنع لها فى مصـــر للصـــباغة والتبييض ، وآخر للغزل والنســـج الرفيـــع يتدخل لدى هذه الجماعة ويتفق معها على ان تقوم شـــركة براد فورد بانشـــاء شـــركة تقوم بالصباغة براسمال يبلغ ربع مليون جنيه ، يســـهم بنك مصـــر فيه بنسبة ٢٠٪ ، كما يقوم البنك بانشاء شـــركة مصـــرية للغزل والنســـج الرفيع براسمال قدره ربع مليون جنيه تســـهم فيه شـــركة صباغى براد فورد بنسبة ٢٠٪ من راسمال المال(٣) .

وارتفعت الايداعات فى البنــك حتى بلغت ١٧ مليونا من الجنيهات عام ١٩٣٨ ، كما تعرض البنك وشــركاته خلال فترة تطوره للاحتكارية الأجنبية التى احاطت به من كل جانب ، ولكن البنك اسـتطاع الصمود(٤) .

كما قام البنك بتعديل اغراضــه فأصـبح يقدم قروضــا واعتمادات زراعية الى جانب الصناعية والتجارية(٥) ، وبذلك ادى خدمات كثيرة فى مجال تقديم القروض المواطنين مضـمونة بتأمينات عقارية الى اصحاب الأراضى فى كل انحاء مصر(٦) .

وفى الوقت الذى كان الجهاز المصــرفى الأجنبى فيه يقصر قروضــه على الأجانب وقلة من المصــريين ويتحكم فى اســعار القطن يغل يده عن التمويل متى شــاء ويبســطها متى أراد متكاتفا فى ذلك مع شــركات التصــدير الأجنبية(٧) ، فكان يقوم باقراض تجار القطن مقابل فوائد قدرها ٩٪ ســنويا ، ومع وطنية هذا البنك فانه لم يســـتغن ع نالوظائف الأجنبية خاصــــة بعد الأزمة التى حدثت له وتولية حافظ عفيفى(٨) .

وبســبب النشــاط الذى قام به البنك حيكت ضده المؤامرات حينما تعرض لأزمة حادة فى سبتمبر ١٩٣٩ بســبب عدم قدرته على الاســتجابة لطلبات ســحب الودائع ، فعندما كان « على ماهر » رئيســا للحكومة المصــرية « وحسين ســرى » وزيرا للمالية اوعز الانجليز للحكومة بأن تســحب كل ودائعها لدى بنك مصــر ، وان تسـحب كل اموال صـــندوق التوفير البريدى الحكومى ، وحدث عجز فى الســيولة النقدية لدى البنك(٩) ، اذ تبين من مراجعة حســاباته ان العجز قدر بمبلغ ٤٨٤ر١٩١ر٤ جنيه(١٠) ، ولمواجهة مســحوبات المودعين لجأ البنك الى خط الدفاع الثانى المتمثل فى الأوراق المالية المملوكة له فحاول الاقتراض

بضـــمانها من البنك الأهلى المصـــرى (الذى كان يزاول بعض اختصاصات البنك المركزى فى ذلك الوقت وكانت له مكانة متميزة فى الســـوق وتحت ادارة انجليزية)(١١) .

وبالفعل تقدم بنك مصر الى البنك الأهلى يطلب قرضـــا فرفض البنك الأهلى رغم أن الضمانات المقدمة (أوراق مالية مختلفة الأنواع من بينها أوراق شركات بنك مصر التى تعد من اقوى ما يمكن تقديمه فى ذلك العهد ، وبذلك خالف البنك الأهلى ابســط مبادىء العرف المصـــرفى ، ولم يكن ذلك يستبعد والاســـتعمار يســـيطر على ســـياسته المالية ، فضـــلا عن تضامن وزير المالية المصـــرى فى ذلك الوقت مع المحافظ الانجليزى على نحو ما ســـبق(١٢) .

ومن أســـباب هذا الرفض قيام بنك مصـــر بتمصـــير الشركة العقارية المصـــرية عـــام ١٩٣٨ مساهمة منه فى انقاذ الثروة العقارية المصـــرية ، كما تدخل لشـــراء العديد من الملكيات العقارية التى كانت معروضـــة للبيع سدادا للديون(١٣) ، كما أن كثرة انشـــاء بنك مصر للشـــركات ومنافستها للشـــركات الأجنبية ، وكان آخرها شـــركة مصر للمســـتحضرات الطبية برأسمال ١٠٠٠٠٠ جم(١٤) ، كان ذلك ســـببا فى هذا الرفض ، وفى ذلك يوضـــح البنك الاهلى أن بنك مصر أوقع نفسه فى هذه الازمة بعد ان اتســـعت مشـــاريعه وشركاته فكان من الطبيعى أن تحدث الأزمة(١٥) ، مع انه ليس من المنطقى ان يتسبب التوسع والازدهار فى ازمة مالية ، بل يجب أن يكون العكس من ذلك ، وبهذا اظهر البنك الأهلى فعلا مدى حقده على ما ابداه بنك مصر من نشـــاط .

كما يجب الا نتجـــاهل موقف محـــافظ البنك الاهلى « سير ادوارد كوك Sir Edward Cook» الانجليزى الذى انتهز الفرصة لصـــالحه للضـــغط على الحكومة لمد امتياز البنك الأهلى ومنحه ســـلطات البنك المركزى(١٦) ، وقال فى ذلك « حسين سرى » وزير المالية : ان مطلب البنك الأهلى ان يترك « طلعت حرب » بنك مصـــر(١٧) ، وبالفعل اســـتدعى « حســـين سرى » « طلعت حرب » وحدثه عن مركز البنك وشـــركاته وواجب الحكومة فى التدخل لمصـــلحة المســـاهمين وأصحاب الودائع ، وطلب اليه ان يتنحى عن ادارة البنك .

والواقع أن هذا المطلب كان مفـــاجأة لطلعت حرب ، فهو مؤسس البنك منذ ٢٠ عاما ، وهو الذى انشا شـــركاته وبعث فى البلاد نهضـــة صـــناعية لم تعهدها من قبل ، فهو لم يكن يحســـب أن الأمر يصـــل بالحكومة الى ان تعامله هذه المعاملة ، بل أن بعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك يعاونه على تخطى محنته ، وبهذا وجـــد طلعت حرب نفســـه بين أمرين ، اما أن يتمســـك بمنصـــبه ، وفى هذه الحالة تقف الحكومة موقف الخصم منه ، خاصـــة وان لها ودائع ضـــخمة ، فاذا فكرت فى نقلها الى بنك غيره عرضـــت ســـمعته لخطر ، واما أن يتنازل عن ادارة البنك الذى يعتبر حياة طلعت حرب ، ولكنه آثر التخلى من ادارة البنك ابقاء على تاريخه وحل محله حافظ عفيفى ، كما تخلى « فؤاد سلطان عن مركزه بصـــفته عضوا منتدبا عن مجلس الادارة وحل محله « عبد المقصود احمد »(١٨) .

وعن ازمة البنك يوضـــح عبد السلام عبد الحليم ان بنك مصـــر واجه خســـارة قدرها ٢٫٧٥٧٫٤٤٣ جنيه ، وان وزارة المالية قدمت له مبلغ ١٫٥٣١٫٩٣٩ جنيه فى ٢ اكتوبر ١٩٣٩ سدد

فى ٣ ديسمبر ١٩٣٩ ـــ كما اقترض البنك من البنك الاهلى فى عام ١٩٤٠ قروضا بلغت جملتها ١٫٩٤١٫٢٧٥ جنيه بعضها بضمان أوراق مالية مما يملكه بنك مصر ، والبعض الآخر بضمان الحكومة ، وسدد بنك مصر تلك المبالغ قبل ٣ يناير ١٩٤١ .

كما ذكر أن البنك الأهلى رفض اقراض بنك مصر لأن ذلك هو ما تمليه عليه مصلحته وعدم توفر الضمان ومخاطرته بأمواله ، وعندما توافر الضمان المثل فى الحكومة قدم البنك الاهلى القرض(١٩) .

وبهذا أعفى البنك الأهلى من المسئولية وحملها كاملة على بنك مصر ، مع أن الأزمة حدثت فى سبتمبر ١٩٣٩ فلو أن الحكومة والبنك الاهلى قدما المبالغ السابقة التى بلغ اجماليها ٤٫٢١٤٫٤٧٣ جنيه فى نفس تواريخها المذكورة لانفرجت الازمة فى وقتها ، خاصة ان هذا المبلغ يزيد على العجز الذى حدث فى بنك مصر وقدره ٤٫١٩١٫٤٨٤ جنيه(٢٠) ، كما أن تواريخ تقديم القروض المذكورة سابقة على تاريخ الدعم الذى قدم للبنك، والدليل على ذلك ، أنه فى ٢٣ مارس ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء تأجيل اجتماع الجمعية العمومية لبنك مصر حيثما عرض وزير المالية ذلك بشأن تدخل الحكومة لدعم البنك حيث ان المسالة كانت أكبر من أن يعالجها قرار من الجمعية المذكورة(٢١) ، وفى ٤ يونية ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء اعلان ضمان الحكومة للودائع فى بنك مصر حتى توزيع أرباح عام ١٩٤١(٢٢) ، وفى يولية ١٩٤١ صدر القانون رقم ٤٠ بشأن دعم بنك مصر(٢٣) ، بمبلغ قدره ٢٫٢٥٧٫٤٤٣ جـم(٢٤) ، فكيف كانت قروض الحكومة والبنك الاهلى قبل ذلك التاريخ (٢ اكتوبر ١٩٣٩ و ١٩٤٠) ؟ وكيف

ســدد بنك مصــر هذه المبالغ قبل صدور قانون الدعم وهو مازال يعانى الأزمة ؟

ولما كان البنك الأهلى بنكا أجنبيا (بريطانى) فى رأسماله وادارته(٢٥) فكان لابد من رفضــه اقراض بنك مصــر حتى لا تقم له قائمة لأسـباب كثيرة سـبق ذكرها ، وهى أسباب كافية لأن تجعل البنك الأهلى يرفض دعم بنك مصــر ، ومن المعروف أن البنك الأهلى كان يحتفظ باحتياط نقدى ثابت وأســهم وودائع اجبارية للبنوك التجارية(٢٦) فكان لزاما على البنك الأهلى تقديم القروض بضـــمان ما لديه من احتياط وأســهم وودائع ، كما أن البنك الأهلى وقف بجانب بعض البنوك الأجنبية التى صادفتها أزمات مماثلة بالمســاعدات التى أخرجتها من أزمتها(٢٧) .

أما عن بنـك مصـر فـلا ننكر مسـئوليته فى الأزمة ، اذ كان عليه أن يحتاط لنفســه ، فقد أفرط فى عملية ســحب الودائع ، وهذا ما لم يفعله غيره من البنوك الأجنبية ، والدليل على ذلك انه لم تحدث أزمة لأى منها مثل بنك مصر خاصــة أن جميع البنوك أجنبية ومصــرية وقعت تحت تأثير أحداث الحرب التى أدت الى ســحب الودائع من البنوك(٢٨) ، بما فى ذلك البنك الأهلى الذى تأثر بالحرب العالمية الثانية حينما ســحبت الحكومتان المصــرية والسودانية الأموال المودعة باسميهما فى البنك عام ١٩٣٩(٢٩) .

أما عن شــروط الحكومة التى وضــعتها لعلاج الأزمة ودعم البنك فقد تمثلت فى أن يحتفظ البنك بجزء مناســب من موارده كأموال حرة لمواجهة طلبات المودعين وأن تشــمل محفظة الأوراق المالية أوراقا مالية من الدرجة الأولى (المصرية والأجنبية)(٣٠) ،

وبذلك عملت الحكومة على جعل بنك مصر بنكا مختلطا (مصرى أجنبى) .

وكانت شروط الحكومة قاسية سواء المالية أو الادارية بما فى ذلك تصفية ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات ، وأن يعود البنك الى الأصول المصرفية بشأن الضمان الكافى للعمليات التى يعقدها ، واقصاء طلعت حرب عن ادارة البنك وعدم القيام بمنشآت جديدة أو التوسع فى المنشآت القديمة(٣١) .

وبموجب قانون الدعم قدمت الحكومة مساعدة مالية للبنك فى مقابل أن ينشىء البنك ألف حصة تأسيس لا تعين لها قيمة وتسلم للحكومة وتكون ملكا خاصا لها ، وتشترك هذه الحصص فى توزيع الارباح(٣٢) ، وبذلك تحكمت الحكومة فى البنك واستفادت من أرباح هذه الحصص ، مع انه لم يحدث ذلك مع أى من البنوك الأجنبية .

وكان من جراء وفرة الأموال فى الحرب أن انتعش النشاط الاقتصادى للبلاد وكان للبنك نصيب وافر ، واخذ يعمل على تصفية تدريجية للديون القديمة واستلزم ذلك بعض التضحية من جانبه وتصرف فى جزء كبير من الأملاك التى آلت اليه من مدينيه بما يربو على ٧٠٠٫٠٠٠ جـ . م حتى عام ١٩٤٣ .

وفى أول سبتمبر ١٩٤٤ استرد البنك من الحكومة الألف حصة تأسيس بأن رد البنك للحكومة مبلغ ٢٫٢٥٧٫٤٤٣ جـ . م وأصبحت حصص التأسيس ملكا خاصا للبنك وذلك بشروط منهـا :

ـ يستولى البنك على ربح هذه الحصص على ان يحبس هذا الربح فى احتياط خاص لاستهلاك قيمة الحصـــص باكملها وقدرها ٢٫٢٥٧٫٤٤٣ ج ٠ م ٠

ـ يتعهد البنك بأن يحتفظ بهذه الحصص والا يتصـــــرف فيها الا بعد اتمام اســـتهلاك قيمتها بالطريقة الواردة فى الشرط الســـابق وبغير أن يســـتعمل البنك فى هذا الاستهلاك شيئا من احتياطياته الاخرى ٠

ـ تظل أحكام قانون دعم البنك سارية ومعمولا بها ٠

وبذلك اســـترد البنك مكانته الأدبية بعد ثلاث ســـنوات من تدخل الحكومة واســـتمر فى اعماله العادية وحقق لمساهميه ارباحا مجزية(٣٣) ، علما بأن البنك توقف عن ســـياســة الاستثمار الصـــــناعى او كاد فلم ينشىء فى الســـنوات التالية للأزمة وحتى منتصف الخمسينات الا شـــركة صـــناعية واحدة هى « شركة الحرير الصـــــناعى » فى كفر الدوار عام ١٩٤٦(٣٤) ٠

ومن الملاحظ ان هذه الشـــروط كانت تحمل فى طياتها بذور ســـيطرة الرأسمالية الأجنبية على النشـــاط الاقتصـــادى المصرى بدليل اســـتغلال البنك الأهلى لأزمة بنك مصـــر باعتباره ممثلا للنشـــاط الأجنبى فى الضـــغط على بنك مصـــر للحد من نشاطه المتزايد ، كما لا تعفى الحكومة المصـــرية من ســـلبيتها فى تركهـا صـــندوق التوفير الحكومى يســـحب ودائعه رغم ما للصندوق من ودائع فى بنوك أخرى لم يقدم على ســـحبها ، وايضا تدخلها المشروط لانفراج الأزمة ٠

وبذلك نجحت الراسمالية الأجنبية فى وقف نشاط بنك مصر خاصة فى التوسع والتمصير ،و من الطبيعى ان اثر هذا النجاح فى احوال مصر الاقتصادية حيث أصبح الاقتصاد المصرى فى قبضة الأجانب .

وهكذا فان بنك مصر أصبح بعد الأزمة كبقية البنوك الأجنبية من حيث الفساد والفوضى التى شملت عضوية مجالس ادارات البنوك والشركات قبل الثورة التى قضت على كل هذا(٣٥) .

هوامش الفصل الثانى

(١) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) Charles Issawi : Egypt, An Economic, Op. Cit., P. 131.

ظهر اول مشروع صناعى لبنك مصر فى عام ١٩٢٢ ، ولم يات عام ١٩٢٨ حتى انشأ عشر مؤسسات صناعية وتجارية كبيرة : انظر : شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣) حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : بنك مصر بين الراسمالية الوطنية والتحول الاشتراكى ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، مؤسسة الاهرام الاقتصادى ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧ .

(٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٥) Charles Issawi : Op: Cit., P. 132.

(٦) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، أحكام ورهونات ، مسجل رقم ٣١٣ فى ١٩٤٥/٤/٢٦ من بنك مصر فرع أسيوط الى رئيس محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية ، ووثيقة

Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945).

(٧) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٨) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، مسجل رقم ٣١٣ فى ١٩٤٥/٤/١٦ ،

Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945).

(٩) الوفد ، عدد ٢١٧ فى ١٩٨٨/٤/٢٨ ، مقال بقلم لمعى المطيعى بعنوان : هذا الرجل من مصر .

(١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧٥ .

(١١) د . ابراهيم بختار : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(١٢) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٦ ، وانظر ايضا : الوفد ، العدد السابق ، نفس المقال .

(١٣) الاهرام ، عدد ٣٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/٢٠ ، مقال د . على عبد العزيز سليمان : نموذج للرأسمالية المصرية المحترمة .

(١٤) حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(١٥) البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٦) F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 E, 14/8/1940. P. 120.

(١٧) الوفد ، العدد السابق ، نفس المقال .

(١٨) محمد حسين هيكل : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(١٩) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٩ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧٥ ، وانظر ايضا : د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ٦٩ .

(٢١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ جلسة ٢٢ مارس ، وثيقة ٢ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٣/٢٥ .

(٢٢) نفس المصدر ، محفظة من ٢ الى ٧ يونية ١٩٤١ ، جلسة ٧ يونية ، قرار مجلس الوزراء ، فى ١٩٤١/٦/٤ .

(٢٣) الاهرام ، عدد ٣٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/٢٠ ، مقال د . على عبد العزيز سليمان ، السابق ، وانظر أيضا : حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٢٤) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢٥) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٢ جـ ١ عقد تأسيس البنك الاهلى ، وانظر أيضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢٦) الاهرام ، عدد ١٨٦٩٥ فى ١٩٣٧/١/١١ ، عدد ١٨٧١٩ فى ٢/٤/ ١٩٣٧ ، وانظر ايضا : د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : البنك المركزى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢٧) البنك الاهلى المصرى ١٨١٨ ـ ١٩٤٨ ، ص ٣٧ .

(٢٨) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٥ .

(٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٣٠) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق : ص ١٧٤ ، وانظر ايضا : د . محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى خلال الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣١) الاهرام ، عدد ٣٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/١٠ ، مقال د . على عبد العزيز سليمان ، المرجع السابق ، وانظر ايضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .

(٣٣) نفســـه .

(٣٤) الأهرام ، العدد السابق ، نفس المقال ، وانظر ايضا : حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٣٥) محفظة ١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٧٥/٥ جا ، وثيقة ٢٨ ، ٢٩ .

الفصـــل الثـــالث

المؤثـــرات الثقافيـــة

تاثر التعليم بالظروف الاجتماعية والاقتصـــادية فى المجتمع المصـــرى ، ومن ثم كان لابد ان يهدف الى خدمة الانسان بمعنى ضرورة ارتباط التعليم بالحياة ، ومما لاشـــك فيه أن التعليم فى مصـــر قبل ثورة ١٩٥٢ كان مقصورا على فئة قليلة من المجتمع قادرة على دفع تكاليفه ، وبعد الثورة تغيرت الصـــورة وأصبح التعليم مباحا والباب مفتوحا أمام الراغبين فى التعليم(١) ، حيث كان للمؤسســات الاقتصـــادية قاطبة وهى اجنبية فى معظمها اثر كبير فى أن يكون موظفوها من ذوى الثقافات لم يكن كفأ لها سوى فئة قليلة من أغنياء المجتمع والاجانب .

وكان لاتجاه الارســـاليات الأجنبية الى فتح المدارس فى مختلف أنحاء القطر المصـــرى اثر كبير فى حفز المصـــريين على انشـــاء الهيئات والجمعيات التى يكون التعليم من أهم اهدافها ، وبذلك أصـــبح التعليم ميدان معركة بين الاحتلال والقوى الأجنبية من جانب والقومية المصـــرية من جانب آخر ، ومن أمثلة هذه الجمعيات ، جمعية المســـاعى المشـــكورة فى شـــبين الكوم ، والعزوة الوثقى بالاســكندرية ، واخوان ويصا باسيوط ، وميخائيل

فلتس بصنبو ، وبسطا بك بسوهاج ، ورزق الله مشرقى ، وقلينى فهمى بمغاغة وغيرها(٢) .

ولما كانت الارساليات الأجنبية مظهرا من مظاهر الثقافة الأجنبية فى مصر فانها انتشرت انتشارا واسعا فى اماكن كثيرة من القطر المصرى ومنها الارسالية الامريكية التى كانت اكثر انتشارا ، ففى القاهرة ادار الارسالية سكرتير عام الارساليات بمصر ويدعى « آرل آدجر » وهو دكتور فى اللاهوت والفلسفة ، كما كان للارساليات الامريكية فرع بأسيوط وكانت تتبع له مستشفى الامريكان بأسيوط وكان مدير المستشفى هو الدكتور « فرانك تشالمرز مكلانهن »(٣) .

وفى أسيوط ايضا تأسست ارسالية الاخوة البلموث بموجب تفويض من مدارس الاخوة البلموث فى ١٤ مايو ١٩٤٧ ومعتمدة من القنصلية المصرية فى ٩ أكتوبر ١٩٤٧ وهى هيئة تابعة لولاية نيوجرسى بالولايات المتحدة الأمريكية(٤) ، وهكذا مارست الارساليات الامريكية انشطة مختلفة فى مصر ، وكان ابرزها انتشارا مدارس ومستشفيات الارساليات فى مختلف أنحاء مصر .

وقد أثرت الثقافات الأجنبية على البيئة المصرية من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فكانت الشركات الأجنبية تستخدم اللغة الانجليزية او الفرنسية فى معاملاتها ، وأصبح اتقان هاتين اللغتين مما يؤهل الالتحاق بوظائف هذه الشركات او البنوك ، ذلك ان المراكز الرئيسية فى هذه المؤسسات كانت فى ايدى الأجانب نتيجة للتغلغل الاقتصادى الأجنبى فى مصر — او المصريين الذين يتقنون هذه اللغات وهؤلاء لا يمكن الا ان يكونوا من خريجى هذه المدارس الأجنبية واصبحت هذه المراكز

محرمة على خريجى المدارس المصرية وعلى الذين يتقنون اللغة العربية فقط على الرغم من انها لغة البلاد القومية(٥) .

ليس هذا فحسب بل ان الشركات الأجنبية أحجمت عن استخدام المصريين فى جميع الوظائف وليس فقط المراكز الرئيسية ، ففى اية شركة لا تجد أكثر من ٢٪ من موظفيها مصريين ، وقد كان ذلك من اسباب ازمة خريجى الكليات المصرية الذين اعتمدوا على الوظائف الحكومية فقط لعدم قبولهم موظفين فى الشركات الأجنبية بسبب عدم اجادة اللغات الأجنبية(٦) .

وقد اعطى ذلك اهمية للمدارس الأجنبية واقبالا من التلاميذ المصريين عليها ، وقد كان كل ذلك مصاحبا لتغلغل راس المال الاجنبى فى الاقتصاد المصرى وتحكمهم فى السوق المصرية وسيطرتهم على نواحى الاقتصاد المختلفة فى الدولة ، لذلك نجد أن بورصة العقود مثلا لغتها الرسمية هى اللغة الفرنسية والبنوك الرئيسية فى الدولة لغتها الرسمية هى الانجليزية والفرنسية ومكاتباتها مع الدولة بهاتين اللغتين مع انها تعيش فى كنف دولة عربية(٧) ، فعلى سبيل المثال البنك الأهلى المصرى وهو بمثابة البنك المركزى للدولة كانت معظم وظائفه الرئيسية فى ايدى الانجليز ومحافظه انجليزى يعمل على خدمة اغراض انجلترا فى مصر ، لغة التعامل فيه (مكاتبات ومراسلات) باللغة الانجليزية(٨) .

ولم يكن البنك الأهلى وحده فقط الذى كان يتعامل باللغة الأجنبية فالكثير من البنوك الأخرى اجنبية فى معاملاتها ومكاتباتها ، فهناك الكثير من التعاقدات بين البنك التجارى الايطالى المصرى والعملاء باللغة الفرنسية(٩) .

وبالاضافة الى ذلك فهناك العديد من الشركات المختلفة مثل شركة سكرنى فاكوم البترول كثير من مكاتباتها باللغة الأجنبية(١٠) . وكذلك شركة الكروم المصرية بأبى المطامير معظم موظفيها أجانب ، اللغة العربية فيها لا تتمتع بأى نصيب بدءا من مدير الشركة ومنتهيا بالقهوجى والبقال والفران جميعهم أجانب يونانيين تسود بينهم اللغة اليونانية وغير اليونانية(١١) .

وحتى التقارير السنوية التى كانت تصدرها الشركات الأجنبية فى مصر لتوضيح ميزانياتها وأرباحها وخسائرها ونتيجة عملها طوال العام كانت تصدر بلغات أجنبية ، وخير دليل على ذلك شركة ابو قير ليمتد شركة انجليزية فى المعاملات والمراسلات والتقارير التى كانت تصدر باللغة الانجليزية(١٢) .

ولم يكن هذا فحسب فلكى تظهر الشركات الانجليزية مدى سيادة اللغة الانجليزية فيها وفى المعاملات الأخرى التى يكون لها فيها بعض المعاملات فحينما كانت الحكومة المصرية تعلن عن انشاء طرق جديدة او الحاجة الى توريد مهمات وادوات لازمة كانت الشركات الانجليزية تعمل على نشر الاعلان بأكثر من لغة كالانجليزيةو الفرنسية بجانب اللغة العربية بحجة أن النشر بالعربية فقط يضيع عليها فرصة الدخول فى هذه العمليات(١٣) .

وخلال الفترة من بداية عام ١٩٣٧ الى ٩ يناير بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية التى رخص فى انشائها حوالى ٤٧ شركة واغلب المؤسسين لها اجانب وتستعمل اللغات الأجنبية فى أعمالها(١٤) ، وكل ذلك ادلة توضح مدى سيادة اللغات الأجنبية على المؤسسات الاقتصاديةفى مصر ، وتاثير

الثقافات الأجنبية على الثقافة العربية والاقتصاد المصرى الذى تمت السيطرة عليه من خلال الثقافات الأجنبية .

والجدير بالذكر ان الاساتذة الأجانب ، وان بلغوا من العلم أسمى مكان ، فانهم كانوا يتخذون من مراكزهم الدائمة — فى وظائفهم سواء فى دور العلم أو الجمعيات الثقافية او المؤسسات الاقتصادية ـ وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه المقيمين بمصر ، فقد عمل هؤلاء الأساتذة على الاهتمام بلغاتهم الأجنبية فقط دون أدنى اهتمام باللغة العربية ، مما أدى الى وجود تباين كبير فى الوان الثقافة ، الأمر الذى أدى الى اختلاف نظرة الطوائف وكيفية تفاهمها ، وكان لهذا الاختلاف اثره بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المدارس الأجنبية المنتشرة فى أرجاء البلاد(١٥) ، ولم يكن هذا فقط فالعملة المصرية نفسها سواء كانت الورقية او الفضية تكتب باللغتين العربية والانجليزية .

وبهذا أصبح اتقان اللغات الأجنبية له قيمته فى بلد عربى ضاعت فيه اللغة العربية ، وكان ذلك بسبب تشجيع انشاء المدارس التى لم تندمج فى المحيط المصرى ولم تخدمه ، انما نجحت فى خلق طبقة تتسم بالارستقراطية فى ثقافتها الأجنبية ولا تستطيع أن تلتقى مع الشعب فى الثقافة والقيم الموروثة .

وكان ذلك متمشيا مع تغلغل النفوذ السياسى والثقافى والاقتصادى فى مصر وضعف حكام وحكومة مصر(١٦) ، لدرجة ان المصرى أصبح مقلدا للأجنبى فى الملابس والادوات والاحتياجات اليومية التى أصبحت رمز عبوديته لثقافة أجنبية مسيطرة يمقتها وتعجبه فى الوقت نفسه(١٧) .

وكان للأجانب العديد من المدارس ودور الثقافة ، ولكل جالية مدارسها الخاصة بها ، فقد انتشرت المدارس الفرنسية والانجليزية والايطالية والامريكية واليونانية والالمانية، وتركزت في هذه المدارس الجنسيات التي تتبعها ، بينما لم يدخل الأجانب المدارس المصرية باستثناء اعداد قليلة منهم التحقت بمدارس التعليم العالي في ذلك الوقت ، وبينما ابتعد الأجانب عن المدارس المصرية التحقت أعداد كبيرة من المصريين بالمدارس الاجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية(١٨) ، وذلك لأن هاتين اللغتين هما لغتا التخاطب والتعامل والمكاتبات والمراسلات في معظم المؤسسات الاقتصادية في مصر .

وقد لعب الاستعمار دورا خطيرا في الثقافة المصرية ، حيث كانت اللغة الأجنبية الزامية حتى في المدارس الابتدائية ابتداء من الصف الأول الابتدائي ، كما كان يدرس التاريخ والجغرافيا باللغةالا نجليزية ابتداء من الصف الثالث الابتدئي ، وفي المدارس الثانوية كانت جميع العلوم تدرس بالانجليزية عدا اللغة العربية ، وفي ٨ مارس ١٩٣٩ اقترحت وزارة المعارف الغاء تعليم اللغة الاجنبية من المدارس الابتدائية جملة أو على الاقل الغاءها الى السنة الثالثة ، الا انه شنت حملة ضد هذا الاقتراح من جريدة « الاجيبشيان جازيت » (التي تمثل الراى الرسمي البريطاني في مصر) وقد كان لذلك اثره في اضعاف اللغة العربية عند كثير من الموظفين انفسهم(١٩) .

ومع ان الحكومة المصرية أصدرت قانونا بفرض استخدام اللغة العربية في مكاتبات الشركات المساهمة المصرية هو القانون رقم ٦١ لسنة١٩٤٢ في ٣٠ اغسطس ١٩٤٢ ليحتم على هذه المؤسسات ان تكون مراسلاتها ومعاملاتها باللغة العربية(٢٠)، فان العديد من المؤسسات الاجنبية لم تلتزم بذلك ، فعلى سبيل

المثال نجد ان البنك المصـــــرى الايطالى ظل يســـتخدم اللغـــة الفرنســـية فى مراســــــلاته وتعاقداته مع العملاء فى كثير من أنحاء مصـــــر حتى بعد صـــــدور هذا القانون(٢١) ، وقد كان للحرب العالمية الثانية اثرها فى ذلك ، فيبدو أن الشــــركات الأجنبية اســـتغلت تلك الحرب كفرصـــة فلم تنفذ القانون الصادر من خلالها بدقة خاصـــة لأن الاســـــتعمار كان مايزال مســـيطرا على البلاد والحكومة المصرية ضعيفة .

كما يبدو أن الشركات قد أهملتـــه حتى عـــام ١٩٤٧ حينما صـــدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المنظم للشـــركات المساهمة فى مصـــر ، وان كان هو الآخر لم ينفذ بدقة ايضا نظرا لتشجيع بعض الوزارات لهذه الشـــركات حيث أصبحوا تابعين لها عن طريق دخولهم اعضـــاء فى مجالس ادارتها دون أن يدفعوا قيمة هذه العضـــوية.

وقد اتســـمت الثقافة الأجنبية فى مصر بالتمسك بالمدرسين الأجانب الذين كانت تمنحهم الحكومة مرتبات مجزية تفوق مرتبات المصــــريين بكثير ، ففى أول أكتوبر ١٩٤٧ تم تجديد عقد الدكتورة « بريجيت شـــيفر » مديرة معهد الموســـيقى لمدة سنتين بمرتب ٣٥ ج . م شـــهريا(٢٢) ، كما كان يجدد لمن أمضـــوا الســـن القانونية (٦٠ عاما) من الأجانب وبخاصـــة مدرسى اللغـــات الأجنبية(٢٣) وقد وجد الكثير من الاجـــانب فى وظائف مهمة فى التعليم فى مصر كمدرســـين فى الجامعة الامريكية وكلية البنات وغيرها(٢٤) .

وفى كلية الطيران الملكية بمصـــر تم الاتفاق مع « شـــركة برايتافيو . ل . Btitaviey Lr على مد الكلية بمدرســـين أجانب لتدريس الطيران بشـــتى انواعه ومجالاته ، على أن يتم

التعاقد فى موعد غايته ٣١ يناير ١٩٥٠ لمدة سنتين ، مع دفع مرتبات للمدرسين وعددهم اربعة قدرها ٦٣٠٠ جنيه استرلينى و ٦٪ للشركة المشار اليها من جملة المكافآت كعمولة لها تقدر بنحو (٣٧٨) مضافا الى هذا المبلغ مصاريف السفر والانتقالات وقدرها (٢٠٠) فيكون الاجمالى ٦٨٧٨ شهريا(٢٥) .

ومن الانجليزيات كانت كبيرة طبيبات وزارة المعارف ، ومن الفرنسيين كان المسيو « ريبون » مستشارا فنيا لمراقبة الفنون الجميلة وغير ذلك كثير(٢٦) .

وكانت نظرة الراسمالية الأجنبية فى مصر الى التعليم الصناعى على اساس توفير ايد عاملة ذات دراية فنية قبل كل شيء، لذا كان اهمال الجوانب الثقافية فى التعليم الفنى بصفة عامة والتعليم الصناعى بصفة خاصة ، كما نما التعليم الصناعى ومهارات التدريب مع النمو المتناثر للصناعة الحديثة فى النظام الراسمالى وخضوع الخريجين لمطالب العرض والطلب ، خاصة خلال فترة الحرب الثانية وحاجة الاجانب الى هؤلاء الخريجين للعمل بشركاتهم الصناعية بمختلف انواعها ، وكانت المواد التى تدرس فى المدارس الصناعية تمثل العديد من الصناعات المختلفة مثل التجارة والنقش والسجاد والكليم والسمكرة والاحذية والتريكو والفرش والنسيج اليدوى والطباعة والتركيبات الكهربائية وغيرها(٢٧) .

ونظرا لاتساع نطاق تعليم صناعة التريكو بمدارس الصناعات الاولية ولحاجة تلك المدارس الى من يشرف على تعليم هذه المادة التى استاثر بها الاجانب ، رات وزارة المعارف كى تنمو صناعة حديثة بين المصريين وباشراف مصريين ان تعين مشرفين لمادة التريكو لمدارس الصناعات الاولية

والملاجىء(٢٨) ، ويبدو ان بداية الحرب ادت الى اهتمام وزارة المعارف بتخريج صـــناع مادة التريكو خاصـــة مع انقطاع الوارد من هذه الصناعة .

وعن الحالة التعليمية للأجانب فى مصر ، فالغالبية العظمى منهم كانوا من المتعلمين رجالا ونساء ، وترتفع نسـبة التعليم عند الذكور عن الاناث فى معظم الاحيـــان ، وحتى بداية فترة الدراســـة (١٩٣٧) كانت أعلى نســـبة للمتعلمين فى الجالية البلجيكية تليها الايطالية ثم البريطانية فاليونانية فالفرنسية : اما بقية الجاليات فهى الأخرى لم تكن اقل تعلما من سابقاتها وما ينطبق على الرجال من هذه الجاليات ينطبق ايضا على النساء .

ويســـتمر ارتفاع نسبة التعليم عند الأجانب وانخفاضها عند المصـــريين ، فى الفترة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ بلغت نســبة المتعلمين من الاجانب عموما فى مصـــر من الرجال والنســـاء ٨٠٩ فى الالف وغير المتعلمين ١٩١ فى الألف وعند المصـــريين تزداد نسبة انخفاض المتعلمين حتى وصـــلت الى ٨٢٢ فى الألف ايضا للرجال والنساء(٢٩) .

والأرقام التالية تبين الحالة العلمية للمصريين والأجانب عام ١٩٤٧ فقد بلغت جملة الاميين من المصـــريين نحو ٢٫٠٥٧٫٨٨٢ مقابل ١٦٤٠٩ للأجانب ، أما عن المتعلمين فقد كانت : (ملمون بالقراءة والكتابة ٣٫٠٩٠٫٥٦٠ مصـــريين و ٩٩٢٥٨ اجانب ، شـــهادات أقل من متوســـطة ١٩٥٦٣٧ مصـــريين و ٣٢٦٠ اجانب ، وشهادات متوسطة ١٠٩٥١٣ مصـــريين و ٢٩١٧ اجانب وكانت جملة الشـــهادات العالية ســـواء فى الدين أو الآداب والحقوق والتجارة أو العلوم والطب والهندســـة والزراعة أو العالية الفنية أو الخصوصية أو العالية من الخـــارج حوالى

٥٤٠٦٤ مصـــريين و ٢٨٦٩٩ أجانب) ، وفى كل الأحوال كانت جملة المتعلمين من الرجال أعلى من جملة المتعلمات من النســـاء ســـواء عند المصـــريين او الأجانب(٣٠) ، والجدير بالملاحظة فى هذه الحالة ان جملة المتعلمين من المصـــريين تزيد كثيرا على جملة المتعلمين من الاجانب ؛ وان انخفضت نســـبة المصـــريين عن نسبة الأجانب ، وذلك لان الاجـــانب اقلية فى البلاد ، ومع هذا فان الســـيطرة الاقتصـــادية والســـياسية والاجتماعية والثقافية فى مصـــر كانت دائما للأجانب .

وهناك دراسة ميدانية « لمورو بيرجر Morroe Berger» عام ١٩٥٠ عن المســـتوى العلمى للنســـاء والرجال فى مصـــر بصـــفة عامة تبين انه من بين الاناث ١٣٪ اميات و ٤١٪ قد اتممن المرحلة الابتدائية و ٣٧٪ قد أكملن المرحلة الثانوية و ٩٪ قد نلن شـــهادة جامعية فاعلى ، والنمو غير عادى فى تعليم الاناث ، اما الرجال فقد نالوا حظا أوفر من التعليم عن النســـاء فنسبة ٢٤٪ من الآباء أمية و ٢٣٪ أتموا التعليم الابتدائى و ٢٣٪ اتموا المرحلة الثانوية و ٣٠٪ نالوا تعليما جامعيا(٣١) ، والواقع ان « بيرجر » لم يفصـــل بين المصـــريين والأجانب بالنسبة النســـب المذكورة انما ذكرها جملة واحدة .

وكان لزيادة نســـبة التعليم بين الأجانب على المصـــريين اثره فى شـــعور الأجانب بأنهم يعيشـــون بين قوم يقلون عنهم فى الثقافة والخبرة والتدريب ، ولم يمتزجوا بالمصـــريين ، فبينما امتزج المهاجرون العرب والأفريقيون مع ســـكان البلاد وخاصة المســـلمين منهم عاش الأوربيون بمعزل عن الحياة المصـــرية ، ولم يقبلوا على الاندماج فى المصـــريين او مصـــاهرتهم الا فى حدود ضـــيقة(٣٢) ، وأن هذا يدل على تعالى الاوربيين وتعاظمهم على المصـــريين علما بانهم يعيشـــون من خيرات بلادهم .

وثمة ملاحظة ان التعليم والثقافة الاجنبية كان لها اثر كبير جدا على المصريين وخاصة السيدات اللاتى التحقن بانواع التعليم المختلفة ، فقد ادى ذلك الى ظهور عادات غير مستحبة فى المجتمع المصرى كالاختلاط والتدخين والرقص الأجنبى واتباع العادات الأوربية مثل ظهور المراة المثقفة فى الحفلات ، وبالطبع فان ذلك الانتشار الهائل لم يتمسك به الا نساء الطبقات الراقية .

واذا كانت الثقافة الأجنبية قد اثرت على المراة المصرية بالسفور والعادات غير المستحبة ، فانها عادت عليها أيضا بجانب حميد وطيب ، حيث شغلت المراة المصرية الكثير من الوظائف والاعمال المختلفة ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد اتاح التعليم للمراة المصرية أن تحل محل الأجنبية ، وقد ساعد على ذلك انشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، ولما اثبتت المراة المصرية نجاحها فى العمل تقدمت واحتلت بعض مواقع العمل المختلفة ، فحينما حلت ادارة خدمة الدين المصرى مكان صندوق الدين فى أغسطس ١٩٤٠ الحقت المراة المصرية بها وحلت محل اجنبى او اجنبية ، خاصة فى قسم الشطب ، كما عينتها المحاكم الشرعية ناظرة على الوقف ، ووظفت ايضا بالسفارات الاجنبية(٣٣) .

ويبدو مما سبق ان الحالة العلمية فى مصر كانت سيئة فى ظل الوجود الاجنبى واستخدام النفوذ الاحتكارى للثقافة الأجنبية ، وعلى الأخص خلال الفترة من بداية الدراسة ١٩٣٧ الى قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، ولكن لا نستطيع أن نجزم بأن الامر كان هكذا مائة فى المائة ، بل هناك بعض الجوانب التى اثرت على المجتمع المصرى بطريقة أيجابية افادت المجتمع سواء

بطريقة مباشـــرة أو غير مباشـــرة ، وهناك أدلة عديدة توضـــح ذلك ، فعلى ســـبيل المثال أنه فى بداية عام ١٩٤٤ قدم « المسيو أبرامينوس برشـــيلون » من ذوى الأملاك بمدينة الاسكندرية هبة قدرها ١٠٠٠ ج . م لكلية الآداب جامعـــة فاروق الأول على أن ينفق ريعها كل عامين مكافاة لمن يكتب أحســـن دراســـة لموضوع من موضـــوعات آداب اللغة العربية(٣٤) ، وبهذا يتضـــح مدى تشـــجيع هذا الأجنبى للبحث والدراســـة خاصـــة فى آداب اللغة العربية التى عمل الاســـتعمار على اضعافها كما ســـبقت الاشـــارة .

وفى عام ١٩٤٦ ســـاهم خمســـة بريطانيون مع اثنين من المصـــريين فى انشـــاء المعهد البريطانى للهندســـة الفنية (مصر) فى شـــكل شـــركة مســـاهمة مصرية هدفها انشـــاء المدارس واستثمارها وانشـــاء المكتبات والمطابع ودور النشـــر ومصانع ومحلات لبيع المطبوعات وجميع انواع الآلات والاجهزة المتصـــلة بذلك ، وانشـــاء المعاهد الثقافية فى مصـــر وخارجها ، وقد تاسس المعهد براســـمال ١٥٠٠٠ ج . م(٣٥) ، وفى هذا ايضا نجد أن مســـاهمة الأجانب فى انشـــاء المدارس وان كان بهدف المنفعة الخاصـــة فى المقام الأول لما يعود عليهم من ارباح فى هذه المقاولات ، الا ان ذلك ســـاهم فى انشـــاء المدارس وتوســـعها وكان هذا من شأنه رفع قدر التعليم فى مصـــر والعناية به وتطوير المبانى الخاصة به .

كما تقدمت بعض الشـــركات المســـاهمة المصـــرية بالتبرع لدور العلم لرفع المســـتوى العلمى ، وعلى ســـبيل المثال تقدمت كل من شـــركة مصـــر للغزل والنســـج بكفر الدوار ، وشـــركة الملح والصـــودا المصـــرية عام ١٩٥٠ بالتبرع لكلية الطب جامعة

فاروق الأول فرع الاشعة لفحص الصدر الملحق بقسم التغذية بالكلية ، وذلك لتشجيع العلم والبحث بالقسم المذكور ، وكانت قيمة التبرع ٦٠٠ جـ . م من الشركة الاولى و ٢٠٠ جـ . م من الشركة الثانية(٣٦) ، وان كانت هذه الشركات تبرعت بدافع الدعاية والشهرة ، فانه وسيلة من الوسائل التى تساهم فى دعم التعليم والعلم .

وفى ١٣ ابريل ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على قبول الهبة المقدمة من شركة وادى كوم امبو التى قدرت بسبعة افدنة لبناء مدرسة زراعية متوسطة عليها ومحطة كاملة البناء والمعدات لتربية الدواجن والارانب والنحل ودودة القز(٣٧) ، وهى أيضا شركة اجنبية احتكارية وسبق معرفة ذلك خاصة فى احتكار قصب السكر فى كوم امبو واستغلال المزارعين فى ذلك ، وهذا يعنى أن الشركة لم تتقدم بهذه الهبة بوازع وطنى منها انما هو من قبيل التظاهر والتفاخر والمنفعة الشخصية ، كما أنه سوف يعود عليها من بناء المدرسة اضعاف ما قدمته من هبة فهى لن تضار ، ومع ذلك فلا بأس من ذلك فسوف يعود ايضا على التعليم فى مصر وهو فائدة للطرفين .

وفى عام ١٩٥٤ انشىء فى مصر مركز الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى كثمرة من ثمار برنامج المعونة الفنية لهيئة العمل الدولية (على ان تقدم مصر الموظفين الفنيين والكتابيين للمركز ، ويشترك مكتب العمل الدولى والحكومة المصرية فى الاشراف عليه فى بداية الأمر ، ثم تتولى الحكومة المصرية مسئوليته بعد ذلك) ، وتقوم مصر بارسال بعض المصريين الى بعثات فى الخارج لرفع مستواهم الفنى والعلمى(٣٨) . ولم تكن الحكومة فقط التى قامت بارسال البعثات فهناك ايضا بعض الشركات والبنوك التى ارسلت بعثات الى الخارج مثل البنك

الايطالى المصـــرى الذى ارســـل موظفين مصـــريين فى بعثاته تدريبية لايطاليا للتدريب على النظام المصـــرفى الحديث حيث أن هؤلاء الموظفين يشـــغلون مراكز ذات اهمية فى البنك(٣٩) ، ويبدو ان البنك قام بارســـال هذه البعثات عندما اجبر على تمصـــير وظائفه فحتى يســـتطيع المصـــريون مســـايرة اعمال البنك قام بارسال هذه البعثات .

ولم تقض الثورة على التعليم الأجنبى فى مصـــر نهائيا أو تحد منه فقد اســـتمرت المدارس الأجنبية فى مصـــر خلال الفترة ١٩٥٢ ـــ ١٩٥٧ ، انما ما فعلته حكومة الثورة هو زيادة اعداد التلاميذ المصـــريين فى هذه المدارس وان كانوا لم يتساووا[1] مع التلاميذ الأجانب ، والاحصـــائية الآتية تبين عدد المدارس الأجنبية فى مصـــر وعدد التلاميذ المصـــريين والأجانب فيها خلال العام الدراسى ١٩٥٥/١٩٥٦ قبل العدوان الثلاثى على مصر .

الجنسية	عدد المدارس	التلاميذ المصريون	التلاميذ الأجانب	النسبة ٪ مصريون	النسبة ٪ اجانب
مدارس فرنسية	١٥٦	٤٧١١٤	٩٩٠٣	٨٢ر٦	١٧ر٤
مدارس ايطالية	٢٦	٥٦٣٦	٣١٣١	٦٤ر٣	٣٥ر٧
مدارس أمريكية	٢١	٦٦٥١	٢٩٦	٩٥ر٧	٤ر٣
مدارس انجليزية	٢٨	٦٠٣٨	٣٢٠٢	٦٥ر٣	٣٤ر٧
مدارس يونانية	٤٤	١٧٦١	٩٢٥٤	١٦ر٠	٨٤ر٠
مدارس اخرى	٩	٢٣٠٩	٨٢٨	٧٣ر٦	٢٦ر٥
الجمـــلة	٢٨٤	٦٩٥٠٩	٢٦٦١٤	٥٧ر٧	٤٢ر٣

المصدر : جرس سلامة : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد التلاميذ المصريين على الأجانب فى جميع المدارس الأجنبية عدا اليونانية منها وهذا يعنى اتاحة الفرصة أمام التلاميذ المصريين بدخولهم المدارس الأجنبية خلال فترة الثورة ، كما يلاحظ ان عدد المدارس الفرنسية اكثر من عدد المدارس الأجنبية الاخرى ، حيث تصل نسبتها الى حوالى ٥٤٫٩٪ من اجمالى المدارس الأجنبية البالغ نسبتها ٤٥٫١٪ ، وان عدد التلاميذ المصريين بالمدارس الفرنسية وحدها يفوق جميع التلاميذ الأجانب فى مصر فتصل نسبتهم ٦٣٫٨٪ للمصريين فى المدارس الفرنسية و ٣٦٫٢٪ لجميع الأجانب فى مصر ، كما يفوق عدد المصريين فى المدارس الفرنسية ضعف عدد التلاميذ المصريين فى جميع المدارس الاجنبية الأخرى حيث تصل نسبة المصريين فى المدارس الفرنسية ٦٧٫٨٪ مقابل ٣٢٫٢٪ لباقى التلاميذ المصريين فى باقى المدارس الأجنبية الاخرى .

وفى مجال الثقافة المكتبية وجدت المكتبات التى تقوم باستيراد المؤلفات الاجنبية لبيعها فى مصر مثل «مكتبة هاشيت Hacheete» وهى على شكل شركة فرنسية الجنسية(٤٠) ، كما وجدت « مكتبة كرسويل » البريطانى فى بيته بحى الجمالية ، ولما تم وضع املاك الرعايا البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة عام ١٩٥٦ خشى « كرسويل » على مكتبته ، وكان يعتقد لن الحراسة لا تقدر جهده فى هذه المكتبة فطلب ايداعها فى الجامعة الامريكية فى القاهرة تحت اشراف الحراسة ، وقد وافق على ذلك الرئيس « جمال عبد الناصر » واصدر اوامره بذلك الى « الدكتور القيسونى » المشرف على الحراسة وقتذاك(٤١) .

وكانت الصحافة تعمل لخدمة الاقتصاد الأجنبى فى مصر ، ولم تكن تعبر تعبيرا صادقا عن امانى الشعب(٤٢) ، كما كان اغلبها ملكا للاجانب وتتخذ غالبا شكل شركات مساهمة مصرية مثل « الصحافة المصرية ش.م.م »(٤٣) ، « الاجيبشيان جازيت » التى كانت موالية للانجليز(٤٤) ، وهناك العديد من الصحف الأجنبية التى استمرت طوال فترة الدراسة مثل « لابورص اجيبسيان «La Bourse Egyptienne» ، « والجورنال ديجيبت Le Journal D'Egypt و « الجورنال دى الكساندرى «Le Journal D'Alexandrie» و « الجورنال اوفيشيال Officiel Journal» و « جريدة الأوبزرفاتير L'Observateur ... الخ .(٤٥).

وهناك بعض الصحف التى قامت بفضح الأجانب ورؤوس اموالهم ، ففى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كلفت الشركة احد موظفيها الموالين للأجانب لجمع كل ما يصل من نسخ مجلة « الفجر الجديد » الصادرة فى ٧ مايو ١٩٤٦ واشترته الشركة بسعر اعلى مما باع رسميا (بلغ ثمن النسخة خمسة قروش أى بما يعادل ٢٥٠٪ من ثمن النسخة الاساسى) وقامت الشركة باعدام جميع النسخ التى قامت بشرائها حتى لا تصل توجيهات المجلة الى العمال(٤٦) .

وكان للطباعة دور كبير فى الحياة الثقافية فى مصر من خلال طباعة الكتب المدرسية والصحف والمجلات وغير ذلك ، وكانت المطابع التى تقوم بهذه الطباعة ملكا للأجانب غالبا ، فعلى سبيل المثال مطابع محرم بالاسكندرية لصاحبها « هـ . د . توبليان وولتر شارف » التى بدأ العمل فيها عام ١٩٣٨ ، وكذلك مطبعة المعهد الفرنسى للاثار الشرقية التى كانت تحوى آلات

تنضيد حروف طراز مونوتيب للجمع الافرنجي والحــروف اللاتينية والعربية ، وكانت تقوم بطبع صــور ملونة لا تقل دقة عن مثيلتها فى باريس ، ومطبعة « لوســيان كاســتليولا » الفرنسى فى عمارة شــواربى ٢٦ يوليو بالقاهرة ، وقامت هذه المطبعة بطبع عدد كبير من الكتب المدرسية باللغة الفرنســية ، وهناك ايضــا مطبعة « الاخوة موراقتلى » بشــارع عبد الحق السنباطى خلف كازينو أوبرا ، ومطبعة « شــندلر » بالقاهرة ، ومطبعة « الجورنال ديجيبت » التى كانت تقوم بطباعة جريدة اجنبية بنفس الاســم ، ومطبعة « الزمان » و « لابترى » و « جرونبرج » و « اللطائف المصــورة » وغيرها ، وخلال فترة الثورة بدأت المطابع المصرية تنافس الاجنبية فى الطباعة حيث تقدم التعليم المصــرى والصناعة المصــرية ولمســايرة هذا التقدم كان لابد من تقدم المطابع المصرية ومنافستها للأجنبية(٤٧) .

* * *

كان لســيطرة الاجانب على الاقتصــاد المصــرى أثره فى خلق طبقات اجتماعية متعددة فى مصــر ، اهمها وافضــلها طبقة الأجانب الموجودين فى مصــر ، وأقلها طبقة الكادحين الفقراء عامة الشــعب ، بالرغم من انها اســاس المجتمع ، فقد كان للأولى جميع الميزات من شــركات وأموال ورفاهية ... الخ ، وأما الثانية فلا شئ ســوى العمل الشــاق المجهد دون مقابل مع ملاحظة ان طبقة الأجانب ايضا انقســمت الى طبقات فمنها أصــحاب رؤوس الأموال الأغنياء جدا ومنها الموظفون ، ومنها من لا عمل لهم (فقراء) وهم كثيرون أيضا .

وبذلك فقد غلب على المجتمع فى مصر الطابع الأجنبى حيث حاول الكثير من المصــريين التشــبه بالأجانب خاصــة السيدات سواء فى الحياة العامة أو فى الحياة الوظيفية أو خلافه .

كما استطاع الأجانب وبخاصة البريطانيين أن يفوزوا بكثير من المميزات التى لم تعطها معاهدة ١٩٣٦ لغيرهم من الأجانب فى مصر خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية التى استخدموا فيها جميع ما تمتلك مصر من منشآت ومبانٍ وموانىء وسكك حتى الانسان نفسه ، وجعلوا من المصريين اتباعا لهم لقضاء مطالبهم لدى السلطات المصرية بسهولة مقابل حفنة اسهم فى شركات أو خلافه الى ان قامت ثورة ١٩٥٢ التى قضت على الاستعمار واعوانه بالقضاء على الاقطاع وسيطرة راس المال المستغل وانصاف المصريين الكادحين خاصة الفلاحين عن طريق قانون الاصلاح الزراعى ، وتوقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ وطرد الانجليز من مصر نهائيا ، والآثار التى ترتبت فيما بعد والتى كان من نتيجتها وقوع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

أما من حيث الثقافة فقد عمل الوجود الأجنبى فى مصر على القضاء على التعليم حتى يسهل له استخدام اكبر قدر من الأجانب فى المؤسسات والمنشآت الموجودة فى مصر سواء اجنبية او مصرية وابعاد المصريين اصحاب الحق فى ذلك من هذا العمل بحجة عدم الكفاءة بالنسبة للغات الأجنبية أو العمل او الخبرة او خلافه ، وانتشرت المدارس الأجنبية فى مصر وان كانت اقل من المصرية فان نتاجها كان مميزا ومفضلا فى الاعمال فى شتى المصالح والهيئات والشركات وكان لذلك اثره فى رفع الأمية وانتشار الجهل بين المصريين .

هوامش الفصل الثانى

(١) د . عبد الهادى الجوهرى ، د. فاروق العادلى ، د . أحمد رأفت عبد الجواد : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٧٨ ، ص ١٣٢ ، ١٣٤ .

(٢) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٣) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٧٢ لسنة ١٩٥٠ أسيوط ، مسجل رقم ٢١٩٣ فى ١/٤/١٩٥٠ .

(٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، مسجل رقم ٥٢٧٥ فى ٢٠/١١/١٩٤٩ ، وتركز نشاط مدارس الارسالية الامريكية فى أوقات ازدهارها بمدينة أسيوط بالذات حيث أسس هناك عدد كبير من مدارسها وكان لذلك اثره الكبير على الاقباط الذين رأوا فى نشاط الارسالية محاولات تحويل تلاميذها الى المذهب البروتستنتى وحركت هذه العوامل بطريرك الأقباط وقد ساندهم فى ذلك الامتيازات الأجنبية . انظر : د . نبيل عبد الحميد : النشاط التبشيرى الأمريكى فى البلاد العربية حتى ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، ص ٢٦٧ .

(٥) جرجس سلامه ميخائيل : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٦) المقطم ، عدد ١٥٣٦٠ فى ٦/٢/٩ ١٩٣ .

(٧) جرجس سلامه : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٨) F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 E, 14/8 1940. P. 120.

وانظر أيضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٢ .

(٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة

(١٠) نفس المصدر ، محفظة

Bureau Central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, controle 31481 Quitt 572, (Assiout 188 — 6/3/1937).

(١١) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

Bureau central Assiout 1939, Vol, 1, controle 233 08 Quitt 450, (Assiout 5 — 2/6/1939).

(١٢) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة

(١٣) الاهرام ، عدد ١٨٦٦٥ فى ١٩٣٧/١/١١ .

Report of the Directors and Balance Sheet for the year 31st March, 1939, The Aboukir Conmpany Limited.

(١٤) مجلس النواب ، جلسة ١٦ فى ١٩٣٩/١/٩ ، ص ٥٣٧ .

(١٥) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٦ ، ١١١ .

(١٦) جرجس سلامة ، ص ١١٣ .

(١٧) Thames and Hudson : Op. Cit., P. 170.

(١٨) د . نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للاجانب ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٩) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨١ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢٠) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٩٢ فى ١٩٤٢/٩/١ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ ، وانظر ايضا : مابرو ، ص ١٧٢ .

(٢١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة

Debet, Assiout 48 — 4/1/1945.

(٢٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ جلسة ١٩٤٨/١/٤ ، وثيقة ٢٢ .

(٢٣) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٢ لجنة الموظفين الأجانب بوزارة المالية ، ملف م ٧٨ — ٥٧١/٢١ فى فبراير ١٩٥٠ .

(٢٤) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢٥) محفظة ٢٢ عابدين ، وثيقة ٧ لجنة الموظفين الأجانب ، ملف ٢٠٢ — ١٥٤/١ .

(٢٦) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق : جـ ٢ ، ص ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٢ .

(٢٧) أميل فهمى حنا شنودة : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من اول اكتوبر حتى ٢١ أكتوبر ١٩٣٩ ،وثيقة ٢٨ فى ١٩٣٩/١٠/٢ .

(٢٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٥٦ .

(٣١) Morroe Berger : Op. Cit., PP. 46 — 47.

(٣٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣٣) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣٥) محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية مرسوم ملكى بتأسيس شركة مساهمة مصرية (المعهد البريطانى للهندسة الفنية (مصر) فى ١٩٤٦/٦/٨ .

(٣٦) محفظة ٣١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المعارف العمومية ، وثيقة ١٨ فى فبراير ١٩٥٠ .

(٣٧) نفس المحفظة ، وثيقة ٣٣ فى ١٩٥٢/٩/١٤ من وزير المعارف الى رئيس مجلس الوزراء .

(٣٨) سعد عبد السلام حبيب : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ — ٦٧٤ .

(٣٩) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٨٦ .

(٤٠) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٩٥ تقرير فحص مكتبة هاشيت من عام ١٩٥١ .

(٤١) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ٢٣١ — ٢٣٢ — انشاؤها منذ عام ١٩٠٦ .

(٤٢) توفيق على منصور : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٤٣) المقطم ، عدد ١٧٤٠٩ فى ١٩٤٥/٣/١٤ .

(٤٤) د . لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية ، ص ٢٨ .

(٤٥) انظر الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (دار الكتب) قسم الدوريات بها العديد من هذه الصحف ، وقد قمنا بالاطلاع على بعضها الوارد فى هذا البحث .

(٤٦) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ، ص ١١٧ .

(٤٧) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ .

الخاتمـــة

ان المتتبع لتاريخ الراســمالية الاجنبية فى مصـــر منذ نهاية القرن التاســع عشــر وحتى نهاية النصـــف الاول من القرن العشرين يجـد ان الاقتصــاد المصــرى عامـة كان قد أصبح فى ايدى قلة اجنبية .

وان الدولة فى ظل هذا النظام الراســـمالى كانت تمثل اصـحاب رؤوس الأموال الممثلة فى افكارهم ومعتقداتهم الهادفة الى تمكين ســيطرتهم على الطبقة العاملة واستغلالها بكل صنوف الاســتغلال(١) .

والدراســة تكشــف لنا عن سوء الوجود الأجنبى فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، كما تكشــف لنا اثر الراســمالية الاجنبية على النواحى الاقتصــادية والاجتماعية والســياسية والثقافية ، حيث أصــبح الاقتصــاد المصــرى جزءا مكملا للاقتصاد الغربى وأصبحت المواصــلات المصــرية لا هدف لها الا نقل الموارد المصــرية وخاصــة القطن الى موانىء البحر المتوسط والمنتجات الغربية الى الأسـواق المصــرية ، لهذا عمل الاستعمار على ابقاء مصـر مزرعـة متخصــصة له فاســتطاع أن يزرع فى افكـار المصــريين عدم صــلاحية بلادهم لغير الزراعة وبالذات القطن ،

وبهذا تحولت الأيدى العاملة المصرية الى عمالة ماجورة تنتج لحساب الأجانب .

ولم تترك الراسمالية الأجنبية للمصرى ما يمارسه فى مجال الاقتصاد سوى حفنة قليلة كانت تابعة ومستفيدة من الوجود الأجنبى فى مصر ، واساءت الى سمعة مصر عن طريق العبث فى الانشطة الاقتصادية مساعدة فى ذلك الأجانب حيث انتشرت الرشوة والعمولات غير المشروعة الضارة بالاقتصاد المصرى .

ولقد عرقلت هذه الأعمال غير المشروعة تطبيق حرية المنافسة بين المشتغلين فى المجالات الاقتصادية ، وبالتالى اضرت بمبدأ حتمية التعامل التجارى ، مما اثر فى فقدان الثقة بالدولة وعدم احترام التعهدات والالتزامات الناجمة من الصفقات ، كما اثرت هذه الظاهرة فى الوجود الاحتكارى من قبل الشركات الاجنبية للاقتصاد المصرى(٢) .

ومن الأسباب التى أدت الى زيادة نفوذ الرأسمال الأجنبى وسيطرته على الاقتصاد المصرى ، وجود قصور من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة سواء عن قصد منها أو دون قصد عن الاهتمام بالصناعة ، وحتى فى بعض الفترات عندما ظهر بعض الاهتمام والتدخل من جانب الحكومة ، فانها كانت تكتفى ببعض أنواع الحماية والتوجيه دون الاستثمار المباشر فى بعض اوجه النشاط الرئيسية سواء فى القطاع الصناعى أو التجارى أو المالى أو خلافه ،من التى لا يقبل عليها المستثمر الأجنبى لعدم ربحيتها على الرغم من اهميتها .

واهم ما يميز النشاط الأجنبى فى مصر خلال فترة الدراسة انه نشاط جماعى ، فجميع اوجه النشاط الاقتصادى

والخدمى الذى تمت دراستها مارست عملها فى شكل شركات مساهمة ، سواء كانت شركات مساهمة مصرية او اجنبية ، وكما راينا ان كلمة مصرية هنا لم تكن تدل على ان الشركة مصرية ، بل اوضحت الدراسة أن هذه الشركات كانت أجنبية خالصة فى راسمالها وادارتها واتجاهاتها الاجنبية الاحتكارية ، وان كانت هناك نسبة محدودة من رأس المال المصرى الذى دخل هذه الشركات وبالتالى أصبح مشاركا للراسمالية الأجنبية فى الادارة مشاركة محدودة ايضا .

وبمتابعة الانشطة الاقتصادية التى مارسها الاجانب فى مصر نجد انهم شغلوا معظمها ان لم يكن جميعها فى بعض الأحيان ، ففى مجال شركات الاستثمار الزراعى وجدنا أن جميعها شركات اجنبية ولم تكن هناك اية شركة مصرية على الاطلاق ، وان كانت قد اتخذت جميعها شكل الشركة المساهمة المصرية ، وفيها مارس الأجانب نشاطهم فى عمليات شراء وبيع الاراضى الزراعية او زراعتها او تقسيمها الى قطع وتأجيرها للمزارعين أو خلاف ذلك ، وقد تكونت هذه الشركات فى اماكن استغلال نشاطها ، ففى الوجه القبلى حيث وجود قصب السكر والعوامل الملائمة لنموه من مناخ وعوامل مساعدة أخرى لزراعة قصب السكر تكونت شركة وادى كوم امبو ، كما تكونت شركة الكروم والكحول المصرية بأبى المطامير ومجاوراتها حيث توافرت زراعة الكروم ، وكذلك شركة أبو قير ليمتد لاستصلاح واستغلال بحيرة « ابو قير » ، وهكذا .

ولم يكن من الممكن لمصر ان تستفيد من رؤوس الاموال الأجنبية الا اذا قامت بتوجيهها بالمنطق والقانون المصرى ومراعاة لاقتصاديات البلاد ، لهذا بذل الأجانب كل ما فى وسعهم

للاستفادة من النشاط الزراعى فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ؛ وأن لم يمنع صدور قوانين الاصلاح الزراعى استمرار هذه الشركات فى نشاطها .

ويلى شركات الاستثمار الزراعى أهمية بالنسبة للأجانب شركات المال والتجارة فمعظم البنوك فى مصر كانت اما بنوكا اجنبية واما فروعا صغيرة لبنوك اجنبية كبيرة وتكشف لنا الدراسة أن البنيان الائتمانى الحديث فى اية دولة يتكون من بنك مركزى يقف على قمة الجهاز المصرفى ، ثم مجموعة من البنوك التجارية التى تسير فى فلكه بجانب عدد من البنوك المتخصصة فى الائتمان العقارى والزراعى والصناعى ، ومما يؤسف له ان هذا الجهاز كان خاضعا لسيطرة أجنبية احتكارية يعمل محققا لاهدافها دون النظر الى مصالح البلاد التى أنشىء فى كنفها ، لأن البنوك بأنواعها عندما تكون فى ايدى الأجانب ، تكون بمثابة وسيلة الاستعمار الى تعبئة مدخرات المواطنين ووضعها تحت تصرف الأجانب ، وكان معظم البنوك متحصرا فى المراكز الكبرى للتجارة والمال والأعمال بشكل يقف عقبة أمام انتشار التسهيلات المصرفية فى أرجاء البلاد ، فلا تستفيد من الخدمة المصرفية سوى الطوائف المثقفة فى المدن الكبرى والعناصر الأجنبية المستوطنة ، ولما كانت البنوك فى ايدى الأجانب فكانت بمثابة وسيلة لزيادة سيطرتهم على مصائر الاقتصاد المصرى .

ومن ناحية أخرى كانت هذه البنوك تمثل جنسيات اجنبية كثيرة وتنوعت من بنوك تجارية الى أخرى متخصصة ؛ وقد لعبت جميعها دورا خطيرا فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى ، ومارست سياسة احتكارية وساندت مشاريع الاستثمار الاجنبى وخاصة التى تنتمى الى جنسيتها والعكس من ذلك

صحيح ، فقد وقفت موقفا سلبيا من مشاريع الاستثمار الوطنى ، فلم تعمل على تنمية الصناعات المصرية الى ان تم انشاء البنك الصناعى براسمال معظمه مصرى ، ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر انتهاز البنوك العقارية الأزمات المصرية وقيامها بنزع كثير من ملكيات الأراضى الزراعية مقابل القروض برهن التى اقترضها أصحاب هذه الملكيات ، مما أدى الى مشكلة الديون العقارية التى تدخلت الحكومة لحلها فى بداية الثلاثينات ، كما اننا لا نجد بنكا زراعيا أهتم بتمويل الملاك ، واذا كان هناك بنك زراعى فانه يقوم بتمويل كبار الملاك الزراعيين ، وقد كانوا يتعاملون مع الراسماليين الأجانب فيستفيد هؤلاء بالقروض فى استصلاح أراض جديدة لحسابهم ، ثم توسيع ملكياتهم ، مما دعم من نفوذ راس المال الاجنبى .

والجدير بالذكر أنّ دور المصريين فى هذا المجال برز فى انشاء بنك مصر الوطنى الذى لم يتركه الاجانب ليواصل مسيرته ومشروعاته الناجحة فدبروا له اكثر من مؤامرة كانت آخرها ازمة ١٩٣٩ التى أودت بقومية البنك ووطنيته وتحويله الى مؤسسة اقتصاد مختلط ، وبذلك أصبحت للأجانب اليد الطولى فى البنك عن طريق ارتباط الراسمالية المصرية بالأجنبية ، والتى أصبحت يدا طيعة للاستعمار الذى اهتم قبل كل شىء بضمان تزويد صناعة النسيج فى بريطانيا بالقطن المصرى فوجه الجزء الاساسى من موارد مصر لخدمة كل ما يتصل بزراعة القطن وتصديره مثل مشروعات الرى وتحسين أصناف القطن وانشاء السكك الحديدية لنقله الى الاسكندرية ، ونظام مصرفى لتمويل المحصول ، وبورصة حديثة فى الاسكندرية ومحالج ومكابس ، وكل ذلك على حساب الاقتصاد المصرى .

كما انتشرت في مصر هيئات التأمين الأجنبية التي ضربت المثل في ابتكار شتى الوسائل المختلفة للحصول على الربح الوفير مثل كتابة العقود مع المؤمن عليهم بخطوط صغيرة جداً لا تقرأ حتى لا يعرف المؤمن عليهم مالهم وما عليهم فكانت مثال الاحتكار الأجنبي في مصر .

كما لعب الأجانب دوراً خطيراً في الاقتصاد المصري التجاري وانتشرت الشركات التجارية الأجنبية في مختلف أنحاء مصر ، ووجدت شركات عديدة تمثل دعامة قوية من دعامات الاقتصاد المصري وان كان العائد عاد على الأجانب لا على الاقتصاد المصري مثل شيكوريل وبنزايون وعدس وريفولي والملكة الصغيرة ... الخ ، كما احتكر الأجانب التجارة الخارجية وانشأوا لذلك شركات الاستيراد والتصدير التي عادت عليهم بأرباح وفيرة ، وأهم ما كان يميز التجارة الخارجية هو تجارة تصدير القطن وبذرته .

ومن الأنشطة الاقتصادية التي كان للأجانب دور كبير النشاط ، والواقع أن الصناعة لم تحظ باقبال كبير من الأجانب كما هو الحال في الزراعة والبنوك والتجارة وحتى في مجال الخدمات ، وذلك لأن النشاط في مجال الصناعة لم يكن مضموناً ويغلب عليه طابع المغامرة براس المال ، ولما كان هدف المستثمر الأجنبي هو تحقيق الربح ، فكان دائماً يبتعد براسماله عن المجال الصناعي ، ومن ناحية أخرى فان تطوير الصناعة المصرية وتقدمها من شأنه منافسة الصناعات الأجنبية الواردة الى مصر ، وهذا يعني أن الأجنبي في مصر يعمل على منافسة بلاده الأصلية ، وفي نفس الوقت فان الأجنبي في مصر لم يكن يستطيع أن يخرج صناعة اقوى وامتن من صناعة بلاده ذات الشهرة الواسعة ، مما جعل المنافسة مستحيلة .

ومع هذا لم يترك الأجانب المجال الصناعى فى مصر كلما سنحت له الفرصة لتحقيق الربح خاصة عندما تتوافر الحماية للصناعة مثل الحماية الجمركية ١٩٣٠ التى استمرت فترة ليست قليلة ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتفرض الحماية الاجبارية بسبب قلة الوارد من الخارج ، فقد ساعدت الحماية على دخول الأجانب مؤسسين لبعض الصناعات التى اعتمدت غالبا على منتجات وخامات البيئة المحلية واقامتها فى نفس مناطق الانتاج غالبا مثل مصانع السكر بالوجه القبلى حيث انتاج قصب السكر ، وصناعة الغزل والمنسوجات القائمة على خامة القطن المصرى ، وغير ذلك من الصناعات المختلفة أو اقامة مصانعهم قرب مناطق الاستهلاك والتسويق خاصة مصانع الطوب والأسمنت كان معظمها فى المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية ، حيث تعتبر هذه المدن أكبر الأسواق لاستخدام هذه الصناعات ، وكذلك الصناعات الغذائية فهذه المدن الكبيرة تحتاج الى كميات كبيرة من الصناعات الغذائية : مما ساعد على قيامها فى هاتين المدينتين وغير ذلك من الصناعات التى كان لرأس المال الأجنبى دور فى تنميتها وتطويرها وان كان ذلك بهدف الربح فى المقام الأول وليس للتطوير فى حد ذاته .

ولم يغفل الأجانب مجال المرافق واعمال التعمير والخدمات العامة كالسياحة والفنادق والأندية والمطاعم وما شابه ذلك ، فقد امتد نشاطهم الى هذا المجال وبكثرة ذلك لان الربح هنا مضمون غالبا فأنشأ الأجانب السكك الحديدية وزودوها بقطارات فاخرة حديثة ربطت بين المحافظات المصرية خاصة من القاهرة عاصمة البلاد الى الاسكندرية او الى اسوان حيث الاهتمام بالسياحة ، كما انشأوا شركات النقل بالسيارات وقاموا بتشغيل خطوط الملاحة البحرية والنهرية والجوية وانشأوا

لذلك شــركات مارســت عملها بين مصر وكثير من دول العالم خاصة اوربا .

كما كان للأجانب دور كبير فى تطوير اكبر مدينتين فى مصر (القاهرة والاسكندرية) من حيث البناء والعمارة وتنســيق الميادين والشــوارع وتجميلها وانشأوا لذلك شــركات المقاولات والبناء والتشــييد ، كما انشأوا الفنادق الضــخمة فى اماكن وجود الآثار ومدن مصــر الكبرى لاســتقبال وفود الأجانب السياح ، وزودوا هذه المدن بفنادقها بالمياه والكهرباء وحققوا من وراء جميع هذه المشــاريع أرباحا طائلة ، ومن اللافت للنظر انه لم يكن للمصريين دور كبير فى هذا المجال حيث لم ينتبه المصــريون لما تحققه هذه المشــروعات من أرباح طائلة اســتفاد بها الاجانب دون المصريين باســتثناء بعض أغنياء مصــر الذين ســاهموا فى بعض هذه الشــركات .

اما شــركة قناة الســويس فكانت تعتبر دولة داخل الدولة باحتكاراتها وســيطرتها الاســتغلالية وامتصــاص خيراتها فترة طويلة من الزمن دون أن يعود على مصــر أى عائد منها حتى موظفيها وعمالها كانوا اجانب فى الغالب وقد ســاهم فى ذلك ضــعف الحكومة المصــرية التى اتضــح أن مندوب الحكومة لدى الشــركة لم يكن له اى نشــاط خلال فترة طويلة ســوءا بالنسبة لحضــوره اجتماعات الشــركة أو تســوية حساباتها أو خلافه ، وعادت الشــركة على الأجانب بأموال طائلة ، ولم يكن لمصــر صاحبة الحق والأرض والقناة الا الفتات القليل ، فكانت الشركة تكســب ما يزيد على المائة مليون ولا يزيد نصــيب مصــر على ثلاثة ملايين من الجنيهات ، الى أن تم تأميمها عام ١٩٥٦ ، وبذلك عاد الحق لاصحابه ، ومن هذا توالت بعد ذلك التأميمات والحراسة

على أموال الاجانب رعايا دول العدوان على مصر وصدور قوانين التمصير .

وهناك حقيقة مهمة هى أن معظم الشركات المساهمة فى مصر كانت قادرة على تحقيق ارباح كبيرة وذلك لأن الدول التى منها هذه الشركات كانت توفر لها عنصر الثقة والأمان فى مصر خاصة فى فترة الامتيازات الأجنبية ، كما توافرت هذه الثقة أيضا بعد الغاء المحاكم المختلطة الغاء نهائيا عام ١٩٤٩ وربما الى قيام ثورة ١٩٥٢ .

ومن الملاحظ من خلال متابعة النشاط الأجنبى فى مصر أن الاجانب لم يعطوا المصريين اية فرصة لرفع مستواهم المعيشى او العمل فى الشركات المساهمة الا بنسبة محدودة جدا ، فقد كانت جميع الاجهزة الادارية معتمدة على الأجانب وحدهم ، وعندما حاولت الحكومة ارغامهم على تشغيل المصريين واعطائهم بعض الحقوق الأخرى فى راس المال والادارة بجانب الوظائف فأصدرت بعض القوانين التى بدات بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ثم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للعمل على تنظيم الشركات المساهمة فى مصر ، وقد رأينا من خلال الدراسة أن الشركات الأجنبية ماطلت فى ذلك ولم تهتم بهذه القوانين وعندما حققت بعض بنودها فانها حققتها لمصلحتها الخاصة ومن ذلك وظائف المصريين فى مجالس الادارة حيث قامت بتعيين بعض كبار رجال الدولة والوزراء والباشوات وذوى النفوذ — وهى عناصر لا ضمير لها نحو مجتمعها فقد سعت لتحقيق مآربها فقط دون الآخرين ، هذا بالاضافة الى وجود وزارات ضعيفة سيطرت عليها الراسمالية الأجنبية مقابل فتات تلقى لهم من مكاسب ضخمة حققتها رؤوس الأموال الاجنبية فى

مصر ــ وبلا شك فان الاجانب استفادوا كثيرا من هؤلاء جميعا مى تصريف كل ما يتعلق بامور شـــركاتهم لدى الحكومة .

أيضا رأينا أن حكومة الثورة قد عمدت الى تشـــجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية فى شـــكل الاستثمار المباشـــــر وذلك بتقديم تســـهيلات واعفاءات وامتيازات متعددة جاءت فى اطار أجراءات تشـــريعية وتنظيمية وغير ذلك من الاجـــراءات التى عملت على تمهيد المناخ المناســـب لكى يأتى الاســـتثمار الأجنبى المباشـــر ويشـــارك فى عملية التنمية الاقتصـــادية المرغوب فيها الا أن واقع التجربة مع رأس المال الأجنبى خلال ٥٣ ــ ١٩٥٦ قد جاء مخيبا للآمال التى عقدت على دور رؤوس الأموال الأجنبية فى هذا الصدد حيث تراجعت عن الاستثمار فى مصر .

واذ وضـــعنا الراســـمالية الأجنبية فى مصـــر فى الميزان فسنجد أن كفتها قد رجحت بالفوز فى اســـتغلال جميع منابع الربح والمكســـب ســـواء بطرق شـــرعية أو غير شرعية خاصة فى الفترة ما بين بداية البحث وحتى عام ١٩٥٢ حين قللت الثورة من مضـــــار هذه الراسمالية ومكنت للراسمالية الوطنية الانتفاع بما كانت تســـــتغله رؤوس الأموال الأجنبيـــة عن طريق المؤسسة الاقتصـــادية وغيرها من المؤسسات التى عملت على تطـــوير الاقتصاد المصرى وانطلاق الراسمال الأجنبى فى الدولة لاستثماره فى جميع مجالات الانشـــــطة المختلفة ولكن بحدود معينة وذلك للأســـباب التالية :

ــ العمل على زيادة المستوى الاقتصادى فى الدولة .

ــ رفع المستوى المعيشى للأفراد الذين عانوا الكثير فى فترات الاحتلال من سوء المعاملة الأجنبية وانخفاض فى المستوى المعيشى .

ـ العمل على زيادة المشـــروعات الاســـتثمارية فى مختلف الأنشـطة الاقتصادية .

ـ خلق المنافســـة الحرة والجادة بين الراســـمال الأجنبى والراسمال المصرى فى جميع المجالات الاقتصادية .

ـ توجيه الربح للاســـتثمارات بغرض اشـــباع حاجيات غالبية المجتمع المصرى وليس لمجرد الربح فقط .

ـ التدخل الحكومى فى أدنى حـــدوده وبالقدر الذى يخدم الدعائم ســـالفة الذكر ، على أن يكون ذلك تحت رعاية الدولة ومراقبتها وعدم التحكم فى الاقتصاد المصرى كما كان سابقا (قبل الثورة) أو المساس بحرية نمو الاقتصاد المصرى .

ـ قيام الدولة بالمســـاهمة فى شـــركات خاصـــة قائمة بالفعل وذلك عن طريق اكتتابها فى زيادة راســـمالها ، وبالتالى مشـــاركة الحكومة لراس المال الاجنبى ، ومن ثم تتحـــول هذه الشـــركات الى شـــركات مساهمة مختلطة ، وقد حدث بالفعل حينما قامت حكومة الثورة بالمســـاهمة فى شـــركة مصر للطيران وبنك القاهرة وشـــركة آبار الزيوت .

ويقدر ضـــرر رؤوس الأموال الاجنبية التى توافرت لها كل فرص الاحتكار والاســـتغلال ، فان مصـــر قد اســـتفادت منها حيث دخلت مصـــر وســـائل الحضارة الحديثة أسرع من غيرها من بلدان العالم النامى ، كما امتزج المجتمـــع المصـــرى بتلك الحضـــارة بســـبب اختلاطه بها منذ فترة بعيدة وبالأخص منذ الحملة الفرنسية ومحمد على .

هوامش الخاتمة

(١) د . يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) مجلة المحاماه ، السنة ٦٤ ، العددان السابع والثامن ، سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٣٠ - ٣٢ .

الملاحـــق

ملحق رقم ١ :

مذكرة الى مجلس الوزراء

جرت المفاوضات الخاصة بالغاء صندوق الدين العام فى باريس فى أكتوبر ١٩٢٨ بين ممثلى الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية من جانب وممثل الحكومة المصرية من جانب آخر .

وكانت الحكومات الثلاث صاحبة الشأن قد قبلت مبدأ الغاء صندوق الدين غير أنها كانت تطالب باسم حملة السندات ولمصلحتهم بضمانات تحل محل ما كان لهم فى النظام القائم .

وبعد مناقشة عامة للموضوع رفض الممثل المصرى خلالها الاقتراح الذى يرمى الى ابقاء نظام تخصيص الضريبة العقارية لمصلحة حملة السندات ، تقدم الوفدان البريطانى والفرنسى بمشروع اتفاق وتصريح ، وهذا المشروع ينص على التزام الحكومة المصرية بأن تدفع فى حساب خاص بالبنك الأهلى المصرى المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين على اقساط شهرية ، كما ينص المشروع على ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصص للادارة وينقل كلاهما الى البنك الأهلى ، كذلك ينص على اعتبار الدين العام قرضا أول على موارد الدولة كافة .

وتقدم الممثل المصـــرى بمشـــروع آخر نوقش طويلا وهو يقوم على رفض ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصـــص للادارة ورفض مبدأ الأقســـاط الشـــهرية ، ويوافق المشــروع على أن يكون الوفاء باستحقاقات الدين العام قرضا أول على موارد الخزانة العامة غير انه حذف كل اشـــارة الى المهمة التى ســـيعهد بها الى البنك الأهلى من الاتفاق. ويجعل الامر فيها الى تصـــريح يصـــدر من جانب واحد يرفق نصه بالاتفاق .

ولم يتم الاتفاق بسبب مسألة الأقســـاط الشـــهرية بوجه خاص فقد اعتبرها الممثل المصـــرى عبأ اضـــافيا على الدولة بسبب حبس المبالغ اللازمة للوفاء بالاســـتحقاقات مشـــاهرة وهى لا يحل موعدها الا كل ستة اشـــهر فضـــلا عما يدل عليه مثل هذا التكليف من تصـــريح عدم الثقة بالحكومة المصـــرية وبمتانة ماليتنـــا .

ولما كانت المفاوضـــات قد انقطعت بسبب هذا الخلاف فان المســـائل الأخرى وعلى الاخص موضـــوع ابقاء المال الاحتياطى لم تعط حظها من البحث .

استؤنفت المخابرات بعد ذلك فى ديسمبر ١٩٣٩ عن طريـق السفارة البريطانية فى القاهرة وظلت الحكومة البريطانية تتمسك برأيها الأول فى موضـــوعى التقســـيط والمال الاحتياطى .

على انه فى ابريل ١٩٣٩ بدأت تتقاصـــر مسافة الاختلاف بين وجهتى نظر الحكومتين ، الا ان الحكومة البريطانية قبلت مبدا الغاء المال الاحتياطى والمبلغ المخصص لادارة اعمال صندوق الدين هو ٥٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة التى اضـــيفت اليه وكانت قد بلغت ٦٥٠,٠٠٠ جنيه .

ولم تعد تتشـــــدد فى شرط التقســيط الشــهرى ولكنها اشـترطت أن يتم دفع المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين العام فى البنك الاهلى قبل موعد كل استحقاق بثلاثة أشهر .

كذلك اقترحت عدة تعديلات تفصيلية ، ان ينص فى المـــادة ٢ على أن يكون للمبالغ الخاصـــة بالوفاء باســتحقاقات الدين العام الاولوية على ما يدفع فى أى وجه وان يشـــار صــراحة فى المادة ٦ الى أن ســداد remboursement قيمة الســندات ان تفرض عليه ضــريبة ما ، وأخيرا بقى تاريخ العمل بالاتفاق دون تحديد .

ولم تجد الحكومة المصــرية ــ مع حســن اســتعدادها للتفاهم فى المســائل الاخرى التى أثيرت ــ سبيلا لأن تقبل شرط دفع المبالغ اللازمة لدفع اســـــتحقاقات الدين العام قبل موعد استحقاقها بثلاثة أشــهر .

وفى ٢ اكتوبر ١٩٣٩ عرضـــت الســفارة اقتراحات جديدة قبلت الحكومة البريطانية بها أن يقتصــر الأمر على دفع نصــف المبالغ اللازمة لسداد كل استحقاق الى البنك الاهلى قبل الموعد المحدد له بثلاثة اشــهر اما النصــف الثانى فدفع اما قبل موعد الاستحقاق بواحد وعشــرين يوما واما قبله باجل لا يحدد ولكنه يتسع لاعلان حملة السندات مقدما عن دفع قيمة الكوبونات .

واثبتت الحكومة البريطانية فى مشــروع الاتفـــاق الجديد الذى اعدته الاشـــارة فى المادة ٢ الى مبدأ الاولوية فى المادة ١٦ الى اعفاء سداد قيمة السندات من الضرائب .

وظل موعد العمل بالاتفاق غير محدد فى ذلك المشروع .

على أنه وردت لأول مرة فى ديباجة الاتفاق اشـــارة الى التصـــريح الملحق ومن شأن مثل هذه الاشارة أن تجعل التصريح المذكور جزءا من الاتفاق وتكســبه الصــفة التعاقدية فى حين يجب أن يظل بيانا لنية الحكومة المصرية ومن جانبها وحدها .

وقد بدأت الحكومة المصـــرية موافقتها على معظم التعديلات الثانوية التى اقترحتها الحكومة البريطانية ، غير أنها اعترضـــت على النص المقترح للمادتين ٢ و ٦ وأبدت أنها لا يســـعها قبول الاشارة الجديدة التى ادخلت فى ديباجة الاتفاق .

أما التصـــريح فقد قبلت الحكومة المصـــرية مبدأ دفع نصـــف الاســـتحقاق قبل موعده بثلاثة أشهر ولكنها فيما يختص بدفع النصـــف الثانى طلبت ألا يتضـــمن التصريح أى شـــرط بشأنه .

كذلك رفضـــت أن يورد فى التصـــريح اشـــارة الى اعلان ســـابق عن الدفع وجه الى حملة الســـندات فان مثل هذا الاجراء ينطوى على معنى الريبة فى مقدرة الحكومة المسئولة عن الدين .

وقد انتهت المذكرات الأخيرة فى هذا الشأن الى مشروعى الاتفاق والتصـــريح المرفقين اللذين رفضتهما الحكومة البريطانية ، وهمـــا يحققان ما طلبته الحكومة المصـــرية فيمـــا يختص بديبا الاتفاق واغفال اية اشـــارة فى التصـــريح الى تاريخ ســـداد النصـــف الثانى من المبالغ اللازمة لدفع الاستحقاقات وفضلا عن ذلك حدد الاتفاق يوم توقيعه تاريخا لبدء العمل به .

وقد قبلت الحكومة صـــيغة جديدة عن الأولوية للمادة ٢ من الاتفاق واتفق على أن العبارة الخاصة بأولوية دفع استحقاقات الدين العام انما قصـــد بها حالة قيام الحكومة المصـــرية بعقد

قروض جديدة ولا شك فى أن شروط هذه القروض لا يجوز ان تلحق غبنا بحملة السندات الحاليين للدين العام .

كذلك وافقت الحكومة على اضافة عبارة « تسديدها » الى صيغة المادة ٦ الا أنها حرصت فى هذا الصدد على أن تبدى تحفظها بأن الصيغة الجديدة انما قبلت باعتبار انها لا تأتى بجديد وأنها لا تغير فى شىء الحالة الراهنة المقررة بالمادة ٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

واتفق أخيرا على ان تخبر الحكومة البنك الأهلى بعزمها على دفع النصف الثانى من المبالغ اللازمة لسداد الاستحقاقات قبل حلول كل منها بواحد وعشرين يوما دون التعرض لذلك فى التصريح .

والآن وقد سوى ما قام فى موضوع الغاء صندوق الدين اختلاف فى الرأى على وجه مرض فان مشروعى الاتفاق والتصريح المرفقين معروضان على مجلس الوزراء لاقرارهما .

ويمكن بعد الحصول على موافقة حضرة صاحب الجلالة الملك ، توقيع الاتفاق فورا فى القاهرة .

وسيعرض الاتفاق بعد توقيعه على البرلمان لاعتماده ويقدم معه مشروع قانون ليحل محل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ بشأن الدين العام .

* * *

تابع ملحق رقم ١ :

مشـــروع اتفـــاق

خاص بالدين المصـــرى العام

بما انه أنشىء بمقتضى الأمر العالى الصـادر فى ٢ مايو ١٨٧٦ قومسـيون خاص وصـندوق للقيام على شـئون الدين المصـرى العام ويسـمى فيما يلى صندوق الدين .

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بلوندره فى ١٨ مارس ١٨٨٥ بين حكومات النمسـا والمجر وفرنسـا وبريطانيا وايطاليا وروسـيا وتركيا تم التراضى على أن يعهد بالقيام على شئون الدين المضـمون المشـار اليه فى الاتفاق المذكور الى صـندوق الدين بذات الشـروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد اللذين كان يتألف منهما فى ذلك الوقت الدين بالمضـمون العام كما بينهما الأمر العالى المتقدم ذكره وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذ الأمر العالى الصادرة فى ٢٧ يوليو ١٨٨٥ .

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمـبر ١٩٠٤ الذى صـدر بموافقة جميع الدول التى وقعت على اتفاق ١٨ مارس ١٨٨٥ الذى سـبقت الاشـارة اليه قد نسخ الأمرين العاليين الصـادرين فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ و ٢٧ يوليو ١٨٨٥ وأن نظـام صندوق الدين اصبح يجرى على سننه أحكام القانون المذكور .

وبما أن النظام المقرر بالقانونن رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ لم يعد له الآن ما يبرره بعد اسـتقرار الحالة المالية فى مصـر وان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الشمالية قبلت الغاءه وأن الحكومة المصرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فضلها عن النظام الماضى فى الوفاء باستحقاقات القروض التى لايزال يتألف منها الدين المصرى العام .

قد تم الاتفاق على الاحكام الآتية :

مادة ١ — توافق حكومة المملكة المتحدة على الغاء القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة فى المواد الآتية :

مادة ٢ — تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد (فوائد واستهلاكات) باعتبارها قرضا أول على مواردها العامة بالترتيب المذكور وتاخذ الحكومة المصرية على نفسها الا تاتى اى عمل يخل بهذه الاولوية .

مادة ٣ — تكون فائدة الدين المضمون ٣٪ سنويا تدفع فى اول مارس وأول سبتمبر .

ويكون الوفاء باستحقاقاته بدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٫٠٠٠ جنيها استرلينيا لقاء الفوائد والاستهلاك ويخصص ما يبقى بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين المضمون .

ويظل هذا الدين متمتعا بالكفالة المقررة بالاتفاق الدولى بتاريخ ١٨ مارس ١٨٨٥ وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنويا تدفع فى ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر . وتكون فائدة الدين الموحد ٥٪ سنويا تدفع فى أول مايو واول نوفمبر .

مادة ٤ — يكون دفع كوبونات قروض الدين العام الثلاثة المشار اليها فى المادة الثالثة وسداد قيمة سنداتها بالعملة الاسترلينية بدون اجراء اى خصم .

ويكون الدفع والسداد في مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ — للحكومة المصرية مطلق الحرية في أن تقوم في أى وقت بسداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء كان ذلك في وقت واحد أم في أوقات مختلفة كما أن لها مطلق الحرية كذلك في استهلاك أى واحد من هذه الديون ، ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق اذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية والا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنيه .

وفي حالة الاستهلاك وفقا لهذه المادة يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين .

ويكون سداد السندات التى تخرج بالقرعة من تاريخ استحقاق الكوبون التالى .

وترعى الحكومة المصرية حقوق حاملى السندات أو الكوبونات التالفة أو الضائعة أو المسروقة رعايتها في الماضى .

مادة ٦ — لا يجوز أن تفرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها اية ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية .

مادة ٧ — لا يجوز أن يكون من شأن الغاء القانون ١٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى الغاها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معمولا به .

مادة ٨ — كل نزاع بين الحكومتين المتعاقدتين فى شأن تأويل او تطبيق هذا الاتفاق لا تتيسر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب احد المتعاقدين الى محكمة العدل الدولية الدائمة لتقضى فيه .

مادة ٩ — سيعمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفى تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل الى الحكومة الملكية المصرية . المال الاحتياطى وقدره ١٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى والمال المخصص للادارة المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى والزيادة المستديمة على ذلك المال ، المقررة بكتاب وزير المالية المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠٫٠٠٠ جنيها مصريا وكذلك جميع المبالغ المودعة فى صندوق الدين .

وفى التاريخ نفسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على نفسها تبعية جميع ارتباطات صندوق الدين .

واثباتا لما ذكر وقع المندوبون المفوضون المذكورة اسماؤهم فى صدر هذا الاتفاق .

حرر بالقاهرة فى .... من نسخة واحدة تودع فى محفوظات الحكومة الملكية المصرية وتسلم صورة منها طبق الاصل يصدق عليها الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

تابع ملحق رقم ١ :

تصـــريح

يصـــرح المفوض المصـــرى عند التوقيع على الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم الخاص بالدين المصرى العام ما يأتى :

١ ـ تحقيقا لتنفيذ الاتفاق المذكور تنوى الحكومة الملكيـــة المصـــرية ان تدفع الموانع اللازمة للوفاء باســـتحقاقات الدين المضـــمون والدين الممتاز والدين الموحد فى حســـاب خاص تفتحه بالبنك الأهلى المصـــرى يسمى « الحساب الخاص بالدين » لكى يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاســـتحقاقات ، وسيدفع نصـــفه القســـط الســـنوى الخاص بالدين المضمون وكذلك نصف المبالغ اللازمة لدفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد على الحســـابه المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة اشهر .

٢ ـ تنوى الحكومة الملكية المصـــرية أن تستبقى فى القانون الذى تعتزم اصـــداره ، تنفيذا للاتفاق المبرم بتاريخ اليوم ، القواعد المعمول بها الآن فى شأن مواعيد ســـقوط فوائد الديون الثلاثة ورأسمال سنداتها المسحوبة للاستهلاك .

٣ ـ تبدى الحكومة المصـــرية اســـتعدادها لأن تبحث بعناية حالة الموظفين الدائنين الحاليين فى ادارة صـــندوق الدين الذين تنتهى وظائفهم بســـبب الغاء هذه الادارة .

٤ ـ يســـتمر بنك الكريدى ليونيه فى القيام بأعمال الصرفه فيما يتعلق بدفع استحقاقات الديون الثلاثة فى باريس .

٥ ـ تنوى الحكومة الملكية المصـــرية عند تقرير ســـعر الصـــرف للدفع فى باريس ابقاء العرف الحالى الذى بمقتضـــاه

يكون الدفع بســــعر يقل عشرة بنسات عن متوسط سعر الصرف تحت الطلب فى لندن .

وقد احاط مفوض بريطانيا العظمى علما بهذه التصـــريحات واثبت ما جاء بها . ١٩٤٠/٧/١٠ .

تابع ملحق رقم ١ :

مرســـوم بمشـــروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصـــرى العام

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء . رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

— (مادة وحيدة) —

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام الموقع عليه بالقاهرة والمرفق نصه بهذا القانون .

صدر بقصر

تابع ملحق رقم ١ :

مرســـــوم بمشــــروع قانون

خاص بالدين المضمون والممتاز والموحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ بشأن الدين العمومى ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ — تطلق عبارة الدين المصرى العام » فى هذا القانون على الدين المضمون والممتاز والموحد .

مادة ٢ — يكون للدين المضمون الذى تبلغ قيمته الاسمية ٩٫٤٢٤٫٠٠٠ جنيها استرلينيا فائدة سنوية قدرها ثلاثة فى المائة تدفع فى اول مارس واول سبتمبر ، ويخصص لخدمة هذا الدين قسط سنوى ثابت قدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيه استرلينى ويخصص ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٣١٫٦٤٨٫٠٠٠ جنيه استرلينى فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف فى المائة وتدفع فى ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر .

ويكون للدين الموحد الذى تبلغ قيمته الاسمية ٦٠٫٩٥٨٫٢٤٠ جنيه استرلينى فائدة سنوية قدرها أربعة فى المائة تدفع فى أول مايو واول نوفمبر .

مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحاملها مصحوبة بكوبونات يستحل دفعها كل ستة اشهر .

مادة ٤ — لا يجوز ان تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها اية ضريبة لمصلحة الحكومة .

مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة الاسترلينية بدون اجراء اى خصم فى مصروف لندن وفى باريس .

مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد (فوائد واستهلاكا) باعتبارها قرضا أول على موارد الخزانة العامة وبالترتيب المذكور .

مادة ٧ — يجوز فى أى وقت سداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء أكان ذلك فى وقت واحد أم فى أوقات مختلفة .

مادة ٨ — اذا رغبت الحكومة فى استهلاك أى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق اذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية والا كان الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، ويعلن عن كل سحب فى الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين ألا ما كان خاصا باستهلاك الدين المضمون المشار اليه فى الفقرة الاولى من المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبون الذى يلى السحب .

تابع ملحق رقم ١(*) :

مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدره بالعملة الفرنسية سعر الصرف الخاص بالدفع فى باريس .

مادة ١١ — لا تقبل المعارضة فى دفع الكوبونات أو فى سداد السندات على انه يجوز للمصارف المنوط بها دفع

الكوبونات أو سداد السندات اذا ثبت لديها ثبوتا كافيا ضياع او سرقة سندات او كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتا دفع قيمتها .

مادة ١٢ — يستمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٠ من القانون المدنى الخاصتين بسقوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لفوائد سندات الدين المذكور ، والمدة الثانية بالنسبة لقيمة السندات التى تكون قد سحبت للاستهلاك .

وتحتسب مدة السقوط وفقا للتقويم الميلادى .

مادة ١٣ — ألغى القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ الخاص بالدين المصرى العام .

على انه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الالغاء أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى الغاها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معمولا بها .

ولا يترتب عليه الاخلال باحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التى تتمتع بها سندات الدين المضمون .

مادة ١٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به إبتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(*) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٦ يونية ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٦ يوليو ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة ١ .

١٠/٦

ملحق رقم ٢

حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية

مقدمه لمعاليكم مستأجرين قرى ساحة أبو غريب والمدعي [illegible]

[illegible]

[illegible] عبد الرزاق

نحن مستأجرين الحاليين من شركة أبو غريب منذ عام ١٩٣٨ تسلمنا

القطعة جميعها وباشرنا بتعميرها وزراعة الشتول، فخرج ربع الحاصل

للكيارية وأخذت تقديرا من المؤجر ما قدرت حتى أصبح الزرع

خالي من الحبوب والمؤنة وأصبحت حالنا وأصبح في أسوأ الأحوال

والعيش. وفي عام ١٩٣٩ أخذت القطعة أيضا وأخذت من الشتول

أكثر [illegible] من البذور فقط [illegible]

الشتول في [illegible] وحصلوا من المستأجر [illegible]

[illegible] حسب تقديرهم [illegible] أكثر [illegible] عن [illegible]

[illegible] هو قدر [illegible] الشركة والقصد [illegible] من الزراع

[illegible] بالنقد [illegible] وعلى [illegible] وأخذوا [illegible]

وأخذت من المؤجر من الشتول وفي هذا العام [illegible]

[illegible] الكيارية [illegible] الشتول [illegible]

[illegible] هذا الطلب [illegible] الشركة [illegible]

[illegible] الكيارية [illegible]

[illegible] الشركة [illegible]

[illegible] بالشكل والمحصول [illegible] المستأجر

[illegible] الزراعة [illegible]

[illegible] الزرع القطعة

[illegible] الشركة

كل هذا [illegible] الحاصل [illegible] الشركة [illegible]

القطعة [illegible] وهذا غير العادة في الدوائر الأخرى!

تابع : ملحق رقم ١

وحصوله مع وقعة الأهم يرجوح المستأجر بمصاريف أخرى ولما كان ينظر في المصاريف والكمبيالات فيلوح تقريبا مقدار مبلغ المال برضانا منه قطعا وأكبر نتيجة للتشويش المستأجرين

فيا أفندم

المشتكى منه معاليكم الآن في شكوانا هذه بعينه لمراعاة العدالة وصدور أمر معاليكم الكريم لمن يلزم للفصل بيننا وبين الشركة المذكورة قبل المبادرة في وصول الشركة أسبابا للنزاع ومن ما فيه لراحة المستأجرين من هذه الشركة فمن حيث أنه للتشويح أنه يعينه الأمر والإرادة حيث إننا نشعر جميعا أننا رعية العدالة ونتوسل لمعاليكم بدوام العز والبقاء في حسن المؤرخة أفندم في ٥/٤/١٣٢٤



محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ – ٦/٨ ، عريضة ١٢٢ – ١/٢ ،

ملحق رقم ٣(*) :

الشركة الشرقية ((ايسترن كومبانى))

وزارة التجارة والصناعة — مراقبة الشركات بالقاهرة .

بعد الاحترام — بالاحالة الى كتابكم رقم ١٥٨٢ المؤرخ فى ١٩٤٩/٣/١٩ (بيانات ٤٢٧) نتشرف بأن نوضح فيما يلى الشركات التى تحت الاشراف المباشر للايسترن كومبانى وهى تملك القدر الاكبر من أسهمها :

ملف/٦٤٥ دخان وسجاير ماتوسيان شركة مساهمة

ملف/٦٤٦ الشركة المساهمة للدخان والسجاير باباتزولوجو

ملف/٥٠٤ اطلانطيق توباكو كومبانى ليمتد

ملف/٦٤٤ أ . جمسر جان ليمتد

ملف/٤٢٨ مسبيرو فرير ليمتد

ملف/٤٢٧ نقولا صوصة ليمتد

ملف/٤٨٤ أمريكان سيجاريت كومبانى ليمتد

ملف/٤٦١ اكسبورت توباكو كومبانى (اوريانت) ليمتد

تعتبر هذه الملفات كانها ملف واحد وهو ملف شركة الايسترن ويؤشر امامها جميعا بالرجوع الى ملف ايسترن

توقيع

وعنوان جميع هذه الشركات هو بمصنع ماتوسيان برقم ٤ شارع الاهرام بالجيزة .

وتفضلوا بقبول فائق وعظيم احترامنا

الجيزة فى ٢٢ مارس ١٩٤٩

صورة طبق الأصل المحفوظ

بالملف/١١٥ بيانات ٤

توقيع

١٩٤٩/٤/١٨

ايسترن كومبانى

موافق

ويوقف الخطاب الذى اشرت بكتابته للحصول على هذا البيان

توقيع

١٩٤٩/٤/١٨

(*) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ (١) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٢ ، ٢ وثيقة .

ملحق رقم ٤(*) :

مراقبـــــة الشـــركات :

جناب المحترم رئيس شـــركة ايســـترن كومبانى شـــركة مســـاهمة مصـــرية

بالاشـــارة الى كتابكم المؤرخ ٧ أبريل ١٩٤٨ والذى ورد به أن شـــركات ا . جمسر جان ليمتد وأفريكان سيجاريت كومبانى ليمتد وماســـبيرو فرير ليمتد ونقولا صـــوصة ليمتد واكسبورت توماكو كومبانى (أورينت) ليمتد ليســـت شـــركات مساهمة بالاســـهم ولكنها شركات شـــركات خاصة انجليزية واشارتكم الى حكم محكمة استئناف الاسكندرية المختلط الذى يقضى بعدم تشبيه هذه الشـــركات بشـــركات الأموال المساهمة ، نفيد بأن مجلس الدولة قد افتى بكتابه الينا رقم ٣٠٠ ـ ٦/٩٦ (٢٨٤٢) المؤرخ ١٩٤٨/٧/٢١ « بأن شـــركتى ماســـبيرو ليمتد ونقولا صوصة تعتبران من الشـــركات المحدودة المســـئولية بالاســـهم وهما بهذا الوصـــف تخضـــعان لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ واذا كانت الأحـــكام الواردة بشأن هذا النوع من الشـــركات فى القانون الانجليزى تحد من تداول الحصـــص الممثلة لرأس المـــال بحيث رأت المحكمة عدم خضوعها لرســـم دمغة التداول فان هذا لا يغير شيئا من طبيعة محدودة المســـئولية بالاســـهم اى ذات الطبيعة المميزة لشركات المســـاهمة فى النظم القانونية الأخـــرى ، ولذلك فلا نرى محلا للأخذ بما اشـــارت اليه الشركة الشـــرقية من عدم خضـــوع شـــركتى ماســـبيرو ونقولا صـــوصة لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشان بعض الاحكام الخاصـــة بالشـــركات المساهمة

كما نفيد بأن رأى مجلس الدولة المشـــار اليه يسرى أيضا على شـركات أ . جمسر جان ليمتد وأفريكان سيجاريت كومبانى ليمتد وماسبيرو غرير ليمتد .

لذلك نرجو موافاتنا بالبيانات الخاصة بعدد الموظفين والعمال ومرتباتهم ونسبة المصـــريين منهم فى كل شركة من الشركات المذكورة ،

ومرفق مع هذا صـــورة من الاعلان لاتباع ما جاء به .

وتقبلوا وافر الاحترام ،

١٩٤٨/٨/٣

الجمال	مراقب الشركات والانتاج
توقيع	توقيع

(*) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ (١) ، ملف ١٨٢ — ٢/٨١ ج ١ ، وثيقة ٦٩ .

المصـــادر والمراجـــع

الوثائق غير المنشــورة

(ا) باللغـــة العـــربية :

١ ـ دار الوثائق القومية بالقلعة :

وهى مقسمة الى أقسام فنية للمحافظ وهى : محافظ مصلحة الشـــركات ، ومحافظ عابدين ، ومحافظ مجلس الوزراء (جداول اعمال) ، ومحافظ محفوظات مجلس الوزراء .

اولا ـ محافظ مصلحة الشركات :

وهى تحوى الكثير من المعلومات الخاصة بالشـــركات مثل عقود الالتزام ، واحصاءات اعضـــــاء مجالس الادارة مصريين واجانب ، وكذلك الموظفين والعمـــــال ، والميزانيات والأرباح والخســـائر ، واجتماعات مجالس الادارة والجمعيات العمومية ، وقيمة راس المال وتطوره ، وتقارير مفتشى مصلحة الشركات ، ونشـــاط هذه الشـــركات الاقتصادى ، وكل محفظة تشمل اكثر من ملف بكل ملف مجموعة من الوثائق ؛ وقد رجعنا الى المحافظ والملفات التى تفيد موضوع البحث وهى كالآتى :

رقم المحفظة	الشـــــركات
١	عقود امتيازات شركات قديمة .
٢	عقود الشركات وامتيازات الأجانب ـ شركة

يهرند للتجارة

٣	بنك موصيرى .
٤	البنك العقارى المصرى .
٥	البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى .
٦	البنك الاهلى المصرى .
٧	البنك التجارى المصرى .
٨	بنك سوارس - بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات - البنك البلجيكى والدولى بمصر .

رقم المحفظة	الشركات
٩	بنك الأراضى المصرية .
١٠	بنك الاستيراد والتصدير المصرى .
١١	بنك التسليف الزراعى المصرى - صناعة نسيج الألياف .
١٢	البنك البلجيكى والدولى بمصر .
١٣	بنك مصر .
١٤	بنك زلخة .
١٥	البنك الايطالى المصرى - البنك المصرى العربى .

١٦	البنك الشـــرقى ـــ البنك العقارى العربى ـــ المصرف المصرى للواردات والصادرات .
١٧	البنك الايطالى المصرى .
١٨	البنك الصناعى .
١٩	شركة اسكندرية للتأمين على الحياة .
٢٠	الشركة المصرية للنقل بالسيارات .
٢١	شركة النيل للتأمين .
٢٢	الشـــركة المالية المصـرية للتجارة والتأمين (سفكا) .
٢٣	شركة التأمين الأهلية المصرية .
٢٤	شركة التأمينات التجارية المصرية .
٢٥	شركة اسكندرية للتأمين .
٢٨	شركة النيل للمنســوجات .
٢٩	اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة ـــ شـــركة النيل للمنسوجات .
٣٠	الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
٣١	شركة النسيج والحياكة المصرية .
٣٢	شركة الاسكندرية للغزل والنسيج .
٣٣	شركة مصر صباغى البيضا .
٣٦	شركة صباغى البيضا .

٣٨	الشركة العربية للغزل والنسيج .
٤٠	شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات .
٤٥	شركة الغزل الأهلية المصرية .
٤٧	شركة مصر الحرير الصناعى .
٥٠	الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف .
٥٣	شركة صناعة كتان الشرق .
٥٤	شركة الجوت المصرية .

رقم الحفظة	الشـــــركات
٥٦	شركة حليج الوجه القبلى .
٥٨	شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد .
٦١	شركة أقطان كفر الزيات .
٦٢	شركة أقطان مصر المساهمة المصرية .
٦٦	شركة المكابس والمخازن العمومية .
٦٧	شركة مساهمة للمكابس الحرة المصرية .
٦٨	شركة مكابس اسكندرية .
٦٩	شركة الأقطان المتحدة — شركة معامل الحليج والزيت المتحدة .
٧٢	بيت الهدايا (ريفولى) — شـــركة الملابس والمنسوجات (رولنى) .

٧٣ محلات الملكة الصغيرة ــ محلات شملا .

٧٤ شركة بيع المنسوجات المصرية .

٧٥ محلات شيكوريل الكبرى .

٧٦ محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهما نيمتد .

٧٩ الشركة التجارية البلجيكية المصرية .

٨١ الشركة التجارية للمملكة المتحدة ــ شركة رويتر .

٨٢ شركة الدلتا التجارية .

٨٣ الشركة التجارية المصرية .

٨٦ مكتبة هاشيت ــ شركة شمال شرق أفريقيا التجارية .

٩٠ الشركة الامريكية الشرقية التجارة والملاحة .

٩٣ شركة المقاولات المتحدة .

٩٤ شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) .

٩٧ شركة اراضى ابو قير .

٩٩ شركة مساهمة البحيرة .

١٠٠ شركة سيدى سالم المساهمة المصرية .

١٠٢ الشركة المصرية للأراضى والمبانى .

١٠٣ شركة الغربية العقارية المساهمة .

رقم المحفظة	الشــــــركات
١٠٤	شركة المباحث والاعمال المصرية .
١٠٦	الشركة المساهمة للعقارات المصرية .
١٠٧	الشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) .
١٠٨	الشـــركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضـــة .
١٠٩	الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف ـــ شركة اراضى الوردان ـــ شركة أراضى كفر الزيات .
١١١	شركة اراضى وادى كوم امبو .
١١٢	شركة اراضى الدلتا المصرية والانفســتمنت ليمتد .
١١٣	شركة اراضى القبارى .
١١٤	شركة وادى كوم امبو .
١١٥	الشركة المصرية لانشاء الطرق .
١١٦	شركة اسمنت بورتلاند طرة المصرية .
١١٧	شركة اسمنت بورتلاند حلوان .
١١٨	شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند .
١٢١	شركة جبلسات البلاح .
١٢٢	الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات

١٢٣	شركة الطوب الرملى بالقاهره .
١٢٤	شركة الملح والصودا المصرية ليمتد .
١٢٥	شركة الملح والصودا المصرية ليمتد .
١٢٩	شركة مطاحن المحمودية .
١٣٠	الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال .
١٣١	شركة كراون بريورى لصناعة البيرة .
١٣٢	شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام .
١٣٣	شركة مصانع بولاناكى المصرية ـ مصانع سيمونذز فارستر ليمتد.
١٣٤	شركة الكروم والكحول المصرية .
١٣٥	الشركة المصرية لتجفيف الخضروات .
١٣٨	شركة هندسة التبريدات وتكييف الهواء (كولدير) ـ الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) المندرجة فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج .
١٣٩	الشركة المساهمة المصرية (كاريا) ـ الشركة العربية للغزل والنسيج .
١٤٠	شركة التبريدات المصرية .
١٤١	شركة التعبئة المصرية (ابوت) ـ شركة توريد الكهرباء والثلج بالاسماعلية .
١٤٢	الشركة الشرقية « ايسترن كومبانى » .

١٤٦	الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية
١٤٧	شركة السكر والتقطير المصرية .
١٤٨	الشركة المساهمة لمخازن الادوية المصرية .
١٦٤	شركة الملابس والمهمات المصرية .
١٦٧	شركة باتا .
١٧٤	الشركة الصناعية للشرق الأوسط .
١٧٧	شركة الحديد والصلب بحلوان .
١٨٢	الشركة المصرية لتغليف .
١٨٧	شركة مياه اسكندرية ليمتد .
١٨٨	شركة مياه القاهرة .
١٨٩	الشركة المصرية لمصايد الاسفنج .
١٩١	شركة الكهرباء المصرية .
١٩٤	شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية .
٢٠٤	شركة النقل والتصدير والتامين .
٢١٢	شركة بواخر البوستة الخديوية .
٢١٦	شركة ترام الاسكندرية .
٢١٨	شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمتد .
٢٢٠	شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس .

٢٢١	شركة سكك حديد الدلتا الضيقة ليمتد .
٢٢٢	شـــركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس .
٢٢٣	شركة عربات النوم الدولية .
٢٢٦	شركة فنادق الوجه القبلى .
٢٣٠	شركة فنادق مصر الكبرى .
٢٣١	شركة الفنادق المصرية ليمتد .
٢٣٤	الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصــرى ليمتد .

ثانيا ــ محافظ عابدين :

توجد بدار الوثائق وهى كثيرة تخص الوزارات ومـــكاتبات المحافظات والمصـــالح والهيئات وســياسة الدولة الداخلية والخارجية كالمعاهدات والاتفاقات ســواء سياسية او اقتصادية او تعليمية ... الخ ، وعلاقة مصـــر بالدول الاجنبية ، وبعض القوانين الصـــادرة فى الدولة ، وقناة الســـويس ، والوجود الانجليزى ، وقد رجعنا الى المحافظ التى تخص فترة الدراســـة وهى كالآتى :

محافظ أرقام :

٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، مجلس الوزراء ــ محاضر جلساته .

و ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية .

و ٢٤ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الاشغال .

و ٢٦ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة .

و ٢٧ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التموين .

و ٢٨ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الزراعة .

و ٣١ مجلس الوزراء .

و ٣٢ مجلس الوزراء ـ المواصلات .

و ٣٣ مجلس الوزراء ـ اوامر الحاكم العسكرى العام .

و ٣٦ مجلس الوزراء ـ مذكرات الشئون البلدية والقروية .

و ٤١ مجلس الوزراء ـ مذكرات وتقارير عن صندوق الدين .

و ٤٧ مجلس الوزراء ـ مراسيم وقرارات سلطانية وملكية .

و ٤٨ مجلس الوزراء ـ قرارات وزارية .

و ٦٤ مجلس الوزراء ـ وزارة الخارجية ، الديوان العام ، معاهدات واتفاقات .

و ٢١٠ جمعيات صناعية .

و ٢٤٣ قناة السويس .

و ٢٤٤ وزارة الداخلية ـ موضوعات مختلفة .

و ٢٦٦ مالية ، منشورات .

و ٢٦٧ مالية ، بنوك وشركات .

و ٢٦٨ مالية ، ادارة الحسابات .

و ٢٩٦ مالية ، ادارة الحسابات .

و ٢٧٠ مالية ، مصلحة عموم الاحصاء .

و ٢٧١ وزارة المالية ، المجلس الاقتصادى .

و ٣٠٥ التماسات فئات اخرى حرفيون .

و ٣٢٤ مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة .

و ٣٢٥ سكة حديد ، مواصلات .

و ٤٩٦ التماسات عمال حرفيون .

و ٥٠٣ التماسات فئات اخرى حرفيون .

و ٥٣٩ التماسات التجار .

و ٥٨٨ أوراق خاصة لعلى ماهر .

ثالثا ــ محافظ مجلس الوزراء (جداول اعمال):

وهى محافظ كثيرة ايضا وفى فترات زمنية طويلة حتى أن كل عام به العديد من المحافظ وهى غير مرقمة انما تميز بالتواريخ وهى تحوى المكاتبات الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات المختلفة وشئون الدولة السياسية والاقتصادية ، وقد رجعنا الى المحافظ التى تخص فترة الدراسة وهى كالآتى :

٢ يناير ١٩٣٠ .

٢١ يناير ١٩٣٩ .

١٩ فبراير ١٩٣٩ .

٥ مارس ١٩٣٩ .

٥ ، ٦ مارس ١٩٣٩ .

١٢ مارس ١٩٣٩ .

١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ .

١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ .

٢٤ ابريل ١٩٣٩ .

٣ ، ٤ مايو ١٩٣٩ .

٨ ، ١١ ، ١٦ مايو ١٩٣٩ ،

٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ .

١٣ يونية ١٩٣٩ .

٨ ، ١٥ يولية ١٩٣٩ .

١٦ يولية ١٩٣٩ .

يولية و اغسطس ١٩٣٩ .

١٩ اغسطس ١٩٣٩ .

٢ ، ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٣٩ .

٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ ،

١٤ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩ .

من ١ الى ٢١ اكتوبر ١٩٣٩ .

من ٢٥ اكتوبر الى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ .

٢٠ ديسمبر ١٩٣٩ ، ١ يناير ١٩٤٠ .

١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ يناير ١٩٤٠ .

من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤٠ .

١٥ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير ١٩٤٠ ، ٥ فبراير ١٩٤٠ .

١٣ فبراير ١٩٤٠ م

١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ .

١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ .

١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ .

من ١ الى ٨ مايو ١٩٤٠ .

٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ مايو ١٩٤٠ .

٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ يونية ١٩٤٠ .

١٩ يونية ١٩٤٠ .

٢٩ يونية ، ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢١ يولية ١٩٤٠ .

٢٩ يولية ١٩٤٠ .

من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ .

من ٢٥ يناير الى ١٠ فبراير ١٩٤١ .

من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ .

من ٢٨ ابريل الى ٥ مايو ١٩٤١ .

من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ .

من ٢ الى ٧ يونية ١٩٤١ .

من ٧ الى ١٥ يولية ١٩٤١ .

من ٨ الى ١٦ سبتمبر ١٩٤١ .

من ١١ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٤١ .

من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ .

يناير ١٩٤٢ .

٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ .

٣ مايو ١٩٤٢ .

١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ .

٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ .

٢١ يونية ١٩٤٢ .

٣١ يناير ، ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ .

١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٩٤٥ .

من ٦ الى ٢٣ يناير ١٩٤٦ .

من ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ الى ١ يناير ١٩٤٧ .

من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ .

من ٢ الى ٩ يناير ١٩٤٩ .

من ١٦ الى ٢٣ يناير ١٩٤٩ .

٢٥ يناير ١٩٥٠ .

رابعا ــ محفوظات مجلس الوزراء:

ومن هذه الوثائق رجعنا الى المحافظ التالية :

ــ محفظة ١ / ١ شركات وجمعيات .

ــ محفظة ٥ ج الوزارات .

ــ محفظة ٥ هـ الوزارات .

٢ ــ دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

وهي عبارة عن ملفات خدمة الموظفين الاجانب في مصر ، ومن هذه الوثائق رجعنا الى الملفات الآتية :

ــ ملفخدمة « مستر ليون كيرازيان Leon Kirazian

دولاب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٤٤٠٣٤ .

ــ ملف خدمة « المسيو رؤول فرولى » M. Raoul Froli

دولاب ٨٣٢ رف ٤ محفظة ٩٩٦ ملف ٤٦٠٥٨ .

ــ ملف خدمة « المسيو كارلو سرى » ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ .

ــ ملف خدمة « البرتو كونساليز » ، دولاب ٣٨٩ رف ١ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .

٣ ــ الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط :

وهي عبارة عن محافظ تشمل عقود البيع والشراء والرهن والسلفيات مقابل رهن وطلب اختصاص من المحاكم للاستيلاء على الاراضى او العقارات المرهونة لعدم السداد ، واحكام المحاكم بذلك ، ومعظمها اجنبى ، وقد رجعنا الى المحافظ الآتية :

(أ) العربي منها :

- محفظة رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ .
- محفظة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ .
- محفظة رقم ٣٤ لسنة ١٩٥١ .
- محفظة رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ .

(ب) باللغة الأجنبية :

- Bureau Central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1.
- Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1.
- Bureau Central Assiout 1945, No. 1.

٤ - وثائق الأرشيف الأوربي (الوثائق البريطانية (Public Record Office :

وهى بمركز وثائق الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، وهى عبارة عن مجموعة أفلام الموجود منها ينتهى عند عام ١٩٤١ ، وقد رجعنا إلى ما يخص فترة الدراسة وهى كالآتى :

- F.O. 407/221 Egypt and Sudan 1937.
- F.O. 407/222 Egypt and Sudan 1938.
- F.O. 407/223 Egypt and Sudan 1939.
- F.O. 407/224 Egypt an Sudan 1940.
- F.O. 407/225 Egypt and Sudan 1941.

الوثائق المنشورة

اولا ـ باللغة العربية :

(ا) تعدادات واحصاءات :

ـ المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٣٧ ، جـ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الاميرية ١٩٤٢ .

ـ المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الجزء الأول من كتاب تعداد السكان عام ١٩٣٧ ، الكراسة رقم ٤ ، مديرية اسيوط ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ٩ محافظة القاهرة ، تعداد عام ١٩٣٧ ، جـ ١ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٠ محافظة اسكندرية ، تعداد عام ١٩٣٧ ، جـ ١ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، ١٩٤٠ .

ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الأحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١١ محافظات القنال والسويس ودمياط ، تعداد عام ١٩٣٧ ، جـ ١ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

ـ جمهورية مصر ، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان عام ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

ـ الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى عام ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

ـ الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ، ابريل ١٩٤٢ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

ـ الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء ، الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ، نوفمبر ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

ـ الحكومة المصرية ، وزارة الاقتصاد الوطنى ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى عام ١٩٤٧ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

ـ الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٤ .

ـ الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

ـ جمهوريةمصر ، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

(ب) معاهدات ومؤتمرات واتفاقات وتقارير ونشـــرات :

— المملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

— المملكة المصـــرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ اغسطس ١٩٣٦) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ١٩٣٦ .

— الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصـــــر (اتفاقية مونترو ١٩٣٧) منشور فى :

— الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ فى ١٩٣٧/٨/١ .

— كتاب مجموعة الوثائق السياسية — المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جـ ١ ، الدكتور : راشد البراوى .

— كتاب الأجانب فى مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية فى مصر فؤاد كرم .

— تقرير مجموعة كبار خبراء الامم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : اثر الشـــركات المتعـــددة الجنســـية على التنمية والعلاقات الدولية ، مطابع سجل العرب ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مركز البحوث الادارية ، بدون تاريخ .

— مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٧٤ .

— البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مطبعة البنك الأهلى المصرى ١٩٤٨ .

— البنك الاهلى المصرى (ش.م.م) ، النشرة الاقتصادية ،

يصـــدرها قسم البحوث بالبنك ، المجلد الأول ، العدد الرابع ١٩٤٨ ، القاهرة .

ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية : يصدرها قسم البحوث بالبنك ، المجلد الثانى ، العــدد الأول ١٩٤٩ ، القاهرة .

ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها قســـم البحوث بالبنك ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، القاهرة .

ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها قسم البحوث بالبنك ، المجلد العاشر والحادى عشر ١٩٥٧ ، القاهرة .

ـ البنك التجارى المصرى (ش.م.م) ، السنة المالية ١٩٥٠ ، مطابع شركة النسر المصرية بالاسكندرية ١٩٥١ .

ـ شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ش م . م ، تقارير ميزانية وحساب الارباح والخسائر ١٩٤٧ ، القاهرة .

ـ شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ش.م.م ، تقارير ميزانية وحساب الارباح والخســـائر ١٩٥٠ ، القاهرة .

ـ شركة المباحث والاعمال المصـــرية ، ش.م.م ، تقارير مجلس الادارة ومراقبي الحســـابات فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، دار الجعران للنشر ، الاسكندرية ، ١٩٥١ .

ـ الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية .

— الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية الاسبوعية .

— الحكومة المصرية ، النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصـــــــادية ، اكتوبر ١٩٥١ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— جمهورية مصر ، وزارة العدل ، فهرس النشرة التشريعية ١٩٥٥ ، صادر عن قسم المجموعة الرسمية ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

— الاتحاد العام للغرف التجارية المصـرية : الاقتصـاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٧ .

(جـ) مضابط جلسات النواب ومجلس الشيوخ :

وتتمثل فى جلسات مجلس النواب والشيوخ ، وقد اطلعنا على الكثير منها خاصـــة مجلس النواب حيث اطلعنا على معظم جلساته فى فترة الدراسة وهى مثبتة فى هوامش الرسالة .

ثانيا ــ باللغـــة الاجنبيـــة :

— Egyptian Government, Ministry of finance, Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, -937, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942.

— Egyptian Government, Ministry of finanee, Statistical and Census Department, Population Census if Egypt, 1947, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1953.

— Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East a Documentary Record 1914 .. 1956. Vol, 11. London.

بحوث ومذكرات وخطب

ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث ولمناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ (القاهرة ٢٣ ــ ٢٥ مارس ١٩٨٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

ــ د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج ١ ، (من ١٩١٢ الى ١٩٣٧) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ .

ــ د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢ ، (من ٢٩ يولية ١٩٣٧ الى ٢٦ يولية ١٩٥٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧ .

ـ محمد انور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .

ــ مذكرات ايدن ــ السويس ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ــ مذكرات قلينى فهمى ، حـ ٢ ، طبعة ثنية ، ١٩٥١ ، مطبعة صادق بالمنيا .

ــ مصطفى هيكل : مذكرات معتقل ، مطبعة فؤاد حنمى ، مصر ، بدون تاريخ .

ــ جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، خطابان للرئيس جمال عبد الناصر فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ .

ـ بيان جمال عبد الناصر للدول العربية بشأن تأميم قناة السويس ، مطبعة الاستعلامات .

الرســائل العلمية (غير المنشورة)

ـ ابراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣ ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

ـ أحمد أبو الفتوح على الناقة : العوامل المحددة للمكون الاجنبى فى التكوين الراسمالى ودوره فى عملية التنمية الاقتصادية ـ مع الاشارة الى مصر ،رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

ـ أحمد الشربينى السيد البسيونى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة ، ١٩٧ .

ـ الفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية فى مصر ١٩٤٢ ـ ١٩٦١ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٨٥ .

ـ آمال محمد كامل بيومى : التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ .

ـ جرجس سلامه ميخائيل : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٦٠ .

ـ حمدى هان ديك كيو : التنمية الصناعية فى مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

ـ خالدة ، محمود السيد شادى : العلاقات بين مصر والدولتين الالمانيتين فى فترة الخمسينات والستينات (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٧، .

ـ سعيد احمد عبده : الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية فى جمهورية مصر العربية ، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .

ـ شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

ـ عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح : الراسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ ـ ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، آداب عين شمس .

ـ عبد العزيز ابراهيم فهمى : العلاقات العامة فى قطاع البترول بالجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة (صحافة) ، ١٩٦٦ .

ـ فرغلى على تسن هريدى : اسيوط فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ١٨٠٠ ـ ١٥٨٠ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة اسيوط ، ١٩٨٥ .

ـ مدحت محمد عبد النعيم : تطور الزراعة فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة اسيوط ، ١٩٨٣ .

ـ مصطفى ابراهيم جاويش : العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

١٩٤٥ ـ ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، آداب سوهاج ، جامعة اسيوط ، ١٩٨٢ .

ـ نوال عبد العزيز مهدى : الحركة العمالية وأثرها فى تطور مصر السياسى ، ١٩٣٥ ـ ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ .

المراجـــع العـــربية

ـ ابراهيم شحاتة (د) : معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

ـ ابراهيم عامر : الارض والفلاح ـ المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

ـ ابراهيم مختار (د): بنوك الاستثمار (دراسة تحليلية للنظرات والأساليب والمشكلات) ، مكتبة الانجلو المصـرية ، ١٩٨٢ .

ـ أحمد ابو اسماعيل (د) : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ـ أحمد ابو اسماعيل (د) : صناعة النقل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـ أحمد ابو اسماعيل (د) : هيكل الصناعة التحويلية ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة، ١٩٥٩ .

ـ أحمد احمد الحته (د) : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ .

ـ احمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ .

ـ احمد قسمت الجداوى (د) : نظرية الجنسية فى القانون المصرى المقارن ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

ـ احمد محمود أحمد (د) : مقومات الصناعة ، جـ ١ ، طبعة أولى ، مطبعة الشمس الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

ـ اسماعيل صبرى عبد الله (د) : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا) التنمية والتحرر الاقتصـــادى والعلاقات الدولية) ، طبعة أولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ .

ـ ألبرت غارمان ، ترجمة ، عبد الفتاح عنايت ، مراجعة ، على جمال الدين : مصر وكيف غدر بها ؛ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

ـ الميثاق ، ٣٠ يونية ١٩٦٢ ، دار ومطابع الشعب .

ـ اميل فهمى حنا شنوده : تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

ـ امين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصـــرية منذ نشـــأتها حتى ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشـــر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـ أمين محمد بدر (د) : الأوراق التجارية فى التشـــريع المصرى ، المطبعة العالمية مصر ، ١٩٥٣ .

ـــ انور سلامه (د) : الحركة النقابية فى مصـــر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

ـــ انور سلامه (د) : المؤسسات العامة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ـــ باتريك أوبريان ، تعريب ، خيرى حماد : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر (من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية) ، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

ـــ ب . س . جيرار ، ترجمة ، زهير الشايب : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، جـ ١ ، من كتاب وصف مصر ، طبعة أولى ، مكتبة الخانجى ، مصر ، ١٩٧٨ .

ـــ بنت هانسن ، كريم نشاشيبى ، ترجمة ، حسن السيد حسن قنديل : انظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصـــادية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

ـــ توفيق على منصور : بريطانيا والعرب شرقى السويس، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ .

ـــ جاد لبيب (د) : بناء الاقتصـــاد المصـــرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ .

ـــ جاك بيرك ، تعريب ، خيرى حمـــاد : العـــرب تاريخ ومستقبل ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، ١٩٧١ .

ـــ جلال يحيى (د) : عصـــر النهضـــة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

ـــ جلال يحيى (د) : فجر التاريخ الحديث ، مطبعة كرموز بالأسكندرية ، ١٩٧٦ .

ـــ جلال يحيى (د) : مصر الحديثة (١٥١٧ ــ ١٨٠٥) ، منشأة المعارف بالاسكندرية .

ـــ جمال الدين محمد سعيد (د) : البنك المركزى والرقابة على البنوك والائتمان فى مصر ، طبعة اولى ، مطبعة البيان العربى ، ١٩٥٧ .

ـــ جمال الدين محمد سعيد (د) : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، طبعة اولى ، مطبعة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

ـــ جمال الدين محمد سعيد (د) : دور المؤسسة الاقتصادية العامة فى تكوين منشآت الاستثمار ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

ـــ جميل أحمد توفيق (د) ، صبحى تادرس قريصه (د) : اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

ـــ حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، ١٩٧٠ .

ـــ حسن الفكهانى : قوانين التأميم ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـــ حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـــ حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها

عام ١٩٢١ ، جـ ٧ ، (الاصـــــدار المدنى) ، الدار العـــــربية للموسوعات ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— حسن محمد العزباوى : الأصول العلمية للضـــرائب ، طبعة اولى ، مطبعة المليجى بالجيزة ، ١٩٧٤ .

— حسن محمد كمال ، صلاح الدين ابراهيم صالح : الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، مكتبة عين شـــــمس ، القاهرة ، ١٩٨١ .

— حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : بنك مصـــر بين الراسمالية الوطنية والتحول الاشتراكى ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، مؤسسة الاهرام ، الاهرام الاقتصادى ، ١٩٧٠ .

— حسنين كروم : مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد ، دار مأمون للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— حسين خلاف (د) : تطور الايرادات العامة فى مصـــر الحديثة ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— حسين خلاف (د) صـــفحات من تاريخ مصـــر المـــالى (تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة) ، دار الفكر العربى للطبع والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— حسين عمر (د) : اقتصاديات الدخل القومى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

— حسين فهمى (د) : على الجريتلى (د) : البنك المركزى الجديدة ، طبعة اولى ، مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٥١ .

— خليل حسن خليل (د) : دور رؤوس الأموال الاجنبية

فى تنمية الاقتصادية المتخلفة ، مع دراسة خاصة باقليم مصر ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٦١ .

ــ خليل صابات (د) : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

ــ دافيد . س . لاندز ، ترجمة ، عبد العظيم أنيس (د) : بنوك وباشوات ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

ــ راشد البراوى (د) : ثورة البترول فى افريقيا ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

ــ راشد البراوى (د) : مجموعة الوثائق السياسية ــ المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جـ ١ ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

ــ راشد البراوى (د) ، محمد حمزة عليش : التطــــور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طبعة ثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

ــ رؤوف عباس حامد (د) : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ــ ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ــ رؤوس عباس حامد (د) : الحركة العمالية فى مصــــر ١٩٨٨ ــ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

ــ رفعت السعيد (د) : الصحافة اليســـارية فى مصــــر ١٩٢٥ ــ ١٩٤٨ ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ .

ــ روبرت مابرو ، ترجمة ، صليب بطرس (د) : الاقتصـــاد المصرى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

ـ روبرت مابرو ، سمير رضوان ، ترجمة ، صليب بطرس (د) : التصنيع فى مصر ١٩٣٩ ــ ١٩٧٣ ــ السياسة والأداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

ــ زكريا أحمد نصر (د) :التحليل النقدى (دراسة لأصوله وأساليبه فى الرأسمالية) ، طبعة اولى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلى الحلبى ، مصر ، ١٩٥٩ .

ــ زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ، مطبعة مصر ش.م. ، ١٩٤٨ .

ــ سعد عبد السلام حبيب : الخدمة الاجتماعية العمالية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ــ سعد ماهر حمزة (د) : المقدمة فى اقتصاديات التبعية والتنمية ، تجارب أفريقية وعربية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

ــ سعيد عبد الماجد (د) : المركز القانونى للشركات المساهمة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٩ .

ــ سليمان نسيم صياغة التعليم المصرى الحديث ــ دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

ــ سيرانتيان ، ترجمة ، عاطف عبد الهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، اكاديمية العلوم السوفيتية ــ معهد الاستشراق ، دار الثقافة الجديدة ، مصر ١٩٨٤ .

ــ شريف رمسيس تكلا (د) : نظام الضرائب على الدخل فى مصر ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .

ــ شفيق شحاته (د) : تاريخ حـركة التجـديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٦١ .

ــ شمس الدين الوكيل (د) : الموجز فى الجنسية ومركز الاجانب ، طبعة ثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية . ١٩٦٨ .

ــ شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٦ ، طبعة اولى ، دار شهدى للطباعة والنشـر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

ــ صبحى تادرس قريصة (د) : التضخم والتنمية الاقتصادية مع الاشارة الى ظروف الاقتصاد المصرى ،مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦٢ .

ــ صبحى تادرس قريصـة (د) : دراسـة مقارنة للنظام المصرى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة (المحاضـرات العامة) ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

ــ صبحى تادرس قريصة (د) : النقود والبنوك ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢ .

ــ صبحى وحيده ، اصول المسالة المصرية ، مطبعة مصر ، ١٩٥٠ .

ــ صلاح الدين نامق (د) : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨ .

ــ صلاح الدين نامق (د) : مشكلة السكان فى مصر (دراسة اجتماعية اقتصادية) ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

ــ صلاح الدين نامق (د) ، امين مصطفى عبد اللاه (د) ،

عبد الحميد لطفى : الاشتراكية العربية ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

ــ صلاح العقاد (د) : العرب فى الحرب العالمية الثانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦ .

ــ صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .

ــ طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الأول ، كفاح عمال النسيج ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ .

ــ طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثانى ، العمال والانتخابات البرلمانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢ .

ــ عاصم الدسوقى (د) : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ــ ١٩٥٢ ، طبعة أولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ــ عاصم الدسوقى (د) : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، مصر ، ١٩٧٦ .

ــ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ــ ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، طبعة ثالثة ، دار مطابع الشعب ، ١٩٦٩ .

ــ عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العمة للكتاب ، ١٩٨٧ .

ــ عبد الرازق عبد المجيد (د) : دور القطاع المصرفى فى الخطة القومية ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ .

ـ عبد العزيز الرفاعى (د) : العمال والحركة القومية فى مصـــر الحديثة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى الطباعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

ـ عبد العزيز مرعى (د) : النظم النقدية والمصرفية ، طبعة ثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

ـ عبد العزيز مرعى (د) ، عيسى عبده ابراهيم : الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

ـ عبد العزيز مهنا (د) ، حسين فهمى (د) : اقتصاديات السكك الحديدية ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩ .

ـ عبد القادر حلمى (د) : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

ـ عبد النبى حسن يوســف (د) ، عبد الحميد الحسينى هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ .

ـ عبد الهادى الجوهرى (د) ، فاروق العادلى (د) ، أحمد رافت عبد الجواد (د) : دراسات فى التنمية الاجتماعيـــة ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٧٨ .

ـ عز الدين عبد الله (د) : القانون الدولى الخاص المصرى، فى الجنسية والموطن ، جـ ١ ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ـ عزة النص (د) : أحوال السكان فى الوطن العربى ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ .

ـ على الجريتلى (د) : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ .

ـ علي الجريتلي (د) : خمسة وعشرون عاما ـ دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

ـ علي الدين هلال (د) : التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث (أصول الفكرة الاشتراكية) ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢ ، البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ .

ـ علي بركات (د) : تطور الملكية الزراعية في مصر واثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، مصر ، ١٩٧٧ .

ـ علي حسن يونس (د) : الوجيز في القانون التجاري وتطورها ، مواردها ، عملياتها ، الرقابة عليها ، دورها المقبل في التنمية ، طبعة أولى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

ـ علي لطفي (د) : التطور الاقتصادي ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٧٩ .

ـ علي لطفي (د) : مشكلات التمويل في الدول النامية ، طبعة اولى ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦٦ .

ـ علي مجاهد شاهين ، مجموعة قوانين ضرائب الدخل في مصر ، القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مكتبة شاهين ـ طنطا ، ١٩٨٠ .

ـ فؤاد عبد المنعم رياض (د) : الوسيط في الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

ـ فؤاد كرم : الاجانب في مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية في مصر ، مكتبة عبد الله وهبه ، مصر ، بدون تاريخ .

ـ فؤاد المرسى (د) : العـــلاقات المصــرية الســوفيتية ١٩٤٣ ـ ١٩٥٦ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

ـ فؤاد مرسى (د) : النقود والبنوك فى البـــلاد العربيــة ، مصر والسودان ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ .

ـ فلتس أبادير ، ابراهيم عبد الجواد : مشكلات المجتمع المصرى الحديث ، مطابع دار أخبار اليوم ، ١٩٥٥ .

ـ قطب ابراهيم محمد : الموازنة العامة للدولة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

ـ كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .

ـ كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

ـ كمال المنوفى (د) : الفلاح المصــرى ومبدأ المساواة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

ـ كولين ليجو م ، ترجمة ، أحمد محمود سليمان : الجامعة الأفريقية (دليل سياسى موجز) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ .

ـ لطيفة محمد ســـالم (د) : الصــحافة والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

ـ لطيفة محمد سالم (د) : المرأة المصرية والتعبير الاجتماعى ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

ـ لطيفة محمد سالم (د) : مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

ـ لينوار تشا مبرز رايت (د) ، ترجمة ، فاطمة علم الدين عبد الواحد (د) : سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مصر ١٨٣٩ ـ ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العمة للكتاب ، ١٩٨٧ .

ـ مايلز كوبلاند ، تعريب مروان خير : لعبة الأمم ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

ـ م . بروكس ، تعريب : محمود الشنيطى : البترول والاستعمار فى الشرق ، طبعة اولى ، مكتبةالقاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

ـ محمد احمد الرزاز (د) : رؤية لمستقبل دور الضرائب فى تمويل الانفاق العام فى البلاد الآخذة فى النمو ، مع التطبيق على مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

ـ محمد الجوهرى (د) ، محمد عودة (د) ، السيد الحسينى (د) : علم اجتماع التنمية ، مطابع مجموعة مؤسسات الهلال ، مصر ، ١٩٨٦ .

ـ محمد المنجى (د) : عقد البيع الابتدائى وجريمة البيع لاكثر من واحد فى مجال الاسكان ، طبعة اولى ، منشاة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .

ـ محمد جواد العبوسى (د) : البترول فى البلاد العربية ، محاضرات القاها بمعهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٥٦ .

ـ محمد حسنى عباس (د) : الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

ـ محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، طبعة خامسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ .

ـ محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، طبعة ١٣ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ .

ـ محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، طبعة سادسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .

ـ محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسى أمام المدعى الاشتراكى ، طبعة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .

ـ محمد حمزة عليش : التجارة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

ـ محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، جـ ١ ، جـ ٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

ـ محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

ـ محمد زكى شافعى (د) : مقدمة فى النقود والبنوك ، طبعة تاسعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

ـ محمد سامى محمد : البنوك التجارية فى مصر ، طبعة أولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

ـ محمد سعيد عبد الفتاح (د) : اقتصاديات المجتمع العربى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

ـ محمد شفيق عبد الفتاح : اثر السوق الأوربية المشتركة

على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

— محمد عبد البارى :الا متيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٩٣٠ .

— محمد عبد العزيز عجمية (د) : دراســـات فى التطور الاقتصادى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ .

— محمد عبد العزيز عجمية (د) : دراسة للاستثمارات فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، مطبعـــة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ .

— محمد عبد الله أبو على (د) : الصناعة والمجتمع ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ .

— محمد عبد المنعم رشدى : قروض وســـلفيات البنوك التجارية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

— محمد على عرفه (د) : شرح قانون الاصلاح الزراعى ، طبعة ثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

— محمد فؤاد شكرى (د) : مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : الاقتصـــاد الصـــناعى والبنك المركزى — الصناعى والبنوك فى التوجيه القومى ، شبكشى بالأزهر مصر ، بدون تاريخ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : تاريخ مصـــر الاقتصـــادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

ـ محمد فهمى لهيطة (د) : النظام النقدى بين الراسمالية والاشتراكية ومركز الصناعة المصرية منه ، جـ ١ ، شـــركة استاندرد للصناعة ، ١٩٤٨ .

ـ محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس ، شريان الرخاء للعالم ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

ـ محمد لبيب شقير (د) : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨ .

ـ محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : العلاقات الصناعية فى الشركات والمؤسسات العامة ، طبعة اولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ .

ـ محمد نصر الدين مهنا (د) : مشكلة فلسطين والصراع والدولى ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة ، ١٩٧٨ .

ـ محمود امين (د) : البترول العربى فى المعـــركة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

ـ محمود حافظ (د) : استراتيجية الغرب فى الوطن العربى، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

ـ محمود صدقى مراد ، فؤاد المرسى (د) : ميزانية النقد الاجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، مع دراسة خاصة عن ج.ع.م، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

ـ محمود عبد الفضـــيل (د) : التحولات الاقتصـــادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ـ دراســـة فى

تطور المسألة الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

— محمود متولى (د) : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

— محمود متولى (د) : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ، طبعة أولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— مصطفى احمد وهبى : الموسوعة فى قوانين الاصلاح الزراعى ، جـ ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

— مصطفى الحفناوى (د) : قضية قناة السويس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

— مصطفى الحفناوى (د) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، جـ ٤ ، الادارة والاستغلال ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

— مصطفى الصياد : الموسوعة الضرائبية الدائمة للقوانين ، المجموعة الثالثة عن عام ١٩٥٠ ، والمجموعة الرابعة عن عام ١٩٥١ ، والمجموعة السابعة لغاية آخر ديسمبر ١٩٥٤ ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ .

— مصطفى رياض بسيونى ، رؤوال فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة فوتيادسى وشركاه ، مصر ، بدون تاريخ .

— مصطفى كامل منيب : مجموعة القوانين المصرية ، قوانين الضرائب المنقولة ، ورسم الدمغة والأيلولة على التركات ، جـ ١ ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ .

ـ ميشال سليمان : القناة لمصر ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

ـ نبيل الروبى (د) : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

ـ نبيل عبد الحميد سيد احمد (د) : النشاط الاقتصادى للأجانب واثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢١ الى ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

ـ نوال قاسم (د) : تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر ، طبعة أولى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧ .

ـ هشام صادق (د) : الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

ـ هيلين آن ريفلين ، ترجمة ، احمد عبد الرحيم مصطفى (د) : ، مصطفى الحسيني : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مطابع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ .

ـ يحيى الجمل (د) : الانظمة السياسية المعاصرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ .

ـ يسرى الجوهر (د) : شمال افريقيا (دراسة فى الجغرافيا التاريخية والاقليمية) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٦ .

ـ يسرى على مصطفى (د) : التجارة الخارجية ودور البنوك فيها ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ .

— يوسف فخرى ، سعد حنا : شـــرح قانون صـــندوقى التأمين والادخار للعمال ، طبعة اولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

— يوسف مصطفى الحارونى : قصة البترول ، طبعة ثانية ، دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .

المراجـــــع الأجنبيـــــة

— Al-Barawy, Rashed (Dr.) : Economic Development in the United Arab Republic (Egypt), the Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1972.

— Berger, Morroe : Bureaucracy and Society in Modern Egypt, A Study of the Higher civil service, New Jersey, 1957.

— Braddon, Russell : Suez, Splitting of a Nation, London, 1973.

— Creasy, Edward S. : Histor yof the Ottoman Turks, Beirut, 1968.

— Crouchley, A.E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian campaines and public Debt, Cairo. 1936.

— Darby, Phillip : British Defence Policy East of Suez 1947 . . 1968, London, 1973.

— D'istria, Pierre : De Suez A Akaba, Paris, 1968.

— El-Saaty, Hassan and Hirabayashi, Gordon K. : Insudtrialization in Alexandria, Some Ecological and Social Aspects, Cairo, 1959.

— Hansen, Bent : Egypt, Foreign Trade regimes and Economic Development, Vol, IV, New York. London,. 1975.
— Holt, P.M. : Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.
— Tssawi Charles : Egypt an Economic and Social analysis, Oxford university press London, New York, 1947.
— Issawi, Charles : Egypt in Revolution an Economic analysis, London, New York.
— Radwan S. : Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882 .. 1967, London, Oxford, 1974.
— Richond, J.C.B, : Egypt 1798 .. 1952. Her Advance Towards a Modern Identity, London, 1977.
— Schonfield, Hugh J. : The Suez Canal in peace and War 1869 .. 1969, Florida.
— Thames and Hudson : Egypt, Gordon Waterfield, with 71 illustration and 2 maps.

الدوريـــات

وقد رجعنا الى الكثير منها ، وبالنسبة لاعدادها وتواريخها فهى مثبتة فى هوامش الرسالة :

١ ـ العـــربية :

— الاخبـــار

— الاهـــرام

- البـــلاغ
- البصـــير
- الســـفير
- المصـــرى
- المقطـــم
- المقتطـف
- الوفـــد
- الوقائع المصرية
- ملحق الوقائع المصرية
- بريد الشركات
- التجارة العربية الانكليزية
- التجارة التجارية المصرية
- صحيفة التجارة والصناعة
- المجلة التاريخية المصرية
- المجلة الزراعية المصرية
- المجلة الزراعية الشهرية
- المجلة العلمية لتجارة الازهر
- مجلة ادارة الأعمال
- مجلة اكتوبر
- مجلة المحاماة

٢ ـ الاجنبيـــة :

— Vatikiotis, P.J. : Egypt since, the Revolution, London.

— Journal du commerce et de la Marine.

— Journal Official.

— Journal Official du Gouvernement Egyptien.

— Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne.

— Le Journal d'Egypte.

— L'Observateur.

الفهـــرس

الموضـــــوع — الصفحة

البـاب الثالث

الرأسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٤٧ ـ ١٩٥٢

تنظيم وجود الشركات

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــوع **الصـــفحة**

البـــاب الخـــامس

مؤثرات الراسمالية الأجنبية فى مصـــر

١٩٣٧ ــ ١٩٥٧

صدر فى هذه السلسلة

١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤ .

٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧ .

٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .

٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .

٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،
د. علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧ .

٦ - هؤلاء الرجال من مصر جـ١ ،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧ .

٧ - صلاح الدين الأيوبى،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧ .

٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧ .

٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧ .

١٠ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧ .

١١ مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧ .

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د . نبيل راغب، ١٩٨٨ .

١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د . عبدالعظيم رمضان، ط ١ ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤ .

١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨ .

١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨ .

١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨ .

١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨ .

١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،
د . على السيد محمود، ١٩٨٨ .

١٩ - مصر القديمة وأسطورة توحيد القطرين،
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨ .

٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى،
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨ .

٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٢ - نظرات في تاريخ مصر،
جمال بدوي، ١٩٨٨

٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ج٢، إمام التصوف في مصر: الشعراني،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦)،
د. نجوى كامل، ١٩٨٩.

٢٥ - المجتمع الإسلامي والغرب،
تأليف: هاملتون جب وهارولد بوون،
ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.

٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة،
د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩.

٢٧ - فتح العرب لمصر ج١،
تأليف: ألفريد ج. بتلر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢،
تأليف: ألفريد ج. بتلر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٩ - مصر في عهد الإخشيديين،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.

٣٠ - الموظفون في مصر في عهد محمد علي،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٠.

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاضي، ١٩٨٩.

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢،
لمعي المطيعي، ١٩٨٩.

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،
د. خالد محمود الكومي، ١٩٨٩.

٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢،
د. يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.

٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،
عبدالحميد توفيق زكي، ١٩٩٠.

٣٦ - المجتمع الإسلامي والغرب ج٢،
تأليف: هاملتون بوون، ترجمة: د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠.

٣٧ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن،
تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني،
د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠.

٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)،
د. جميل عبيد، ١٩٩٠.

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨،
د. عبدالمنعم الدسوقي الجميعي، ١٩٩٠.

٤١ - محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية،
د. رفعت السعيد، ١٩٩١.

٤٢ - تكوين مصر عبر العصور،
محمد شفيق غربال، ط٢، ١٩٩٠.

٤٣ - رحلة في عقول مصرية،
إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠.

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩١.

٤٥ - الحروب الصليبية ج١،
تأليف: وليم الصوري، ترجمة وتقديم: د. حسن حبشي، ١٩٩١.

٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧)،
ترجمة: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١.

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث،
د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى،
د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ـ١٩٧٩) .
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ـ١٩٥٤) .
د . سهير إسكندر، ١٩٩٣ .

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، فى إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر،
د . إلهام محمد على ذهنى، ١٩٩٢ .

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،
د . محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢ .

٥٤ ـ الإقطاع فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد عفيفى، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية جـ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٢ .

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على: دراسة عن إقليم المنوفية،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٢ .

٥٧ ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢ .

٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة
د . إبراهيم عبدالله المسلمى، ١٩٩٣ .

٥٩ الرأسمالية الصناعية فى مصر، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧ـ١٩٦١) .
د . عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣ .

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٣ .

٦١ ـ تاريخ الإسكندرية فى العصر الحديث،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣ ،
لمعى المطيعى، ١٩٩٣ .

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر
د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان، بين المأساة والإفتراء: دراسة وثائقية،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ـ١٩١٧) ،
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،
د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الإسرائيلية: الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل ١٩٩٢)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٨ ـ الحروب الصليبية جـ٣،
تأليف : وليم الصورى
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .

٦٩ ـ تيودور هرتزل ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ـ١٩٥٦) ،
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤

٧٠ـ أهل الذمة فى الإسلام،
تأليف: أ. س. ترتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.

٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ـ١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرءوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية فى العصر الفاطمى (٣٥٨ـ٥٦٧هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة،
د. رءوف عباس حامد، ١٩٩٤.

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية، جـ١، فى العصر الفرعونى،
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.

٧٥ ـ أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،
د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى)،
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.

٧٧ ـ الحروب الصليبية جـ٤،
تأليف: وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٤.

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ـ١٨٩٩)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دى يونج، ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ـ١٩٠٤)،
د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د. رمزى ميخائيل، ١٩٩٥.

٨٢ ـ مصر فى فجر الإسلام، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن جـ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ ـ القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.

٨٥ ـ تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،
د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٥.

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)،
د. أحمد الشربينى، ١٩٩٥.

٨٧ ـ مذكرات اللورد كليرن، جـ ٢، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرءوف أحمد عمرو ١٩٩٥.

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية،
عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٥.

٨٩ ـ تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى،
د. عبدالحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية،
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦.

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال، ١٩٩٦.

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)،
جـ ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.

٩٣ ـ قضايا عربية في البرلمان المصري، (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٩٦.

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.

٩٥ ـ مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبدالناصر والعرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤوف أحمد عمرو.

٩٧ ـ العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني ـ الروماني) جـ ٢،
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار، أ. د. محمد ابراهيم بكر، أ. د. ابراهيم نصحي، أ. د. فاروق القاضي، أصدها للنشر: أ. د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،
اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير، اللواء/ عبدالمجيد كفافي،
اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د. على بركـات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية في مصر وقضية الديموقراطية ١٨٠٥ ـ ١٩٨٧.
د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الإسلامية.
تأليف: ديليب هيرو، ترجمة: عبدالحميد فهمي الجمال.

١٠٨ ـ مصر للمصريين جـ ٤.
سليم النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين جـ ٥.
سليم النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ١.
د. البيومي اسماعيل الشربيني.

١١١ ـ مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ٢.
د. البيومي إسماعيل الشربيني.

١١٢ ـ إسماعيل باشا صدقي
د. محمد محمد الجوادي.

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري)
د. عز الدين إسماعيل.

١١٤ ـ دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.
تأليف أحمد رشدي صالح

١١٥ ـ مذكراتي في نصف قرن جـ ٣.
أحمد شفيق باشا.
١١٦ ـ أديب إسحق (عاشق الحرية)
علاء الدين وحيد
١١٧ ـ تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)
عبد الرزاق إبراهيم عيسى
١١٨ ـ النظم المالية في مصر والشام
د. البيومي إسماعيل الشربيني
١١٩ ـ النقابات في مصر الرومانية
حسين محمد أحمد يوسف
١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جريس
١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوي
١٢٢ ـ مصر للمصريين جـ٦
سليم خليل النقاش
١٢٣ ـ السيد أحمد البدوي
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د. محمد نعمان جلال
١٢٥ ـ مصر للمصريين جـ٧
سليم خليل النقاش
١٢٦ ـ مصر للمصريين جـ ٨
سليم خليل النقاش
١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨).
إبراهيم محمد محمد إبراهيم .
١٢٨ ـ معارك صحفية.
بقلم/ جمال بدوي.
١٢٩ ـ الدين العالم ودوره في تطوير الدين المصرية (١٨٧٦-١٩٤٣).
د. يحيى محمد محمود
١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧-١٩٩٧).
سمير فريد.
١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يولية ١٩٥٢م.
ترجمة/ د. عبدالرءوف أحمد عمر.
١٣٢ ـ دار المندوب السامي في مصر جـ١
د. ماجدة محمد حمود.
١٣٣ ـ دار المندوب السامي في مصر جـ٢
د. ماجدة محمد حمود.
١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني الدارندلي.
بقلم/ عزت حسن أفندي الدارندلي
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغني.
١٣٥ ـ اليهود في مصر المملوكية (في ضوء وثائق الجنيزة) (٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م) د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
١٣٧ ـ تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي
د. محمد عبد الغني الأشقر
١٣٨ ـ الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر
السيد يوسف
١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين
بقلم محمد قابيل
١٤٠ ـ سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ ـ ١٢٦٥هـ / ١٨١١ ـ ١٨٤٨م.
طارق عبد العاطي غنيم بيومي
١٤١ ـ وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.
لطفي أحمد نصار
١٤٢ ـ مذكراتي في نصف قرن جـ٣
أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٦.

١٤٣ ـ دبلوماسية البطالمة فى القرن الثانى والأول ق . م
د. منيرة محمد الهمشرى

١٤٤ ـ كشوف مصر الافريقية فى عهد الخديوى اسماعيل
د. عبدالعليم خلاف

١٤٥ ـ النظام الادارى والاقتصادى فى مصر فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥م)
د. منيرة محمد الهمشرى

١٤٦ ـ المرأة فى مصر المملوكية
د. أحمد عبدالرازق

١٤٧ ـ حسن البنا متى.. كيف .. ولماذا؟
د. رفعت السعيد

١٤٨ ـ القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى

١٤٩ ـ العلاقات المصرية الحجازية
فى القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ ـ تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)
د. سمير يحيى الجمال

١٥١ ـ جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
السيد يوسف

١٥٢ـ الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ـ ١٥١٧م)
د. محاسن محمد الوقاد

١٥٣ـ الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٤ـ هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية فى العصور الوسطى
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٥ـ عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ـ ١٨٨٣م)
د. عبد العزيز الشناوى

١٥٦ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الثالث
فى العصر الإسلامى
د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الرابع
فى العصر الإسلامى والحديث
د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(٦٤٨ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ـ ١٥١٧م)
د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)
الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش

١٦٠ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)
الجزء الثانى
د. محمد فريد حشيش

١٦١ـ السيف والنار فى السودان
تأليف / سلاطين باشا

١٦٢ـ السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣م)
د. تمام همام تمام

١٦٣ـ مصر والحملة الفرنسية
المستشار/ محمد سعيد العشماوى

١٦٤ـ الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٧م.
إعداد / د. عبدالعظيم رمضان

١٦٥ـ التعليم والتغير الاجتماعى فى مصر
(فى القرن التاسع عشر)
سلمى سليمان محمد السهم

١٦٦ـ مذكرات محتلل سياسي (صفحة من تاريخ مصر)
السيد يوسف
١٦٧ـ الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الأخشيدية
د. صفي علي محمد عبدالله
١٦٨ـ مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات
يسري عبد الغني
١٦٩ـ مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين ٢١ ـ ٥٦٧هـ / ٦٤٢ ـ ١١٧١م)
د. صفي علي محمد عبد الله
١٧٠ـ القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)
مجدي عبد الرشيد بحر
١٧١ـ تاريخ الجالية الأرمنية في مصر القرن التاسع عشر
تأليف / محمد رفعت
١٧٢ـ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الأول
تأليف / فاطمة مصطفى عامر
١٧٣ـ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الثاني
تأليف / فاطمة مصطفى عامر
١٧٤ـ مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م
د. أحمد عبد الحليم دراز
١٧٥ ـ محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية
عادل إبراهيم الطويل
١٧٦ ـ الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م
د. عبدالحميد حامد سليمان
١٧٧ ـ سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط
لواء دكتور/ صلاح سالم
١٧٨ ـ العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر
د. سمر علي حنفي
١٧٩ ـ دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ ـ ١٦٠٩ م)
د. حنان محمد السيد العبد
١٨٠ ـ الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس
بقلم / د. عبدالعظيم رمضان
١٨١ ـ الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد جـ١)
ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي
١٨٢ ـ الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد جـ٢)
ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي
١٨٣ ـ شاهد على العصر
مذكرات محمد لطفي جمعة
١٨٤ ـ المتوفية في القرن الثامن عشر
ياسر عبد المنعم محاريق
١٨٥ ـ تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري
د. احمد احمد سيد احمد

١٨٩ ـ العقائد الدينية فى مصر الاسلامية (بين الاسلام والتصوف)
د٠ أحمد صبحى منصور

١٨٧ ـ نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م/ ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) جـ ١
د٠ عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ ـ نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م/ ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) جـ ٢
د٠ عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٩ ـ يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠ م
عرفه عبده على

١٩٠ ـ العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣م)
د٠ عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبى

١٩١ ـ اليهود فى مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر جـ ١
د٠ محسن على شومان ٠

١٩٢ ـ اليهود فى مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر جـ٢
د٠ محسن على شومان ٠

١٩٣ ـ الامام محمد عبده (بين المنهج الدينى والمنهج الاجتماعى)
د٠ عبد الله شحاته

١٩٤ ـ تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية المصرية
د٠ فتحى الصنفاوى

١٩٥ ـ مجتمع افريقيا فى عصر الولاة
د٠ نريمان عبد الكريم أحمد

١٩٦ ـ تاريخ تطور الرى فى مصر (١٨٨٢ ـ ١٩٩٤ م)
عبد العظيم محمد سعودى

١٩٧ ـ القدس الخالدة
د٠ عبد الحميد زايد

١٩٨ ـ العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والامبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية
د٠ عادل عبد الحافظ حمزة

١٩٩ ـ المعبد فى الدولة الحديثة فى مصر الفرعونية
د. بهاء الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ ـ تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور
(اعمال الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية من ٢٢ ـ ٢٣ أبريل ١٩٩٨) .
اعداد : د. عبد العظيم رمضان

٢٠١ ـ امارة الحج فى مصر العثمانية
(٩٢٣ـ١٢١٣هـ / ١٥١٧ـ ١٧٩٨م)
سميرة فهمى على عمر

٢٠٢ ـ المندوبون الساميون فى مصر
د. ماجدة محمد حمود

٢٠٣ ـ الصراع الدولى على عدن والدور المصرى
فتحى ابو طالب

٢٠٤ ـ العلاقات الاقتصادية بين مصر (١٩٣٥ ـ ١٩٤٥م)
مرفت صبحى غالى

٢٠٥ ـ تاريخ الغربية واعمالها فى العصر الاسلامى
(٢١ ـ ٥٦٧هـ / ٦٤٢ ـ ١١٧١م)
السيد محمد احمد عطا

٢٠٦ ـ مصر للمصريين ج ٩
سليم خليل النقاش

٢٠٧ ـ الظاهر بيبرس
د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢٠٨ ـ الدور المصرى والعربى فى حربتحرير الكويت ج ١
لواء / د. كمال أحمد عامر

٢٠٩ ـ الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت ج ٢
لواء / د. كمال احمد عامر

٢١٠ ـ قبرص والحروب الصليبية
د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢١١ ـ امارة الرها الصليبية
د. علية عبد السميع الجنزورى

٢١٢ ـ العادة فى مصر فى العصر الأيوبى
(٥٦٧ ـ ٦٤٨هـ / ١١٧١ ـ ١٢٥٠م)
شلبى ابراهيم الجعيدى

٢١٣ ـ الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي واثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨ هـ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ـ١٥١٧م)
عثمان علي محمد عطا

٢١٤ ـ الثغور البرية الاسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى
د· علية عبد السميع الجنزوري

٢١٥ ـ الفتح الاسلامي لمدينة كابول (٣١هـ / ٦٥١ م)
د· اصلاح عبد الحميد ريحان

٢١٦ ـ الراسمالية الاجنبية في مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٥٧)
الجزء الاول
د· فرغلي تسن هريدي

٢١٧ ـ العيب في الذات الملكية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٢)
د· سيد عشماوي

٢١٨ ـ اقليم الغربية في عصر الايوبيين والمماليك (٥٦٧ ـ ٩٢٣ هـ/١١٧١ ـ ١٥١٧ م)
د· السيد محمد أحمد عطا

٢١٩ ـ ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول (١٩٥٢ ـ ١٩٦١) ·
د· عبد العظيم رمضان

٢٢٠ ـ التنظيمات السياسية لثورة يوليو
د· حمادة حسني أحمد محمد

٢٢١ ـ درب النهر
ونستون تشرشل · ترجمة عز الدين محمود

٢٢٢ ـ مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ اقدم العصور حتى عام ٣٣٢ ق·م الجزء الاول
د· عبد الحميد زايد

٢٢٣ ـ مصر الخالدة (مقدمة في في تاريخ مصر الفرعونية منذ اقدم العصور حتى عام ٣٣٢ ق·م ، ج ٢
د· عبد الحميد زايد

٢٢٤ ـ الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور
(أعمال ندوة التاريخ والاثار بالمجلس الاعلى للثقافة)
اعداد وتقديم ا·د· عبد العظيم رمضان

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٨٤٠٧

ISBN — 977 — 01 — 8274 — 5

هذا الكتاب الرأسمالية الأجنبية فى مصر الجزء الثانى، يتحدث عن الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ إدارياً، وضرائبياً، والاستثمارات الأجنبية فى مجال الإنتاج والتجارة والمصارف والتأمين والخدمات والمرافق. كما يتناول مؤثرات الرأسمالية الأجنبية فى مصر اقتصادياً واجتماعياً، وتحدث أيضاً عن تدمير الرأسمالية الوطنية (بنك مصر).

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٦٠٠ قرش